

هورست کلینکل



محمد وحید خیاطہ

تقریب
محمد وحید خیاطہ



- * حمورابي البابلي وعصره
 - * تأليف: د. هورست كلينكل
 - * تعريب: محمد وحيد خياطه
 - * الطبعة الأولى ١٩٩٠
 - * جميع الحقوق محفوظة
 - * الناشر: دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر
- سوريا
- اللاذقية - ص.ب: ٨٢٢ - هاتف ٣٦١٢٢
- دمشق - ص.ب ٩٤٨٠ - هاتف: ٤٤١٢٧٦

• ١٩٩٠ / ٣ / ١٠٠٠
• طبع في مطابع العجلوني

المؤلف في سطور

- ولد الأستاذ هورست كلينكل في مدينة توركاو عام ١٩٣٣ في جمهورية ألمانيا الديمقراطية .
- مدير قسم دراسات الشرق القديم المركزي في برلين الديمقراطية .
- مختص بقراءة الخطوط المسهارية باللغات السامية والحثية .
- مؤرخ وباحث له عدة مؤلفات منها :
 - التجارة والتجار في الشرق القديم
 - الحثيون (بالاشتراك مع زوجته السيدة إيفلين كلينكل - براندت)
 - تاريخ سوريا القديم في الألف الثاني ق . م
 - سوريا منذ الاسكندر حتى محمد
 - بين الخيمة والقصر
- الى جانب العديد من المقالات والابحاث المنشورة في مجلات متخصصة .

كلمة العرب

يعتبر الاستاذ هورست كلينكل من كبار الاساتذة المختصين بتاريخ الشرق الأدنى القديم في المانيا الديمقراطية وبخاصة تاريخ سورية، وقد صدرت له مؤلفات عديدة منها الأكاديمي البحث، ومنها ذو الطابع الثقافي العام.

كما انه عضو اللجنة الدولية لدراسة رقم اييلا، ومن المؤرخين الموضوعيين الذين لهم باع طويل في دراسة حضارات الشرق القديم. فقد استعرض تاريخ سوريا خلال الألف الثاني ق. م في مجلدين ضخمين صدرتا عن دار النشر الجامعية للعلوم الانسانية في برلين عامي (١٩٦٥ و ١٩٦٩) اعتمد فيهما على الوثائق الكتابية المدونة بالخط المسماري، والتي تكدست في متاحف العالم نتيجة اعمال التنقيب الأثري في انحاء شتى من وطننا العربي الكبير منذ مئة عام ونيف. وما زال علماء اللغات والمختصون بقراءة الخط المسماري ينكبون على دراسة الألواح الطينية، ويطالعوننا كل يوم بكشف جديد، ويزودوننا بمعلومات كانت تحتضنها بطون التلال منذ الاف السنين، ولن تكون محفوظات اييلا التي رأت النور منذ امد قصير نهاية المطاف في سجل المكتشفات الأثرية. فارض القطر العربي السوري لا تزال بكرأ، وبحاجة إلى مزيد من معاول ورفوش الأثريين رغم كل العطاءات المثمرة التي اسفرت عنها حملة الانقاذ الدولي في بحيرة الأسد. ولا يخالجننا الشك لحظة

واحدة في ان مئات من الحواضر المدنية العربية ما زالت تقبع في مواقعها على شكل تلال تنتظر من يكشف سرها لتفصح عما في داخلها في كنوز، وهذه الكنوز ليست وقفا على القطر العربي السوري ، بل هي ملك للانسانية جمعاء تعب من فيضه دون ان ينضب .

وان تناول المؤلف حمورابي في بحثه والعصر الذي عاش في رحابه ، فقد تناول شريحة دسمة من تاريخنا القديم خلال الألف الثاني ق . م ليقدمها لنا طبقاً شهياً جاهزاً . فهو يأخذ برفق بيدنا ليقودنا عبر متاهات الطرق المتشعبة ، يستوقفنا في محطات صغيرة هنا وهناك للتأمل ، يسترجع فيها معنا المراحل التي سبقت عصر حمورابي والظروف التي ساعدت ، وساهمت في ظهور شخصية القائد الذي فهم ظروف عصره ، واستفاد من التغيرات والتطورات التي طرأت على حياة الانسان البابلي ، فبشر بمولد عهد جديد ليكون رائده ، والراعي الساهر على رعيته ، واسقط عن رأسه تاج الألوهية الذي اعتمره قبله ملوك السلالة الثالثة في أور ، واكتفى بلقب رسول الآلهة ، ونبي الشعب البابلي ، كما جاء في مقدمة شريعته وهو وان حافظ على قدسية الآلهة المتعددة ، وتركها تنعم بمناصبها دون ان يناصبها العداء الا انه جاهر بحبه لاله الشمس وهو الهه الحامي ، ورفع مقامه السامي فوق كل الآلهة لم يستثن منها حتى الهه بابل القومي مردوك ، وصور حمورابي نفسه بالنقش النافر أسفل الجبل وهو يتلقى السنن والشرائع من الهه الشمس على مسلته المعروفة . وهو في هذا المشهد يذكرنا بوقفه موسى مع يهوه في طور سيناء ، وان كان موسى قد غشي بصره عند رؤية الهه البراكين المشع «يهوه» المتربع فوق قمة الجبل فان حمورابي قابله وجهاً لوجه دون ان يتصدع الجبل ، او ان ينهار حمورابي ويقع على وجهه مغشياً عليه من خشيته . لقد بشر حمورابي بإله العدالة والنور - إله الشمس - قبل اخناتون وموسى بأربعمائة سنة مع فارق وحيد هو انه لم يحطم بقية الآلهة لصالح اله واحد ، وان مهّد الطريق إلى هذا الهدف . ولم يدع حمورابي الألوهية كما فعل ملوك السلالة السومرية الثالثة في أور ونارام سن من قبل ، بل

قال عن نفسه انه نبي اختارته الالهة ليحكم باسمها على الأرض ، ويحقق العدالة بين الناس ، وسوف نرى من خلال مطالعتنا للكتاب مدى قدرته على تنفيذ ما وعد من خلال شريعته ورسائله الكثيرة إلى عماله في الولايات . وان حاول المؤلف ان يقلل من شأن حمورابي كشخصية لامعة مبدعة في تاريخ الشرق القديم بحكم ثقافته الايديولوجية . الا ان اختياره لحمورابي دون غيره ليكون موضوع كتابه هو اكبر دليل على اعجابه به وتأثره بشخصيته ، ولا يمكن ان نأخذ على حمورابي انه ليس اول ولا آخر من سنن وشرع بل يكفي انه كان على علم بما سبقه اليه المشرعون من قوانين فاختر منها المناسب لعصره ، واضاف اليه من ابداعه ، واي باحث في وقتنا الحاضر يستطيع ان يبدع شيئاً دون ان يعتمد على خبرات وعلوم من سبقه؟ ولولم يكن حمورابي شخصية عبقرية رائدة في التاريخ لما كان موضوعاً شيقاً تناولته أقلام المثقفين في مشارق الأرض ومغاربها ، ولما كان علماً يعرفه الصغير قبل الكبير .

وكم حري بنا الآن مع تنامي شعورنا القومي ان نلتفت إلى تاريخنا القديم ونتعرف خباياه ونفخر بروائع منجزاته الحضارية .

المعرب
محمد وحيد خياطه

To: www.al-mostafa.com

المقدمة

قدم استاذ التجهيز الألماني (جيورج فريدريك غروتفند) بحثاً إلى كلية العلوم في جامعة غوتينغ في اليوم الرابع من شهر أيلول عام ١٨٠٢ ، وزود البحث بمخططة الطموح لحل لغز الكتابة المسماة المدونة باللغة الفارسية القديمة ، وبالفعل تمكن الاستاذ من حل طلاسم هذه اللغة ، التي كان يطمح الى حلها عدد كبير من الباحثين قبله . اذ انه اكتشف الطريق الموصل إلى قراءة وشرح الكتابة المسماة التي لم يكن يعرف عنها الا النذر اليسير. لقد سميت هذه الكتابة بالكتابة المسماة نظراً لشكلها القريب من شكل المسامير .

وقد استغرق فهم النصوص المسماة جهداً كبيراً وعملاً دؤوباً استغرق عشرات السنين ، انكب خلالها الباحثون على دراسة اللقى الكتابية التي جادت بها أعمال التنقيب الأثري في منطقة الشرق العربي القديم ، ولم يكن الطريق مفروشاً بالورود والرياحين لاستقصاء سر هذه الكتابة وسر اللغات المدونة بها ، ولكن علينا ان نذكر بكل اجلال وتقدير الجهود الضخمة التي بذلها الاستاذ (جيورج فريدريك غروتفند) لوضع أولى اللبنيات في بناء علم جديد مستقل ، اصطلاح على تسميته بعلم الآشوريات ، ولو قدر لهذا الانسان ان يعيش بيننا حتى عام ١٩٧٥ لكانا قد احتفينا بعيد ميلاده المئتين . وبفضل الاكتشافات الباهرة للنصوص المسماة ، ومقدرة العلماء على فض رموزها وتعرية ألغازها ، لم نتعرف على شعوب دول عديدة كنا نجهلها

بالأمس القريب فقط ، بل بتنا نتحدث عن شخصيات لامعة ، كانت تحتل مواقع مؤثرة في التاريخ القديم ، ونذكرها بالاسم ، ونعدد انجازاتها وأعمالها ، التي كانت خافية عن أعين مؤرخينا ، ونفعل بالأحداث التي ساهمت فيها كل شخصية على حدة ، وقد نتألم لمصيرها المحزن ، وفي مقدمة تلك الشخصيات الكبيرة كان الحكام والأمراء الذين خلدوا أنفسهم واسماءهم بواسطة التدوينات الكتابية المسطرة بالخط المسماري سواء في الوثائق التاريخية او في الرسائل المتبادلة مع الأقطار الأخرى .

ولا نغالي اذا قلنا ان اكبر شخصية اتحفنا بها التاريخ القديم هي شخصية حمورابي الذي عاش حوالي القرن الثامن عشر ق . م ، وحكم دولة مترامية الأطراف ، كانت تعتبر من اكثر دول العالم القديم نضوجاً وتطوراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يعتبر حمورابي البابلي من اهم الحكام البارزين في بلاد ما بين النهرين فحسب بل اكثرهم شهرة وذيوع صيت ، لم تنجب أرض الرافدين رجلاً فذاً مثله ، وقد خلد هذا الرجل نفسه اسماً وصورة على المسلة التي عرفت باسمه عند اكتشافها منذ عشرات السنين على يد المنقبين الفرنسيين في مدينة سوسا الايرانية ، ومنذ ذلك الحين وهي مثار اهتمام وبحث من قبل العلماء والدارسين لتاريخ حضارات الشرق العربي القديم .

وليس في نيتنا ان نستعرض خلال الصفحات التالية حياة بطل من الأبطال الخالدين في تاريخ الشرق القديم ولا ان نتعرض الى تفاصيل حياته الشخصية والمعاشية ، بقدر ما تتجه نيتنا الى تصوير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتطور الحضاري المرافق لها والذي ارتبط بحقبة تاريخية معينة في ظل حكمه ، وسوف نسلط الضوء على ظواهر هذا التطور ان سلباً او ايجاباً . وكما نؤكد بكل صراحة بأننا لن نتعرض الى ادق التفاصيل والجزئيات خلال معالجتنا للموضوعات كالواقع الجغرافي والبيئي ومصادر المعارف والتاريخ السياسي والاقتصادي والمجتمع والحضارة والدين ، وذلك اذا كانت هذه

التفاصيل والجزئيات لن تضيف الى معارفنا شيئاً جديداً ، او تساعدنا في القاء بصيص من الضوء على نقاط غامضة في تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية خلال عصر بابل الذهبي القديم ، وهذا يعني باننا لن نعالج موضوعات : مثل الأدب والفن والدين كموضوعات مستقلة ، بل سوف تكون معالجتها وفق الحاجة التي يتطلبها الموقف او الوضع الاجتماعي ، وتساعد في اجلائه وتوضيح معالمه . فليس من المعقول ان تدرس الحضارة من كل جوانبها وتفرعاتها في كتاب واحد .

وبديهي اننا لن نتمكن من دراسة العصر البابلي القديم ، واثار الشخصيات البارزة فيه مثل شخصية حمورابي ، دون العودة إلى دراسة الفترات السابقة له في عصور اقدم ، والتي مهدت الطريق للنضوج الحضاري خلال حكم حمورابي في بلاد ما بين النهرين .

ولن نكون منصفين فعلاً الا اذا وضعنا العصر البابلي القديم في موضعه اللائق عبر التطورات التاريخية في حضارة ما بين النهرين ، ومنطقة الشرق العربي بأكمله . وسوف نحاول ايجاد الاجابة الملائمة لكل التساؤلات التي يمكن ان تطرح ، وذلك بما يتوفر لدينا من مراجع ومصادر تحمل طابع الخصوصية والذاتية . ونشبع الحالات الخاصة دراسة وتمحيصاً ثم نمعن الفكر ملياً في نقلها من اطارها الذاتي الخاص إلى اطار شمولي أوسع يحمل طابع العمومية ، ولن يخلو عملنا هذا من فرضيات واحتمالات اجبرنا عليها عندما كنا نقف أمام بعض الثغرات والفجوات التاريخية التي لا يتوفر لها براهين موثقة ضمن المصادر والمراجع المكتشفة ، ولهذا يجب ان يكون الأمر واضحاً بالنسبة للقارئ ، ولولا المجازفة والمخاطرة في طرح هذه الفرضيات لتعثر المؤرخ طويلاً بل لشلّت حركته نهائياً ، فدراسة الماضي السحيق الذي يعود إلى بدايات الحضارة الانسانية ليس بالأمر السهل ، وخاصة اذا كانت الدراسة تتناول فترة زمنية معينة ، محددة بامتداد جغرافي معين وذلك ضمن عصر حافل كالعصر البابلي القديم الذي نحن بصدد دراسته ، وهذا ما وجبت الاشارة

اليه قبل ان نخوض غمار البحث على الصفحات القادمة الذي سوف يتناول النظام الاجتماعي الذي كان قائماً في العصر البابلي القديم ، معتمدين في محاولتنا استقرار كل المخلفات الكتابية ، علنا نضيف بذلك مساهمات جديدة في القاء الضوء على هذه الحقبة من تاريخ الشرق القديم .

حورابي هل هوراعي البلاد فعلاً؟

أنا حورابي ، الملك الكامل ، الذي منحه الاله انليل حكم «الرؤوس السود»* ، كما سلمني الاله مردوخ مقاليد حكم الرعية ، وأنا لم أضع الوقت سدى ولم أتركك عن القيام بأعباء الحكم على اكمل وجه ، فقد قمت برعاية الأماكن المقدسة لعموم أفراد الشعب وأزحت الظلم عن كاهلهم وانرت لهم الطريق ، فبالسلاح الذي زودني به الاله زبابا والالهة عشتار وبالحكمة التي جعلها الاله (ايما) قدرتي استطعت ان اطرد الأعداء من البلاد من اقصاها إلى ادناها واحبطت قوى التآمر في الداخل ، وهكذا هيأت للبلاد الأمن والازدهار ، وجعلت الناس يستقرون في بيوت آمنة ، فلن يتمكن احد بعد الآن من ان يطردهم منها او يتعالى عليهم ، فالآلهة الكبيرة اختارتني دون الناس جميعاً لأكون الراعي الذي يسهر على راحة رعيته ويقوم اعوجاجهم بعصاه المستقيمة ، وسوف تستفيء بظلي الرحيم مدينتي طولا وعرضاً ، وسوف احتضن سكان البلاد سومرواكاد ، فبمساعدة الهي الحامي الذي هو بمثابة أخ البلاد سوف اترك الناس ينعمون بسلام ، ويرغدون بسعة حكمتي التي لا قرار لها ، ولن ادع القوي يضغط الضعيف ، وسوف اعيد للأرملة واليتيم حقوقهما ، حتى يسود العدل في بابل ، تلك المدينة التي رفع رأسها عالياً الالهان آنووانليل في معبد ايزانجيلا الذي تقف أساساته ثابتة منذ الأزل كالسما والأرض ليقض فيه بالحق ، وتتخذ القرارات التي تهم مصلحة البلاد

* - المقصود هو الشعب السومري والأكادي وهذا تعبير شائع في اللغة العربية أيضاً عندما نقول سواد الشعب .

وينصف المظلوم .

وقد ثبت كلامي القيم امام صورتني ، لأكون الملك الذي ينشر العدل في البلاد ، فانا الملك الذي بزّ كل الملوك .

بهذه الكلمات الرنانة التي تتناسب بكل تأكيد واسلوب العصر اختتم حمورابي مجموعته التشريعية مادحاً نفسه ومزهواً بها ، وهو بالطبع لم يكتب هذه الكلمات بنفسه وانما أملاها على كاتبه ، واذا كان قد قدم نفسه كرجل حرب من الطراز الأول ، وعدد انجازاته الحربية في مقدمة شريعته ، التي تجعل منه سيد بلاد ما بين النهرين دون منازع فانه في الخاتمة يزهبانه رجل دولة حريص على رعاياه ، وقد دعاه حرصه على مواطنيه إلى سن التشريعات القانونية ، التي تضمن حق الأرملة والأيتام ، وتصون الفقير من جور الغني ، والضعيف من القوي ، وسوف نرى ان حمورابي لم يستخدم هذه التعابير لتكون خطاباً حماسياً غنياً بالألفاظ الأدبية تمجد الحاكم ، وتسبح بحمده ، وتخلد اسمه للأجيال القادمة ، كما هو متبع ومعروف لدى امثاله من الحكام . ويصعب علينا اليوم ان نفهم كيف ان المؤرخين القدامى والمحدثين اخذوا كلامه على محمل الجد ، بل اكثر من ذلك اذ فسروه تفسيراً حرفياً ، وخاصة فيما يتعلق بتمجيد شخصه ، حيث يصف النص بأنه الملك الذي بزّ كل الملوك في بلاد بابل ، وذلك بتأمين كل وسائل الخدمات لمواطنيه ، ولكونه الملك المشرع الذي اختارته الآلهة لينفذ شريعته على الأرض ، ولذا فهو من اكبر شخصيات التاريخ التي عرفت بها بلاد ما بين النهرين وأعظمها ، ولم يغفل النص اضافة الجوانب الانسانية إلى صفاته ، فهو قبل كل شيء انسان ذو مشاعر نبيلة حارة ، يؤثرو وتأثر بالمجتمع الذي هوراعيه ، ويحرص على ان يظهر بمظهر من يوفر السلام لشعبه ، والأب الرحيم والرجل التقى كما يدفع عن نفسه صفة الرجل العسكري بكل ما اوتي من قدرة على الاقناع نابعة من اعماق ذاته ، ونحن لا نريد هنا ان نسفه هذه الأقوال ، ونثبت عدم صحة هذه الصفات الايجابية التي تضيفها النصوص على حمورابي ، ورغم ان الرسائل التي كان

الكتبة يدونوها باسمه ، وينعشون بها إلى حكام الأقاليم متحيزة وغير موضوعية ، إلا ان القراءة الجادة لها تظهره بموضوعية شخصاً يمتلك الارادة على ان يكون حاكماً صالحاً ، وقد افلح فيما رغب فيه وأراده ، ولكن علينا ان نذكر ان شخصية هامة كشخصية حمورابي لا يمكن تقييمها بمعزل عن المؤثرات الاجتماعية والوضع الاجتماعي القائم في عصره ، فهو قبل كل شيء نتاج هذا المجتمع الذي ساهم في تكوين شخصيته المؤثرة ، وقد عكس في شخصه كل العلاقات الاجتماعية السائدة في عصره ، والتي ادت بالضرورة الى استلامه مقاليد الحكم ، وباختصار لا يمكن الفصل بين حمورابي الملك كشخصية متنفذة رائدة ، والمجتمع الذي انجبه ، فبواسطته لمع نجمه ، وفي نفس الوقت كانت العلاقات الاجتماعية تضع له حدوداً لا يمكن ان يتجاوزها .

العصر البابلي القديم ومصادر البحث فيه :

يطالعنا مصطلح «العصر البابلي القديم» في المراجع مراراً وتكراراً فماذا يعني هذا المصطلح ؟

المقصود بمصطلح العصر البابلي القديم : هو مرحلة زمنية سادت فيها اللغة المتطورة عن الأكادية ، وتشمل اللهجتين البابلية والآشورية اللتين دونت بهما معظم المصادر الكتابية منذ النصف الأول من الألف الثاني ق . م في بلاد ما بين النهرين ، وكانت اللغة السومرية هي السائدة في جنوب بلاد الرافدين قبل انتشار و شيوع اللغة الأكادية ، ولكن اللغة السومرية تقهقرت وقلّ استخدامها كلغة يومية محكية متداولة على ألسنة الشعب ، وانكفأت على ذاتها لتصبح لغة ادبية يتعلمها النشء على مقاعد الكتاتيب في المدارس ، وفي هذه المدارس كان الأساتذة يلقنون الصبية اساليب الكتابة

السومرية على ضوء النصوص المعتمدة من عيون الأدب السومري ، أما الكتابات المتعلقة بالحياة اليومية والوثائق والمراسلات وشؤون الحياة العامة فكانت تدون كلها باللغة الأكادية دون استثناء ، ويعود السبب في ذلك إلى تعاظم دور العناصر السكانية السامية السياسي ، ووصولهم إلى سدة الحكم فيما بعد - ولنا عودة إلى هذا الموضوع - وقد غذيت هذه العناصر بموجات متلاحقة من الهجرات العمورية التي تمت بصلة قرابة إلى الشعب الأكادي ، وإذا كانت بعض النصوص الحقوقية والتشريعية تتضمن بعض المصطلحات باللغة السومرية ، إلا أنها كانت تقرأ بالأكادي ، وهذا يعني أن نسخ الحياة قد جف نهائياً في عصب اللغة السومرية وبدأت اللغة تذوي كلياً حتى اختفت تماماً كوجود حي .

وبتعبير أكثر دقة يمكن القول أن العصر البابلي القديم هو العصر الذي تولت فيه إحدى السلالات السامية الحكم في بلاد بابل منذ القرن التاسع عشر حتى القرن السادس عشر ق . م ، كان أبرز شخصياتها وأكثرها شهرة هو الملك حمورابي . وبما أننا لا نعرف أحداً من حكام بابل السابقين فقد عمد بعض المؤرخين إلى الأخذ بمصطلح سلالة بابل الأولى الذي قد يطالعنا هنا أو هناك في المراجع التاريخية . وهكذا تجمعت لدينا مجموعة من البراهين والحجج اللغوية والسياسية التي قد تساعدنا في تحديد أطر العصر البابلي القديم ضمن تاريخ بلاد ما بين النهرين . وفي الواقع لم يكن هذا العصر ليشكل وحدة حقيقية متجانسة سواء من الناحية السياسية أو الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، وبغض النظر عن بعض الأقاليم التي أخذت تشق طريق تطورها الخاص في بلاد ما بين النهرين سواء بالنسبة لتوازن العلاقات السياسية الدولية أو بالنسبة للتوزيع السكاني والجغرافي المتبدل باستمرار ، فإننا يمكن أن نقسم العصر البابلي القديم إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : ويمكن أن نطلق عليها بداية العصر البابلي القديم الذي كان من أبرز حكامها الملك ريم سن في لارسا .

والمرحلة الثانية : وهي المرحلة المتأخرة من العصر البابلي القديم التي شهدت حكم حمورابي في مدينة بابل ، وسوف نرى ان هذا التقسيم كان صائباً ليس من الناحية السياسية فقط بل من ناحية التطور الاجتماعي أيضاً . ويعتبر العصر البابلي القديم من أغنى فترات تاريخ بلاد ما بين النهرين بالمصادر والوثائق التي زودتنا بها أعمال التنقيب الأثري ، ففي حين كانت اللقى الأثرية التي لا تحمل طابع التدوين والتوثيق متواضعة نسبياً جادت علينا معاول المنقبين بآلاف الرقم الطينية المدونة بالخط المسماري ، وقد استطاعت هذه الرقم ان تقاوم عوادي الزمن آلاف السنين ، وكانت افضل بكثير من مواد الكتابة الأخرى التي استخدمت في عصور احدث . ولكن من خطل الرأي ان نعتقد ان هذه الآلاف المؤلفة من الرقم الطينية بإمكانها ان ترسم لنا بسهولة صورة واضحة عن كل تفاصيل العلاقة الاجتماعية في هذا العصر ، رغم اننا لا ننكر ان هناك بعض الوثائق التي تساعدنا في متابعة سيرة حياة اسرة من الأسر البابلية في بعض الأماكن وتعقب بعض شؤونها خلال أجيال متلاحقة ، كما انه ليس من الصعب علينا ان نستخلص بعض المعارف عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العامة من خلال الكثرة الوفيرة من الوثائق التي بين ايدينا ولكن الصعوبة تكمن في هذه الوفرة من الوثائق بالذات ، لا لأنها تعجزنا عن حصرها بل لتناقض مضامينها وعدم مطابقتها وانسجامها فيما بينها . وقد نقف حيارى حيال معلومة يزودنا بها احد النصوص عثر عليه في مكان ما في بلاد ما بين النهرين ولا نجد شبيهاً أو مماثلاً لها في موقع آخر . فهل بمقدورنا ان نعمم هذه المعلومة بشكل مطلق على كافة أنحاء البلاد؟ وغالباً ما تبني الوثائق والمصادر والرسائل معلوماتها او معارفها على معارف ومعلومات اقدم تخص مشكلة من المشاكل او حالة من الحالات مجهولة بالنسبة لنا ، وقد يضاف إلى هذه المعلومة معارف مكتسبة جديدة او قد تحذف منها اشياء تقادم بها العهد ولم تعد صالحة لهذا الموقف او ذاك . ولا يستبعد ان تتناقض معلومة هذا النص مع مصادر اخرى في مواقع اخرى .

بالإضافة إلى كل ما ذكر فإن هناك صعوبة أخرى أكثر أهمية تكمن في أسلوب العرض التاريخي للوقائع والحوادث، فقد كانت تعرض هذه الحوادث على أنها مسلمات وحقائق دون التحقق من صدق روايتها، أو التأكد من ثبوت حدوثها، أو أن تعلل وتحلل الأسباب التي أدت إلى وقوعها، فلم تكن هناك نظرة نقدية فاحصة، تمعن في شرح الأسباب والنتائج، سواء في العصر البابلي القديم أو في العصور التي تلت ذلك.

وعلى العكس من ذلك نرى أن الكتابات والمؤلفات التي وصلتنا من العصور اليونانية والرومانية كانت خاضعة لمقاييس نقدية جادة، وتتخذ مواقف صارمة من الحكم، ولا تتهيب أن تدين أفكاراً وشرائع تروجها السلطة، أو تمتدحها، وتثني عليها، ولكن مثل هذا الشيء لم يحدث إطلاقاً في كل المراجع المدونة بالكتابات المسماة.

ولا تفيدنا المراثي الأدبية ووصف الأوضاع الاجتماعية والسياسية المزرية من خلال الأدب البابلية في شيء، ولا يمكن أن تكون بديلاً عن النقد البناء الفعلي الذي نعرفه في المجتمعات اليونانية والرومانية. إذ غالباً ما يعزى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى أسباب دينية بحتة، وإلى علاقة الإنسان بالاله، والاله بالإنسان، ولا يخفى أن هذه العلاقة تحوي في طياتها مضامين اجتماعية مقنعة، والملفت للنظر في تاريخ حضارات شعوب المشرق العربي القديم أن المؤلفين غير معروفين، ولا يذكر لهم اسم، كما أن وفرة النصوص المدونة بالكتابة المسماة لا تعني أنها جاءت بمحض الصدفة، بل تدين بوجودها إلى العوامل التاريخية الصرفة التي املتتها الأوضاع والظروف في وقتها.

وإذا كانت المصادر التاريخية شحيحة في عطائها، فإننا نستطيع أن نسد كثير من الثغرات بواسطة الرسائل المتبادلة آنذاك، والتي تشكل وثائق حية لا يستهان بها، رغم أن بعضها يصعب فهمه بالنسبة لقارئ الخطوط القديمة اليوم، وبعض هذه الرسائل ينقل مشاهد حية، فيها كثير من الاثارة لحياة

الانسان البابلي القديم ، وسوف نتعرف من خلال تلك الرسائل على العلاقات الاجتماعية المتشابكة والمتباينة والمعقدة ، فهي لم تكن بالبساطة التي نتصورها ، ويتكلم الانسان البابلي القديم الينا بأسلوب غير مباشر من خلال رسائله ، ونعتقد ان المرسل اما قام بتسطير رسائله بنفسه ، او انه أملاها على كاتب ، واعطى مضمون الرسالة وترك الكاتب يتصرف بأسلوبه هو ، لأن فن الكتابة والقراءة لم يكن منتشراً لدى عموم الشعب ، والقلة القليلة فقط كانت تتلقى هذا العلم عبر سنوات طويلة من الدراسة المتواصلة . حيث كان على المبتدئ ان يحفظ مئات الرموز والرسوم والمصطلحات بالكتابة المسهارية ، ضف إلى ذلك صعوبة النحو والصرف لقواعد اللغة البابلية ، وكان الكاتب المحترف أو الكاهن الممارس يقوم بحفر الرموز المسهارية بواسطة قصبة ، أو أي اداة كتابية أخرى على الألواح الطينية الطرية ، وغالباً ما يمهر الكاتب اللوح باسمه الصريح اذا كان النص يتعلق بمعاملات قضائية ، وزيادة في الحرص كانت هذه الألواح الرسمية تحفظ ضمن مغلف مصنوع من الطين ايضاً ، ويدون عليه نفس مضمون النص المحفوظ في داخله ، وبهذه الطريقة يمكن تجنب التزوير على اللوح الأصلي ، فعند ظهور أي التباس في قراءة النص او اختلاف صحة مضمونه يكسر الغلاف ويقارن النص مع اللوح الأصلي داخل الغلاف . والمثير فعلاً ان القدماء قد وصلوا نتيجة خبرتهم الطويلة وتعاملهم مع قضايا الناس باستمرار إلى وضع قواعد ضابطة لتجنب ما نطلق عليه اليوم (تزيف وتزوير الوثائق) ، وقد حدث فعلاً ان كثيراً من النصوص الأصلية لم تكن تتطابق مع النصوص المدونة على غلاف النص الأصلي ، والطريف في الأمر ان بعض هذه الوثائق وصلت الينا كما هي دون ان تفتح ، وعندما فتحت من قبل علماء اليوم تبين ان بعضها لا يتطابق مع مضمون محتوى الغلاف .

وثبت ان عدم تطابق النصين ليس مرده إلى خطأ عفوي او الى شرود الذهن والغفلة وانما كان مقصوداً بحد ذاته ؛ وإلى جانب النصوص القضائية

المهورة بأسماء الشهود، وطبعات الاختام عشر على عدد كبير من الألواح التي تتضمن نصوصاً تتعلق بمعاملات الزواج والارث، واستئجار الأرض والبيع والشراء والقروض بالإضافة إلى نصوص اقتصادية لا حصر لها.

وكانت عمليات الانتاج والاستهلاك تدون احياناً على شكل قوائم ولوائح بأسلوب مقتضب، مما يجعل فهمها عسيراً علينا، كما يصعب تصنيفها، ومعرفة الظروف التي ادت الى نشوئها.

ولا يفوتنا ان نذكر في هذا السياق نصوص التدشين في المعابد والأسوار والحصن، وهذه النصوص التي تمتدح الباني وتشيّد بأعماله غالباً ما كانت تدون فوق طوب البناء نفسه.

وكان يتم تدوين النصوص التشريعية بامر من الحاكم، واشهر القوانين وان لم يكن أقدمها هي قوانين حمورابي المدونة على مسئلة الشهيرة، كما لا يمكن الاستهانة بنصوص العرافة التي هي ضرب من ضروب التأليف الأدبي، وقد تفيد المؤرخ في اعطائه بعض المعلومات عن الأفكار والمعتقدات التي كانت سائدة آنذاك، وغالباً ما تتضمن هذه النصوص استطلاع حواث المستقبل بناء على ظواهر الطبيعة، مثل موت أو سقوط احد الحكام أو هجوم غير متوقع للأعداء.

وفي الواقع ان نصوص كشف الطالع، وقراءة المستقبل لا تمثل شيئاً جديداً، فقد كانت معروفة قبل العصر البابلي القديم، الا انها في هذا العصر اخذت تكتسب اهمية فائقة، وبدأت تشكل ما يسمى اليوم بالمراجع الأدبية، اذ عمّد الانسان إلى تصنيفها على شكل فهرس منتظمة تحوي الغث والسمين، الهام والتافه، وكمثال عن الأشياء التافهة ولادة عجل بمساعدة الانسان، وهذه ليست امور مستغربة، لأن انسان ذلك العصر كان يعلق اهمية بالغة على معرفة المستقبل وتنبؤ الحوادث قبل وقوعها، وذلك اذا اخذنا بعين الاعتبار حاجات الانسان البابلي القديم الاقتصادية، وارتباط مصير حياته بها، اذ ان اي خلل في الواقع الاقتصادي كان يهدد وجوده. وكل هذا

نَمَى فيه رغبة جامحة في معرفة المستقبل ومن ثم تعليق الآمال الكبيرة عليه ،
لتجنب كوارث غير محمودة العواقب ، وهكذا اخذت نصوص القال
واستكشاف المستقبل تعكس التجارب التي خاضها الانسان في حياته ،
فأصبحت معارف عامة يركن اليها في بناء مستقبله . ومن الأهمية بمكان ذكر
الحوادث السنوية الهامة التي كانت تدون في وقتها ، ثم اصبحت مرجعاً تاريخياً
تؤرخ بها السنوات القادمة من تاريخ وقوعها . وهذه التواريخ لا تفيدنا في
شرح ملابسات الحدث التاريخي في حينه فقط ، بل تساعدنا في تتبع المراحل
التاريخية السابقة واللاحقة لحدوثه كأن يقال في السنة كذا قبل وقوع الحادثة
كذا ، او السنة كذا بعد وقوعها*

وهكذا نرى أن - ريم سن - ملك لارسا هو من الحكام القدماء
المعاصرين لحمورابي يشير إلى حادثة بعينها بعد مضي ٣١ سنة من حكمه ،
اذ يقول :

«عندما فتح الراعي الحق - ريم سن - المدينة الملكية - ايسن - بأسلحة
الآلهة الماضية أنووانليل وانكي ، وصان حياة مواطنيها دون ان يمس احداً
منهم بأذى ، وترك ابناءهم يتكاثرون ، فقد خلد اسمه الملكي الى ابد
الآبدین» .

ثم اصبحت السنوات التي تلت حادثة فتح مدينة ايسن الواقعة في
اواسط بلاد الرافدين تؤرخ بالنسبة اليها (السنة الأولى بعد الفتح . . السنة
الثانية . . السنة الثالثة) وهكذا . .

وهناك تواريخ تسند في العصر البابلي القديم إلى سنوات تم فيها فتح
قنوات أو بناء حصن ومعابد أو تدشين تماثيل آلهة وهكذا . .

* - مثل هذه العادة ما زالت متبعة لدى المسنين من ابناء جيلنا اليوم عندما يعودون
بذاكرتهم إلى الماضي فيؤرخون بعض حوادثهم الخاصة بربطها بحوادث هامة عامة جرت
في زمنهم مثل قولهم : رزقت بابني عمر يوم الثلجة الكبيرة أو عندما فاض نهر المدينة . .

وتشكل اخبار الفتوحات العسكرية في عصر حمورابي القاعدة الرئيسة الهامة في تغذية معلوماتنا عن هذا العصر وتساعدنا في تقويم مراحل التاريخة التي اجتازها، وقد وصلت الينا معظم الكتابات المدونة على الرقم من أماكن التنقيب الأثري سواء اكان هذا التنقيب يتم بأسلوب منهجي علمي بواسطة علماء الآثار، او عشوائي من قبل المنقبين السريين، او عشر عليها صدفة في مواقع التلال الأثرية المنتشرة بكثرة في بلاد ما بين النهرين. وليس نادراً ان يكتشف علماء الآثار الرقم الطينية مصنفة ومحفوظة ضمن جرار فخارية، صنعت خصيصاً لهذا الغرض مثل هذه الجرار اكتشف في العاصمة بابل نفسها، ولكن اذا قورنت محتويات هذه الجرار مع مثيلاتها في مواقع أخرى مثل لارسا وزيبور ونيبور وكيش، وفي مدينة ماري الواقعة على أواسط الفرات نجد ان عددها ضئيل لا يتناسب مع مدينة كبيرة مثل بابل، التي كانت حاضرة البلاد آنذاك.

ويعود السبب في ذلك إلى أن البعثة الألمانية التي نقت في مدينة بابل منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩١٧ لم تستطع أن تكشف مدينة حمورابي كلها بسبب ارتفاع المياه الجوفية فيها، والمعروف ان نهر الفرات يترك رواسب خلال جريانه عبر مدينة بابل مما يؤدي إلى ارتفاع سوية حوض النهر باستمرار، وبذلك ارتفع منسوب المياه الجوفية في المناطق المحيطة به أيضاً. وهكذا كان حوض النهر أعلى بكثير في بداية هذا القرن عندما بدأت معاول التنقيب عملها في مدينة بابل، عما كان عليه في الألف الثاني ق. م. وما زاد الأمر سوءاً هو بناء سد الهندي على الفرات بالقرب من مدينة الحلة، وخلال انشغال رئيس بعثة التنقيب الأثرية الألمانية السيد روبرت كولدويه مع اعضاء بعثته في الكشف عن مدينة بابل انهار سد الهندية، وبانخفاض سوية مياه النهر انخفضت أيضاً سوية المياه الجوفية في المدينة وظل ذراع النهر المتفرع عن السد جافاً لسنوات عديدة مما ساعد علماء الآثار في اعمال التنقيب الجدي والمثمر، واستطاعوا ان يصلوا بالحفر خلال الأعوام ١٩٠٧ - ١٩١٢ الى مستوطنات

العصر البابلي القديم خلال الألف الثاني ق. م وركزوا اعمالهم في مركز المدينة المرتفع نسبياً عن بقية اجزاء المدينة، حيث ان مركز المدينة كان مستوطناً منذ اقدم العصور وكان يشكل نواة توسع المدينة فيما بعد، كما كشفوا عن بعض الأبنية السكنية التي كانت تقع عند تقاطع الطرق، وعثروا خلال اعمال التنقيب على اوان فخارية وحلي مصنوعة من العاج والاحجار نصف النفيسة ودمى طينية واختام اسطوانية كما عثروا ايضاً على رقم كتابية طينية.

ومما يلفت النظر ان اللقى الأثرية من عصر حمورابي كان شحيحة جداً ليس هذا في العاصمة بابل فقط بل في كل بلاد الرافدين، باستثناء مدينة مارى الواقعة على أواسط الفرات (تل الحريري قرب مدينة البوكمال على الحدود العراقية). وبوجه عام يمكن تكوين فكرة عن فن البناء الذي كان سائداً آنذاك بدراسة البيوت السكنية الكثيرة المنتشرة في كل من اور، ونيبور، واشنونا، وتل حرميل القريب من مدينة بغداد، إلى جانب بقايا أبنية المعابد والقصور التي تنبىء عن مجد غابر.

ورغم المكانة المرموقة التي كان يتمتع بها حمورابي في عصره، في بلاد ما بين النهرين، اختفى من ذاكرة الناس بعد سقوط بابل، باختفاء الرقم الكتابية الطينية، ونسيانها، اذ ان هيرودوت الذي زار مدينة بابل ووصفها في القرن الرابع ق. م لم يأت على ذكر حمورابي اطلاقاً. ولم يكن هيرودوت المؤرخ الوحيد الذي جهل حمورابي، اذ ان اسمه لم يرد في أي مؤلف من مؤلفات المؤرخين القدامى، حتى ان العهد القديم الذي يحوي الكثير من الذكريات عن بلاد بابل وآشور لا يشير إلى حمورابي من قريب او بعيد، وابسم امرا فيل من بلاد شنعار الذي يرد ذكره في سفر التكوين ١٤ والذي يُعتقد بعضهم انه محرف عن اسم حمورابي دون في عصر متأخر جداً عن العصر البابلي القديم، أي (عصر حمورابي).

ويظهر اسم حمورابي متألقاً بعد غفوة دامت أكثر من أربعة آلاف عام، وذلك في النصوص المسماة التي نفّض عنها الغبار لثروي لنا تاريخ ذلك

الزمن بفضل علماء الآثار واللغات الذين استطاعوا ان يقلبوا باطن الأرض ، ويستخرجوا منها تلك الوثائق الهامة التي اعادت الينا ذكرى ملك بابل الكبير ليكون محط انظار الباحثين والدارسين من جديد ، واصبح اسم حمورابي اكثر شهرة عندما اكتشف المنقبون الأثريون مسلته الشهيرة في سوزا عاصمة عيلام في جنوب ايران خلال عامي ١٩٠١ و ١٩٠٢ ، وقد دونت على هذه المسلة القوانين والتشريعات التي استنها حمورابي لشعبه خلال حكمه لبلاد بابل .

ومنذ ذلك الحين وعلماء اللغات منكبون على دراسة وترجمة ونشر رسائل الملك البابلي ، وكتابات التدشين التي دونت في عهده ، وتواريخ الأحداث السنوية الهامة التي حصلت خلال ٤٣ سنة ، وهي المدة التي حكم فيها حمورابي بابل ، وقد اعتمد المؤرخون استخدام ما يسمى «التاريخ المتوسط» في تدوين عصر حمورابي وهذا يعني الفترة الممتدة من عام ١٧٩٢ حتى العام ١٧٥٠ ق.م ، ويرد ذكر حمورابي في نصوص كتابية عثر عليها خارج العاصمة بابل ، مثل الرسائل المكتشفة في مدينة ماري ، وبذا يكون لدينا مصادر هامة وكثيرة عن حمورابي وعصره ، بالاضافة إلى آلاف الرقم المسماة التي تعود إلى عصور أقدم ، وعصور أحدث من عصر حمورابي ، وقد عثر عليها داخل وخارج بابل في بلاد ما بين النهرين ، ناهيك عن اللقى الأثرية الهامة المرافقة ، وسوف تكون الرقم الكتابية إلى جانب الآثار المادية الأساس الذي سوف نعتمده في دراستنا على الصفحات القادمة .

الطبيعة الجغرافية لبلاد ما بين النهرين :

نهضت دولة حمورابي في منطقة جغرافية لا يمكن وصفها بانها ذات طبيعة واحدة سواء من ناحية المناخ او التضاريس ، فبلاد الرافدين ليست حارة اذ ان المناطق الشمالية المحصورة في السهول الواقعة بين نهري دجلة

والفرات باردة جداً في الشتاء وقد يتساقط الثلج فيها بغزارة أحياناً، ولا تقل المناطق الوسطى عنها برودة إذ أن بعض المناطق المحيطة ببغداد تشهد ليالٍ تنخفض فيها درجة الحرارة دون الصفر، وتصبح رؤية متدليات الجليد من ميازيب واسطحة البيوت أمراً عادياً جداً في العاصمة العراقية بغداد، والوضع يختلف جداً في الشمال الغربي من البلاد أي باتجاه منابع النهرين، حيث يصبح المناخ قارياً قارس البرودة شتاءً وشديد الحرارة صيفاً، وفترات الانتقال بين الفصلين الرئيسين الصيف والشتاء قصيرة جداً، وقد انعكس تأثير ذلك على الأرض الزراعية والمزروعات، وجميع أنواع النباتات حتى يومنا هذا، وهكذا نرى أن زراعة أشجار النخيل، وهي من أهم منتوجات البلاد الزراعية وأكثرها نفعاً، قد ازدهرت في جنوب البلاد بينما قلت في الشمال بسبب انخفاض درجات الحرارة شتاءً، وتعتبر البصرة والمناطق المحيطة بها من أغنى بلاد العالم في زراعة النخيل، وقد لعبت شجرة النخيل دوراً بارزاً في النصوص الأدبية والأسطورية البابلية القديمة التي نشأت في جنوب ووسط بلاد الرافدين، ونرى صدى ذلك في أسطورة الجدل بين شجرة النخيل والتمرحنه، حيث أخذت كل واحدة منهما تعدد مزاياها ومدى نفعها للناس. ولم يقتصر الأمر على التفاوت الشديد بين درجات الحرارة صيفاً وشتاءً، بل شمل أيضاً معدل هطول الأمطار السنوية غير المنتظمة، ويصعب علينا فعلاً تحديد كميات هطول الأمطار بدقة في المناطق التي تقع على خط عرض أو خط طول واحد فهي مختلفة وتتأرجح كمياتها من عام إلى آخر، ولكن يمكن أن نحدد بشكل تقريبي نسبة كميات الأمطار في الأماكن الواقعة في وسط وجنوب الرافدين أي المناطق التي كانت تشكل بلاد بابل القديمة، حيث أن نسبة الأمطار فيها كانت تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مم سنوياً على وجه التقريب.

الآن إن دجلة والفرات كانا يشكلان مصدر الخصب الأساسي للمنطقة، بغض النظر عن بعض الأراضي التي لا تسمح طبيعتها بالزراعة،

أما الأراضي المنخفضة في جنوب بلاد الرافدين ، والتي لا يوجد فيها مرتفعات متفاوتة ، فقد ساعدت على انشاء نظام ري واسع ، والمحاولات في ايجاد نظام ري متطور محاولات قديمة، فقد عمد الانسان منذ البدء الى شق الترع وفتح القنوات لجلب مياه الأنهار عبرها ، وتوزيعها على الحقول والبساتين على شكل شبكة فائقة التنظيم وخاصة عند مواقع تدفق مياه النهرين بشكل هادىء نسبياً، ودليلنا على وجود مثل هذه الشبكة لا يقتصر على الكتابات المدونة على الرقم سواء في الوثائق الاقتصادية او الوثائق التي تذكر الحوادث السنوية الهامة ، بل تشهد على ذلك آثار هذه القنوات الكثيرة التي لم تنزل محفورة في الأرض حتى يومنا هذا ، والتي تشير إلى أن الانسان كان يحصل على مياه السقاية دون اية صعوبة ، أو مشقة، وكانت معظم الأراضي المروية بوسائل الري الاصطناعية خارج حدود مدينة بابل، وتشمل بشكل خاص المناطق الواقعة في وسط وجنوب بلاد الرافدين ، وقد جعلت وفرة المحاصيل الزراعية وانتاجها الدائم دون انقطاع الدولة البابلية من اهم المراكز الزراعية في الشرق العربي القديم . اما الأماكن المجذبة والتي كان من الصعب ارواؤها بوسائل الري التقنية ، والمنتشرة بين السهول الخصبة ، فكانت تستغل في رعي قطعان الماشية من الغنم والماعز ، كما كان هناك مناطق كبيرة على شكل سبخات ومستنقعات غير صالحة للزراعة .

وكانت الأراضي المروية الخصبة تحاط بشريط عريض ومتحول عبر مئات السنين يفصلها عن البادية السورية . وكانت مياه الأمطار تتزايد سنوياً وبشكل دائم كلما توغلنا باتجاه الشرق حتى حدود المرتفعات الجبلية حيث تتشكل أراض فسيحة صالحة للزراعة تستفيد من مياه الأمطار الدائمة ، وتمتد السهول المروية بالأمطار من شمال بلاد الرافدين وأواسط القطر العربي السوري حتى تصل فلسطين ، وتشكل ما يسمى بالهلال الخصيب ، وكانت تستغل اراضي الوديان الخصبة في المناطق الجبلية للزراعة ايضاً ، وقد ازداد مردودها الزراعي في بداية الأول الأول ق . م عما كان عليه في السابق بعد

اكتشاف الحديد، واستخدامه في تصنيع المحاريث لفلاحة الأرض .
بالإضافة إلى ان السهول الجبلية كانت تشكل مراعي خصبة للماشية .وقد
ارتبطت فلاحة الأرض المستثمرة زراعياً ارتباطاً وثيقاً بأعمال الرعي .

وقد أُنْزِمَ تقسيم الأراضي الزراعية إلى أراض مروية بالأمطار وأخرى
بوسائل الري الاصطناعية على التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان . وقد
انعكس هذا التقسيم على تزايد كثافة السكان في تلك الأراضي ، لا سيما في
المناطق التي لم تشهد تغيرات جوهرية في أحوال الطقس خلال العصور
التاريخية ، فالشروط الطبيعية التي كانت سائدة آنذاك لم تنزل كما هي حتى
اليوم وساعدت على استيطان السكان بكثافة سواء حول مدينة الموصل او الى
الغرب منها وكذلك في المناطق الواقعة جنوب بغداد .

واعتنى السكان قديماً بزراعة القمح والشعير ، اذ كان القمح يحظى
بعناية فائقة في العصر البابلي القديم وتحتاج زراعته الى اراض واسعة ، ورعاية
اكثر ، وانتقلت زراعته من جنوب بلاد الرافدين إلى شمالها ، ولم تنزل الأولوية
لزراعة الشعير في جنوب العراق حتى يومنا هذا . ولا يمكن فهم هذه الظاهرة
دون العودة إلى المشكلة الرئيسة التي كان يعاني منها السكان في العصور
القديمة وهي مشكلة الملوحة في الأراضي الزراعية على جانبي دجلة والفرات ،
ولكن بالرغم من ذلك فمن خطئ الرأي الاعتقاد ان زيادة نسبة الملوحة في
الأراضي المزروعة باستمرار تقع على عاتق الانسان نفسه وعلى قلة درايته أو
خبرته او مقدرته على اصلاحها ، فهناك اسباب اخرى قد تكون اجتماعية او
سياسية كانت تغل يده ، وتمنعه عن العمل في استصلاح الأرض ، وعلى كل
حال كانت ملوحة الأراضي من اهم المصاعب والمشاكل التي كانت تشكل
خطراً حقيقياً تهدد أمن المزارع ، وتحرمه من محاصيل الأرض الوفيرة ، وكان
على الانسان ان يتعايش معها شاء ام ابى منذ مئات السنين .

فقد كانت مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما تحمل في طياتها أملاحاً
ومواد رسوبية اخرى تجلبها معها من الجبال خلال جريانها ثم تتوضع على

ضفاف الأنهار أو في الحقول المروية بواسطة قنوات خلال أوقات الفيضانات ، وتبقى الأملاح والرسوبيات في الأرض فترات طويلة ، لأن مياه الأمطار في بابل شحيحة وكذلك في المناطق الجنوبية من بلاد الرافدين ، كما ان الأراضي سهلية . ومنخفضة ولا يوجد فيها مرتفعات جبلية كثيرة ، مما يساعد على بقاء الأملاح في الأرض ، وبعد تبخر المياه تشكل الأملاح طبقة فوق الأرض ، ومن يزر جنوب العراق اليوم يعتقد لأول وهلة ان هذه الطبقة الملحية تلج ، وكانت تتسرب الأملاح إلى باطن الأرض الزراعية خلال عمليات السقاية الطويلة الأمد ، وترتفع نسبتها مع مرور الزمن ، واذا استطاعت الأملاح ان تخفض الانتاج الزراعي بنسبة ١ ، ٠ حتى ٢ ، ٠ من المحاصيل فان تزايد نسبة التركيز الملحي داخل الأرض يجعل ٥ ، ٠ حتى ١٠ من المساحات الزراعية غير قابلة للاستثمار . لا سيما ان سوية المياه الجوفية في جنوب بلاد الرافدين مرتفعة جداً ، وترتفع اكثر عند حصول الفيضانات ، وتصل سطح الأرض بواسطة الأنابيب الشعرية حاملة معها الأملاح ، ويزداد الأمر سوءاً كلما ارتفعت نسبة الترسبات في الأنهار أو في القنوات المتفرعة منها اذ ان سرير النهر ، او القناة يرتفع ايضاً مما يؤدي إلى اعاقه عمليات السقاية ورفع سوية المياه الجوفية في المناطق القريبة ، لذلك كانت أعمال تنظيف وازاحة التراكمت من مجاري الأنهار والقنوات من اهم الموضوعات التي عالجتها الرسائل البابلية القديمة والتشريعات الحقوقية .

وقد ثبت فعلاً بعد اجراء الاختبارات اللازمة ان الأراضي الملحية كانت تؤثر بشكل ملحوظ على الانتاج الزراعي في العصر البابلي القديم ، ولذلك عمد المزارعون آنذاك إلى التوسع في زراعة الشعير لأنه اكثر مقاومة ، ولكن رغم ذلك كان على المزارعين ان يتقبلوا شأؤا ام أبوا تناقص الغلال سنة بعد اخرى ، وقد تمكن العلماء من دراسة كميات الغلال المدونة بالخط المساري ان يقدروا نسبة محصول القمح في جنوب بلاد الرافدين عام ٢٤٠٠ ق.م بـ ١٦٪ / من مجموع المحاصيل المشتركة (قمح شعير) وتناقصت هذه

النسبة إلى ٢٪ عام ٢١٠٠ ق.م ، فاذا كان محصول الشعير عام ٢٤٠٠ ق.م حوالي ٢٥٠٠ لتر لكل هكتار فقد أصبح ١٤٦٠ ليتر عام ٢١٠٠ ق.م وفي عام ١٧٠٠ ق.م أي في الفترة الواقعة في منتصف العصر البابلي القديم أصبح ٩٠٠ لتر فقط .

واذا كانت هذه الأرقام تتباين من منطقة إلى أخرى وفق الشروط الطبيعية والمناخية إلا أنها تشير إلى المردود المتناقص في الأراضي الزراعية المروية اصطناعياً في جنوب بلاد الرافدين .

وكان الوضع مختلفاً تماماً في الشمال أي في بلاد آشور، فهناك كانت تمطر السماء بسخاء، وقد يتساقط الثلج بغزارة في بعض أشهر الشتاء لذا لم يهتم المزارعون كثيراً بوسائل السقاية التقنية، ولم يعتمدوا على مياه الأنهار إلا في حالات نادرة جداً .

لذلك لم تعان الحقول والبساتين من مشكلة الملوحة في التربة لأن مياه الأمطار الغزيرة كانت تقوم بعملية غسل وتنظيف تام لكل الترسبات، أضف إلى ذلك ان سرير النهر كان منخفضاً جداً وسوية المياه الجوفية لا ترقى إلى جذور النباتات المزروعة، ولذلك لم تسبب ملوحة التربة الضئيلة نسبياً نقصاً في غلال الحبوب، وان حدث هذا ففي عصر متأخر، وعلى كل حال استطاع المزارعون ان يجنوا غلالاً وفيرة من أراضي الدولة الآشورية، خلال العصر البابلي القديم، ولم يزل المزارعون العراقيون حتى اليوم يولون زراعة القمح في شمال البلاد اهتماماً بالغاً، وكذلك كانت الشروط الطبيعية في أواسط الفرات أكثر ملائمة لزراعة القمح منها في الجنوب، وتوجد اليوم امكانيات كثيرة للتغلب على مشكلة ملوحة التربة كأن تعطى فترة راحة للأرض الزراعية. وخلال هذه الفترة تنخفض سوية المياه الجوفية فلا تتمكن من الصعود بسرعة عند فلاحه الأرض وزراعتها من جديد، وقد يساعد أيضاً أسلوب تحفيف الأرض، او اضافة مواد كيمياوية على تقليل نسبة الملوحة في مياه الفيضانات، ولكن كل هذه الطرق لم تكن معروفة اصلاً في العصر البابلي القديم .

وقد عرف السومريون أهمية منع الأرض الزراعية فترة راحة فعمدوا إلى ترك الحقول والبساتين التي زرعت ورويت حتى اربع مرات في السنة فترة ما دون زراعة لتستعيد نشاطها وقوتها ، كما كانت اعمال تنظيف مجاري الأنهار والقنوات الشغل الشاغل للبابليين القدامى ، اذ منحوها جل اهتمامهم ، فعمد المزارعون إلى تقسيم الأراضي الزراعية إلى مساحات صغيرة محددة ليسهل العمل فيها ، واستثمارها على افضل وجه ، ويعود الفضل في استمرار جني الغلال والمحاصيل الزراعية في جنوب بلاد الرافدين بالدرجة الأولى إلى كفاح الانسان المبرر مع الطبيعة ، فطالما دفع بها قدماً نحو الأمام متحدياً كل الشروط الصعبة ومن هذا المنطلق نستطيع ان نتدبر الأوامر والقوانين التي استنها حمورابي في شريعته وفي رسائله ، ونكون اكثر فهماً لخلفية الشروط الطبيعية التي كانت تفرض ذاتها على الواقع الزراعي في بابل .

وقد فاتنا ان نذكر امراً على جانب كبير من الأهمية ، وهو قلة المواد الأولية في بلاد الرافدين ، فقد كانت البلاد فعلاً فقيرة بها ، ويكمن غناها في الطين الذي كانت تخلفه مياه الأنهار وراءها ، اذ كانت تصنع منه مواد البناء الأساسية ، كما كانت تصنع منه ألواح الكتابة التي يدون عليها بالخط المسماي بواسطة أقلام مصنوعة من القصب ، بالإضافة إلى التماثيل الطينية التي لا حصر لها .

وكانت تصنع هذه التماثيل اما بواسطة اليد أو بالقالب . ومن المواد الطبيعية الأخرى المتوفرة بكثرة في جنوب بلاد الرافدين ، وخاصة في القسم السفلي من نهر الفرات ، عيدان القصب التي كانت تستخدم في بناء الأكواخ ، وفي تقوية الجدران المبنية من اللبن ، وكعلف للحيوانات ، بالإضافة إلى مادة الاسفلت المتوفرة في القسم العلوي من نهر الفرات عند مدينة هيت الحالية ، والتي استخدمت ايضاً في البناء وفي تمتين السفن ، ومنع تسرب المياه اليها ، كما ان الاسفلت نفسه كان بضاعة رائجة مرغوباً فيها في الدولة المجاورة .

ولكن المادة الرئيسة للبناء وهي الخشب كانت غير متوفرة في بلاد

الرافدين، حيث ان خشب أشجار النخيل وبعض أنواع الشجر الأخرى مثل التمر حنّه المنتشرة بكثرة لا تصلح اخشابها لتشييد ابنية كبيرة او لصنع هياكل السفن والعربات . لأن ذلك يتطلب خشباً متيناً مثل خشب الصنوبر والأرز المتوفر بشكل ملائم في المناطق الجبلية، لذلك كان الخشب في بلاد الرافدين قليلاً وذا أهمية كبيرة، فليس غريباً والحال هذه أن تفرد في قوانين الآجار والاستجار والارث فقرات خاصة مطولة تعالج موضوعات المواد المصنعة من الخشب مثل الأبواب والأدراج وعتبات البيوت، حيث ان الحصول على مادة الخشب لا يمكن ان يتم الا عن طريق التجارة، او عن طريق الغزوات والحروب، وكان الملوك والقواد العسكريون يفخرون من خلال كتاباتهم عن حملاتهم العسكرية بانهم قاموا باقتطاع أشجار الصنوبر والأرز، وكثيراً من الغزوات كان الهدف منها في الدرجة الأولى الحصول على الأخشاب النفيسة، وفي سبيل ذلك كانت تهون مشقات الحملات، وتكبد وعثاء الطرق الشاقة، وكانت الطرق تقودهم في بداية الأمر إلى أطراف المناطق الجبلية الشرقية، ومن ثم حولت إلى شمال سورية حتى جبال الأمانوس، واخيراً إلى لبنان المعروف بغابات جبال أرزه الشهيرة ذات الأريج العبق والظلال الرطبة التي تحدثت عنها التوراة.

كما تفتقد بلاد الرافدين مادة الحجر الخام الضروري لتشييد المعابد، والقصور الفخمة، ونحت التماثيل، ولتغطية العجز في توفير هذه المادة الهامة كانت تستجر من منطقة الشمال السوري، كما كان يستجر حجر الأوبسيديان الشفاف بشكل خاص من الجبال الأرمنية، واللازورد من أفغانستان البعيدة جداً عن بلاد الرافدين، والعقيق لتصنيع الحلي من الهند، واخيراً ليس آخراً كانت البلاد تعاني من قلة فلزات المعادن لتصنيع الأسلحة والأدوات، وعملية استيرادها من الخارج كانت تتركز في المدن الرئيسية مثل اور في الجنوب وآشور على نهر دجلة، وماري على أواسط الفرات، ثم توزع على باقي المناطق وتؤمن أرباحاً طائلة للتجار. وكانت تستخدم الأنهار والقنوات كمعابر

أساسية لنقل البضائع التجارية. وقد نوهنا سابقاً إلى ان البلاد لا تشكل وحدة جغرافية طبيعية منسجمة، ولا تكمن أهمية نهري دجلة والفرات في أنها طريقاً مواصلات نهريه للسفن فقط بل كانا عنصرين مساعدين لتنقل القوافل على امتداد مجراهما في البر.

اذ كان ينعطف طريق هام بمحاذاة نهر الفرات عند مدينة ماري خلال العصر البابلي القديم باتجاه الغرب ليصل سورية عبر تدمر، وينطلق طريق آخر من ميناء ايمار (مسكنة) على طول مجرى النهر ماراً بحلب باتجاه البحر، وكانت هناك طرق تجارية اخرى تمتد من شمال الفرات إلى آسية الصغرى، وطرق على امتداد نهر دجلة تعبر المدن البابلية القديمة، وتستفيد من كثافة السكان هناك وموارد المياه الغزيرة التي ينتفع بها المسافرون والتجار خلال تنقلاتهم، وكانت الحمير من اهم وابرز وسائل النقل البرية آنذاك في قطع المسافات الطويلة، وذلك لمقدرتهم على تحمل مشاق السفر ووعثاء الطرق الطويلة، اما الجمال والخيول فلم تكن تستخدم في العصر البابلي القديم، وعندما ألحت الحاجة على قطع طرق نائية وكانت بقع المياه فيها قليلة ومتباعدة عن بعضها، اكتشف الانسان أهمية الجمل فاستخدمه كوسيلة نقل مريحة في عصر لاحق، وبواسطة الجمل انبسطت آفاق واسعة أمام القوافل، وعرفت مناطق كانت مجهولة في الماضي البعيد او القريب، ولكن هذا لا يعني ان الحصان او الجمل كانا غير موجودين آنذاك، اذ تذكر الوثائق ان بعض الحكام كانوا يستخدمون الفرس والجمال لتأمين حاجياتهم: في جنوب الأناضول وشمال سورية، خلال حكم حمورابي، ولكن استخدامهما كان نادراً جداً، ولم يلعبا ذلك الدور الهام في نقل البضائع، وقطع المسافات البعيدة الذي لعباه في عصر لاحق.

ان الظروف الطبيعية القاسية التي تحدثنا عنها أثرت تأثيراً كبيراً وهاماً في مسار تطور البلاد، ونذكر من هذه الظروف شيئين هامين أولاً: محدودية الأرض المزروعة أو القابلة للاستثمار الزراعي، والتي لا يمكن التغلب عليها الا

بوفرة الأيدي العاملة الدائمة ، وقد استطاع الانسان ان يحرز تقدماً ملحوظاً في مجال تنظيم العمل ، والقوى العاملة في الجنوب الرافدي ، في حين كان التقدم التقني والفني يخبو خلف العمل اليدوي ، وكانت الأدوات والادوات اليدوية التي تستخدم في مجال الزراعة تصنع بشكل عام من الحجر والخشب ، ونادراً ما كانت من البرونز ، ولم تعرف صناعة الحديد إلا بعد ألف سنة من حكم حمورابي ، واصبح الحديد من اهم المعادن المؤثرة في تقدم الانتاج الزراعي والحرفي .

وثانياً: تشكلت في بلاد الرافدين نتيجة الظروف الطبيعية مناطق زراعية عديدة استخدمت وسائل ري مختلفة الأنماط والأساليب ، وخاصة في بلاد بابل ، مما جعل قيام وحدة سياسية أمراً مستحيلاً ، ولم تكن الوحدة السياسية لتتم دون استخدام العنف والقوة العسكرية ، اذ كان الأمراء المحليون يتحينون الفرص المواتية عندما يدب الضعف في جسم الدولة المركزية الموحدة للانفصال عنها ، وتشكيل كيانات صغيرة مستقلة ، واذا كنا لا نستطيع الزعم ان هناك حواضر عدة في بلاد الرافدين على نمط ماكان سائداً في سورية في تلك الفترة الا ان نشوء كيانات مستقلة عديدة كان يؤدي إلى الاقتتال هناك بشكل شبه دائم .

التطور السياسي

ملوك سلالة أور

سوف نستعرض بإيجاز فيما يلي التطور السياسي الذي شهدته بلاد الرافدين حتى قيام أول دولة سياسية مركزية ، والتي تجسدت فيما يسمى بدولة سلالة أور، فقد استطعنا ان نتعرف من خلال المكتشفات الأثرية والكتابات المسمارية فيما بعد على حضارة راقية ، نشأت وترعرعت في جنوب بلاد الرافدين ، وكان حامل راية هذه الحضارة هو الشعب السومري ، الذي خلف لنا وثائقه المكتوبة مدونة بالخط المسماري .

فلم تعد الحضارة السومرية الراقية تثير استغرابنا بما قدمته من انجازات رائعة على صعيد العمران والكتابة والفنون بأنواعها ، واكتشافها مواطن الجمال في الجسم البشري الذي خلدته على شكل تماثيل منحوتة . هذه الانجازات المبدعة في حقل النشاط الانساني لم تثر استغرابنا كما اثارت لسنوات عديدة اعجاب ودهشة اسلافنا ، لأننا اليوم عرفنا الأسباب التي ادت إلى مثل هذا النهوض الشامخ في مطلع عصر التكوين السومري ، فقد سبق استيطان الشعب السومري في الجنوب ما يسمى بثورة العصر الحجري الحديث ، الذي شهد حضارة زراعية راقية كانت تعتمد مياه الأمطار منذ آلاف السنين ، كما شهد تحولات وانقلابات جذرية في حياة الانسان الذي

انتقل من مرحلة التقاط القوت وتجميعه إلى انتاجه ، وقد اتضح ذلك من خلال الاكتشافات الأثرية المذهلة في السنوات الأخيرة ، فقد عثر على أماكن في جنوب غرب ايران واواسط الفرات شهدت تطور حضارات لا تقل اهمية عن الحضارة السومرية في جنوب الرافدين ، ونستطيع الآن بعد تلك الاكتشافات الهامة أن نفهم رقي الحضارة السومرية ، ونضعها في موقعها الصحيح ضمن الاطار العام لحضارات الشرق القديم ، فقد نهضت حضارات راقية رغم النكسات التي كانت تشل نموها من حين لآخر في المناطق التي تعتمد في زراعتها على مياه الأمطار، واصبحت هذه المناطق مجال بحث ودراسة من قبل المختصين ، وسوف تساعدنا نتائج هذه الدراسات في فهم اسرع لكل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مناطق الاستيطان المتمركزة حول نهري دجلة والفرات ، والتي اختطت لنفسها أساليب الري التقنية مستفيدة من المياه التي يقدمها النهران ، وبما لا شك فيه ان الانسان استفاد بادیء ذي بدء من تجمع مياه الأمطار ثم ما لبث ان تحول إلى الاستفادة من مياه الأنهار نفسها لارواء حقوله ، وذلك بشق الترع وفتح القنوات ، التي بدأت تتسع شيئاً فشيئاً حتى اخذت شكل شبكات تغطي مساحات كبيرة ثم فكر باقامة السدود والحواجز لارواء الأراضي الجذباء البعيدة جداً عن مصادر المياه ، وتمكن من ايجاد آلات ضخ بسيطة يمنع بواسطتها فيضان المياه التي كانت تهدد الحقول والسبح بالغمر .

كل ذلك ادى بطبيعة الحال إلى مردود اوسع في المحاصيل الزراعية بشكل ملحوظ ، كما أن العمل في الأراضي الزراعية التي تعتمد وسائل الري التقنية كان يتطلب وجود نظام عمل جماعي دقيق وصارم يحتاج إلى قيادة موحدة متنفذة اكثر من المناطق المروية بمياه السماء ، مما ادى الى نشوء طبقة متسلطة كانت تنزع باستمرار إلى امتلاك اكبر قدر من المنتوجات وحصرها في نفسها ، فلا غرابة والحال هذه ان تنسأ في وقت مبكر جدا من التاريخ البشري عوامل مساعدة على تشكيل سلطة متمثلة في دولة ذات نظام صارم بامكانه

جمع كل الأطراف تحت ظل واحد ثم ما لبث ان اخذ شكل المجتمع الطبيعي حوالي منتصف الألف الثالث ق. م .

آنذاك نهضت دول مدن عديدة على الأرض البابلية اخذت تتصارع وتتنافس فيما بينها وأبرزها اور واوروك ولجش وأوما في الجنوب وكيش في الشمال .

وقد بدأ التطور الاقتصادي فيها يتجاوز حدود دولة المدينة ، اذ ان حاكم كل مدينة ما ان تتعاضم قوته حتى تمتد تطلعاته إلى حكم دول المدن المجاورة ، واخضاعها بالقوة العسكرية ، وهذه سنة التطور التاريخي لا مرأى في ذلك ، وان فشل معظم حكام دول المدن في خلق دولة مركزية موحدة ، تلملم شعث الدول المتناثرة ، فان القدر اختار القائد المنتظر صرغون الأكادي الذي استطاع حوالي ٢٣٠٠ ق.م خلال سلسلة من الحملات العسكرية ان يصل الخليج العربي بالشمال الرافدي ، ويخضع المناطق الواقعة ضمنهما لسيطرته ، وقد تمكنت جيوشه باقتفاء طرق القوافل التجارية من الوصول حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط ، واقتصرت مهام خلفائه من بعده الحفاظ على هذه الدولة القوية المترامية الأطراف ، ولم يكن هذا الأمر سهلاً في كثير من الأحيان فقد شهدت تلك الفترة سنوات قتال مريرة ، وبرز من خلفائه الملك نارام سن (حفيده) حوالي ٢٢٥٠ الذي استطاع ان يعيد أمجاد جده ، وان يفوقها ، وان تم له ذلك خلال امد محدود .

وينتمي صرغون وعائلته المالكة الى قبائل تتكلم احدى لهجات اللغة السامية ، ونعتقد ان اجداده كانوا من البدو النصف متحضرين على أواسط الفرات . ومما ساعد صرغون في ارتقائه سدة الحكم ولملمة دول المدن المبعثرة في بلاد ما بين النهرين تحت قيادة مركزية موحدة ، هو تنازع تلك الدول فيما بينها وانفراط عقد محالفاتها من جهة وتدمير الشعب من فساد سلطة الكهنة من جهة اخرى .

وقد استفاد الغوتيون ، وهم شعب جبلي - من الاضطرابات والفتن

الداخلية التي عمت أرجاء الدولة الأكادية، ومن الانتفاضات التي قامت بها الشعوب المغلوبة على أمرها، فدخلوا البلاد فاتحين منتصرين وأخضعوا الجنوب الرافدي باديء ذي بدء، ثم ما لبث نفوذهم ان تغلغل في باقي المناطق الأخرى واستمر قرابة مائة عام.

وكان أول من تصدى لمقاومة الغازين هم ملوك سلالة أور، اذ استطاعوا ان يردوهم على أعقابهم، ويؤسسوا على أنقاضهم أول شكل من اشكال الحكم الاستبدادي في بلاد الرافدين.

هذا العصر الذي اصطلح على تسميته بعصر السلالة الثالثة في أور، والذي دام من ٢١١١ الى ٢٠٠٣ ق. م تقريباً يستحق ان نوليّه جل اهتمامنا، لا لأنه سبق بشكل غير مباشر العصر البابلي القديم، بل لأن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده العصر البابلي القديم لا يمكن فهمه بدقة دون الرجوع إلى حالات مشابهة حدثت في عصر السلالة الثالثة في أور، ولهذا لا بد لنا من اعطاء لمحة عن هذا العصر، دون الدخول في متاهات التفاصيل، لنكون انطباعاً ما عن العلاقات الاجتماعية التي سادت آنذاك.

فالملوك الخمسة الذين تعاقبوا على الحكم في أور استطاعوا ان يؤسسوا دولة تمتد من الخليج العربي جنوباً حتى أقصى الرافدين شمالاً، في المناطق المروية بمياه الأمطار، اي ان دولة أور احتلت نفس حدود المساحة التي احتلتها الدولة الأكادية دون ان تستطيع هذه الأخيرة ان تثبت اركان الحكم فيها، وتخضعها للسلطة المركزية فترة طويلة، ضف إلى ذلك ان دولة أور شهدت على صعيد المجتمع تطورات ضخمة قلبت كثيراً من المفاهيم.

فقد زودتنا الوثائق الاقتصادية الهامة التي تم اكتشافها في محفوظات كل من جيرسو/الجش، ونيبور، وأوما، ودرهيم، وأور، بمعلومات قيمة عن كيفية معالجة الأمور الاقتصادية الملكية والكهنوتية، وقد خضع اقتصاد المعابد الكهنوتي لاشراف القصر في عصر ملوك أور الثالث بعد ان كان هو المهيمن في عصور سابقة، وحسم صراع السلطتين الكهنوتية والمدنية لصالح القصر.

واستطاعت السلطة المدنية المتمثلة في القصر منذ عهد صرغون من خلق وحدة سياسية مركزية قضت بذلك على حكم المقاطعات واقطاعات حكام دول المدن، واصبح الملك الآن يدير شؤون المقاطعات الزراعية الواسعة وتنظيم أمور السياسة فيها دون ان يكون للأمرء الكهنة أي دور مؤثر في الاقتصاد الزراعي، وبما ان الملك كان حاكماً مطلقاً فقد كان يملك مقدرات البلاد الاقتصادية في يديه بصفته أولاً ممثلاً لأُملاك الدولة وثانياً بصفته الحاكم والأب الذي يرعى مصالح العباد، ولكن هذا لا يعني بشكل من الاشكال كما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى من خلال مطالعتنا للوثائق الاقتصادية، المكتشفة داخل المعابد، اذ ملكية الأرض والعتاد اصبحت خاصة بالدولة فقط، فهناك مؤشرات كثيرة تدل على وجود ملكيات زراعية خاصة، ولكن هذه الملكية الفردية تبقى محدودة ومشروطة من قبل مشايخ القرى. ويعتقد ان الملك كان يحاول ان يخضع اقتصاد الدولة المتنامي لاشراف القصر، الا ان محاولاته باءت بالفشل على ما يبدو عنها اصطدمت بمصالح الملاك الزراعيين، ومشايخ القرى، وليس لدينا وثائق تثبت او تنفي ما ذهبنا إليه.

لقد استخدم الملك في سبيل دعم سلطته ومد نفوذه كل الوسائل المتاحة له، بصفته أكبر الاقطاعيين، والحاكم المطلق، الذي بيده مصير كل المواطنين، فكان يسخر مواطنيه للعمل في المشاريع الضخمة مثل شق الترع والقنوات وتشييد القلاع والحصون كما يجبرهم على دفع التبرعات والهبات، وهكذا تشكلت لدى الملك قاعدة مادية ضخمة، وخصص لادارة أملاك الدولة الاميرية موظفون محترفون، ارتبطت اعمالهم كلياً بالأرض، فكانوا لا يغادرونها اطلاقاً، ضف إلى ذلك القوى العاملة من العبيد والعمال الزراعيين المستأجرين الذين يستنفرون خاصة وقت الحصاد، وجمع الغلال، وقد تمنح بعض اقطاعيات القصر للاستثمار، اما التجارة الخارجية فكانت حكراً على ملوك السلالة الثالثة في أور، فقد شكلوا جهازاً ضخماً من الموظفين لادارة

الأعمال التجارية والسهر على حسن تنفيذها وجباية الوادات والأموال العامة وتكليف تجار مهرة بتر وبيع البضائع في البلدان الممتدة من الخليج العربي حتى ساحل البحر المتوسط ، والجدير بالملاحظة ان الملك كان لا يستمد قوته من مصدر الهي فحسب بل كان هو نفسه المصدر الالهي لأن الملوك ألخوا في هذا العصر. وكان ينظر اليهم على أنهم آلهة محلية للبلاد تحميها وتزود عنها في وقت الملهمات ، لذا وجب عبادتها وتقديم الأضاحي باسمها .

ونظراً لطبيعة العلاقات الاقتصادية الخاصة كثرة موارد التجارة فقد اغتنى القصر غناء فاحشاً وادى الى تقوية الحكم الاستبدادي المركزي والى استثمار واستغلال قوى الشعب العاملة . واستطاعت الدولة المركزية القوية ان تنجز ما لم تقدر عليه دول المدن الصغيرة ، اذ تمكنت من ادارة وتنظيم مساحات شاسعة ، واسعة من الاراضي الزراعية ، وايصال المياه اليها بواسطة شبكة ري دقيقة التنظيم مما ادى الى استصلاح أراض جديدة وجعلها قابلة للزراعة ، وقد ظهر كل ذلك في تدوينات الأحداث السنوية الهامة ، وكان قسم كبير من ريع الموارد الزراعية يستثمر في التجارة الخارجية التي كانت تؤمن لجنوب بلاد الرافدين المواد الأولية الضرورية بالاضافة الى البضائع الكمالية ،

وقد دعم كل هذه الأعمال والتنظيمات طموح حكام الرافدين الذين كانوا ينزعون إلى تأسيس امبراطورية مركزية موطدة الأركان ، ورغم المركزية الصارمة ، وربط السلطات كلها بيد الملك لم تعمر دولة الأسرة الثالثة في أور طويلاً ، اذ ان الاقتصاد الملكي بكل أجهزته المتعددة ، وحرفيه وعماله ،

والعمل الدؤوب المتواصل في متابعة ومراقبة الأعمال الزراعية ، أثبت عجزه في خضم تلك المساحات الشاسعة ، ولم يكن أفضل حالاً عما كان عليه في عصر دول المدن السومرية الصغيرة . كما ان الدولة لم تستطع بأي شكل من الأشكال القضاء على ظاهرة الاقطاعية ، والملكية الخاصة المتنامية ، أو الحد

من تطورها كما ظهر ذلك جليا في العصر البابلي القديم ، حيث أن الوثائق المدونة بين ايدينا تجعلنا نتلمس الأوضاع الاجتماعية المتأزمة ، كما تشير إلى التباين في الأهواء والميول من منطقة الى اخرى ، ولكن هذا الشعور الذي يداخلنا من خلال مطالعتنا لتلك الوثائق رهـ بالافة اضات ، ولا يمكن البت فيه على أنه حقائق ومسلمات ، وقد زاد في تأزم الأوضاع الاجتماعية الداخلية الخطر الخارجي الداهم المتمثل في الدولة العدو المجاورة عيلام ، وتغلغل قبائل المارتو الى داخل البلاد . هذه القبائل التي كانت توصف في اللغة الأكادية بالعمورية ، والتي كانت سبباً في انهيار دولة أوروتلاشيها ، وقد تمكنت هذه القبائل من أن تنطلق من معاقلها على أواسط الفرات ، وتخترق حدود الدولة لتصل إلى أقصى السهول الرافدية في الجنوب ، وتسمى هذه القبائل بالسامية الغربية تارة وبالكنعانية تارة اخرى ، ولم تجد جيوش الدولة نفعا في وقف هذا الزحف الهائل المتقدم ، فانهار السور الضخم الذي كان يمنع تسربهم إلى المناطق الزراعية المروية ، وثبتوا أقدامهم في كل أرجاء البلاد البابلية ، فاستطاع قسم منهم ان يتابع سيرة حياته البدوية النصف متحضرة ، الا ان القسم الأعظم عمل في الزراعة كعمال موسمين ليكسبوا قوت يومهم ثم ما لبثوا ان استقروا في الأرض الزراعية بفضل الظروف والبيئة وذاخوا في بوتقة السكان المتحضرين ، ونستطيع بواسطة وثائق الدولة الادارية المحفوظة في مدينة أور ان نتعرف إلى أعدادهم الضخمة ، من خلال الأسماء العمورية التي كانوا يحملونها ، وقد ساعدت هذه العناصر السامية التي تغلغلت سلماً بادیء الأمر في سقوط السلالة الثالثة في أور ، كما استطاعت ان تنتزع السلطة السياسية لنفسها في مناطق أخرى ، وكان من بين هذه العناصر أسلاف حمورابي ملك بابل .

العصر الفاصل ما بين السلالة الثالثة في أور وعصر حورابي :

ان الفترة التي اعقبت سقوط دولة أور الثالثة كانت في الحقيقة محطة هامة لالتقاط الأنفاس بالنسبة للتاريخ السياسي في المنطقة ، بعد انهيار اول دولة مركزية نشأت في بلاد الرافدين ، وبدأت تنهض على أنقاضها دول مدن عديدة متنافسة فيما بينها ، ولم يعن هذا الانهيار شيئاً جديداً في تاريخ المنطقة ، لأن هذا النظام المركزي غير مألوف في الشرق القديم ، فعندما تكاثفت عدة عوامل داخلية وخارجية لاسقاطه لم يؤثر ذلك في مسار الحياة الاجتماعية ولا على تطورها ، ولذلك لم يكن هناك حاجة لبذل مساعي خاصة للتغلب على أوضاع لم تكن موجودة سابقاً .

وبانهيار السلطة المركزية انهارت أيضاً المؤسسات الاقتصادية الملكية الاحتكارية وشجع ذلك على تطور الملكية الخاصة والمبادرات الفردية ، وقد فشلت محاولات بعض الأمراء في خلق دولة ذات نظام مشابه لنظام دولة أور المنقرضة ، وبعد مرور مائة عام على سقوط دولة أور ظهرت أوضاع وعلاقات اجتماعية وأخذت شكلها النهائي ، وهي التي سوف تكون مجال بحثنا في الصفحات القادمة .

ومن أهم الأسباب التي ساعدت في تقويض دولة أور عسكرياً تسلل القبائل العمورية بشكل متواصل ، واعتداءات الدولة العيلامية المجاورة في الجنوب الشرقي . وكان (ايبي - سن) وهو آخر ملك السلالة الحاكمة في أور (٢٠٢٧ - ٢٠٠٣ ق.م) في وضع لا يحسد عليه اطلاقاً ، اذ بالاضافة إلى الخطر الخارجي المتربص بعرشه كان عليه مقاومة النزعات الاستقلالية المحلية لعدد كبير من أمراء المدن ، ولم تخل محاولاته الذكية في اشغال الأمراء المحليين ببعضهم من نجاح وفتي ، كما نعتقد ، اذ ان المصادر المتوفرة من ذلك العصر تتناقض في معلوماتها أو الأصح يصعب علينا فهم وتفسير مضامينها ،

وعلى كل حال استطاع العموريون الذين يملكون قوة «صاعقة الجنوب» كما كانت تصفهم النصوص أن يتغلغلوا بعيداً داخل الأرض الرافدية ، وقام أحدهم ويدعى - اشبيرا - بثورة ضد الملك ، وأعلن نفسه ملكاً على مدينة - ايسن ، وكان في الأصل من كبار الموظفين في ماري .
كما انتقلت السلطة في لارسا الواقعة في جنوب بلاد الرافدين إلى شخص يدعى - نبلا نوم - ، والاسم كما هو واضح من أصل عموري .
الا ان الدمار الحقيقي لحاضرة الدولة المزدهرة (أور) تم على يد العيلاميين ، وحلفائهم من القبائل الجبلية . وقد انعكس صدى هذا الدمار المؤلم في قصيدة أدبية من العصر البابلي القديم ترثي حال المدينة المدمرة :

في ذلك اليوم اختفت المدينة
فانطفأ الضياء
وتحولت المدينة إلى أنقاض
أيها الأب نانا! أصبحت المدينة يبابا
والشعب ينوح
وملأت جثث السكان لاكنسر الفخار ضواحي المدينة
وعملت معاول الهدم في الأسوار
والشعب ينوح
وملأت جثث الأموات مداخل بوابات المدينة الكبيرة
التي كانت سابقاً ممراً للمواطنين .
وتناثرت الأشلاء فوق ساحات المدينة
المعدة لاقامة الحفلات والافراح
وسدت جثث الموتى منافذ الطرق والأزقة
التي كان يجتازها المواطنون
وتكدست أكوام الجثث في المؤسسات التي كانت

مبعث البهجة والفرح
ذابت دماء سكان البلاد كما تذوب خليطة النحاس
مع التوتياء في الحفر
وتبخرت جثث الموتى تحت أشعة الشمس
كما يتبخر شحم الخروف .

وقد ثبت فعلاً وجود مثل هذا الدمار المخيف الذي لحق بالمدينة من خلال التنقيب الأثري ، وعلى كل حال استقرت على ما يبدو حامية عيلامية لفترة من الزمن في المدينة المنكوبة ، حتى تمكن اشبيرا حاكم ايسن من ابعادها عن البلاد ، الا ان ذكرى النكبة ، والنهاية المفجعة للملكها بقيت عالقة طويلاً في اذهان البشر ، حيث اقتيد الملك الأسير مطأطىء الرأس الى عاصمة الدولة الغازية عيلام .

لم يعد الهدوء والسلام إلى المنطقة بسقوط العاصمة أور ، اذ ان الاقتتال واشعال نار الفتن بين دويلات المدن التي نهضت على أنقاض دولة أوردام ما يقارب القرنين ونصف القرن ، حتى تمكن حمورابي البابلي من القضاء عليها ، وفرض هيبة الدولة المركزية من جديد بقوة السلاح .

ومهمة مؤرخ اليوم ليست بالمهمة السهلة ، وهويقف أمام جملة من الوثائق والمعاهدات والتحالفات تتضمن احداثاً جمة ، يناقض بعضها بعضاً حيث تبقى الصورة مشوشة لا تساعد على تحديد مجرى الأمور بدقة ، ولكن يبدو ان بعض حكام دول المدن استطاع لفترة وجيزة أن يفرض هيمنته على دول المدن المجاورة ، وعلى وجه التقريب يمكن ان نحدد مسار الأحداث في تلك الحقبة بمرحلتين ، الأولى : وبرزت فيها امارتا ايسن ولارسا المتصارعتان والمتنافستان على النفوذ في المنطقة حتى نهاية القرن التاسع عشرق . م ، والثانية : عودة الهدوء والاستقرار النسبي إلى المنطقة نتيجة توازن القوى قرابة نصف قرن إلى أن تمكن حمورابي في أيامه الأخيرة من السيطرة على البلاد كافة بيد من حديد .

ولم تكن بابل في مطلع الألف الثاني ق. م والتي آلت اليها مقادير البلاد حاضرة تذكر، سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي، وإذا عجز التنقيب الأثري من الوصول في حفرياته الى طبقات وسويات حضارية أقدم من الألف الثاني ق. م بسبب ارتفاع سوية المياه الجوفية في المدينة، فان هذا لا يعني ان المدينة لم تكن معروفة قبلاً، ولكن ليست بالأهمية التي اصبحت عليها في ظل حكم الأسرة العمورية، اذ تذكرها بعض الوثائق من عصر السلالة الثالثة في أور باسم بابل، وكان يقيم فيها حاكم اداري، وقد فسر العموريون الاسم على انه باب الاله (باب ايليم)، ثم عرف لدى المؤرخين اليونانيين القدماء بلفظ بابل كما تستخدمه اليوم كل المراجع التاريخية.

وكل المعارف التي استقينها عن مدينة بابل لا تتجاوز حكم السلالة البابلية الأولى التي كان على رأسها سومو أبوم (١٨٩٤ - ١٨٨١ ق. م)، وقد اعتمدنا في معارفنا على ما قدمته لنا مذكرات الأحداث السنوية الهامة المنتشرة بكثرة آنذاك وهي في الحقيقة مرجعنا الرئيس عن تلك الفترة.

حكم (سومو أبوم) في بابل ١٤ سنة وشمل نفوذه كل المناطق المحيطة بها كما تذكر احدى الوثائق المكتشفة في موقع ديلبات على بعد ٣٠ كم من مدينة بابل، كما قام بتدمير مدينة كزالو التي كانت خاضعة لحكم اسرته لفترة قصيرة، وأعاد الكرة خليفته (سومولاثل) ١٨٨٠ - ١٨٤٥ ق. م، بالإضافة إلى حملة شنها ضد مدينة كيش. أما ولي عهده سبيوم الذي حكم ما بين ١٨٤٤ و ١٨٣١ ق. م، فقد كان موظفاً ادارياً في مدينة زيبار، وعندما اعتلى العرش قاد حملة ناجحة ضد مدينة لارسا حيث ذكرت احدى وثائق الأحداث السنوية بالحرف أنه «دحر جيش لارسا بقوة السلاح»، واستطاع أبيل - سن الذي حكم بابل من ١٨٣٠ - ١٨١٣ ق. م أن يضم أجزاء هامة من شمال بلاد بابل إلى مملكته، كما تذكر حولياته بأنه شيد أسوار مدن عديدة مثل كيش وديلبات وبورسيبا وزيبار. ثم اعتلى العرش سن - موبليت من ١٨١٢ - ١٧٩١ ق. م وهو سلف حمورابي المباشر، وتمجد أخبار الحوادث انتصاراته

الرائعة على أيسن وأور، ولكنه أخفق على ما يبدو في إخضاع لارسا حيث أن الحملة التي قادها ضدها عادت تجر أذيال الخيبة وراءها، وتمكنت لارسا نفسها من أن تستعيد الحكم على مدينة أيسن فيما بعد.

نستطيع ان نستخلص التطور البطيء للأحداث في ظل حكم الأسرة البابلية الأولى من سجلات الحوليات الملكية، إذ ان حدود الدولة الناشئة لم تتجاوز المناطق الشمالية، والإرث الذي خلفه - سن موبلليت - لولده حمورابي كان متواضعاً جداً، إذ ان كل المحاولات التي كانت تبذل لضم المناطق الجنوبية كانت تبوء بالفشل، بسبب وجود دولة لارسا ذات القوة المتعاضمة، والتي تمكنت من بسط نفوذها على الجنوب الرافدي بأكمله بقيادة ملكها النشط ريم - سن الذي تمكن من فرض سلطته على دولة أيسن.

ولقد شهد هذا العصر إلى جانب الفتوحات السياسية والمنازعات العسكرية نشاطاً ثقافياً وعمرانياً واسعاً شمل بناء المعابد ونحت التماثيل والمجسمات التي كانت تزين قاعات أماكن العبادة الرئيسة بالإضافة إلى الأنية النذرية والأدوات الطقسية، وقد تم بناء ايزانجيلا وهو المعبد المركزي في بابل في عهد الملك سييوم، وشقت الترع وفتحت القنوات وبنيت السدود وحصنت المدن، وتذكر حوليات - سومو أبوم - بأنه قام بتسوير مدينة بابل نفسها خلال سنوات حكمه، مما يشير إلى ان المدينة كانت مهددة من الخارج بعد سقوط دولة أور، وربما تعرضت فعلاً للغزو مما جعل تحصينها أمراً محتماً، ولم يقتصر الأمر على تسوير وتحصين مدينة بابل فقط، بل كل المدن في الشمال والجنوب، إذ ان غزو العموريين لبلاد بابل لم يؤدي إلى تصدع وانهار أسوار المدن المحصنة، بل أقلق المنطقة بأكملها وأجبر السكان على تحصين مدن لم تكن مسورة أصلاً.

استطاعت بابل أن تشكل قوة سياسية في أواسط بلاد الرافدين عند تقارب دجلة والفرات، وان كانت هذه القوة متواضعة في بداية أمرها إلا انها بحكم موقعها الهام شكلت ثقلًا استراتيجياً لا يستهان به، وفي نفس الوقت

برزت قوتان في الجنوب وفي الشمال لارسا وآشور، استطاعتا أن تتحلا بتوازن القوى القائمة في بلاد الرافدين بضعة عشر سنة، وكانتا من أهم القوى الفاعلة على مسرح الأحداث حتى عصر حمورابي .

وكما ذكرنا آنفاً فإن ريم - سن ملك لارسا استطاع أن يضم إيسن إلى مملكته ، وريم - سن هو من قبيلة (يموت بعل) القاطنة شرق دجلة ، وكان والده كودور - مابوك يحتل مرتبة شيخ قبيلة ، ويتمتع بنفوذ أكبر من بقية مشايخ القبائل ، إذ تمكن من تعيين ولده (ورد - سن) ملكاً على عرش لارسا في جنوب الرافدين (١٨٣٤ - ١٨٢٣ ق.م) ، وعندما توفي أعقبه على الحكم أخوه (ريم - سن ١٨٢٢ - ١٧٦٣ ق.م) ، وتمكن هذا الأخير من حكم البلاد ما يقارب الستين سنة ، وتميز حكمه بالنجاح العسكري الكبير الذي أحرزه على دولة إيسن ، وضمها إلى مملكته في السنة الثلاثين من اعتلائه العرش ، وهي السنة التي أرخت بها السنوات الاحدى والثلاثين من حكمه ، وتذكر تواريخ الأحداث التي أعقبت عام فتح إيسن الأعمال الانشائية التي تمت في عهده في كل من أور وأدب وانتصاراته على مدينة أوروك التي صان حياة مواطنيها ، وفتح له لمدينتي (كيسورّا) و(ديس) ، ويذكر ريم - سن في السنة الرابعة عشرة جيش بابل من ضمن الجيوش التي ألحق بها الهزيمة ، وكان آنذاك سن - موبلليت حاكماً في بابل . وهكذا نرى أن ريم - سن كان مهتماً بفتح بلدان جديدة إلى جانب اهتمامه بالبناء والعمران ، إذ يذكر تاريخ السنة ٢٤ ما يلي : «بناء على رغبة الآلهة أنووانليل وانكي قام الراعي الطيب (ريم - سن) الذي حكمته وذكأؤه لا مثيل لهما بفتح القناة التوأم التي تؤمن مياه الشرب لأكثر عدد من المواطنين والتي تحولت ضفافها إلى حقول القمح السخية واستصلح كل الأراضي المجاورة حتى حدود البحر» .

وبالفعل قام ريم - سن باستصلاح كل الأراضي الجديدة التي ضمها إلى مملكته والمهددة بارتفاع نسبة الأملاح فيها وجعلها قابلة لزراعة القمح ، ولدينا ما يشير إلى أن (ريم - سن) دعم اقتصاد لارسا واهتم بالزراعة وكان

بذلك المثل والقذوة للشباب الطموح حمورابي .

وفي الشمال الرافدي استطاع شمشي هدد الأول العموري الأصل (١٨١٥ - ١٧٨٢ ق.م) تأسيس نواة الدولة الآشورية ، وتذكر قوائم أسماء الملوك الآشورية أن أجداد شمشي هدد كانوا يقطنون الخيام ، ويعيشون حياة نصف بدوية ، وقام هو بتعزيز مدينة آشور (قلعة شرقات الحالية) على نهر دجلة ليجعل منها عاصمة لمملكته ، ولهذه المدينة تاريخ حافل وعريق في القدم . . اذ كانت تشكل عقدة مواصلات تجارية هامة في الألف الثالث ق.م وتشتهر بشكل خاص بتجارة التوتياء ، وكان لآشور مستوطنات تجارية واسعة في أقاصي الأناضول منذ مطلع الألف الثاني ق.م ، وكما تفيدنا الوثائق المسماة المدونة باللغة الآشورية ، والمكتشفة في كلبته (كانيش القديمة) فان التجار الآشوريين كانوا يصدرون التوتياء المرغوب فيه في آسيا الصغرى لتصنيع البرونز إلى جانب المواد الكيماوية الأخرى ، ويستوردون بالمقابل الفضة والنحاس عبر طرق طويلة وشاقة ومتعبة ، واذا كان النشاط التجاري الآشوري مع آسية الصغرى قد توقف بعد عدة أجيال لأسباب تتعلق بتبدلات جغرافية سكانية وسياسية ، شملت مناطق كثيرة في آسية الصغرى وشمال سورية فان التجارة كانت عاملاً مهماً وفعالاً في نهوض ورقي آشور . وبعد سقوط حكم السلالة الثالثة في أور تمكنت جماعات من القبائل العمورية الاستقرار في آشور ، وتأسيس سلالة حاكمة فيها كان أشهر ملوكها الوشوما حوالي ١٩٢٠ ق.م ونستخلص من احدى الوثائق التاريخية أنه تمكن من التقدم بجيوشه حتى وصل بابل نفسها .

وتمكن الأمير شمشي هدد العموري من اعتلاء عرش آشور وفرض هيئته على أهم مدينة تجارية على أواسط الفرات (ماري) وعين ابنه - يسمع هدد - نائباً له فيها ، كما عين ابنه الثاني - يسمع دجن - ملكاً في موقع آخر يدعى اكللاتوم جعل منه حاضرة آشورية في جنوب العاصمة آشور ، وكانت مهمة الابن الثاني ليست بالأمر السهل اذ اصطدم بمقاومة عناصر سكانية ،

كانت تتغلغل دون توقف باتجاه السهول، وكان شمشي هدد نفسه يقضي شطراً من السنة في عاصمته الثانية (شوبات انليل - تل ليلان حالياً) الواقعة في شمال بلاد الرافدين (الجزيرة السورية)، وبذا يكون شمشي هدد قد هيمن فعلياً على كافة الأطراف الشمالية من أراضي الهلال الخصيب، ووصل ساحل البحر الأبيض المتوسط كما يذكر هو نفسه في إحدى كتاباته، وتمكن من إخضاع أهم الطرق التجارية الممتدة من ماري عبر تدمر، وقطنة (تل المشرفة حالياً) إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط بحنكته السياسية، إذ قام بتزويج ابنه يسمع هدد نائبه في ماري من ابنة ملك قطنة، وباعتزاز كبير استخدم شمشي حدد اللقب الملكي القديم (ملك كل البلاد)، وقد تم العثور على عدد كبير من رسائله، وخاصة تلك الموجهة إلى ابنه في ماري، وتتضمن أوامره ونصائحه الأبوية وإرشاداته، ونتعرف من خلال الرسائل على شخصية شمشي هدد كحاكم إداري واقتصادي فذ.

كان يدير شؤون البلاد بنفسه، ويهتم بأمور الزراعة، وكان هو أول من دعى إلى استخدام محراث جديد، وإلى توطين البدو في مستوطنات مستقرة، وكان من الحكام الأوائل المعاصرين لحمورابي البابلي مثله في ذلك مثل (ريم - سن) ملك لارسا، ويعتقد أن حمورابي تأثر به تأثراً كبيراً وكان له القدوة والمثل.

وحتى يتمكن من فهم نشوء الدولة البابلية الكبرى في عصر حمورابي بشكل أفضل لا بد أن نأتي على ذكر دولتين هامتين في بلاد ما بين النهرين كانتا تقفان عثرة أمام طموحات حمورابي، الذي كان ينزع إلى الهيمنة على كافة دول المنطقة أولاهما دولة ماري الواقعة على أواسط الفرات، وقد نوهنا عنها سابقاً وثانيهما دولة اشنونا على نهر دياللي الذي يصب في نهر دجلة جنوب مدينة بغداد الحالية.

وماري هو الاسم القديم لتل الحريري الواقع على بعد حوالي ١١ كم شمال مدينة البوكمال السورية، وقد لعبت دوراً بارزاً تحت ظل حكم أسرة

سامية في الألف الثالث ق.م ، تشهد على ذلك المخلفات الحضارية الرائعة والمؤثرة التي كشفت عنها الحفريات الفرنسية ، ويعتقد ان ماري كانت تحتل مركزاً هاماً في الألف الرابع ق.م أيضاً . واستفادت ماري من موقعها على الفرات فاستغلت مجراه لنقل البضائع التجارية كما استثمرت ضفافه في أعمال الزراعة ، وكان يقيم في ماري خلال عصر السلالة الثالثة في أور حاكم يخضع للسلطة المركزية في أور ، وقد أدار إشبيرا - رجل ماري - ظهر المجن لسيدته في أور وتمكن من أن يعلن نفسه ملكاً على ايسن كما رأينا . وقد تمكنت البعثة الفرنسية منذ عام ١٩٣٣ من الكشف على ما يزيد عن ٢٥ ألف رقيم طيني يعود تأريخها إلى الفترة الواقعة بين عام ١٨١٠ وعام ١٧٦٠ ق.م ، وتشكل أهم مصدر من مصادر معارفنا التاريخية عن شمال بلاد الرافدين والشمال السوري ، وكان من بين تلك الرقم رسائل كثيرة ، كان قد أرسلها حمورابي البابلي إلى ملوك ماري ، وبواسطة هذه الوثائق الهامة استطعنا أن نتعرف على علاقات ماري بدول المنطقة وعلاقتها بالقبائل النصف متحضرة المحيطة بها ، وعن اقتصادها ونظامها الاجتماعي وثقافة العصر ، وكان يحكم في ذلك الوقت يخدونليم ، ثم حل محله على العرش ابن شمشي هدد ملك بلاد آشور ، وأخيراً زمرليم ابن يخدونليم (١٧٨٢ - ١٧٥٩ ق.م) الذي استطاع ان يسترد عرش ابيه بعد وفاة شمشي حدد بمؤازرة ملك حلب ، واصبح حليفاً لحمورابي إلا أنه ما لبث ان انقلب ضده .

وكانت اشنونا (تل أسمر الحالي) الواقعة في الجهة الشرقية من مجرى نهر ديسالى قد أصبحت دولة ذات سيادة خلال حكم (ايبي - سن) آخر ملوك السلالة الثالثة في أور ، وقد تمكن أحد ملوكها وهو ايبق - هدد الثاني الذي حكم حوالي عام ١٨٤٠ ق.م من الوصول إلى نهر الفرات عند مدينة ربيقوم ، وأطلق على نفسه اللقب القديم (ملك كل البلاد) كما تبين ذلك من خلال كتابة مدونة على احدى الزخارف الحجرية ، وقد تمكن ابنه من خلال مغامره عسكرية ان يصل حتى المجرى الأعلى لنهر الخابور؛ ومن الحكام

الذين لعبوا دوراً سياسياً نشطاً ايبال بعل الثاني ، وهو معاصر لعموريابي وقد قاد حملات ضد ماري وآشور معتمداً أحياناً على تحالفه مع دولة عيلام .
أما في مجال التجارة فقد احتلت اشنونا مركزاً مرموقاً مستفيدة من مجرى نهر دجلة في نقل البضائع ، وعندما اعتلى عموريابي عرش أبيه سن - موبليت ، كان ريم - سن يحكم لارسا ، وشمشي هدد الأول في آشور بالإضافة إلى ماري واشنونا وحكامهما ، وكان على عموريابي أن يواجه كل هذه الدول مجتمعة ناهيك عن مدينة أوروك التي أصبحت إمارة مستقلة عام ١٨٦٠ ق.م ، وتمكن ريم سن من ضمها إلى مملكته في نهاية القرن التاسع عشر ق.م ، فاذا كانت آشور تمثل قوة لا يستهان بها في الشمال ، ولارسا في الجنوب فان اشنونا في الشرق كانت تشكل نقطة جذب للقوتين الكبيرتين في التسابق للدخول معها في محالفات ، ولم تكن مهمة عموريابي في تنفيذ مخططاته وتحقيق طموحاته بالأمر السهل ، وإذا قدر له فعلاً ان ينجح في التغلب على كل خصومه ونشر لواء سيادته في كافة أنحاء المشرق العربي القديم ، فقد ذكرنا ذلك في مدخل حديثنا ، اما كيف حقق ذلك فهذا ما سوف نستعرضه بإيجاز فيما يلي :

نهوض ورقي دولة عموريابي :

في عام ١٧٩٢ ق.م كانت مدن مثل زيبار وكيش وديلبات وكزللو ومرد وغيرها تقع في محيط لا يتجاوز ٨٠ كم حول بابل/عندما استلم عموريابي الحكم .ومن هنا يتبين لنا كم كانت سلطة الدولة البابلية محدودة ، ولم تتجاوز حدودها طيلة مدة حكم العاهلين المخضرمين شمشي هدد في آشور وريم - سن في لارسا ، ولم يكن بمقدور عموريابي الشاب أن يتنطع لهذين العاهلين الخبيرين بشؤون السياسة والحكم ، وكثيراً ما كان الحكام الضغار يستغلون

الوضع المتأزم بين الدولتين الجارتين المتنافستين لصالحهما ليس فقط في تأمين استقلال اماراتهم بل أيضا في توسيعها على حساب الامارات الأصغر حجماً والأضعف قوة، وحمورابي كان واحداً من هؤلاء ادرك في وقت لاحق كيف يستفيد من العلاقات الدولية لصالحه، ويشير مضمون احدى الوثائق المدونة في السنة العاشرة من حكم حمورابي الى أنه لم يكن صاحب الكلمة الأولى في بلاده اذ ان الوثيقة تتضمن قسماً خاصاً بحياة حمورابي وبحياة شمشي هدد أيضاً مما يدعم الرأي القائل ان دولة بابل كانت خاضعة للتنفيذ الآشوري، كما ان النصر الذي احرزه حمورابي في السنة السابعة من حكمه على دولتي أوروك وايسر، ودون ضمن الأحداث السنوية الهامة خلال الأعوام ١ - ٩ من حكم حمورابي قد اصبحت موضع شك وتساؤل فيما اذا كان شمشي هدد نفسه هو الذي كلف حمورابي بالحملة ومدته بكل أسباب النصر، كما يعتقد ان الحملة التي شنها حمورابي في سنته الثامنة ضد يموت بعل كانت أيضاً بغطاء ودعم شمشي هدد، اذ من غير المعقول ان يجرؤ حمورابي على انتزاع منطقة كانت تخص ريم - سن ملك لارسا دون ان يحظى بموافقة ومؤازرة ملك آشور.

ومن الصعب علينا اعطاء صورة واضحة عن جملة الأحداث التي كانت تجري آنذاك ومدى مطابقة الوثائق التاريخية للواقع، اذ يفهم من بعض التدوينات للحوادث السنوية الهامة أن حمورابي كان يشن حملات لاختضاع المتمردين بالتعاون مع ريم - سن ملك لارسا، أما كتابات الحوليات فتذكر ان حمورابي هو نفسه الذي قام بكبح جماح الثائرين، وكسر شوكتهم، ويميل العلماء إلى الأخذ بالرأي الثاني حيث كان حمورابي يتمتع بعلاقات جيدة مع الدولة الآشورية، ومع ملكها شمشي هدد، وتوضح بعض الرسائل من ماري أن الاتصالات بين حمورابي وشمشي هدد كانت تتسم بالصدقة والود، اذ كانت السلطة الآشورية تتوجه إلى حمورابي بالرجاء لحماية قوافلها التجارية، التي تمر ببلاد بابل، كما كانت آشور تعيد اللاجئين الهاربين من

وجه العدالة ، والمقيمين في محيط ماري إلى السلطة البابلية ، وتوضح الرسائل الدبلوماسية الهامة الموجهة إلى حمورابي ما ذهبنا اليه ، وهو خضوع بابل لنفوذ آشور السياسي ، إلا ان هذا لا يعني اطلاقاً ان حمورابي كان تابعاً بشكل مباشر للملك الآشوري ، وكان للملك الآشوري محطات اقامة كثيرة على حدود الدولة البابلية الشمالية ، وارتأى حمورابي على ما يبدو ان يدخل في تحالفات مع هذا الحاكم النشط والجار القريب . ومن هنا نفهم رضاء آشور وسكوتها عن حمورابي ، وهو يهاجم دولة اشنونا المجاورة اذ كان في هذا الهجوم منفعة متبادلة لكلا الطرفين بابل وآشور . وتذكر حوليات حمورابي انتصاره على مدينة ملجوم على نهر دجلة في السنة العاشرة لحكمه ، وفتحه لمدينة ربيقوم الواقعة على نهر الفرات ، ومدينة اخرى تدعى شليبي ، وهي لم تكتشف بعد ولكن يعتقد انها تقع على الفرات ايضا وذلك في السنة الحادية عشرة ؛ وباخضاع مدينتي ملجوم وربيقوم يكون حمورابي قد انتزع مقاطعتين هامتين كانتا خاضعتين لنفوذ مملكة اشنونا .

وقد دعى موت شمشي هدد حمورابي بعد السنة العاشرة من حكمه الى اعادة النظر في سياسته الخارجية ، فهو قد فقد في شمشي هدد مناصراً عنيداً وشخصية فذة كانت تحمي ظهره وتشد أزره ، ولم تكن للتوفر في أبناء شمشي هدد تلك الصفات الرجولية لشخصية والدهم المتوفى ، فكان على حمورابي في هذه الحالة أن ينشد السلام مع جاره ريم - سن حاكم لارسا ويتعايش مع دولة اشنونا ويحافظ على العلاقات الطيبة التي كانت تربطه بأشور .

وفي مملكة ماري تمكن زمرليم من استعادة عرش أبيه بعد أن طرد يسمع هدد الضعيف خارج البلاد بمساعدة ودعم ملك سوريا الشمالية القوي ياريم - ليم الذي جعل من حلب عاصمة له ، وكان الشمال السوري يعرف في الوثائق المسمارية بمملكة يمحاض المشهورة بخصب أراضيها . واصبحت العلاقة بين المملكتين ماري ويمحاض أكثر تقارب وأكثر الفة ووداً

بعد ان تزوج زمريم ابنة ياريم - ليم، وبذلك ضمن زمريم الحماية العسكرية لمملكته، واعترافاً منه بالفضل وامتناناً بعودة عرش ابيه اليه اهدى تمثاله إلى حلب، لينصب امام اله الطقس المحبوب والمبجل في حلب ليعبر عن جزيل امتنانه وعمق ارتباطه بصلاة ازلية.

ونستخلص من دراسة الرسائل المكتشفة في محفوظات القصر الملكي في ماري، والذي كان ذائع الصيت في عصره معلومات همة عن النشاطات السياسية التي قام بها حمورابي خلال عشرين سنة، وتلك الرسائل ذات اهمية بالغة بالنسبة للمؤرخين لأن تواريخ الأحداث السنوية الهامة لا تسعفنا كثيراً في ترميم وتقويم هذا العصر رغم انها سندنا الأساسي في استقصاء المعلومات عن نشوء وتطور مملكة حمورابي، فهي تخبرنا عن أعمال الوقف، وترميم تماثيل الآلهة واحصاء محتويات المعابد، وبناء أسوار المدن، وشق الترع والقنوات، وتدشين تماثيل حمورابي، على أنه ملك العدالة والحق الخ.

ومما لا شك فيه أن عرض الأحداث والوقائع في بابل كما دونها مرسلو رسائل زمريم كان يكتنفه الغموض، ولا يتيح مجالاً لجلاء خلفيات هذه الأحداث وتربط بعضها ببعض، وبما ان الرسائل غير مؤرخة، وكانت ترسل بين الحين والحين، فيصعب والحال هذه ترتيبها ترتيباً زمنياً موثقاً على عكس الوثائق التاريخية، وتجبر المؤرخ اعتماد المضمون فقط لاستخلاص بعض المؤشرات التي تساعد في القاء الضوء على بعض الأحداث، ولكن غالباً ما تبقى مجريات الأحداث غير واضحة ودقيقة.

وعلى كل حال تساعد مضامين الرسائل في التأكد من صحة وقوع بعض الأحداث الهامة المذكورة في الحوليات، وقد ثبت ان الفترة الواقعة ما بين عامي ١٢ و ٢٩ من حكم حمورابي كانت فترة ركود وسلام، لم يتخللها أي حادث جلل سواء على الصعيد السياسي أو العسكري وتبقى سلطة حمورابي خلال تلك المدة محدودة النطاق لم تتجاوز أفق الدولة البابلية الفعلية الا قليلاً، ويبدو ان سنوات الحكم السلمية هذه كانت فترة تحضير وتمهيد

للسنوات القادمة التي احرز فيها حمورابي بتتابع زمني قصير كل انتصاراته المجيدة .

ويبدو ان الحال لم يكن على ما يرام في آشور بعد وفاة شمشي هدد اذ كان على خليفته في الشمال يسمع - دجن ان يقضي على عصيان مسلح قبل ان يصل إلى سدة الحكم ، ونستخلص من نصوص ماري انه فقد سيطرته على اواسط بلاد الرافدين ، وتشير احدى رسائل ماري إلى ان يسمع - دجن كتب الى حمورابي مراراً وتكراراً ليضمن ولاءه ، وفي نفس الوقت كانت العلاقة طيبة بين مملكة اشنونا وبابل ، ولكن لم تفد كل تطمينات يسمع - دجن والعلاقة الحسنة مع الجار حمورابي في تهدئة مخاوف اشنونا من القوة الناهضة ، اذ لم يكن بمقدور المملكتين بحال من الأحوال التصدي لطموحات حمورابي الجريئة ، اصف إلى ذلك أن يسمع - دجن كان منهمكاً في مقاومة شعب جبلي يدعى - توروكان - استنفذ كل قواه .

وهناك رسالة من ماري معروفة جيداً لدى الأوساط العلمية ، واعتمدت مرجعاً هاماً في معظم الدراسات ، تذكر القوى الموجودة في الساحة الرافدية ، وتتجاهل آشور كلياً وتتحدث عن توازن القوى الضعيفة بالكلمات التالية :

لا يوجد ملك واحد قادر على تحمل أعباء الحكم بمفرده ، فهناك عشرة أو خمسة عشر ملكاً تابعاً لحمورابي البابلي ، ونفس العدد من الملوك كان تابعاً لريم - سن ملك لارسا وكذلك العدد بالنسبة لـ ايال بعل ملك اشنونا ، ويموت بعل ملك قطنا ، وهناك عشرون تابعاً ليديم - ليم ملك يمحاض . ويبدو ان هؤلاء الملوك التابعين ما هم في الحقيقة الا امراء محليين صغار ، او شيوخ عشائر ، ولكن اقوى هؤلاء الأمراء قاطبة هو مرسل الرسالة نفسه زمرليم ، الذي كان يعتمد على دعم الملك البابلي في احكام السيطرة على بقية الأمراء والشيوخ التابعين له ؛ اذ كان حمورابي يتمتع بعلاقات وثيقة مع زمرليم .

وكان لزميرليم سفراء ومخبرين في بابل يطلعونه على مجريات الأمور وتطورات الأحداث في العاصمة البابلية وفق أدق التفاصيل ، ونقرأ في رسالة موجهة من السفير ايبال بعل - وهونفس اسم حاكم اشنونا - إلى سيده في ماري ما يلي :

«يطلعني حمورابي على كل الأعمال التي يزعم القيام بها باستمرار ويخبرني عن مكان حله وترحاله حتى أتمكن من الوصول اليه في أي وقت ، ويخبرني عن كل ما يدور في رأسه وأنا أقوم بدوري باطلاع سيدي على أهم الأحداث أولاً بأول» .

ونحن لا نشك اطلاقاً بأن السفير ايبال - بعل قد بالغ كثيراً فيما كتب ليظهر في عيني سيده رجلاً مهماً ذا شأن لا يمكن الاستغناء عنه ، فمن غير المعقول ان يقوم حمورابي بافشاء سر مخططاته وما كان يعتزم القيام به . وبالمقابل كان للملك البابلي رجاله الثقة في بلاط ماري ، ونفهم من إحدى الرسائل ان حمورابي اعتمد على المعلومات التي ضمنها أحد رجاله ويدعى بوققوم لمعرفة الوضع القائم والأحداث السياسية التي كانت تجري في منطقة الشمال الرافدي ، وتطابقت هذه المعلومات حرفياً مع معلومات شخص آخر يدعى بخديليم كانت تخضع له مجموعة من المخبرين الموزعين في كافة أرجاء منطقة الفرات الأعلى .

وقد كلف حمورابي كلا المخبرين - بوققوم وبخديليم - بتزويده باستمرار بمعلومات عن زميرليم وعن تحركات جيشه وعن تحركات وتنقلات فرق جيوش عيلام واشنونا التي تحاصر في الوقت ذاته مدينة رزاما في الشمال الرافدي . وكان حمورابي يرسل إلى زميرليم بعض المعلومات بواسطة سفيره بخديليم .

ان كمية الرسائل الكبيرة المكتشفة في محفوظات مدينة ماري هي دليل واضح على مدى النشاط الدبلوماسي الحي الذي كان يجمع بين الدولتين الواقعتين على الفرات ، وكما عثر على هذه الكمية الهائلة من الرسائل الموجهة

من بابل إلى ماري خلال أعمال التنقيب الأثري ، فاننا نتوقع اليوم وجود عدد مماثل من الرسائل الموجهة من ماري إلى بابل بين أنقاض المدينة الجاثمة تحت سطح المياه الجوفية . ولم يكن السبب في اقامة علاقات ودية بين بابل وماري رغبة بابل في العيش بسلام مع جيرانها من الدول المجاورة في الشمال الغربي من حدودها ، والتي تهيمن على اهم الطرق التجارية فقط ، حيث ان رسائل ماري تذكر بكل وضوح ان ملك ماري كان يضع فرقا عسكريه كاملة تحت تصرف الملك البابلي ، ويقوم بدور الوسيط في جمع الفرق العسكريه من شمال سورية ، وخاصة من مملكة يمحاض لتكون في إمرة حمورابي .

ونفهم من قراءة احدى الرسائل ان زمرليم اخبر الرسول من بابل بوصول الفرق العسكريه من يمحاض إلى ماري ، بعد ان تجمعت بأمرته في حلب ، وطبعاً كان حمورابي سعيداً جداً بهذا الخبر .

ونتعرف من خلال المراسلات المختلفة ، المتعلقة بالشؤون العسكريه ، رغم صعوبة فهمها أحياناً ، اعلى عدد القطع العسكريه ، التي قد يصل قوام احداها إلى الثلاثين ألف رجل . ويخبر زمرليم نفسه حمورابي عن نجاحه في جمع الفرق العسكريه في يمحاض لصالح الجيش البابلي في الرسالة التالية : «فيما يتعلق بالجيش المساعدة التي تستفسر عنها بكتاباتك المستمرة فاعلم بأنني كتبت إلى حمورابي ملك حلب بهذا الخصوص ليرسل جنوده ، وقد ارسلها فعلاً ووصلت إلينا» .

ويبدو انه تشكل حلف ثلاثي يضم حلب وماري وبابل ، وقد استغل حمورابي هذا الحلف بشكل خاص في حملاته العسكريه التي كان يشنها ضد اشنونا وحليفاتها عيلام وكذلك ضد لارسا .

وقد سمي العام الحادي عشر من حكم زمرليم : العام الذي أرسل فيه زمرليم جيوشه لمساعدة بابل ، ويصادق على صحة هذه التسمية عدد كبير من سفراء ماري الموجودين في بابل ويؤكدون وصول اعداد كبيرة من الفرق العسكريه القادمة من اواسط الفرات إلى بابل ، وقد اخبر (ايبال بعل) سيده

مرة وهو سفير ماري في البلاط البابلي ومتخصص بالشؤون العسكرية، اخبر زمرايم بانه تنفيذاً لتعليماته قام بتنبيه حمورابي بوجوب اعادة الفرق العسكرية المؤازرة إلى قواعدها في ماري بعد أن انتهى موسم القتال الذي يقع عادة في أوائل أيام الشتاء القارصة، لكن حمورابي لم يعره انتباهاً زاعماً انه ينتظر حتى تتضح نيات العدو.

وبالمقابل كان حمورابي يؤازر ملك ماري أحياناً ويمده بالفرق العسكرية عندما تقتضي الحاجة، الا انه غالباً ما كان يتلكأ في تلبية رغبات الحليف، فقد اعتذر مرة عن ارسال عشرة آلاف مقاتل بابلي بحجة انه يستطلع نيات العدو وما يخبئه من مكائد، وارسل مرة جيوشه فعلاً إلى ماري ولكن دون حماس متذرعاً بطول الطريق ووعورة مسالكه، وعلى كل حال نجد ان التحالف كان لصالح الطرفين وان كان المستفيد الأكبر من هذا التحالف هو حمورابي، ولم يكن ادعاء حمورابي باطلاً حين تحدث عن مشاق السفر إلى ماري، فالطريق من ماري باتجاه بابل أسهل بكثير من الاتجاه المعاكس حيث كان مجرى الفرات يساعد السفن والعتاد المنطلقة من ماري في الوصول ببسر ودون مشقة إلى بابل فيصل الجنود غير مجهدين بأعباء السفر. وتعيدنا الرسائل إلى وقت مشحون بالمنازعات والفتوحات العسكرية المؤقتة حيث أن حمورابي قام خلال السنوات العشر الماضية بعقد محالفات وشن غزوات صغيرة محدودة الأجل، ولم تترك أية غزوة من تلك الغزوات أثراً يذكر، حتى ان كثيراً من المواقع التي احتلها حمورابي اضطر إلى الانسحاب منها ثانية، مثل مدينة ملجوم التي فتحها في السنة العاشرة من حكمه، ثم ما لبث ان انسحب منها في وقت قصير لاحق حيث تذكر من ضمن المدن التي فقد السيطرة عليها، كما ان الحاح حمورابي في طلب المزيد من الامدادات العسكرية يشير إلى وضعه الحرج، وبما ان حمورابي لم يتمكن من احراز نصر مؤزر لم تجد تلك الحروب طريقها إلى التدوين ضمن سجل الأحداث السنوية الهامة، وكان على حمورابي في السنة الثلاثين من حكمه ان يهزم

مجموعة كبيرة من الدول العدو والشديدة البأس المحيطة بدولته ، ولو صدقت أخبار الأحداث السنوية الهامة فقد احرز حمورابي نصراً مبيناً على اعدائه «اذ تمكن من كسر شوكة الجيش العيلامي الزاحف نحوه من حدود مرشاشي ، واخضع بلاد سوبارتو وجوتيوم وتوبلياش وملجوم التي ثارت ضده بعنف ، وثبت اركان الحكم في سومر وأكاد بفضل قوة الآلهة الكبيرة» .

ونفهم من هذا الخبر ان دولة اشنونا المسماة هنا توبلياش دخلت مع حليفها عيلام الحرب ضد بابل بمؤازرة الجيوش الآشورية (سوبارتو) ، ووحدات من جيش الشعب الجبلي الغوتي ، المتمركز في مدينة ملجوم الواقعة على نهر دجلة والتي كانت تحت سيطرة حمورابي .

وقفت هذه القوى مجتمعة صفاً واحداً ضد الدولة البابلية ، وتحديثا الأخبار السنوية عن نصر آخر في العام التالي أحرزه حمورابي على دولة لارسا وعلى مليكها ريم - سن الذي تقدمت به السنون ، فأصبح يأتمر بأمر حمورابي واليك الخبر كما هو مدون في سجل الأحداث السنوية : «بالاعتماد على الالهين أنو وأنليل اللذين كانا يتقدمان جيوشه (جيوش حمورابي) انتصر بقوة الآلهة الكبيرة التي منحته اياها على دولة يموت بعل وعلى حاكمها الملك (ريم - سن)» .

ولا ندري كيف وقعت الواقعة بين العاهلين الكبيرين حمورابي وريم - سن ، اذ يذكر مضمون احدى الرسائل من ماري بأنه لم يكن هناك ما يعكر صفو العلاقات بين البلدين ، بل كانا يخططان لعقد تحالف فيما بينهما ضد دولة اشنونا المتحالفة مع عيلام ، حيث يخبر رسول زمريم المقيم في بابل سيده بأنه فهم من خلال استجوابه لسائقي الحمير الذين رافقوا رسولي حمورابي إلى لارسا مضمون رسالة كان قد وجهها ريم - سن إلى حمورابي يقول فيها : بأن عليهما ان يؤازرا بعضهما في حالة هجوم العدو - ولا يذكر في الرسالة اسم العدو - تقول الرسالة حرفياً : «لقد جمعت رجالي في بلدي فهل لك أن تفعل ما فعلت أنا ، فإذا ما هاجمك العدو ، فسوف تؤازرك فرقي وسفني العسكرية

لردع المهاجمين، وفي حال تعرضي أنا للهجوم فأتمنى ان تتحد قواك وسفنك العسكرية مع جيوشي». ولكن حمورابي لم يأبه لهذه المقترحات، ولم يعرها كثير انتباه، وان كان يفضل ألا يقطع العلاقات نهائياً مع حليفه. ولكن بعد ان تمكن حمورابي من القضاء على دولة اشنونا وحلفائها، واصبح في مركز قوى مستقر أدار ظهر المجن لحليفه السابق في لارسا. وبانتصاره على ريم - سن خضعت له معظم المناطق الواقعة في الجنوب

الرافدي، واصبحت لارسا عاصمة محلية للدولة البابلية في الجنوب، وكان حمورابي حريصاً على عدم تدمير المدينة بل عمل جاهداً على اصلاحها واعمارها من جديد، اذ تذكر احدى رسائله الموجهة إلى احد عماله في لارسا بأنه وضع تحت تصرفه ١٨٠ ناقلة شحن للمساعدة في اعمار المدينة، ولا ندري بالضبط فيما اذا كانت الجيوش المتحالفة في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد قد قبلت انتصار حمورابي، واستسلمت للأمر الواقع أم انها وقفت ضد التوسع البابلي الكبير، وقامت بصدده فأصبحت بنكسة عسكرية ساحقة، ام ان حمورابي امسك بزمام المبادرة وشن عليها هجوماً ساحقاً؟

ومهما يكن من أمر فان حمورابي قام بعملية كبيرة في العام الثاني والثلاثين من حكمه ضد اشنونا وآشور ودولة الغوتيين، وكان النصر لحليفه وبذا تكون سلطته قد امتدت إلى أقاصي الشمال الشرقي من البلاد. ويطلب زمريم في احدى رسائله من حمورابي ان يعتلي عرش اشنونا هو او احد اتباعه المخلصين، ومن الواضح ان زمريم رجب كثيراً بانتصار حليفه حمورابي لأن اشنونا قد شنت عليه يوماً ما هجوماً، ولم يدربخلده ما سوف تجلب عليه الأعوام القادمة من كوارث، اذ كان قصير النظر في تقييم الأوضاع السياسية المراهنة، وجاء في الأخبار السنوية ان حمورابي شن هجوماً آخر ضد اشنونا في السنة الثامنة والثلاثين من حكمه وجعل ارضها ياباً «اذ انه بحكمة الاله مردوخ التي منحه اياها دمرتوبلياش (اشنونا) بكميات المياه الغزيرة».

ونفهم من هذا القول ان حمورابي خرب سدود الأنهار الاصطناعية وجعل المدينة ترقد تحت مياه الفيضانات الساحقة المنطلقة من خلف السدود المهدامة . وعلى كل حال لم يقم لاشنونا بعد ذلك الوقت قائمة وطويت من صفحات التاريخ كدولة ذات سيادة إلى الأبد فقد لاقت نفس المصير الذي لحق بهاري فيما بعد ، لأن حمورابي الذي اصبح سيداً على جنوب ووسط بلاد الرافدين بدأت تطلعاته تمتد إلى حكم وادي الفرات الأوسط وإلى مركز ثقل الدولة الآشورية هناك .

ونستنتج من مضمون بعض رسائل ماري التي تشيد بالمحالفات العسكرية المعقودة بين ماري وبابل ان العلاقات الدبلوماسية لم تكن دائماً على خير ما يرام ، وان اشياء كانت تحدث تعكر صفو الوثام السائد بين الدولتين الحليفتين ، فتعلو بعض الأصوات معبرة عن عدم رضاها وسخطها للتلکؤ عن ارسال الوحدات العسكرية او الاحتفاظ بها طويلاً في أماكن تواجدها ، ولم يكن هناك تفاهم تام في وضع الخطط العسكرية الاستراتيجية بل كانت بعض الآراء متباينة ومختلفة .

ونستشف من خلال رسالة موجهة من رسول ماري في بابل إلى سيده زميرليم اللامبالاة التي استقبل بها وفد ماري في بلاط حمورابي ، اذ يقول الرسول : صحيح انهم ألبسونا ومن معنا من الوفد حلة رسمية ، شأننا في ذلك شأن الوفد القادم من يمحاض بمناسبة حفل طعام في القصر ، إلا ان هذا الشرف لم يحظ به خدام الملك زميرليم مما أثار غضبهم فغادروا القصر ساخطين ، وعندما نقل الخبر إلى حمورابي استدعاهم ثانية وطيب خاطرهم ، وألبسهم ثياب القصر ، ونبههم إلى انه في مثل هذه المناسبات يمنح القصر الثياب الرسمية لمن يشاء ، ويمنعها ممن يشاء ، وفي مناسبات قادمة لن يمنح السفراء الأجانب الثياب الملكية .

ولكن من السذاجة بمكان الاعتقاد ان تدهور العلاقات الجيدة التي كانت تربط بابل بهاري مرده للأسباب السطحية التي ذكرناها ، والتي نجهل

ترتيبها الزممي بدفة، ومن الطبيعي ان تفسر العلاقات من حين لآخر بين الدول المتحالفة، الا ان معرفتنا بمجرى الحوادث في أوقات لاحقة هي التي ساعدتنا في اصفاء بعض الجلاء والوضوح على الوضع المتأزم بين الخليفين، وعلى كل حال يمكن القول ان الانتصارات التي حققها حمورابي خلال الستين الحادية والثانية والثلاثين من حكمه جعلته لا يقيم وزناً لتحالفه مع ماري، ومهما يكن من أمر فان موقع ماري الاستراتيجي على أواسط الفرات الهام من الناحية العسكرية والتجارية جعلت حمورابي يتطلع إلى ماري كهدف عسكري لاحق، وفي سبيل هذا الهدف الطموح ضرب حمورابي بكل تحالفاته السابقة مع ماري عرض الحائط، دون ان يراعي أبسط القواعد الأخلاقية، وقد دون حمورابي انتصاره على ماري ضمن الأحداث السنوية الهامة إلى جانب أعمال أخرى قام بها في السنة الثالثة والثلاثين من حكمه، فيذكر أولاً أعمال الترميم لأنظمة الري في جنوب بلاد الرافدين، التي تهدمت قنواتها بفعل الهجوم الساحق على لارسا، ثم يأتي على ذكر الانتصار الذي حققه على ماري وملجوم، واخضاع المدن الآشورية لسيطرته؛ الا ان ماري وملجوم ما لبثتا أن ثارتا ضده، وفي اخبار حوادث العام الرابع والثلاثين يشيد حمورابي ببناء معبد هام، وفي أخبار العام الخامس والثلاثين يشير حمورابي إلى الملاحظة التالية: «بأمر من أنووانليل دمر (حمورابي) أسوار مدينتي ماري وملجوم».

ولا نعلم عن مصير زمريم بعد ذلك الوقت شيئاً كما نجهل الحالة التي آلت اليها مدينة ماري بعد الكارثة التي ألحقها بها حمورابي اذ تصمت النصوص في ماري نهائياً، وعلى كل حال لم يعد لماري شأن يذكر على مسرح الأحداث السياسية العالمية.

والآن بعد أن أصبح حمورابي سيداً على أواسط الفرات في السنوات العشرة الأخيرة من حكمه لم تضعف عزيمته أو تحرقواه، فقد توجه بجيوشه الجرارة نحو سوبارتو معقل الدولة الآشورية في الشمال الرافدي، واذا كان

سابقاً قد الحق الهزائم بالجيش الآشوري من خلال تحالفه مع اعداء الدولة البابلية، فانه الآن يهاجمه في عقر داره، ويتوج هجومه بانتصارات باهرة. ولكن إلى أي مدى استطاع حمورابي ان يتغلغل داخل حدود الدولة الآشورية فان الأمر يبقى غير واضح بالنسبة لنا الا ان عثور الآثاريين على نصب لحمورابي في منطقة ديار بكر يشير دون أدنى ريب إلى العمق، الذي وصله بجيوشه حول منابع دجلة فيما لو كان هذا النصب قد شيد فعلاً لتمجيد انتصاراته، كما يطرح السؤال نفسه ما هي المناطق التي سلخت من الدولة الآشورية وألحقت بمملكة حمورابي؟ اذ ان ادعاء حمورابي في مقدمة شريعته بانه قد احكم الطوق على آشور ونيوى وأصبحنا ضمن ممتلكاته لا يجد ما يثبته ويدعمه في وثائق أخرى.

ورغم ذلك نجد أن حمورابي استطاع في نهاية السنة الثالثة والأربعين من حكمه وخلال فترة وجيزة ان يخضع معظم دول المدن الرافدية، ويصهرها في بوتقة الدولة المركزية الواحدة، وقد كان حمورابي حريصاً في مقدمة شريعته الأنفة الذكر ألا يعدد فتوحاته العسكرية وأمجاد بطولاته التي احرزها على اعدائه السابقين بقدر ما يفخر بأعماله العمرانية والانسانية، التي تلت لصالح شعبه، فهو يحب ان يظهر بمظهر ملك بابل العظيم الصالح، مانح الخير والخصب، مغدق الخيرات والرفاه، المحارب الرحيم، محي الأرض الموات، الذي أغدق على شعبه الماء الوفير، وباختصار الحاكم المؤمن الذي أعاد للطقوس الدينية بهاءها وأنعم على شعبه بالخيرات، وساس أعداءه بالرحمة والشفقة، وأدار شؤون حكمه كالراعي الأمين ولقي استحسانا لدى الآلهة.

ونرى في اللوح الذي عثر عليه في مدينة أور باللغة السومرية. وفي لوح آخر نفس النص باللغتين السومرية والأكادية يفتخر فيه حمورابي مادحا نفسه فيقول: «أولئك الذين أظهروا لي العداوة قتلتهم، حطمت أسلحتهم، ودمرت بلادهم وأخذت سكانهم أسرى، وسحقت جيوشهم، وأولئك الذين عصوا أمري وضعت قدمي فوق ظهورهم. أنا الملك. الذي حقق رغبة الاله

مردوخ القتالية وجعل قوة الأعداء تتلاشى ، طردت الأعداء الحاقدين ، واجتثت جذور الشر من البلاد ، وتركت المواطنين يعيشون بأمان واطمئنان في رغد من العيش ، ولم يعد هناك من يقض مضجع الآمنين» .

خلفاء حمورابي :

لا شك ان حمورابي استطاع خلال فترة قصيرة ان يشيد دولة عظيمة بحكمة ودهاء لم تخل من قسوة وعنف ولكن هذه المملكة العامرة المترامية الأطراف لم تعمر طويلاً ، وكما سوف نرى فان الدولة كانت تعاني من مشاكل وفتن داخلية بالاضافة إلى الأخطار المحدقة بها من الخارج ، فكان على ابن حمورابي وخليفته سمسوايلونا (١٧٤٩ - ١٧١٢ ق.م) أن يقاوم الخطر الخارجي على جبهتين ، أولاً سحق الثوار في الجنوب أي في المنطقة الخصبة التي تشكل القاعدة الأساسية في الاقتصاد البابلي وثانياً مقاومة غزو الكشيين* .

ففي لارسا ومدينة أور ذات التقاليد العريقة نصّب ريم - سن نفسه ملكاً مستغلاً اسم سلفه ريم - سن الأول الذي وطد أركان دولة مهيبة متطورة اقتصادياً وسياسياً ، واخبار الأحداث السنوية الهامة ملأى بانتصارات (سمسوايلونا) التي احرزها على الثائرين ضده في الجنوب الرافدي ، اذ تقول هذه الأخبار بأنه دمر أسوار المدن الحصينة أور وأوروك وايسن .

ولقد انكسر جيش ريم - سن الثاني انكساراً ساحقاً عند مدينة كيش في السنة الرابعة عشرة من حكمه ، ويلخص سمسوايلونا انتصاراته المجيدة التي أضاف إليها نصراً آخر على اشنونا (توبلياش) في السنة العشرين من حكمه

* - الكشيون شعب منحدر من الشرق كان يبحث عن موطيء قدم له في بلاد الرافدين .

ما يلي :

«في هذا الوقت تحول الكل في سومر وأكاد (المقصود جنوب ووسط بلاد الرافدين) ضدي وخلال عام واحد شهرت السلاح فعلاً في وجوههم ثمانى مرات ، وحوّلت أماكن تواجد أعدائي إلى خرائب ، واجتثت جذور الشر والفساد من البلاد ، وتمكنت من أن أجعل البلاد برمتها تصيح السمع إلى أوامري» .

ورغم ذلك لم ينجح سمسوايلونا في اخضاع كافة المناطق الجنوبية في بلاد الرافدين لسلطته حيث تذكر أخبار الحوادث السنوية المكتشفة في مدينة نيبور أن شخصاً ما يدعى (ايلمان) أو (ايلوما- ايلوم) تمكن من احكام سيطرته على ضفة الخليج العربي ، وأسس أسرة حاكمة هناك عرفت في المراجع المكتوبة باسم «بلاد البحر» .

وهكذا نرى ان خليفة حمورابي عجز عن المحافظة على وحدة دولة مركزية قوية ملم والده شعثها منذ وقت قصير ، فبدأت بعض الولايات تنفصل عن الدولة الأم ، وتشق طريقها المستقل كسابق عهدها ، ولم يكن الثائرون بمعزل عن عامة أفراد الشعب ، فقد وقف الشعب معهم بكل فئاته وطبقاته بقضيه وقضيضه ، يمد لهم يد المساعدة . وفي السنة التاسعة من حكم سمسوايلونا يظهر اسم عدو في الكتابات الرسمية لم يكن في الحسبان ، وهو الشعب الكشي الذي سبب له مشاكل كثيرة ، وفي أخبار الحوادث السنوية الهامة يذكر سمسوايلونا انتصاره على الجيش الكشي ، وانه حصن مدناً كثيرة لردع المعتدين وصدّهم عن التغلغل داخلها .

وإذا كانت النصوص المدونة في عهد خليفة سمسوايلونا تذكر الكشيين مرة واحدة فقط فان النصوص في عهد ما بعده من الحكام البابليين لا تأتي على ذكرهم إطلاقاً ، الا ان نصوصاً أخرى تتحدث عن هجرة مجموعات كبيرة من الشعب الكشي إلى داخل البلاد البابلية ، وحتى الآن والأمور

والأمور تجري وكأنها عادية ، وقد يضرب المؤرخ صفحاً ولا يعلق كبير أهمية على تواجد الكشيين بين الشعب البابلي لولا أنهم تمكنوا من استلام زمام الحكم في بابل بعد أفول نجم الأسرة البابلية العتيدة واستمروا في توجيه دفة البلاد حوالي خمسمائة سنة قادمة .

وكان علي أبي - اشوخ (١٧١١ - ١٦٨٤ ق . م) خليفة سمسوايلونا ان ينازل الكشيين في ميدان القتال مرة أخرى في بداية اعتلائه العرش ، وبعد ذلك صفت سماء العلاقات بين الطرفين ، وتعاشا سلماً جنباً إلى جنب كما يتضح ذلك من خلال رسالة موجهة من الملك إلى وجهاء مدينة زيبار يطلب فيها ان يكرموا الوفد الكشي القادم من بابل ، ويضعوا تحت تصرفهم ٣٠٠ جرة جعة .

وفيما عدا ذلك تظهر أخبار الأحداث السنوية أبا - اشوخ رجلاً مسالماً يحب العمران ويهتم بالمرافق العامة مثل بناء القنوات والسدود ، وتأمين الأدوات الطقسية للمعابد ، ويبدوان صراعه مع أمير «بلاد البحر» على الخليج العربي لم يكلل بالنجاح ؛ كما نهضت امارة جديدة بالقرب من ماري عرفت بسلالة (هانا) ، وكان أحد أمرائها يحمل اسماً كشيأ (كشتلياش) مما يقوى الافتراض بوجود مجموعات كشية كثيرة استوطنت أواسط الفرات ، وهكذا نرى ان السوهن اصاب مملكة حمورابي في ظل حكم أبي - اشوخ وبدأت تنهار أركانها رويداً رويداً في عهد خلفائه عمي - ديتانا (١٦٨٧ - ١٦٤٧ ق . م) وعمي صدوقا (١٦٤٦ - ١٦٢٦ ق . م) وأخيراً سمسوديتانا (١٦٢٤ - ١٥٩٤ ق . م) إلا أننا لا نعرف بالضبط كل التفاصيل عن أسباب تزعزع الحكم ، وضعف السلطة في عهد كل واحد منهم ، حيث لا تتوفر المصادر الكافية لذلك حتى ان أخبار الحوادث السنوية الهامة لا تتضمن في عهدهم سوى أخبار بناء القنوات ، وتشيد المعابد وما إلى ذلك من مرافق عامة ، ولكنها تصمت صمت القبور عن مهمات قتالية قام بها الحكام لرد الغزاة من خارج البلاد ، أو لكبح جماح الثائرين وردعهم في الداخل ، وما لا

شك فيه انه كانت هناك وقائع دامية بين البابليين وأعدائهم ، الا ان هذه المعارك على ما يبدو لم تكن لصالحهم ، لذا لم تجد طريقها إلى التدوين فمن غير المعقول ان تسمى الأعوام بوقائع تذكرهم بنكساتهم وهزائمهم .

ومهما يكن من أمر فان نجاح الكشيين في الوصول إلى الحكم كان مؤكداً ، ويعود تايبخ انتشار نفوذهم في البلاد البابلية إلى عهد سمسوايلونا وأبي - اشوخ ، إلا ان استلام الحكم الفعلي حدث تماماً بعد انسحاب الجيش الحثي من بابل ، الذي استطاع بقيادة ملكه مورسيلي الأول ان يصل بابل مروراً بحلب وحانا ويطرد آخر ملك بابلي من العرش .

ولا ندري الأسباب الخفية التي دعت الحثيين إلى خوض مثل هذه المغامرة المحفوفة بالمخاطر ، وجعلتهم يقطعون هذه الطريق الطويلة إلى بابل ، ولم نجد في كل المصادر التاريخية الحثية ان حاكماً ما كان يطمح في خلق امبراطورية تصل أطرافها إلى أقصى حدود الخليج العربي ؛ ولكن عند سقوط بابل بيد الحثيين قوبل هذا بترحاب واستحسان كبيرين من قبل الشعب الحثي .

فهل كان يكمن وراء هذه المغامرة صحوة الذكريات عندما كان هناك حلف قوي يجمع حلب وماري وبابل ؟ أم كان يدفعهم الى ذلك الجشع لجلب الغنائم والأسلاب وبخاصة أنه قد وصل إلى أسماعهم ما تحويه معابد بابل الشهيرة من نفائس المعادن والأحجار الكريمة والقطع النادرة ؟

أو أن الملك الحثي وقد شعر بتعاضد قوته أراد ان يدلي بدلوه بين الدلاء ويظهر مساوياً للملوك الدول العظمى في المنطقة ، والذين يعتبرون توسيع ممالكهم على حساب الدول الأخرى حق طبيعى منحتهم اياهم السماء ؟

وعلى كل حال كانت لبابل ذات الأجداد العريقة والتاريخ الحافل أهمية كبيرة لدى الحثيين ، وسقوطها بيدهم يعني دخولهم التاريخ من أوسع أبوابه كدولة عظمى بين دول الشرق القديم ، ولا يعتقد ان الحثيين كانوا حلفاء للكشيين ، ولكن دخولهم إلى بابل كان من المؤكد بالاتفاق معهم وبعلمهم ،

ولا نجد لسقوط بابل إلا صدى واهياً في التواريخ البابلية، ولكنه كان في الحقيقة يعني الحد الفاصل الذي أنهى مرحلة متطورة من التاريخ البابلي وذلك بزوال أسرة حمورابي، وكان الوارثون الحقيقيون لعرش بابل والمستفيدون الوحيدون من الهجوم الحثي على بابل هم الكشيون الذين تمكنوا من ان يتربعوا على عرش بابل، ويبدأ بهم فصل جديد في التاريخ الرافدي واصطلح على تسمية عصر حمورابي بالعصر البابلي القديم.

فجر العصر البابلي القديم:

التحولات الاجتماعية:

وضعت المراجع العلمية نصب أعينها في السنوات العشر الماضية دراسة التحولات التي طرأت على البنية الاجتماعية والاقتصادية في بلاد ما بين النهرين مستفيدة من المصادر المتوفرة عن فجر العصر البابلي القديم، ومقارنتها مع مصادر العصر السابق المتمثل بحكم السلالة الثالثة في أور. وكان مما أثار انتباه الباحثين هو سيطرة الملكية الخاصة على الاقتصاد والمبادرات الفردية في مجال الزراعة والتجارة والحرف، ويبدو في العصر البابلي القديم أن هناك محاولات جادة كانت تبذل للتخلص من القيود الاقتصادية التي فرضتها السلطة الحاكمة في عصر أور الثالث، وقد حققت هذه المحاولات نجاحاً ملموساً نلاحظه من خلال كثرة الوثائق والرسائل المكتشفة، والتي تعد بالآلاف، ولعل من المفيد أن نذكر في هذا السياق أن العلاقات الاجتماعية وصلت حداً من التطور يمكن أن نطلق عليه اسم البرجوازية البابلية حيث أن سكان المدن وعوا درجة تطورهم، ومدى مقدرتهم على التأثير، كما عرفوا كيف يستغلون سقوط الحكم المركزي في أور لصالحهم خير استغلال، وقد انعكس ذلك بلا شك على التطور العام في بلاد ما بين النهرين وشمل كل النواحي الاجتماعية والفكرية في مجالات الحياة اليومية المختلفة، وطبع العصر بطابع

مميز خاص ، وطرح مسألة سوف تكون مجال حديثنا على الصفحات القادمة ، ولكن وقبل كل شيء نرى لزماً علينا ان نبدي بعض الملاحظات التي لا غنى عنها خلال الحديث عن المرحلة الفاصلة بين عصرين ، عصر أور الثالث الذي أفل نجمه وعصر أسرة السلالة البابلية الأولى التي بدأت شمسها بالسطوع ، وأولى هذه الملاحظات أن المصادر التي اعتمدناها ، والتي تضعنا في صورة الأحداث عثر عليها في الجنوب الرافدي الذي يشمل المنطقة الممتدة حتى نواحي مدينة بغداد الحالية ، أي بلاد بابل الفعلية ، وهي تحوي أراضي زراعية تعتمد مصادر الري الاصطناعية ، وهذا يتطلب عملاً جماعياً مشتركاً من شق الترع وفتح القنوات وصيانتها باستمرار ، ويبقى الانتاج الزراعي عامود الاقتصاد البابلي ، كما كان في السابق والذي يحتاج إلى طاقات بشرية هائلة واستمرارية في العمل لا يمكن التهاون بها فيما اذا كانت الرغبة صادقة وجادة في عطاء مواسم خيرة ، وهذا الجانب كان منذ نهاية الألف الثالث وبداية الألف الثاني ق. م أكثر الجوانب تقدماً ونجاحاً اقتصادياً واجتماعياً ، وكان يشكل مركز الثقل في الاقتصاد البابلي رغم الأخطار الناجمة عن ازدياد نسبة الملوحة في الأراضي الزراعية ، ومع ذلك لم تتأثر بلاد بابل كثيراً بانحباس المطر ومواسم الجفاف ومصائب أخرى كما هو الحال في الأراضي البعلية في الشمال . واذا اخذنا مصطلح بلاد ما بين النهرين كما هو معروف في اللغة اليونانية بمعنى شمولي أوسع فهو لا يعني البلاد الواقعة بين دجلة والفرات فقط بل البلاد الممتدة من البادية السورية وحتى الجبال الحدودية الإيرانية . فاننا نرى وبكل جلاء ان معظم الأراضي لم تكن تعتمد وسائل الري التقنية ، إلا ان التطور كان يتم دائماً لصالح الأراضي المروية تقنياً ، وذلك اذا تجاوزنا مفهوم بلاد الرافدين الضيق ، وعيننا منطقة الشرق القديم كافة الواقعة غرب القارة الآسيوية .

ولم يكن التطور الاجتماعي والاقتصادي في مناطق الأراضي البعلية يختلف كثيراً عما هو عليه في المناطق الأخرى ، فملكية الأراضي كانت تتسع

وتتقلص من عشيرة إلى أخرى وبين العائلات الكبيرة في حين أن القسم الأعظم من المواطنين كان محروماً حتى من أبسط حقوق الملكية، وهذا ما شجع العائلات الاقطاعية المالكة أكثر فأكثر على المبادرات الفردية في الانتاج، والسعي إلى امتلاك وسائل الانتاج ذاتها، مما أدى إلى نشوء الملكية الخاصة، واستعباد الانسان لأخيه الانسان، ولقد باءت بالفشل كل المحاولات التي بذلتها الأسرة الحاكمة الثالثة في أور لوضع حد لتفشي هذه الظاهرة، ولدينا وثائق ترقى إلى العصر الأكادي، أي إلى عصر ما قبل حكم السلالة الثالثة في أور، تتضمن معلومات تشير إلى ظاهرة نمو الملكية الفردية خارج اطار القصر والمعبد، وبذا يكون القصر والمعبد قد فقدوا هويتهم الأصلية التي نشأت في الأصل للتعبير عن مصالح الجماعة التي تمثلها الملكية المشتركة للأرض وأدوات الانتاج وتحولاً إلى أداة إدارية تنفيذية فقط، ورغم أن معظم الوثائق التي تعود إلى عصر أور الثالث تتضمن الحديث عن الأعمال التي كان يقوم بها المعبد والقصر، إلا أن بعضها كان عبارة عن عقود تجارية منظمة بين الأفراد، ويلاحظ أن مثل هذه العقود كانت تزداد باستمرار؛ ومهما يكن من أمر لا يمكن النظر إلى التطورات التي حدثت في نهاية عصر أور الثالث على أنها بنت وقتها، بل هي ثمرة جهود طويلة كانت تتفاعل منذ زمن بعيد في مناطق كثيرة داخل حدود بلاد ما بين النهرين.

أملاك العائلة أدين لجمال :

كانت نهاية عصر أور الثالث تمثل الفترة الذهبية لتجار الأراضي والعقارات، فقد راجت عمليات بيع وشراء الحقول والبساتين والبيوت بشكل لا مثيل له، حتى أن التجار والحرفيين كانوا يستثمرون أرباحهم في شراء الأراضي بالدرجة الأولى، وحدث نتيجة لذلك أن ظهرت عائلات اقطاعية كبيرة، ومن الوثائق التي تتحدث عن توزيع الاقطاعيات بين العائلات

الكبيرة، يتضح ان الأملاك كانت منتشرة في أماكن مختلفة، وسوف نختار مثلاً واحداً يكون نموذجاً موضحاً عن العائلات الاقطاعية. وقد وقع اختيارنا على عائلة ادين لجمال حيث ان هذه العائلة خلقت وراءها عدداً كبيراً من الوثائق عبر أجيال عديدة، وبواسطة هذه الوثائق نستطيع ان نكون فكرة عامة عن الوضع الاجتماعي للعائلات الاقطاعية في ذلك العصر، فقد كانت هذه العائلة تقطن في مدينة ديلبات التي لا تبعد كثيراً عن مدينة بابل. وديلبات هذه مدينة زراعية صغيرة ليست بذات أهمية من الناحية الدينية، أو التجارية، أو الحرفية حيث لم يعثر فيها على معبد ذي شأن، أو ما يشير إلى تعاملها بمهنة التجارة أو الصناعة، ومن الناحية السياسية كانت تعيش في ظل مدينة بابل منذ عهد سومو أبوم أول ملك من أسرة حمورابي، وينطبق ذلك أيضاً على الناحية الاقتصادية، فمن بين مئات الوثائق المكتوبة التي تعود إلى العصر البابلي القديم لم نعثر على وثيقة واحدة، تشير من قريب أو بعيد إلى تعامل سكانها بالتجارة أو الصناعة، رغم ان النصوص دونت عبر سنوات طويلة تتجاوز ٢٦٠ سنة (من القرن التاسع عشر حتى السابع عشر ق. م)، وقد تبين بعد دراسة النصوص أنها من مصادر مختلفة، ودونت في العصر الذي تلى حكم حمورابي، أما وثائق العائلة ادين لجمال المرتبة ضمن محفوظات العائلة! فانها تعود إلى بداية العصر البابلي القديم، ولا ندري بالضبط ان كانت هذه الوثائق قد رتبت كلها في وقت واحد لأن الألواح المدونة عليها لم تكتشف نتيجة التنقيب الأثري المنهجي، بل وصلت إلى متاحف مختلفة في العالم بواسطة الشراء عن طريق تجار العاديات، وهكذا ضاعت على العلماء فرصة تحديد الطبقات الأثرية التي كانت تتواجد فيها هذه الألواح، ولذلك توجب على الباحثين ان يحددوا مصادرها من خلال دراسة مضامين النصوص، وتلعب أسماء الأشخاص في النصوص دوراً بارزاً في تحديد معالم الأمكنة، كما هو الحال في نصوص وثائق العائلة ادين لجمال وغيرها، ويجب ان لا يغرب عن البال وقوع بعض الأخطاء والهنات هنا وهناك، وعلينا أن نتقبلها على

علاقتها. ونستطيع ان نتقصى اعمال العائلة ادين لجمال عبر أربعة أجيال، وهذا يعني خلال ١٥٠ سنة بواسطة الوثائق المدونة باللغة البابلية والخط المسامري، ولكن هذا لا يعني أن بمقدورنا الوقوف على كل صغيرة وكبيرة، فالوثائق ما هي في الواقع الا اضاءات توضح بعض معالم أعمال هذه العائلة بوجه عام، ومعظم النصوص عبارة عن عقود شراء لأراض وحقول، ويبدو ان رب العائلة ادين لجمال استطاع خلال حكم سومو أبوم ان يكمل كل ممتلكات العائلة العقارية المخصصة للسكن في ديلبات. بالاضافة إلى الحقول والأراضي الزراعية المرتبطة بشبكة ري ضخمة متفرعة عن قنوات سقاية ضخمة، كما ثبت أن ابنه نخيلوم وسع هذه الممتلكات بشراء الحقول المجاورة لتسهيل عملية ادارة هذه الأراضي التي تشكل اقطاعية شبه مستقلة، وفي مدينة ديلبات نفسها قام بشراء أراض سكنية ذات موقع جيد على الشارع العريض، ويستنتج من الوثائق ان عملية بيع وشراء الأراضي كان يستلزم موافقة العائلة بأكملها من أكبر فرد فيها وهو الولد البكر (نخيلوم) حتى أصغرهما سناً.

أصابته هذه العائلة في عهد مؤسسها ادين لجمال وابنه نخيلوم قسماً وافراً من الغنى والثراء المبهر، يتجلى ذلك في وفرة الممتلكات الزراعية والعقارات السكنية، وقد امتد العمر بالابن نخيلوم حتى عاش عصر حكم همورابي، وكان يدير شؤون ممتلكات العائلة ما يزيد على نصف قرن، إلا ان الوضع الاقتصادي للعائلة بدأ بالتدهور في عهد الجيلين التاليين اللذين كان يرأسهما خوزلوم ومردوك ناصر، وذلك وفق ما جاء في نصوص وثائق العائلة، ولا يمكن أن نعزي الضائقة المالية التي ألمت بالعائلة إلى شخصهما، أو إلى سوء تصرفهما وعدم مقدرتهما على تسيير الأمور كما يجب، بقدر ما يكمن السبب في أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العصر البابلي القديم اخذ ينحومنحى جديداً، ويشهد تطوراً بَدَل كثيراً من العلاقات والأنظمة التي كانت سائدة سابقاً بوجه عام. وعلى كل حال نجد ان خوزلوم قد توقف

عن عملية الشراء وتوسيع ممتلكاته وعقاراته، فهل نفسر ذلك بنقص المصادر التي لم تصلنا ولم تكتشف بعد، أم ان العلاقات الاقتصادية قد تغيرت؟ وبالمقابل نجد أن هناك عدداً كبيراً من سندات الدين باسم العائلة ادين لجمال، بعضها وهو الأكثر مدون باسم العائلة كدائنة تمنح القروض، وبعضها الآخر تظهر فيها مدينة. وتلقي بعض النصوص أضواء على حياة العائلة الخاصة، حيث يظهر تورط بعض أفراد العائلة في الديون، وفي نفس الوقت توضح النصوص مدى التطور الذي حدث في العلاقات الاقتصادية على المستوى الفردي والشخصي. وبشكل عام نجد أن عائلة ادين لجمال في ظل حكم حمورابي لم تعد تلك العائلة الاقطاعية الكبيرة، اذ توقفت عن توسيع ممتلكاتها الزراعية والعقارية، ويدعم رأينا هذا ما نطالعه في وثائق العائلة المدونة في عهد مردوك ناصر، والتي تتحدث عن نشاطه التجاري العقاري. اذ نلاحظ من خلال نصوص العائلة ونصوص أخرى من المناطق المجاورة أن عملية استئجار الأراضي وضمها للفلاحة والزراعة قد حلت مكان البيع والشراء، وأصبحت عقود آجار واستئجار الأراضي الزراعية هي الأسلوب المتبع في استغلال غلات الأرض، مهما كبر حجمها واتسعت مساحتها. لقد رأينا من خلال مثال العائلة - ادين لجمال - كيف ان بعض العائلات كانت تتوسع في امتلاك الأراضي والعقارات قبل حمورابي، وكيف ان عمليات البيع والشراء هذه قد تضاءلت أو توقفت في ظل حكم حمورابي، وقد جاءت اعمال التنقيب الأثري لتثبت ما ذهبنا اليه، فقد كشفت الحفريات في مدينة أور الواقعة في جنوب الرافدين حياً كاملاً من أحياء المدينة يعود تاريخه إلى مطلع العصر البابلي القديم، أي إلى الفترة المعروفة بعصر حكام مدن ايسن - لارسا.

كانت البيوت السكنية مبنية على شوارع غير منتظمة أو أزقة ذات منفذ واحد، وهي ذات مساحات متفاوتة، وشديدة القرب من بعضها، فإذا رغب أحد السكان في توسيع داره كان لزاماً عليه أن يشتري العقار المجاور لسكنه،

وتتم عملية دمج العقارين اما بواسطة ازالة الجدار الفاصل بينهما، أو بفتح باب يصل البيتين، وتدعم عقود البيع والشراء المدونة على الرقم الطينية، والتي تخص العائلة ادين لجمال في عهد مؤسسها، وابنه نخيلوم المعلومات التي حصلنا عليها بواسطة التنقيب الأثري، فلم نعد نستغرب شراء عقارات ذات مساحات متواضعة، وإذا جاز لنا أن نصنف عائلة ادين لجمال ضمن العائلات الاقطاعية الكبيرة، فإن الوثائق المكتوبة المدونة في العصر البابلي القديم لا تدع مجالاً للشك بأن الملاكين الصغار كانوا يسعون لتوسيع أملاكهم باستمرار وتحويلها مع الزمن إلى اقطاعيات كبيرة، وكان يتم ذلك بواسطة بيع وشراء الأراضي، أو مبادلتها أو تأجيرها. وكان الملاكون يقومون مع أفراد عائلاتهم بفلاحة وزراعة الأرض، أو يستعينون ببعض ما لديهم من عبيد أو يستأجرون عمالاً موسمين أيام الحصاد، وسوف نتوسع في دراسة ظاهرة ازدياد الأجور لاحقاً.

ان ظاهرة التملك الفردي للمنتوجات الزراعية لبعض العائلات والأسر بالمقارنة مع الانتاج الزراعي الضخم للدولة الممثلة في القصر والمعبد كان يلبي حاجة اجتماعية ملحة، تتناسب ومتطلبات العصر الاقتصادية، لا سيما وان استصلاح الأراضي كان يتطلب عمالاً دؤوباً وجهداً متواصلاً، وخاصة في المناطق الواعدة بالعطاء والربح الوفيرين، أما الأراضي الزراعية الواسعة التي تعود ملكيتها للمعبد والقصر فقد كانت تدار من قبل موظفين وعاملين لدى الدولة بأعداد كبيرة، ولم تكن لديهم أية اغراءات تحثهم على مواصلة العمل بنشاط، وسوف نرى أن القطاع الزراعي الذي كان يدار من قبل المزارعين الصغار في ظل ظروف وعلاقات ملكية متبدلة قد هيمن وساد في العصور اللاحقة.

التجارة والحرف :

عثر علماء الآثار على مواد خام أجنبية المنشأ خلال أعمال التنقيب الأثري في الطبقات الحضارية التي تعود إلى ما قبل العصر البابلي القديم في تلال ما بين النهرين ، ويعتقد ان هذه المواد استوردت من أماكن جد بعيدة ، ولم يثر اكتشاف المواد الخام استغراب علماء الآثار حيث بات معروفاً ان بلاد الرافدين كانت تعتمد في صناعتها على المواد الخام المستوردة لشحنتها وندرتها في البلاد وقد عجز العلماء عن تحديد موطن المنشأ الأصلي لكل المواد بدف تامة ، ومهما يكن من أمر فقد كشفت أعمال التنقيب الأثري ورش عديدة كانت تصنع فيها مواد خام وطنية وأجنبية ، وتساهم النصوص المسارية المدونة منذ الألف الثالث ق . م في القاء الضوء على اللقى الأثرية لتكون أكثر فهماً واستيعاباً ، فهي تذكر أسماء دول بعيدة ، واسماء حرف كثيرة كانت منتشرة آنذاك ، كما يفهم منها أن تقسيم العمل بين فئات المجتمع كان متقدماً كثيراً حتى عصر أور الثالث ، وان التجارة وصلت أطرافاً بعيدة في العالم ، وان كان الأمر لا يخلو من وجود وسطاء هنا وهناك ، اذ كانت القوافل تنتقل من الهند حتى جزر بحر ايجة ، ومن الجبال الأرمنية العالية حتى مصر . ومما يسرعي الانتباه أن الحرف اليدوية بدأت تقف على أقدامها كمهن مستقلة ، واصبحت تشكل جانباً هاماً من الاقتصاد ، كما بدأت تنظم ضمن اختصاصات محددة .

وقد تركزت أعمال التجارة والحرف داخل المدن بشكل عام ، وتعود بداياتها إلى الألف السادس ق . م في كافة أنحاء الشرق القديم ، ولعبت دوراً بارزاً ومميزاً في تطور المجتمع والنهوض به ، ولكنها بقيت في واقع الأمر خاضعة لتأثير المحيط الزراعي وكان العاملون بها مزارعين وان كانوا يكلفون غيرهم من المواطنين بالاشراف على أراضيهم الزراعية وإدارة شؤونها ، وقد ازدهرت أعمال التجارة والصناعة بشكل خاص في المدن وحواضر الامارات ، التي

كانت تمثل المراكز الحضرية في البلاد وتتمتع بطرق مواصلات جيدة .
وبما ان تصريف البضائع في الأسواق المحلية كان محدوداً بسبب
الاكتفاء الاقتصادي الذاتي لكل جماعة على حدة ، وانتاج البضائع لم يزل
يجب خطواته الأولى ، فان التجارة والحرفة كانتا تعملان كلياً لصالح الطبقة
الحاكمة في القصر والمعبد ، ورغم المحاولات الجادة التي كان يبذلها التجار
والحرفيون ليقفوا على قدم المساواة مع أرباب العمل ، الا ان محاولاتهم غالباً
ما كانت تبوء بالفشل نظراً لهيمنة السلطة الحاكمة اقتصادياً ، وقد طبع هذا
التناقض في المصالح نمو وتطور التجارة والحرفة بطابعه المميز في حضارة بلاد
الرافدين وحدد الوضع الاجتماعي لفئات الشعب بحسب عمل كل شخص
واختصاصه ، وباختصار يمكن القول ان التجارة والحرفة في عصر السلالة
الثالثة في أور كانتا وفقاً على الدولة ، فيما لو استثنينا حاجات الشعب التي
كانت تغطي بأسلوب غير مباشر من قبل الصناع والتجار ، ومزاولة هؤلاء
مهنة الزراعة إلى جانب عملهم الأساسي .

كان التاجر يزود ببضائع التصدير وغير ذلك من مواد من القصر أو
المعبد اي من الجهات التي تملك مقدرات الاقتصاد الوطني في البلاد والذي
يقوم على ادارته جهاز بير وقراطي ضخم ، يقف على رأسه الملك وأعوانه ،
ويقوم التاجر نفسه بأعباء السفر أو يكلف أناساً يقومون عنه بهذه المهمة ،
فيكفونه مخاطر السفر عبر طرق غير مأمونة ، ولقد عرف تاجر كبير يدعى لو-
انليلا في عصر حكم السلالة الثالثة في أور بأنه كان المتحكم الأول بمعظم
تجارة البلاد ، كما ثبت ذلك من خلال الوثائق الكثيرة التي تتحدث عن
نشاطاته التجارية .

وكما ان التجارة كانت مرتبطة بالقصر والمعبد فان الحرف المتنوعة كانت
تغطي حاجات القصر والمعبد ، وتخضع لادارتها الاقتصادية ، ويتسلم
الحرفيون المواد الخام للتصنيع منهما ، وعلى سبيل المثال كان عمال حرفة
النسيج ينظمون في مجموعات ورش الدولة ، ويتلقون منها أهم مواد الخام

لصناعة النسيج ، وهو الصوف الذي يحصلون عليه من واردات المعبد والقصر بشكل واسع ، ثم يصدر قسم من منتوجاتهم خارج البلاد .

ولقد سقطت معظم مؤسسات الدولة الاحتكارية بسقوط حكم السلالة الثالثة في أورو نظامها الحاكم ، ولم يخل الأمر من قيام عدة محاولات للحفاظ على النظام الاقتصادي المتوارث في عصر لارسا ، الذي أعقب سلالة أور الثالثة ، ولكن منذ عصر أور كان هناك محاولات تبذل من التجار للانفراد ببضائعهم والاتجار بها لحسابهم الخاص إلى جانب الأعمال التجارية المكلفين بها من قبل القصر ، وقد أفادوا كثيراً من تجاربهم وخبراتهم الماضية وعلاقاتهم العامة مع الناس ، مما شجعهم على الاستقلال بأنفسهم ، والقيام بمبادرات ذاتية لتصريف البضائع دون وصاية احد ، فكانوا يجمعون رؤوس الأموال الخاصة سواء من الأفراد أو الجماعات لاستثمارها في التجارة ، ولكن ورغم كل ذلك بقي الملك من أكبر الممولين للقوافل التجارية . ونحن نعرف من خلال الوثائق التجارية المكتشفة في مدينة أور ان عدداً من التجار احتكروا طرق التجارة المؤدية الى المناطق الواقعة حول الخليج العربي فكانوا يصدرون البضائع اليها ، ويستوردون من هناك النحاس والتوتياء والأحجار النصف كريمة والعاج وبضائع كيميائية اخرى ، والجدير بالذكر ان مدينة أور نفسها كانت مرفأ هاماً ، ولم يقتصر الأمر على المناطق المذكورة فقط ، بل تعداها إلى مناطق أبعد من ذلك بكثير ، فعبر تيلمون (جزيرة البحرين حالياً) كانت السفن التجارية المحملة بنفائس حضارة الهندوس تمخر عباب البحر لترمي بمراسيها في مرفأ أور ، وفي جزيرة تيلمون حيث يتم شحن وتوزيع البضائع بشكل رئيس .

وقد أثبتت أعمال التنقيب الأثري في جزيرة البحرين حديثاً صحة المعلومات التي وردت في الوثائق المدونة على الرقم الطينية ، وكان تجار أور يصدرون المنسوجات التي اشتهرت بها مدينتهم ، والبضائع النسيجية الى المدن الكبرى في الجنوب الرافدي ، ويتم التعامل بالفضة ونادراً

بالذهب، ويستفيد القصر من الضرائب التي كان يفرضها على مادة النحاس المستورد بنسبة العشر لصالح معبد نينجال في أور. وكانت التجارة بالنسبة لدولة مثل بلاد الرافدين من أهم ضرورات الحياة، حيث تفتقد إلى المواد الخام الأساسية، فكان عليها أن تستورد المعادن وبشكل خاص التوتياء والأخشاب المتينة والأحجار والزيوت النباتية والنبيد والعاج، وتصدر بالمقابل منتوجاتها الزراعية المتطورة، ويأتي على رأس هذه المنتوجات الحبوب بأنواعها وزيت السمسم والتمور والصوف، ويصدر الصوف مصنعاً أيضاً على شكل أثواب ومناديل.

ان نشوء طبقة خاصة من المواطنين، و ثراء بعض العائلات الكبيرة، بالاضافة إلى وجود سلالات حاكمة كثيرة كانت تجنح إلى امتلاك الكماليات والبضائع الفخمة، ادى بلا شك الى تطور التجارة والحرفة تطوراً ملموساً. ويبدو ان التجار البابليين غيروا طرق القوافل التجارية المعروفة سابقاً، واكتشفوا طرقاً جديدة خلال فترة العصر البابلي القديم، وتمركزت تجارتهم في أماكن ومدن أخرى، فبغض النظر عن استيراد النحاس الهام والرائج عن طريق تيلمون وجدوا مصدراً آخر لتأمين هذه المادة الهامة في الشمال الغربي من البلاد -بالاضافة إلى مادة أخرى لا تقل أهمية عن النحاس، وهي مادة التوتياء التي برع في تجارتها الآشوريون، وأصبحت مدينة زيبار البابلية محط القوافل التجارية، في حلها وترحالها، وكان النبذ والخل ومواد كحولية أخرى بالاضافة إلى الأخشاب والأحجار تصدر في بداية الأمر من مناطق سوريا الشمالية ثم ما لبثت ان امتدت تجارتها لتشمل جبال لبنان أيضاً، وليس من قبيل الصدفة ان تلعب اخشاب الأرزدوراً بارزاً في تجارة ما بين النهرين، وقد انعكس صداها على صفحات ملحمة جلجامش وهي من اهم الانجازات الأدبية الرائعة في آداب ما بين النهرين، الا ان تحديد موقع غابات الأرزدور كان يختلف في الروايات من مكان إلى آخر، فلقد حدد موقعها في الرواية السومرية شرق بلاد بابل أي في الجبال الايرانية الغربية بينما

الروايات الأحداث عهداً تحدد موقعها في جبال الأمانوس شمال سوريا، وقد وصل إلى أسماعنا أن عدداً كبيراً من حكام الرافدين كانوا يجهزون حملات عسكرية واسعة لاقتطاع الأخشاب الضرورية لهم ونقلها إلى مسقط رأسهم.

وإذا كانت التجارة قد بدأت تنحومنحى جديداً سواء في أسلوب التعامل أو اكتشاف طرق وأسواق جديدة فإن ذلك يعود لسببين جوهرين أولاً: تحسين طرق المواصلات المؤدية إلى سورية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وثانياً: وهو الأهم أن العموريين الذين وصلوا إلى سدة الحكم في بلاد الرافدين كانت تربطهم علاقات ومعارف جديدة بالمنطقة السورية التي كانت تعبرها القوافل التجارية نحو ساحل البحر الأبيض المتوسط.

ومما لا شك فيه ان ازدياد الطلب على البضائع الكمالية من قبل الطبقة الحاكمة وتنافس الطبقة المتوسطة فيما بينها لتظهر بمظهر الأبهة والعظمة ادى إلى البحث عن طرق ومصادر جديدة للاستيراد، كما لا يخفى ان الحضارة الهندية في هذا الوقت كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة، والبضائع التي كانت تستورد من هناك عبر جزيرة تيلمون لتوزع في كافة انحاء بلاد ما بين النهرين قد توقفت مما أوجب البحث عن بديل لها، وكان البديل في متناول اليد في سوريا، وهكذا ازدادت أهمية الطرق التجارية السورية التي كانت تقطع الفرات في الشمال عبر مدينة ماري حيث تتجه القوافل بعد ذلك، اما متبعه مجرى الفرات حتى مدينة ايمار (حوض مسكنة)، وتتابع طريقها نحو الساحل عبر حلب، أو تنعطف مباشرة من ماري باتجاه قطنه (حمص) عبر تدمر حيث نهاية المطاف، وقد أثبتت اعمال التنقيب الأثري في كل من ماري وايمار مدى استفادة هاتين المدينتين من التجارة البابلية خلال الألف الثاني ق. م، وساهمتا في تطور أوغاريت الواقعة في الشمال على الساحل السوري (رأس شمرة) وجبيل في الجنوب ضمن حدود القطر اللبناني حالياً. وقد اتضح من خلال اللقى الأثرية المكتشفة في أوغاريت ان المدينة كانت تتعامل تجارياً مع البحر

الايحي وبخاصة مع جزيرة كريت منذ بداية الألف الثاني ق. م ، أما جبيل فكانت علاقاتها وثيقة مع مصر، وقد نوهت المصادر المكتوبة المكتشفة في أرض النيل عن أهمية جبيل التجارية بالنسبة لمصر، فقد كانت تحمل إليها الأخشاب من جبل لبنان بواسطة السفن منذ زمن بعيد، وقد لعبت المدينتان (جبيل وأوغاريت) دور الوسيط الهام في التجارة الدولية ما بين الشرق القديم وشرق البحر الأبيض المتوسط ، وربما بسبب دورهما الفعال كوسيط دولي. لم تذكر النصوص المسمارية الرافدية مصر رغم ان مصر كانت آنذاك في ظل حكم ملوك الدولة الوسطى دولة غنية وفعالة في الميدان التجاري .

ان ازدياد النشاط التجاري أدى بالضرورة الى ايجاد مستوطنات دائمة للتجار في مواقع هامة تسهل الحركة التجارية، وكان للتجار السوريين وخاصة القادمين من مدينة ايمار فروع عديدة في مدينة بابل والمدن البابلية الأخرى، كما ان التجار البابليين كانوا يقيمون في المدن السورية مثل ماري وايمار، وقد زودتنا مدينة أوغاريت بمعلومات موسعة عن الحركة التجارية ،، وحياة التجار الأجانب ونشاطهم في عصور احدث عهداً، وكان التجار الأجانب يقطنون في حي المرفأ بالقرب من مخازن بضائعهم في أوغاريت، ومنذ بداية الألف الثاني ق. م نشط الآشوريون تجارياً وأسسوا مستعمرات لهم في آسية الصغرى كانت تدعى كاروم، ويعني هذا الاسم المرفأ او المخزن وقد يعني مجازاً مستوطنة تجارية، واشهر هذه المستوطنات التي لعبت دوراً بارزاً في التجارة الدولية هي مستعمرة كانيش (كلتة)، والوثائق الآشورية التجارية التي عثر عليها في هذا الموقع والمهورة بطبعات الأختام الأسطوانية تذكر اسماء ملوك آشوريين عاشوا في القرن التاسع عشرق. م. وكان على التجار الآشوريين ان يقطعوا طريقاً صعبة وشاقة تتجاوز ألف كيلومتر جواً بمقاييس اليوم حتى يصلوا مدينة (كانيش) كما كان عليهم أن يدفعوا ضرائب باهظة للعاصمة آشور مما ساهم في انعاش اقتصاد الدولة الآشورية الناشئة .

وتؤدي الطريق باديء ذي بدء الى مجرى الخابور الأعلى كما يتبين من

دراسة شبكة طرق المواصلات البابلية القديمة، ومن هذه المناطق الغنية بالمياه تنطلق القوافل باتجاهات عديدة عبر جبال طوروس حتى تصل الأناضول، ورغم ان الحصان كان معروفاً في ذلك العصر، إلا ان الحمير كان حيوان النقل المفضل، وقد جلبت تجارة التوتياء الرائجة والمرغوبة أرباحاً طائلة للتجار الآشوريين، تصل نسبتها في بعض الاحيان الى مئة بالمئة مما شجعهم على ألا يبالوا بمخاطر الطرق الوعرة وبعد مسافاتهما.

وقد توقف النشاط التجاري الآشوري في الأناضول في عهد العاهل شمشي هدد، وربما فضل التجار الآشوريون التعامل آنذاك مع بلاد بابل وسورية، فوجهوا جل نشاطهم شطرهما، وعندما شن حمورابي هجومه الساحق ضد اشنونا وماري وبلاد آشور كان يدفعه إلى ذلك عوامل اقتصادية وسياسية بحثة دون أدنى شك، ولكن الأضرار الجسيمة التي لحقت بتلك المدن لم تصب سكانها بالأذى فقط، بل حرمت التجار البابليين أنفسهم من محطات هامة كانت تخفف عنهم وعشاء السفر ومشقة الطرق البعيدة.

واذا استطعنا أن نرسم مخططاً واسعاً لشبكة مواصلات تمتد من تيلمون (البحرين) حتى جزيرة كريت، فليس معنى هذا أن نبالغ في وصف النشاط التجاري البابلي ونوليّه أهمية أكثر مما يستحق، فالتاجر البابلي كان ينضم بقافلته المحملة بالبضائع إلى بقية قوافل التجار الآخرين ثم ينطلقون معاً ضمن مجموعات كبيرة إلى مدن الدول المجاورة، فاذا استطاعت أن تصل البضائع البابلية أطرافاً نائية في العالم، وظهرت بالمقابل بضائع الدول البعيدة في المدن البابلية، فان الفضل في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى العملاء والوسطاء المنتشرين هنا وهناك.

ولقد رافق ازدهار التجارة بشكل موازن نمو وتطور الحرف والصناعات اليدوية، ولم يقتصر تصنيع المواد الأولية على تغطية السوق المحلية فقط بل تعداها لتصبح من البضائع النفيسة للتصدير خارج البلاد إلى الأسواق العالمية، وتلقى رواجاً كبيراً، وبمرور الزمن أصبح هناك نوع من التخصص

في عدد من الحرف والصناعات ، وغالباً ما كانت تستثمر الأرباح في شراء الأراضي والأموال العقارية ليس في مدينة الإقامة فقط ، بل في كل مكان يمكن الوصول اليه ، ويعطينا احد النصوص المكتشفة في مدينة أوغاريت من القرن الثالث عشر ق . م صورة واضحة عن الحالة التي وصلت اليها تجارة الأراضي وامتلاك العقارات من قبل الغرباء ، وتدمير السكان المحليين من هذا الوضع . وبناء على شكوى قدمها ملك أوغاريت إلى الملك الحثي هاتوشلي الثالث أصدر هذا الأخير امراً يمنع بموجبه تجار مرفأ أور في كيليكيا من توسيع ممتلكاتهم عن طريق الاتجار في مدينة أوغاريت .

ومهما يكن من أمر ، يبدو ان التجارة والحرفة ساهمتا أيضاً في خرق البنية الاجتماعية والنظم والأعراف المتوارثة في بلاد بابل ، اذ ان التوسع التجاري الملحوظ ، وما رافقه من نمو في تعقيد المعاملات الاقتصادية وتشعباتها المختلفة ادى بالضرورة إلى ايجاد وسيلة مريحة للتعامل في المبادلات التجارية بواسطة النقد ، ونحن نعرف أن التعامل بمعدن الفضة نزل إلى الميدان التجاري منذ الألف الثالث ق . م إلى جانب التعامل بالمقايضة - التي غالباً ما تكون من الحبوب - نظراً لما يتميز به معدن الفضة من سهولة نقله وحفظه وثبات قيمته بشكل عام على عكس الحبوب التي كانت خاضعة لعدة مؤثرات فلا تثبت على سعر واحد ، وطبعي ان الفضة لم يكن لها شكل النقد المصكوك الذي اخذ شكله المعروف بعد ألف سنة من زوال العصر البابلي القديم ، بل كانت عبارة عن قطع صغيرة (أوسبائك أو أسلاك وقد تأخذ شكل خواتم الزينة التي تتحلى بها النساء ، ورغم ذلك تبقى مقبولة في سوق التبادل السلعي وبمثابة النقد . وكانت الفضة تمهر بطبعة ختم تثبت كونها من معدن الفضة الخالصة ، ولكن هذا لا يعني انه لم يكن هناك محاولات للتزييف والتقليد ، ولم تكن هذه الحالات نادرة اطلاقاً ، وطبعي ان يكون الوزن هو الأساس والأصل لمعدن الفضة المطروح في السوق للتداول ، ولدينا عدد كبير من الوثائق تشير الى المعايير والمقاييس المتخذة ، ويبدو ان لكل معبد

معاييرها الخاصة المعترف بها مثل معبد شمش في زيبار. وقد يرد ذكر الذهب في التعامل التجاري هنا وهناك ولكنه لم يلعب الدور الرئيس مثل الفضة، وغالباً ما يذكر من خلال الحديث عن تشييد معابد جديدة. أما التعامل الأساس فيبقى محصوراً في كل المجالات بمعدن الفضة المتداول بمثابة النقد الموزون، وقد استخلصنا وحدات الوزن الشائعة التالية من النصوص المدروسة دراسة جيدة وهي :

كورن أو جران ويعادل حوالي ٤٤ ميليغراماً.

شقل ويعادل حوالي ٨ غرامات

مينه ويعادل ١/٢ كغ

تالت ويعادل تقريباً حوالي ٣٠ كغ.

أما الحبوب فكانت لها مكاييل مجوفة خاصة تقاس بها تشبه مكاييل الحبوب في وقتنا الحاضر، ومع مرور الزمن أصبحت وحدات الوزن والمكاييل عبارة عن رموز عديدة، وفقدت قيمتها الأصلية المحددة بالوزن.

وساد استخدام الفضة كمادة رئيسة في التعامل الاقتصادي في هذا العصر، وبدأ الناس يقيمون أموالهم وممتلكاتهم بما تساويه من الفضة، حتى ولو كانت هذه الممتلكات سلعاً وبضائع غير ثابتة، وكثر الطلب على الفضة مما رفع قيمتها وجعلها من النفائس التي تستحق الكنز، ويقاس بها غنى وثراء الأفراد بالاضافة إلى انها أصبحت وسيلة تعامل عالمي في كل الميادين الاقتصادية، ويدين تضخم رؤوس الأموال في أيدي التجار إلى سعة التبادل التجاري بالفضة واضطراد نموه وتطوره، ومع ذلك يجب ألا نذهب بعيداً في تفكيرنا ونعتقد ان الفضة قضت كلياً على كل أساليب التعامل الاقتصادي السابقة المعروفة بالمقايضة رغم كثرة النصوص التجارية التي تتحدث عن معاملات البيع والشراء بالفضة، ففي مجال المنتجات الزراعية وبالأخص منها الشعير بقي اسلوب المقايضة سائداً، تبرهن على ذلك كثرة النصوص التجارية المدونة ومواد قانونية عديدة في شريعة حمورابي.

والفضة كما هو معروف كالذهب كانت تستورد من خارج البلاد ولكن يبقى الذهب نادراً عند صغار التجار والحرفيين أما في القصر والمعبد وعند كبار رجال الأعمال فيعتقد ان كثيراً من المعادن الثمينة كانت متوفرة وتفوق حاجتهم ، ولتسهيل التبادل التجاري كان العملاء يستخدمون ما يعرف اليوم باسم الحوالة او الشيك وتبدو على شكل لوح طيني ، وكان باستطاعة حامله مبادله بقيمة نقدية وفق ما هو مدون على الشكل التالي :

ان المبلغ المذكور او الكمية المحددة في هذا اللوح هي حق يدفع للمالكه . فالشخص الذي أصدر اللوح أو دونه لديه القدرة على التعامل (بالحوالات) او (الشيكات) مثلما يتعامل بالنقد الحر، ويمكن لأي شخص يمتلك اللوح أن يسترد القيمة المدونة عليه من صاحب العلاقة وفق توقيت زمني محدد متفق عليه .

أجور الخدمة :

كنا قد نوهنا سابقاً إلى العلاقات الاقتصادية المحصورة ضمن العائلة الريفية الواحدة ، حيث ان افراد العائلة يقومون بالعمل دون الاستعانة بأحد خارج محيطهم الا ان ازدياد العمل في فصول سنوية محددة ، وخاصة وقت الحصاد كان يتطلب الاستعانة بقوى عاملة اضافية ، ولم تكن هذه المشكلة مقتصورة على العائلات الصغيرة فقط بل كان يعاني منها القصر والمعبد أيضاً .

أي القطاع الاقتصادي الكبير في الدولة ، ولم يكن عدد العبيد كافياً ليغطي كل الأعمال الزراعية ، وقد لا يتوفر اطلاقاً ، ولا يمكن ان نعزي اسباب قلة عدد العبيد إلى سقوط حكم السلالة الثالثة في أور ، وتوقف التوسع العسكري على حساب دول المدن المجاورة بقدر ما أصبح النظام الاقتصادي الحر الذي يعتمد اعتماداً كلياً على المبادرات الفردية غير مساعد على تجنيد

أعداد هائلة من العبيد في الأعمال الزراعية كما هو الحال في السابق في النظام الاقتصادي المركزي .

ومهما يكن من أمر فإن اقتناء العبيد كان مكلفاً بالنسبة للعائلات الصغيرة ذات المردود الاقتصادي المحدود . إذ كان يقع على عاتق الأسرة ان تقوم باطعامهم واكسائهم مما يشكل عبئاً اقتصادياً ، وخاصة في الأوقات التي لا تتوفر فيها سبل العمل . ناهيك عن الأمراض والعجز التي قد يلزم بهم فيقعدهم عن العمل . ولذا لم يتأثر المالك الصغير بتفاوت أسعار العبيد حسب العرض والطلب في سوق النخاسة ، وإذا كان لديه عدداً منهم وليس بحاجة إلى جهدهم فبإمكانه ان يؤجرهم إلى مالكين آخرين ، وبإيجاز يمكن القول ان عمل العبيد بأعداد كبيرة في القطاع الزراعي في ظل نظام علاقات اقتصادية غير خاضعة لرقابة مركزية كان غير مجد خلال العصر البابلي القديم المبكر .

وما دمنّا في صدد الحديث عن القوى العاملة المنتجة فلا بد لنا من التعرض الى علاقات الأجرة ، واستخدام الأشخاص لقاء أجر محدد ، وهذا يعني ان نتناول عقود العمل بين العاملين الغرباء وأرباب العمل بالدراسة والتمحيص ، وكان الأجر الذي يتقاضاه العمال لقاء انجازهم العمل الموكول اليهم يدفع فضة ، وهناك وثائق عديدة تم العثور عليها خلال اعمال التنقيب الأثري تعود إلى العصر البابلي القديم تتضمن موضوعات تتعلق بتنظيم الأجر ، ولا غرابة ان يطغى موضوع الأجرة والعمال على غيره من الموضوعات في بلاد بابل ، فيما لو اخذنا وضع البلاد الزراعي بعين الاعتبار ، فالأراضي المروية بوسائل الري الفنية كانت تتطلب جهداً دؤوباً وسريعاً في كل الحقل ، وفي وقت واحد وبخاصة وقت الحصاد ، وقد ادى هذا إلى زيادة الطلب لتشغيل القوى العاملة بكثافة ضمن وقت محدد ، وتشغيل العمال الغرباء في الأراضي الزراعية ليس بالأمر الجديد ، إلا ان دفع الأجور اخذ شكله النهائي في العصر البابلي القديم واكتسب صفات وملامح جديدة لم

تكن معهودة في عصر أورشاليم ، ومن هذه الأمور المستحدثة الاتفاق على دفع الأجر بالفضة بعد ان كانت تدفع عينيّاً على شكل منتوجات زراعية ، كما ظهرت عقود استخدام جديدة للعمال موثقة تنظم كيفية التعامل بين المؤجر والمستأجر ، وتحدد المبلغ والمدة المتفق عليهما بالإضافة إلى نوعية العمل وملاحظات أخرى إضافية ، ولتوضيح ذلك نسوق الوثيقة التالية من عصر حمورابي :

«استأجر ابقوير ستم ابن ورسا شمش مجير من والده سناتوم لمدة شهر ثلاثين يوماً لقاء ١/٣ كور من الشعيرة (حوالي ٤٠٠ لتر)» .

وكما اتضح من العقد المذكور ، فإن العقود بشكل عام كانت ذات طابع شخصي محض ، ومثل هذه العقود كانت واسعة الانتشار وبأشكال ومضامين مختلفة منذ العصر البابلي القديم المبكر ، ونلاحظ تبايناً آخر في نوع العلاقات بين المؤجر والمستأجر خلافاً لما كان عليه الوضع في السابق ، فالذي يؤجر القوى العاملة لا يفعل ذلك تحت ضغط عوامل غير اقتصادية للمستأجر ، وإنما كشريك يتمتع بكافة حقوق المواطن الحر وإن كان الأمر لا يخلو من وطأة عوامل وظروف أخرى .

ومن المفيد أن نعرف الوسط الذي ينتمي اليه العمال الزراعيون ، فمن وجهة النظر القانونية وفق الوثائق المتوفرة بين أيدينا يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى : وتضم مواطنين أحرار يؤجرون أنفسهم وفق ما تقتضيه مصلحتهم ، ولا نشك في ان عوامل اقتصادية هي التي دفعتهم لتأجير أنفسهم سواء كأفراد أو جماعات ، أما الوسط الذي ينتمون اليه فلا تذكر الوثائق عنه شيئاً ، ولم يكن ذا أهمية بالنسبة لشروط المتعاقدين ، وكانت هناك جماعات تنظم تحت امرة عامل واحد تنتقل من مكان لآخر باحثة عن عمل ، وقد نوهت وثائق عديدة بالعمل الجماعي المشترك ، وكان يتم التعاقد مع رئيس العمال الذي يقوم بدوره بتوزيع العمل والأجر ، وكان تأجير

الأشخاص لأنفسهم يعبر عنه في الوثائق بما يلي : استأجر فلان عمل فلان منه بالذات . ويبدو أن العمال الموسمين كانوا يعرضون أنفسهم للخدمة وقت الحصاد عندما تكون مؤونهم من العام الماضي قد نفذت ، وطالتهم غائلة الجوع فيضطرون لعرض خدماتهم لقاء سلفة تدفع لهم مقدماً .

ومما لا شك فيه أن سقوط دولة أور بنظامها المركزي الشديد ، وعلاقاتها الاقتصادية المتميزة كان سبباً هاماً في وجود عدد كبير من العمال الذين انطلقوا باحثين عن أماكن عمل في كل الأصقاع ، وكان يتواجد بينهم عناصر من البدو نصف متحضرين ، كان يتم استخدامهم بشكل خاص في حظائر تربية المواشي وجز صوف الخرفان ، كما كان يتوافد لاجئون من مناطق وولايات أخرى لا يخضعون لوصاية أحد ، فينضمون إلى صفوف الباحثين عمن يستأجرهم .

الفئة الثانية : وتشمل الاجراء الذين يتم تأجيرهم من قبل الآخرين رغم أنهم ليسوا عبيداً ، وإنما خضعوا لظروف معاشية قاسية كأن يكونوا قد استدانوا ، أو نفذت مؤونتهم فيضطرون للبحث عن عمل عن طريق الوسيط الذي يؤمن لهم عقود العمل ، والوثائق المتوفرة عنهم لا تذكر عن أصلهم شيئاً ولا تشي بالوسط الذي ينتمون إليه ، وغالباً ما تكتفي بذكر الاسم فقط ، ويعتقد أن بينهم مستدينين عجزوا عن سداد ما ترتب عليهم من ديون ، فوضعوا أنفسهم تحت تصرف الدائن الذي يقوم بدوره بتأجيرهم ليسترد قروضه منهم . وسوف نتعرض لبحث هذه المسألة بتفصيل أدق . وتذكر النصوص أن الذي يقوم بتأجير الأبناء عند وقوع العائلة في ضائقة مالية هو الأب ونادراً الأم أو الولدان معاً ، أو الأخ الأكبر ، وقد تتولى هذا الأمر كاهنات معبد الإله شمش اللواتي يلعبن دور الوسيط في تأجير الأشخاص ، كما ثبت ذلك من خلال الوثائق المكتشفة في مدينة زيبار ، وقد جاء في أحداها ما يلي : « استأجر أول - أدد بن سيليلوم عبداً اسمه ايلي ريماني من الكاهنة اريشتي - شمش ابنة سن - بل - أفلين لمدة سنة ، وسوف يتقاضى لقاء خدمته لمدة سنة

خمسة شاقل فضة ، وقد استلمت الكاهنة دفعة على الحساب شاقلين من الفضة ويقع على عاتق المستأجر اكساء الأجير ، ويعتبر يوم السادس عشر من ايلول من خدماته الفعلية» .

الفئة الثالثة : وبالمثال الأخير الذي أتينا على ذكره نكون قد تعرضنا للفئة الثالثة من الأجراء وهي فئة العبيد وغالباً ما يتم تأجيرهم من قبل سيدهم ، أو سيدتهم ، ويبدو ان هذه العادة كانت منتشرة بشكل واسع خلال العهد البابلي القديم ، وتدر أرباحاً طائلة على أصحابها حتى أصبحت جزءاً من اعمال التجار والمرابين . وأصبح الأجراء ذوي نفع لا يستهان به بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة من المزارعين والحرفيين ، وكان الملك نفسه يكلف رجاله في البحث عن القوى العاملة ، والتعاقد معهم للعمل في مشاريع الدولة العامة ، مثل شق الترع وفتح القنوات ، وبناء السدود ، وتعزيل مجاري المياه ، وتمول هذه المشاريع من قبل اصحاب المصالح أنفسهم لقاء ما يدفعونه الى القصر من ضرائب ، وتقتطع أجور العمال على شكل حصص من الشعير ، ولم يقتصر تشغيل العمال بالأجرة على ما ذكرنا فقط ، بل شمل أيضاً الكهنة والموظفين والحرفيين ، الذين يكلفون قسماً من المستخدمين لصالح المؤسسات الرسمية ، وقسماً آخر لمصالحهم الخاصة .

وكانت الأعمال الزراعية تشمل طبعاً دراسة الحبوب وتذريتها في أوقات الحصاد ، وفلاحة الأرض وزراعتها ، كما استخدم الأجراء في وسائل النقل لنقل المحاصيل بواسطة الحمير والثيران والسفن ، بالإضافة إلى ما ذكرنا من تعزيل المجاري ، واستصلاح الأراضي ، وطحن الحبوب ، الى ما هنالك من اعمال عديدة ؛ وباختصار يمكن القول ان العمل المأجور كان مطلوباً في كل المجالات التي تقتضي طبيعتها السرعة واستخدام أعداد كبيرة من العمال .

وقد نشأت خلال العهد البابلي القديم صيغ عقود عديدة محددة تتضمن الشروط والمواصفات المطلوبة ، قلما تختلف فيما بينها ، وبالإضافة إلى صيغة عقد الاستئجار الذي يتضمن عادة شروحاً عن طبيعة العمل ،

والغاية منه ومدة الاستخدام والتعويضات ، هناك شروط خاصة يتفق عليها بين المتعاقدين ، ومن الملفت للنظر والمثير فعلاً أن بعض العقود تحمل الأجير مسؤولية فقدان آلات العمل وحيوانات النقل المسلمة اليه وتعرضه للسجن في حالة حدوث ذلك كما يتضمن العقد حفظ حقوق المستأجر، فيما لو أخل الأجير بشروط العقد كالتهرب من العمل أو الانقطاع عنه ، وقد لوحظ في حالة عدم تمكن الأجير من مباشرة عمله في الوقت المحدد المنصوص عنه في العقد سلفاً أن يقوم الأجير بإرسال بديل عنه ، وقد نصت قوانين اشنونا على أن يقوم البديل بانجاز عشرة أضعاف العمل بالاجرة الشهرية المتفق عليها ، وتدفع الأجور اما فضة أو مواد عينية من المحاصيل مثل الشعير والزيت والصوف والتمور، ويحتسب اطعام الأجير من أجره الشهري ، وقد يستخدم الأسلوبان معاً في دفع الأجرة الفضة والمواد التموينية ، وغالباً ما كان صغار المنتجين الزراعيين يفضلون أسلوب التعامل بالمنتجات الزراعية ودفع الأجرة من محاصيل غلاتهم .

ويتم ضبط ومراقبة العمل وخاصة لدى المزارعين الكبار باستخدام بطاقات عمل وقوائم تفقد تحوي أسماء العمال ، وقد عثر على بطاقات عمل كثيرة خلال الحفريات الأثرية ، وكان على العامل ان يبرز بطاقته عند دفع الأجر بعد انجاز العمل ، ويعتقد ان هذا الأسلوب من التعامل كان ينطبق على العمال المياومين الذين ليس لهم عقود عمل ثابتة ، وتتألف بطاقات العمل عادة من كتلة طينية هرمية الشكل ذات ثلاثة أوجه عليها طبعة ختم اسطوانية وثقب في الأعلى يعلق به الشكل الهرمي بواسطة خيط ، وغالباً ما يدون عليها نص مختصر يذكر اسم العامل والشهر واليوم ، أما قوائم التفقد فتذكر اسماء العمال ، وتاريخ مباشرتهم للعمل ، مما يضيع علينا فرصة التعرف على نوع العمل المأجور، وطبيعة العمال الأجراء ، وعلى كل حال ان هذا النوع من التعامل بين أرباب العمل والعمال المأجورين كان متبعاً فقط لدى كبار المزارعين والملاك أما صغار الكسبة فكانوا يحققون ما يرغبون دون اللجوء

إلى الاستعانة بمثل هذه الأساليب البير وقراطية .

ونستخلص من النصوص المدونة ان معظم اوقات العمل المأجور كان يتراوح بين شهر وسنة ، أما الأجر الذي يتقاضاه العامل خلال تلك المدة لقاء العمل المنجز فيصعب علينا تحديده بدقة ، وغالباً ما تتعلق كمية الأجر بنوعية العمل ، ومدة الاستخدام ، ناهيك عن العرض والطلب لدى الوسطاء في السوق . وعلى كل حال يعتقد ان متوسط الأجر الشهري بشكل عام كان لا يتجاوز نصف شاقل من الفضة الا ان هذه النتيجة ، التي وصلنا اليها يجب الا تنسينا ان نأخذ في الحسبان الأجر الاقل ، الذي يتقاضاه العمال المستأجرون لفترات عمل طويلة دون انقطاع ، فيما لو وزع على مدار أشهر السنة ، وكما نرى فان اجر العمال المحدد في قوانين اشنونا وحمورابي كان أعلى من ذلك بكثير ، يضاف إلى ذلك تكاليف الطعام والشراب المحتسبة من الأجر والمتباينة من مكان إلى آخر ، وإذا كان أرباب العمل يفضلون دفع الأجر عينياً من محاصيلهم الزراعية عوضاً عن الفضة فان ذلك يتم لصالحهم حيث ان الفضة تحافظ على قيمتها ولا تتأثر بعوامل الطبيعة ومردود المحاصيل المتباين من عام لآخر ، فلا غرابة والأمر كذلك ان تكون الأجور العينية أكثر سخاء ، وإذا كان متوسط الأجر السنوي قليلاً ، فان السبب يعود في ذلك الى ان رب العمل يأخذ في الحسبان الوقت الضائع من العمل حيث لا يتوفر العمل دائماً خلال كل فصول السنة ، وبقي علينا ان نذكر ان العمل المأجور اصبح من مستلزمات الحياة في المجتمع البابلي ، وقد تطور ونضج واستكمل أبعاده كلها في العصر البابلي القديم ، ولهذا يجب علينا أن نوليّه جل اهتمامنا لدى تصدينا لدراسة العلاقات الاجتماعية في هذا العصر ، ومما ساعد على انتشاره سقوط المركزية ونمو المبادرات والمبادرات الفردية في العلاقات الانتاجية الزراعية .

صحيح ان العبيد كان لهم دور بارز في الانتاج الزراعي إلا ان استخدامهم كان محدوداً نظراً لغلاء اسعارهم ، فقد كان يكلف الواحد منهم ؛

وفق ما لدينا من وثائق قديمة ما بين ١٠ و ٣٠ شاقلاً من الفضة، وتشهد قوانين حمورابي على صحة هذا الرقم. اذ ورد في المادة ٢١٠ ان سعر العبد الواحد هو ٢٠ شاقلاً، وهذا يعني اربعة أضعاف ما كان يتقاضاه عادة الأجير في الشهر، وقد ارتفع هذا السعر أكثر في العصر البابلي القديم، ويكفي ان نذكر ان تكاليف عيشة العبد من لباس وطعام والتي تقع على عاتق المالك تصل وسطياً إلى نصف شاقل من الفضة شهرياً، ومن هذا المنطلق نرى ان استخدام الأجراء اقل كلفة بالنسبة للمالك، رغم ان الأجير يستحق ثلاثة أيام من الراحة شهرياً كما تنص عليه عقود العمل.

وبغض النظر عن كل ما ذكرنا فان فرص ايجاد عمال بأجور رخيصة جداً كانت متوفرة باستمرار، ويعود الفضل في ذلك الى ان عدداً كبيراً من المنتجين الصغار يقعون في ضائقة مالية نتيجة تراكم الديون عليهم، فيضطرون لتأجير انفسهم كعمال مؤقتين بأجور زهيدة حتى يتمكنوا من ايفاء ديونهم.

القروض والرбы :

منذ القديم والصراع قائم في المجتمع الرافدي بين الدائن والمدين، وكانت الديون تتكاثر نتيجة الضرائب الباهظة، والكوارث الطبيعية، والحروب المستمرة بين دول المدن، بالإضافة إلى الحظ العاثر، وسوء التصرف، وفقدان القدرة على التخطيط السليم، والنزوع إلى القيام بمشاريع ضخمة تتجاوز امكانيات الفرد وقدراته المادية، وهناك جملة من الاسباب ترغم الفرد على الاستدانة وطلب القروض، واننا لنرى عدد المنتجين الصغار وهم يقعون تحت وطأة الدائنين يزداد باضطراد منذ العصر البابلي القديم، مما جعلهم يشكلون مشكلة متفاقمة لدى الملوك والحكام الذين عمدوا إلى اتخاذ اجراءات مناسبة تحد من هذا التطور المخيف في المجتمع البابلي، ولا شك ان هذا التطور مرده إلى التطورات الاقتصادية

والاجتماعية التي شهدتها المجتمع الرافدي في مرحلة الانتقال من الألف الثالث إلى الألف الثاني ق.م ، والتغير الذي شهدته علاقات الانتاج الفردية ؛ وما شجع على بروز أهمية القروض ، هو ازدياد عدد المنتجين الزراعيين الصغار في طلبها حيث ان امكانياتهم المادية كانت محدودة ولا تفي بالغرض لاستثمار كل الأراضي المنوي زراعتها ، ضف إلى ذلك أن طلب القروض كان يتزامن مع اوقات الشدة اي عند نفاذ المؤن المدخرة من العام للفئات ، وعدم نضوج المحاصيل الجديدة ، وخلال وقت البذار . والمستفيد الأكبر في مثل هذه الأوقات العصبية هو بالطبع الدائن المتمثل بالقصر والمعبد والتجار والاقطاعيين الكبار والأثرياء ممن يملكون القدرة على منح القروض ، وتتم القروض غالباً بوسيلة التداول التجاري من الفضة التي حلت مكان المقايضة العينية بالمحصولات ، ونظراً لتذبذب أسعار المحاصيل بالنسبة للفضة فقد كان بإمكان أصحاب القروض جني أرباح طائلة ، فلا غرابة والحال هذه أن تتوفر لدينا نصوص كثيرة بين الوثائق المكتشفة تعالج شؤون الدين والقروض وسندات الاستحقاق ، وما يترتب عليها من واجبات وحقوق بالاضافة إلى صكوك البيع والشراء والتبادل والآجار والاستئجار . وكانت السندات تكتب وفق صيغة محددة كالتالي : «تقع أعباء الديون على المستدين تجاه الدائن وعلى المستدين أن يفي ما عليه تقسيطاً» ، وتتضمن عقود البيع شراء المواد والحصول على سلف ، وفي حالات الشراء تدفع القيمة سلفاً شعيراً كانت أم فضة ، على ان تسلم البضاعة في وقت متفق عليه أما في حالات السلف فيحصل الشاري على البضاعة المطلوبة وفق ثمن ثابت يسدد في حينه ، وتلعب القروض دوراً هاماً في حياة الأفراد ، وقد انعكس ذلك على الوثائق الشخصية القانونية التي عثر عليها بكثرة ؛ وتكتب الوثائق عادة بصيغ مختصرة ومحددة على الشكل التالي : «حصل المستدين على كمية من الفضة او المحصولات من الدائن على أن يعيدها في الوقت المتفق عليه» . وقد تتسع الصيغ لبعض الاضافات اذا كان هناك شروط

أخرى وخاصة فيما يتعلق بفوائد الأموال الممنوحة للمستدينين مثل الصيغة التالية : «عليه ان يدفع شاقلاً واحداً من الفضة لقاء القرض الذي حصل عليه نينورتا جميل ، وفي وقت الحصاد عليه ان يعيد الفضة وفوائدها» . ويوقع على هذه الوثيقة شاهدان ، وتؤرخ ثم تصدق من قبل الملك سن موبلليت الذي كان يحكم بلاد بابل آنذاك . وفي معظم الأحيان تكون القروض اما فضة او حبوباً ونادراً من الذهب الذي يمنح عادة من قبل المعبد ، أما القروض العينية فغالباً ما تتألف من الصوف أو السمسم أو التمر ، وقد يرد أحياناً لبن البناء ، وقد يتألف القرض والحبوب ومواد عينية أخرى وتذكر الفوائد على البضائع بدقة تامة ، ومن المثير ان نعلم ان كلمة فائدة يعبر عنها برسم جدي فتي ، ويفسر هذا الرسم على ان استقراض الحيوانات سابق للحبوب ؟ اما قروض الفضة فكانت الفائدة المطلوبة تتراوح بين ٥ و ٢٨ بالمئة ، ولكن غالباً بين ٢٠ و ٢٥ بالمئة .

وعلى كل حال كانت تحدد نسبة الفائدة وفق الشروط المتفق عليها ، والتي غالباً ما نجهلها ، ونستخلص من خلال الوثائق المتوفرة بين أيدينا أن نسبة الفائدة للشعير كانت $\frac{1}{3}$ ٣٣ بالمئة وأحياناً أقل .

وغالباً ما تشير الوثائق إلى نسبة فائدة محددة وثابتة ، او إلى نسبة الفائدة التي يتقاضاها معبد شمش ، وهو المعبد الرئيس لإله الشمس والعدالة في مدينة زيبار . وقد حددت قوانين حمورابي نسبة الفائدة على الفضة ٢٠٪ وعلى الشعير $\frac{1}{3}$ ٣٣٪ ومن يطالب بنسبة أعلى من النسب المذكورة فيمكن مقاضاته بحجب المبلغ عنه كلياً ، وكانت نسبة فوائد القروض الممنوحة باسم الاله شمش أقل من غيرها ، ويقوم على منح هذه القروض كهانات متخصصة نشيطات في معبد الاله شمش في مدينة زيبار . كما كانت تمنح أحياناً قروض في المعبد دون فوائد كما تنص على ذلك بعض الوثائق ، وكما سوف نرى فان الشخص الذي كان يمنح هذه القروض يجني من وراء ذلك فوائد كثيرة ، وقد عثر على نص مدرسي في مكتبة الملك الآشوري آشور

بانيبال يعود إلى بداية العصر البابلي القديم وهو من سلسلة النصوص المعروفة باسم (أنا آتيشو) التي تعالج أمور وقضايا الفوائد المتداولة في نصوص العقود الكثيرة. ومن تعابير الفوائد المألوفة ما يلي: «يتوجب عليه فائدة»، و«لا يتوجب عليه فائدة»، و«فقد فوائده»، و«يجب عليه ان يضيف الفائدة المستحقة»، و«فائدة الاله شمش»، و«تضاعفت قيمة الفائدة أو نقصت»، و«تعاذل فائدته فائدة الشعير» و«تجبي الفائدة بسعر الشعير الحالي» و«تجبي الفوائد وفق ما هو متبع محلياً» . . . الخ.

تشير كل هذه التعابير إلى الامكانيات العديدة التي تمنحها العقود والاتفاقيات.

ويعود الحديث بنا مرة أخرى إلى كاهنات معبد الاله شمش اللواتي سوف يطالعهنا مرات ومرات في النصوص ذات المضامين العديدة، وكن يعشن ضمن بناء ذي أسوار عالية، يشكل جزءاً من أبنية معبد الاله شمش في زيبار، وكان الملوك البابليون القدامى يولون تجديد بناء هذا «الدير» وبتعبير أدق هذا «الوقف» جلّ اهتمامهم، وغالباً ما يجددون أسواره في حال تداعيتها، ويدعمونها حتى تصبح متينة مقاومة لكل عوادي الدهر، وتتخذ الكاهنات مقر سكنهن في بيوت خاصة ضمن هذا البناء الضخم، وقد كشفت أعمال التنقيب الأثرية عدداً كبيراً من البيوت الخاصة ذات الأحجام المتباينة داخل حرم معبد الاله شمش في مدينة زيبار، والثريات منهن كن يشغلن أكثر من بيت وقد يؤجرن بعضها لرفيقاتهن الأقل ثراء. ومهما يكن من أمر فإن معظم الكاهنات ينتمين إلى الطبقة العليا في المجتمع كما يتضح من النصوص التي تتحدث عنهن.

وكان بينهن ممن تعود بنسبها إلى أصل ملكي مثل أميرات البلاط. والعادة المتبعة عند قبول الفتيات في «الدير» أو «الوقف» هي ان يؤدي اداريو الدير منحة العروس (مهر) الى والدي الفتاة، والمهر الذي يتقاضينه يبقى ملكاً لهن طيلة حياتهن، وفي حال وفاتهن يعود إلى الوالدين ثانية، ويعود

لسبب في ذلك إلى ان هؤلاء الفتيات يترتب عليهن خلال خدمتهن في المعبد ان لا يرتبطن بعقود زواج، لذا لا بد لهن من مورد يؤمن معيشتهن، وتبقى الأموال وفق هذا التقليد ضمن نطاق الأسرة ولا تخرج إلى أشخاص غرباء، كما يحدث عادة في حالات الزواج، وتنسجم هذه الظاهرة كلياً مع الوضع العام للمجتمع في هذا العصر، ويقتصر عمل فتيات المعبد على تقديم الأضاحي، وعلى كل حال يعتبرن عملياً من أسرة الإله شمش وأقربائه.

وقد تصل املاك بعض الكاهنات حد الثراء الفاحش، اذ تذكر احدى الوثائق ان احدى الأميرات البابليات، وهي كاهنة في مدينة زيبار كانت تملك اكثر من ٣٢٥ هكتار من الأراضي الزراعية، يقوم على خدمتها عدد من الفلاحين والأجراء الزراعيين، وحتى تكتمل هذه الأراضي وتشكل وحدة ذات امتداد واحد، كان يضاف اليها أراض أخرى من الجوار. بالاضافة إلى ما ذكرنا كان لدى الأميرة ٢٤٠ رأس بقرو و ١٠٨٥ رأس غنم، وهذا وضع غير طبيعي كما نرى إلا ان النصوص الكثيرة التي تتحدث عن استئجار وتأجير البساتين والبيوت، وشراء الأراضي، ومنح القروض، واستثمار الأراضي الزراعية، تعطينا فكرة عامة عن حالة فتيات معبد الإله شمش المعيشية، والتي توحي بأنهن يعشن حياة مادية مرفهة، ولتغطية هذا الجانب الاقتصادي المهام في المعبد كان لا بد من وجود ادارة قادرة على تصريف الأمور بشكل حسن، وتذكر النصوص أسماء موظفين كبار ومراقبين وحراس وكتاب بالاضافة إلى وجود مستودعات ومكاتب ضرورية لتنفيذ كل هذه المهام.

ويتحدث أحد النصوص عن تخزين ٥٠ ألف لتر من الشعير في احد مستودعات الوقف، وقد تتولى بعض الكاهنات وظيفة كاتب في الدير، وقد تعرفنا على كاتبة من هؤلاء لازمت وظيفتها عشرات السنين، ونظراً للوضع الاقتصادي الشائك في الدير كان لا بد من بروز مشاكل حقوقية بين الفينة والأخرى، استدعت بالطبع توظيف عدد من القضاة للنظر في الدعاوي،

وحل المشاكل بالطرق القانونية، ومما يلفت النظر ان حمورابي منع استخدام وتعيين القضاة من قبل المعبد، وكان التعيين يتم من قبل القصر، وفي هذا دلالة على ربط الأمور الكهنوتية بالحكم المدني واضفاء الطابع الديني على شؤون الحكم المدني، وهكذا اصبح موظفو الدير موظفين مدنيين في عصر حمورابي وكانوا يمهررون المعاملات بخاتم يحمل العبارة التالية «خادم الملك» بالاضافة إلى كل ما ذكرنا كان المعبد يضم مستخدمين آخرين كثيرين معظمهم من الإماء اللواتي يقمن بعمل الحياكة والطبخ وطحن الحبوب .

وفي الواقع يصعب علينا تحديد عدد الكاهنات في كل معبد من معابد الاله شمش الكثيرة، ففي الوثائق تظهر أعداد كبيرة ويعتقد ان في كل دير كان يقطن ما ينوف عن مئة كاهنة، وتعدّد النصوص التي تعود إلى العصر البابلي القديم اكثر من خمسمائة اسم اما العدد الفعلي فيفوق حتماً هذا الرقم، اما النصوص المدونة بعد العصر البابلي القديم فلا تأتي على ذكر هذا النوع من الكاهنات من قريب أو بعيد، ويعتقد انه نفس النظام الذي كان سائداً في النصف الأول من الألف الثاني ق . م .

ومهما يكن من أمر فان الكاهنات لم يكن الوحيدات في المعبد اللواتي يشاركن الشعب في الحياة التجارية والأعمال الادارية في عصرهن، فقد عثر على عدد كبير من الوثائق المختلفة تتحدث عن كهنة ذكور فعالين في الحياة الاقتصادية، كما ان ليس كل من كان يحمل لقب كاهن يعد من الكهنة العاملين، فقد كانت وظيفة الكاهن تقتصر على الطبقة الموسرة في المجتمع، وينظر إلى دخلهم على انه هبة يحصل عليها الكهنة دون مقابل، أوجهه يذكر، وتعتبر من موارد المعبد، وهناك عدد من الوظائف الكهنوتية المحددة تأتي على ذكرها الوثائق، كان أصحابها يتخلون عنها لغيرهم لقاء مبالغ يتفق عليها، وهكذا نرى ان مرحلة الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة قد طالت كل شيء حتى المعابد نفسها .

بعد هذا الاستطراد الذي كان لا بد منه نعود إلى الحديث عن موضوع

القروض، ويتضح الغرض منها من خلال مطالعتنا لعدد كبير من الوثائق المدونة، فقد كانت تمنح لدعم رأس المال أو لشراء الشعير أو السمس أو التمور، وتمنح القروض عادة على شكل قطع من الفضة وتسترد فيما بعد بما يعادلها من المواد العينية من شعير وسمسم وتمور، وبما أن أسعار هذه المواد غير ثابتة فيمكن التلاعب بها لجني الأرباح الطائلة، فغالباً ما تكون أسعارها أدنى من سعرها الحقيقي وقت جني المحاصيل، ولذا يطالب الدائن المدين أن يرد له ثمن الفضة بالأسعار الرائجة في وقتها، فتكون كمية المنتوجات من المحاصيل عند تسديد قيمة القروض أكبر من كميتها وقت منح القرض.

وحتى القروض الممنوحة دون فائدة تستعاد بقيمة أعلى من منتوجات المحاصيل وهذا ما دعى إلى تسميتها في المراجع «بالربا المثمر غير الظاهر». ونشأ وضع اجتماعي بائس نتيجة نظام القروض هذا، وتراكم الفوائد، مما أدى إلى وجود جماعات كبيرة تنتمي إلى سويات ووظائف مختلفة في المجتمع، فاذا عجز المدين عن سداد دينه وفق ما نص عليه العقد، فإنه يجد نفسه مضطراً لأن يبيع بيته أو أفراد أسرته كعبيد للدائن «عوضاً عن الفوائد المستحقة»، وقد يغرق المدين نفسه بالديون، أو بتعبير أدق في العبودية نتيجة عجزه عن سداد ما ترتب عليه من فوائد وديون، وعندها يصعب عليه أن يخرج من هذا المأزق اللهم إلا إذا وجد من يفتديه برهينة بأمر صادر عن الملك، ولدينا كثير من الشواهد التي تشير إلى مثل هذه الحالات، ومن الطبيعي أن يتمسك الدائن برهائنه حتى النفس الأخير، لأن هذه الرهائن تقدم للدائن أيد عاملة رخيصة جداً ورأسماً منتجاً بأسعار رخيصة. وبالإضافة إلى الرأسمال التجاري فقد تطور الرأسمال الاقتصادي في العصر البابلي القديم، فبواسطة نظام العقود الماكر يتمكن الدائن من فرض فوائد عالية جداً على قروضه، يضيفها إلى رأسماله مما جعل أعمال الربا تجارة مزدهرة ورائجة انتشرت في كل بلاد بابل.

وقد استغل المرابون هذا الوضع ابشع استغلال، ليزيدوا ثراءهم ثراء

وقد استغل المرابون هذا الوضع ابشع استغلال، ليزيدوا ثراءهم ثراء وغناهم غنى، ولدينا مثال على ذلك شخص يدعى بلمونمشه خلف وراءه عدداً كبيراً من الوثائق التي تتحدث عن نشاطه في الربا في مدينة لارسا الواقعة في جنوب بلاد الرافدين، وهذه الوثائق التي تشكل نذراً يسيراً من المحفوظات الوثائقية الضخمة دونت في العصر الذي حكم فيه ورد - سن في لارسا، ومن ثم أخوه من بعده ريم - سن أي في الوقت الذي اعتلى فيه حمورابي عرش بابل، ونستخلص من دراسة الوثائق ان بلمونمشه كان يدير اعماله في مدينة لارسا لمدة تزيد على أربعة عقود، ويبدو ان والده كان من كبار الاقطاعيين، وقد خلف له ثروة طائلة استخدمها كأساس لأعماله ومشاريعه الضخمة غير ان ابناءه الثلاثة الذين تأتي على ذكرهم النصوص لا نجد لهم وثائق خاصة بهم ضمن محفوظات العائلة، ولا ندري السبب في ذلك أهو محض صدفة أم ان الأبناء لم يزاولوا مهنة أبيهم بنفس النشاط الذي كان عليه والدهم أم ان الظروف الاجتماعية قد تغيرت فحدثت من نشاطهم الاقتصادي؟ ومهما يكن من أمر فاننا نعرف من خلال ما لدينا من وثائق ان مصدر غنى بلمونمشه هو تعامله بالربا رغم ان معظم الوثائق لا تنص صراحة على ذلك، فقد جاء في احد النصوص انه منح قرضاً بلا فائدة بقيمة ٦ شاقل من الفضة (حوالي ٥٠ غ) على ان يسترد قيمته سمسماً وقت الحصاد بالسعر المتداول، وهذا يعني عند تدني سعر السمسم بالنسبة للفضة، ومن هنا نستنتج ان منح القروض دون فائدة لم يكن نابعاً من شعور انساني واجتماعي عند السيد بلمونمشه، بقدر ما هو عمل تجاري القصد منه الربح الخالص، واحياناً يتنازل بلمونمشه طواعية عن حقه في الفائدة، عندما يكون ذلك لصالحه، ويفعل ذلك عادة في حالة ان القرض موزع على جماعة من المستفيدين، كما هو الحال في منحه ١٠ كور من الشعير لعدد كبير من الأشخاص، فإذا كان الكور يعادل ٣٠٠ ليتر فان القرض المذكور يساوي ٣٠٠٠ ليتر من الشعير، وقد عثر على سندي دين باسمه لا يذكر ان كمية

الفائدة، ولكن يعتقد ان الفائدة كانت محسوبة مع المبلغ وفق صياغة العقود المتبعة آنذاك، ولكن مما يلفت النظر في الموضوع انه في هذه الحالة لم يحدد وقت تسديد القرض، وهذا يعني ان لـ «بلمونمشة» الحق في ان يطالب باسترداد دينه حينما يشاء، فإذا كان المدين في وضع اقتصادي صعب وعجز عن تسديد ما ترتب عليه من ديون وفوائد فالعبودية كانت تترصده على الأبواب، وقد عثر على سندات استحقاق كثيرة باسم بلمونمشة ومعظمها يتعلق باسترداد تمور وسمسم، وعلى ما يبدو فان القروض التي كان يمنحها بلمونمشة كانت مقدمة لأعمال أخرى وليست هي كل شيء كما نطالع ذلك على العديد من وثائقه المحفوظة.

ولا بد لنا في هذا السياق من الحديث عن الكفالات التي تذكر كثيراً في وثائق هذا العصر، ويرد اسم بلمونمشة من لارسا في معظمها، وتعني الكفالة ان يتقدم شخص أو جماعة بدفع مبلغ من المال لقاء تحرير عبد من عبيد بلمونمشة، ويصاغ نص الكفالة حرفياً على الشكل التالي: «اخذ الدائن يد الكفيل عوضاً عن المدين» والمقصود بذلك الضمان الذي يقدمه الكفيل بشكل رمزي «كأن نقول في لغتنا المحكية اليوم دق على صدره، المعرب» وكان المبلغ الذي يدفعه الكفيل إلى بلمونمشة يتراوح بين ١/٣ و ١/٢ مينة من الفضة، والمينة تعادل وزن ١/٢ كغ، ومبلغ الكفالة الذي يترتب على الكفيل دفعه للدائن أعلى بكثير من ثمن الرقيق في الحالات العادية، وعلى الكفيل ان يتحمل مسؤوليته من عدة أوجه. منها عندما يتصرف الرقيق تصرفاً شخصياً شاذاً غير لائق، أو يهرب، أو ان يلجأ إلى حماية القصر، أو الى الأقوياء اصحاب النفوذ في الدولة، أو يبحث عن الحماية في «بيت النساء» (ربما المقصود المعبد) أو أن يقع أسيراً في يد الأعداء، أو ان يلاقي حتفه عندما يتعرض له أسد، وكانت الأسود آنذاك منتشرة بكثرة في بلاد ما بين النهرين وقد اختفت الآن كلياً في العراق.

تشير كل هذه الحالات التي أتينا على ذكرها الى ان الرقيق كان

بمقدوره ان يجد ملاذاً يلجأ اليه وقت الشدة ، لا تطاله يد صاحبه بلمونمشة ،
ولتوضيح ذلك نسوق الوثيقة التالية التي تعود إلى عصر ريم - سن أي الى
الوقت الذي خلف بلمونمشه وراه ثلاثين سنة من الخبرة العملية . يقول
مضمون الوثيقة ما يلي : «تعهد كل من لوشتمار والصائغ همبلوم بدفع مينة من
الفضة إلى السيد بلمونمشة اذا قام إللولوم عبد بلمونمشة بمحاولة الالتجاء
إلى المقصر، والبحث عن رجل قوي يحميه او الى بيت النساء للمهرب من
سيده أو اذا وقع أسيراً بيد الأعداء ، أو قتله أسد» .

تلي ذلك تواريخ الشهود وتاريخ الوثيقة .

ان فهم مثل هذه الوثائق ليس بالأمر الهين ، ويصعب علينا احياناً
ادراك مضامين الجمل المصاغة بقوالب ثابتة ، ولا ندري مدى تطبيقها العملي
في الحياة اليومية ، ولكن يمكن ان نتصور الوضع كالتالي فيما يخص السيد
بلمونمشة . فقد حصل على الأرقاء اما بسبب الديون المتراكمة على
اصحاب العلاقة ، وعجزهم عن تسديد ما يترتب عليهم من فوائد ، او انهم
وضعوا انفسهم كرهائن تحت تصرفه ، ليستثمرهم كأجراء في مشاريعه ، حتى
يفوا ما عليهم من اقساط . وربما حصل على بعضهم الآخر بالشراء من سوق
النخاسة ، ولكن معظمهم كما يتضح فقد حرّيته بسبب عجزه المالي ،
وعلاقات الربا التجارية ، وعلى كل حال لا نملك إلا الظن والتخمين . لأن
مثل هذه الحالات بسبب عدم وضوح النصوص وإيجازها ، لا يسمح لنا
بالاطلاع على الوضع الراهن لكل حالة ، ولا نشك في أن الموضوع كان
معروفاً لدى اصحاب العلاقة ، ولم يجدوا من الضرورة تدوين ما هو معروف
فيما بينهم ، وعلى كل حال كان بلمونمشة يوزع ممتلكاته من العبيد على
الأفراد والجماعات لقاء أجر معلوم ، وتعهد بالتقيد بالشروط التي اتينا على
ذكرها آنفاً ، وهكذا نرى ان الكفالة لم تكن بمعنى أن المدين عاجز عن دفع
ديونه ، فيسددها الكفيل ليحرره من ربة العبودية ، بقدر ما هي استخدام
المدين في العمل كالعبيد ، على ان يعيده إلى صاحبه سالماً في وقت محدد متفق

عليه في العقد، ويستفيد الكفلاء من كفالتهم بأنهم يحصلون على قوى عاملة مجاناً لا تكلفهم سوى سداد الرمق وستر العورة، أما دفع الأجور للمالك العبيد وهو في هذه الحالة بلمونمشة فلا تذكره الوثائق صراحة، وفي حالة ترتب فوائد على استخدام المستأجرين للعبيد، فإن هذه الفوائد ضئيلة جداً تكاد لا تذكر.

فاذا أدركنا مضامين النصوص بالمعنى الذي تحدثنا عنه، فليس من المستغرب ان يكون الكفلاء من ذوي الحرف المتعددة التي تذكرهم العقود بأسمائهم، ومن اصحاب الحرف الصياغ والغسالون والفرانون، أما الشهود الذين يصادقون على صحة العقود فهم ايضاً من اصحاب الحرف، ونستخلص مما تقدم ان الحرفيين كانوا بحاجة ماسة إلى أيد عاملة طيلة العام، وبهذا الاسلوب يصلون إلى بغيتهم بأبخس الأثمان وأقل الكلف وأفضل الشروط، ولم يكن الحرفيون من ذوي الأملاك والأموال الكثيرة فجاءت حالة هؤلاء الأجراء الاجتماعية لصالحهم، ولودقنا في عقود الرهائن واستئجار العبيد لدى بلمونمشة لوجدنا ان الوقت الذي يتم فيه تأجير العبيد يقع خارج أوقات المواسم الزراعية، أو في الوقت الذي لا تتوفر فيه فرص العمل في الأرض مما يشكل العبيد والرهائن عبئاً اقتصادياً ينوء به كاهله، فيستفيد من جهدهم في هذا الوقت الضائع، وذلك بتوزيعهم على اصحاب الحرف فيتخلص بذلك من تكاليف معيشتهم التي تبلغ حوالي شاقل فضة شهرياً، ورغم انه لا يتقاضى فوائد من تأجير رهائنه الا ان هذا لا يعني أنه يخرج خالي الوفاض من هذه العملية، فمبالغ الكفالة المرتفعة التي كان يتقاضاها كانت تجبر المستأجر على الاهتمام باجرائه والحرص عليهم، وإذا حدث ما لم يكن بالحسبان من الحالات النادرة الحدوث وفقد بلمونمشة على اثرها عبده فان ذلك لن يشكل أية خسارة له، اذ ان مبلغ الكفالة اعلى بكثير من ثمن العبد أو الرهينة أو الدين أو بشكل عام الكلفة، فبمقدوره ان يشتري بثمان يتراوح قدره بين ١/٣ و ١ مينة من الفضة عبداً أو اثنين أو ثلاثة، ضف

إلى ذلك أن العقد لا يتضمن وقتاً محدداً لإعادة الرهينة إلى صاحبها، وبمقدور هذا الأخير أن يطالب بها في الوقت الذي يشاء. عندما يرى ذلك من مصلحته، ولهذا السبب بالذات لم يكن يطالب بفوائد على اجرائه لأن ذلك يسبب له اشكالات كثيرة هو في غنى عنها.

وبما أن نفس أسماء الجماعة تتكرر في الوثائق باستمرار، فإن ذلك يسهل علينا القاء نظرة فاحصة على العلاقات الاجتماعية في ذلك الوقت، ففي حالتين من الحالات التي تعالج موضوع الكفالة يرد اسم والدي أحد عبيد بلمونمشة اللذين كفلا ابنهما سن - اجير، وكان الأب يدعى بوزور - نوموشدا وزوجته تريبتوم. وقد قدم الوالدان الكفالة على شكل مبلغ من الفضة في السنة الرابعة عشرة من حكم ريم - سن إلا أن كمية المبلغ غير واضحة في النص بسبب تشويه فيه، وخلال خمس سنوات بعد هذا التاريخ استطاع الوالدان تحرير ابنهما مرات عديدة ولكن ضمن فترات زمنية محددة، وكان الضمان الذي قدماه هورهن بيتهما وبستانهما لصالح بلمونمشة وذلك ضمن الشروط التي ترى الحفاظ على الرهينة سالمة، وعلى أن تعاد في الوقت الذي يطلبها بلمونمشة، ويعتقد أن البيت والبستان هما كل ما تملك العائلة من أود الحياة، وفي حالة هروب الابن المحرر، فإن ذلك يعني الدمار الاقتصادي المحتمل للعائلة، ولا ندري بالضبط فيما إذا كان سن - ماجير متواجداً لدى بلمونمشة في الفترة الواقعة بين الحالتين الآنفتي الذكر أم لا إذ ليس لدينا ما يثبت أو ينفي ذلك. ولكن نستنتج مما تقدم أن بإمكان الوالدين استرجاع ولدهما إلى أحضانها مرات ومرات.

وهناك وثيقة أخرى باسم بلمونمشة تتعلق بأفراد العائلة ذاتها مؤرخة في السنة الرابعة عشرة من حكم ريم - سن، ويأتي تأريخها متقدماً (١٧ حتى ١٩) يوماً من تأريخ كفالة الوثيقة الأولى لـ (سن - ماجير)، ونفهم من النص أن بلمونمشة اشترى سن - ماجير من والديه بسعر ١/٣ مينة فضة أي بالسعر المتعارف عليه في سوق النخاسة. يقول النص حرفياً:

«اشترى بلمونمشة من الأب بوزور - نوموشدا والأم تريبوم ابنيها سن - ماجير بسعر ١/٣ مينة فضة بالتهم والكمال» .

يشير هذا النص إلى أن الوالدين وقعا في ضائقة مالية أجبرتهما على بيع ابنيهما بسعر يعادل ثمن ١٦٠ غ من الفضة ، ثم تمكنا فيما بعد من تحريره بكفالة تعادل سعر شرائه ، ومهما يكن من أمر يمكن القول ان بيع افراد العائلة مثل الرقيق كان نادراً جداً في العصر البابلي القديم ، شأنه في ذلك شأن من يودع أحد أفراد العائلة رهينة لدى الدائن ، ويبدوان حمورابي ملك بابل وجد نفسه مضطراً لتخفيف العبء عن المنتجين الصغار - وهم دعامته في الحكم - فأصدر القانون رقم ١١٧ ليحد من جشع المربين ، وكان ذلك بعد بضع عشرة سنة مضت على زمن بلمونمشة تقول المادة ١١٧ ما يلي : «اذا وقع رجل ما في الديون واضطر لأن يبيع زوجته أو ابنه أو ابنته لقاء مبلغ من الفضة ، او يعطيهم للخدمة فعلى هؤلاء ان يقوموا بالخدمة في بيت شاريهم أو سيدهم لمدة ثلاث سنوات ، وفي السنة الرابعة يطلق سراحهم» .

وبما انه لدينا عدد كبير من الرقم المكتوبة يرد فيها اسم بلمونمشة بصفته الطرف الذي يشتري العبيد فان ذلك يعطينا المبرر في اعتقادنا بأنه كان يطلق سراح بعضهم لأجل محدود لقاء كفالة مالية ، واذا كان الوالدان هما الطرف البائع ، كما هو الحال عند سن - ماجير ، فان هناك حالات ليست نادرة يقوم فيها المواطن ببيع نفسه ليرد عنه غائلة الجوع ، ومثل هذه الحالات تكررت كثيراً في وثائق بلمونمشة الذي كان يشتري أولئك التعساء الذين ساقطتهم أقدارهم اليه ، ومعظمهم كانوا من مدينيه وعجزوا عن تسديد ما ترتب عليهم من ديون وفوائد ، فلم يجدوا مخرجاً من ذلك سوى اللجوء اليه ، وقد استغل بلمونمشة وضعهم البائس أبشع استغلال فاشتراهم من أنفسهم بأبخس الأثمان ، اذ ان السعر العادي للعبد كان حوالي ٢٠ شاقلاً من الفضة في حين كان يدفع هوفي ثمن الواحد منهم مبلغاً يتراوح بين ١٠ و ١٥ شاقلاً . ومن المثير للاهتمام وجود وثيقة تذكر أسماء أربعة اشخاص من بينهم صاحب

حانة ونجار، قاموا ببيع زوج وزوجة إلى بلمونمشة، ومن الواضح ان هذين الزوجين كانا مدينين لهؤلاء الأشخاص ولا يملكان من حطام الدنيا شيئاً، ولم يجدا من يكفلهما فاضطرا لبيع نفسيهما ليسددا ديونهما للأشخاص الأربعة . وكما تشهد النصوص فقد كان بلمونمشة يقوم بتأجير عبيده بموجب عقود استخدام، بالإضافة إلى أنه كان يؤجر سفناً تجارية في أوقات الحصاد ضف إلى ذلك كونه من كبار الملاكين الزراعيين والعقاريين، وكان يشتري بريع أمواله وأرباحه مزيداً من الأراضي والبساتين والعقارات، وقد ذكرت إحدى الوثائق امتلاكه لبعض الحقول التي كانت تخص معبداً في مدينة أور، وهكذا نرى ان املاك المعابد بدأت تنتقل تدريجياً إلى أيدي الأفراد وتتحول من ملكية الدول إلى ملكية خاصة، وقد بدأنا نشهد هذا التحول منذ فجر العصر البابلي القديم، وقد تمكن بلمونمشة ووالده (سن - تور - ماتيم) من شراء ٢٨٢٤م من المعبد لقاء مبلغ ٢ مينة من الفضة أي ما يعادل ١ كغ وهو مبلغ باهظ جداً. ومما يلفت النظر أن عمليات البيع والشراء للسيد بلمونمشة كما هي مدونة في الوثائق تعود بتأريخها إلى الفترة الواقعة بين حكمي العاهلين ورد - سن الثالث وريم - سن السابع، في حين لا نجد نصوصاً تتحدث عن نشاط بلمونمشة التجاري خلال ٢٤ سنة بعد ذلك التاريخ، وبما ان الوثائق المؤرخة منذ النصف الثاني من حكم ريم - سن في لارسا الذي دام ٦٠ عاماً لم تعد تشير من قريب أو بعيد إلى رجال الأعمال سواء كان بلمونمشة أو غيره من ذوي الشأن، ولا تتحدث عن نشاطهم التجاري الواسع فان هذا يقوي اعتقادنا بأن ثمة تبدلات وتغيرات طرأت على علاقات التملك الفردي، والنظام الاقتصادي القائم، وخاصة فيما يتعلق بملكية الأراضي الخاصة، ولنعد بذاكرتنا إلى وضع العائلة ادين - لجمال في ديلبات التي سبق وتحدثنا عنها، وسوف نبذل قصارى جهدنا في البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذه التغييرات . فرجال الأعمال أوبالأحرى المرابون امثال بلمونمشة استطاعوا من خلال الظروف المواتية في عصرهم، والذي سبق حكم العاهل

الكبير هورابي ان يجدوا مجالاً واسعاً في ممارسة شتى أنواع الأعمال، مما جعل الاقبال على طلب القروض أمراً ملحاً لا مفر منه لزيادة الانتاج وتحسين نوعيته، والتوسع فيه، وللخروج أيضاً من الضائقات المالية، ولا يمكن ان نقلل من شأن هذه القروض وانعكاسها على التطور العام للمجتمع رغم ارتفاع قيمة الفوائد وانعكاساتها السلبية، فقد تودي بصاحبها إلى الافلاس التام، وخاصة لدى الحرفيين واصحاب المهن الصغيرة، ولكن هذا لايعني بالضرورة ان الضائقات المالية كانت تلم بكل فرد، ومن الطريف ان نورد في هذا السياق نص رسالة موجهة من رجل معدم إلى احد الآلهة يشكو فيها همومه ويبت آلامه :

«لا استطيع الوقوف من شدة اليأس، فليس لدي خبراً كافياً أسد به رمقي، وليس لدي ثوب جميل أرفل به، ولا أملك القدرة على ان اطيّب جسدي بالزيوت».

شخصية المواطن المستقلة في العصر البابلي القديم :

ان ظهور الفرد كشخصية اعتبارية في العلاقات الاجتماعية في هذا العصر ادى حتماً إلى انعكاس تلك الشخصية على مظاهر الفكر والأدب والفن، ويتضح شعور الفرد المتنامي باستقلاله والاعتداد بنفسه اكثر من أي وقت مضى، وخاصة عندما يرى هذا الفرد نفسه مهدداً في لقمة عيشه، وغير مطمئن على وضعه المعاشي والاجتماعي، وقد توفرت لدينا في هذا العصر مراجع وفيرة من الرسائل اذا ما قورنت بمثيلاتها من عصر أور الثالث الذي لم يكن يملك رسائل بتلك الوفرة، وقد زودتنا بأفكار عامة عن النشاط الانساني في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونحن لا نعني الرسائل الملكية التي أملاها هورابي على كتبته حصراً بقدر ما نعني الرسائل الشخصية للأفراد والتي انتشرت في هذا العصر بشكل لا مثيل له في السابق، بالاضافة

إلى الوثائق الحقوقية التي تأتي على رأسها معالجة الأمور القضائية والحقوق الشخصية، وتطورها حتى ان الوثائق الرسمية التي قام بتدوينها موظفون اداريون في بلاط الملك لا تختلف صياغتها من حيث الشكل عن غيرها من الوثائق ذات الطابع الفردي الخاص وكنا قد تحدثنا في مطلع هذا الكتاب عن نوع من المراجع التي يركن اليها المؤرخ، ويعتبرها مصدراً من المصادر التي ترفد معلوماته في تقويم مرحلة تاريخية معينة، ونقصد بذلك نصوص الفال التي اصبحت في العصر البابلي القديم تشكل نمطاً أدبياً مميزاً. وقد تنامت قدرة الفرد الشخصية في مجال الأعمال التجارية والحقوقية، وتفتقت مواهبه وتعددت بشكل منقطع النظير وخاصة في المدن.

ان هذا النشاط العملي المتعدد الأوجه ادى بالضرورة إلى تنامي صناعة الأختام الاسطوانية من مادة الحجر*، وتتميز الأختام الاسطوانية في العصر البابلي القديم عند مقارنتها مع الأختام في العصور السابقة بأشكال ثلاثية هذا بالإضافة إلى أنها تمكننا من ربط الخيوط لنصل إلى تصور واضح عن الوضع الاجتماعي العام السائد آنذاك، وهذه الأمور الثلاثة هي : أولاً : غزارة الانتاج، فمما لا شك فيه أن علماء الآثار عثروا على كميات كبيرة من

* ظهرت صناعة الأختام الاسطوانية منذ أواخر الألف الرابع وبداية الألف الثالث ق. م في حضارة الرافدين أي مع نشوء وتطور الكتابة المسارية وكان الهدف منها إضفاء الصفة الشرعية على المعاملات التجارية، وتقوم مقام الأختام الرسمية في دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية اليومية كما تفصح عن هوية مالكها، وقد انتشرت انتشاراً واسعاً في العصر البابلي القديم حتى لفتت نظر المؤرخ اليوناني الكبير هيرودت خلال زيارته لمدينة بابل فذكرها في مؤلفاته، ويعطي الختم الاسطواني عند دحرجته على الطين الطري مشاهد تصويرية مختلفة دينية وأسطورية، ودراسة طبغات الأختام تعطينا فكرة عامة عن الحياة الفكرية والاجتماعية لكل عصر.

«المعرب»

الأختام الاسطوانية وطبعات أختام ترقى بتاريخها إلى الألف الثالث ق. م ،
بالإضافة إلى أختام وطبعات اختام مسطحة تعود إلى عصور أقدم بكثير ، الا
ان انتشار استخدام الأختام الاسطوانية وصل أبعد مدى له في العصر البابلي
القديم ، وكان كل بابلي يحمل ختمه معه ، اذ ان الختم كان يقوم مقام اثبات
الشخصية لكل مواطن ، ويساعد في حفظ حقوقه ، ونظراً لازدياد عدد الوثائق
والسجلات الحقوقية كان من الطبيعي ان يزداد الطلب على الأختام
الاسطوانية لتغطي حاجة اصحاب المعاملات ، وكانت الأختام تصنع في
ورشات خاصة بكميات كبيرة ، ولكن لا تأخذ شكلها النهائي إلا حسب
الطلب ، وهذا يعني ان الأختام كانت تقطع وتعد بالجملة ثم ينقش الختم
المباع وفق رغبة الشاري ، واذا حدث ان احد المواطنين فقد ختمه الذي يحمل
اسمه وهويته فان ذلك يستدعي الاعلان عن الختم المفقود حتى لا يساء
استخدامه ، وكان يصاغ نص الاعلان على الشكل التالي : « فقد السيد
سلكي - أوراش ختمه الأسود في اليوم الأول من شهر شباط » يلي ذلك توقيع
الشهود والكاتب وتاريخ اليوم الذي فقد فيه الختم وتاريخ السنة من حكم
الملك أميديتانا الذي يصادف السنة الثالثة والعشرين ، وقد اتخذ صاحب
الختم هذا الاجراء القانوني العاجل في نفس اليوم الذي ضاع منه الختم .
وفي حالة عدم وجود ختم لدى التاجر أو صاحب العلاقة يكفي ان
يبصم يظفر اصبعه على الطين الطري ، ويوثق توقيعه بنص ملائم ، فيصبح
له قيمة طبعة الختم ، كما كان ممكناً من الناحية القانونية ان يلجأ صاحب
العلاقة إلى طبع طرف الثوب على حافة اللوح الطيني الطري عوضاً عن
الاصبع والختم .

ثانياً : لا بد أن نذكر في هذا السياق البدعة المستحدثة في هذا العصر ،
وهي اضافة نص كتابي بالخط المسهاري يتألف غالباً من ثلاثة اسطر إلى
جسم الختم الاسطواني ، وكان النص يضاف إلى الختم عند شرائه وفق رغبة
الشاري ، وبذا تكتسب الاختام المكدسة لدى البائع والتي تتضمن مشاهد

لموضوع واحد الصفة الشخصية لصاحب الختم ، ويفقد الختم بالتالي عموميته ويصبح مقتصرًا على صاحبه فقط ، يعرف به وقت الحاجة ، اذ ان الختم الاسطواني مثقوب ثقباً طويلاً يسمح بحمله بواسطة خيط ، والكتابة المضافة اليه تحمل اسم صاحبه واسم أبيه ، واسم الاله الحامي ، وكان من الضروري جداً ان يضاف اسم الأب حتى لا يحصل التباس عند تشابه الأسماء الكثيرة ، وقد يحدث ان يقوم شخص مفوض باستخدام الختم كأن يستخدم من قبل ابن صاحب الختم عند ذلك يجب ان يذكر على الوثيقة وينوه بالأسباب التي دعت به إلى استخدامه مثل «لأنه لم يصطحب ختمه معه» أو ما شابه ذلك .

ولم تقتصر ملكية الأختام الاسطوانية على البشر فقط بل تعدتها إلى الآلهة ايضاً ، وتذكر كتابات الأختام اسماء اصحابها من الآلهة ويتكرر اسم الاله شاماش وزوجته أيا بشكل خاص على وثائق العصر البابلي القديم لا سيما اذا كان الأمر يتعلق بمعابدها ، ويلاحظ في هذه الأختام ان صانعها كان يولي أهمية خاصة للنص الكتابي المشفع بالختم ، وان كان ذلك سوف يتم على حساب المشهد المصور ، وعند طبع الختم على الطين الطري يلاحظ ان الكتابة المحفورة بشكل متناظر كانت واضحة جداً وسهلة القراءة لكي يعرف صاحبها دون أي لبس ، ولو أدى ذلك إلى التنازل عن قسم من المشهد التصويري للختم ، ولو حدث ولم يظهر نص الختم المكتوب على الوثيقة المطلوبة ، فان اسم صاحب الختم كان يضاف إلى الطبعة على أقل تقدير .

ثالثاً : والميزة الثالثة في أختام العصر البابلي القديم هي التبدل الذي طرأ على موضوعات المشاهد المصورة - وان كنا لا نلاحظها باستمرار مطلقاً خلال هذا العصر ، فالمشاهد التي اصطلح على تسميتها بمشاهد الشفاعة كانت معروفة منذ عصر أور الثالث ليس على طبعات الأختام الاسطوانية فقط بل على فن المجسمات الكبيرة ايضاً ، ولكنها اصبحت الآن أكثر غنى وتتألف عادة من اله وسيط يقوم بالشفاعة لعابد قد يكون انساناً

عادياً أو ملكاً متأهلاً، وذلك بقيادته من يده إلى اله رئيس مترجع على عرش، فالجديد في الموضوع هو اقحام الشفيح في المشهد الذي يتولى حماية الشخص والدفاع عن مصالحه تجاه الاله الرئيس .

إذن يحافظ موضوع الشفاعة على أهميته في مشاهد الاختتام الاسطوانية من العصر البابلي القديم مع بعض التغييرات والتبدلات في تكوين المشهد، كأن يظهر العابد أمام الشفيح أو الى جانبه، او يختفي الاله الشفيح كلياً من المشهد فيقف العابد وجهاً لوجه أمام الاله الرئيس، وهذا يعني بكل بساطة نمو وتطور شخصية الفرد البابلي الذي بدأ ينشد العلاقة مع الاله مباشرة دون وسيط . وهذا يذكرنا بفنون الغرب المسيحي قبل أفول نجم العصور الوسطى حيث كان المحسن أو العابد يتقدم في المجسمات على موضوع النذر الطقسي نفسه . وبذا نكون قد بدأنا نتحسس مشاعر الانسان البابلي القديم عبر تصوراته الدينية، واذا كان التطور المادي الدنيوي لم ينعكس مباشرة بكل صدق على المحيط الديني، فان هذا لا يعني اطلاقاً أنه لم تحدث هناك تغيرات وتبدلات منشؤها بلا شك تبدل العلاقات الاجتماعية ونموها باضطراب منذ بداية الألف الثاني ق . م، فالى جانب آلهة المدن والمناطق التي حلت مكان آلهة قوى الطبيعة المقدسة منذ القديم برزت آلهة شخصية، واحتلت مكاناً مرموقاً في صلب الديانة البابلية، فإذا كان الانسان البابلي يشعر بنفسه مهدداً من قبل عفاريت الشر التي تسبب له الأمراض وتودي بحياته وحياة أفراد أسرته احياناً فانه الآن بما يملك من خبرات وقدرات شخصية متنامية بدأ ينحو منحاً آخر للحفاظ على وجوده، فأوجد لنفسه الها خاصاً حمّله مسؤولية كل ما يصيبه من أذى، وكانت مهمة هذا الاله ليس رد الأذى عنه فقط بل مساعدته في حالة وقوعه، ويعتقد ان الاله الشفيح الذي يظهر على مشاهد الأختام الاسطوانية من عصر أور الثالث هو نفسه الاله الشخصي الخاص . الا ان موقف الانسان من هذا الاله قد تبدل على ما يبدو . ومهما يكن من أمر فان الفرد كان يتجه برغبته مباشرة إلى الهه الحامي

الذي اتخذها الهاً شخصياً له ، ولدينا عدد من الرسائل الشخصية الموجهة إلى آلهة شخصية من العصر البابلي القديم (ولهجة المرسل شديدة قاسية) ، وتحمل في طياتها أحياناً نوعاً من الوعيد المبطن . حيث يهدد العابد بالامتناع عن تقديم الأضاحي كلياً أو بالحد منها أو يقدمها بشكل غير منتظم في حال عدم توفر الاستجابة المرضية لدى الآله . فكما نرى بدأت العلاقة التي تربط الإنسان بالآله تأخذ طابعاً شخصياً محضاً وإنسانياً صرفاً ، ولم تعد المشاكل تعبر عن هموم الجماعة بقدر ما تمثل تعاسة الفرد ومعاناته الشخصية ، وبالفعل كان هذا الوضع محرّجاً لبعض الحكام ، وبدأ يشكل معضلة يصعب حلها .

فاله المدينة أو الدولة كان هو الآله الرئيس المعتمد رسمياً ، إلا أن الحاكم نفسه كان مرتبطاً باله آخر يقدم له فرائض الطاعة والولاء ، ويتضح لنا ذلك من خلال إحدى رسائل ملك حلب (ياريم - ليم) وهو من أقدم الحكام المعاصرين لحمورابي ملك بابل ، إذ يذكر في رسالته تلك بأن اله الطقس بلا مراء هو اله عاصمته حلب . غير أن اله القمر هو تاج رأسه واله الشخصي بلا منازع ، وسوف تأتي على دراسة هذه الظاهرة عند حمورابي مرة أخرى .

وقد انعكس تعاظم دور الفرد في المجتمع البابلي ونمو شخصيته نمواً مضطرباً على الآداب عامة فطبعها بطابعه الخاص المميز فبرزت شخصية بطل من طراز جديد ، ليس الهاً أو نصف اله بل هو واحد من البشر يرمز بشخصه إلى الإنسان الناجح في الحياة الذي استطاع أن يفرض نفسه ووجوده في المجتمع . وقد بلغت به العظمة وسمو الشأن إلى أن يقيس نفسه بمقام الآلهة نفسها ، فكان يحز في نفسه أن يؤول مصيره إلى الموت في حين تبقى الآلهة حية خالدة أبد الدهر ، ومن هنا نفهم تحسس الفرد بالوجود وبحثه الدائب عن الخلود الذي أصبح من أهم الموضوعات الأدبية التي شغلت فكر إنسان ذلك العصر .

وهذا ما نراه مجسداً في شخصية جلجامش بطل وملك مدينة أوروك الذي نسج السومريون حوله كثيراً من الأقاصيص والخرافات ، وقد لاقت

هذه القصص والخرافات هوى في نفوس البابليين، فبدؤوا يتناولونها بالتشذيب والتعديل منذ بداية العصر البابلي القديم إلى أن غدت ملحمة متكاملة رائعة تعتبر من عيون الأدب الانساني العالمي، قبل أن يشارف الألف الثاني ق.م على الزوال، ومحور الملحمة الأساس يدور حول موضوع البحث عن الخلود وفشل الانسان في الوصول اليه، وهالك مقطعاً نجتزئه لك من الرواية البابلية عندما توجه سدوري صاحبة الحانة النصيحة الأبدية التالية إلى جلجامش^(١):

« إلى أين تسعى يا جلجامش
ان الحياة التي تبغي لن تجد★*
حينما خلقت الآلهة البشر، قدرت الموت على البشرية
واستأثرت هي بالحياة^(٢)
أما أنت يا جلجامش فليكن كرثك مملوءاً على الدوام
وكن فرحاً مبهجاً نهار مساء^(٣)
وأقم الأفراح في كل يوم من أيامك

١ - اخذت ترجمة هذا النص مع هوامشه كتاب (ملحمة كلكامش عام ١٩٧١) للاستاذ طه باقر.

٢ - قارن هذا القول بما جاء في المزامير: المزمور ١١٥: ١٧.

٣ - حرفياً في النص البابلي «وضبطت الحياة بأيديها».

٤ - قارن سفر الجامعة ٥: ١٨ - ١٩: هوذا الذي رأيته. انا خير الذي هو حسن. ان يأكل الانسان ويضرب ويرى خيراً من كل تعب فيه تحت الشمس مدة أيام حياته التي أعطاها الله اياها لأنه نصيبه، ايضاً كل انسان أعطاها الله غنى ومالاً وسلطة عليه حتى يأكل منه ويأخذ نصيبه ويفرح بتعبه فهذا هو عطية الله».

وارقص والعب مساءً نهاراً^(٥)
واجعل ثيابك نظيفة زاهية^(٦)
واغسل رأسك واستحم في الماء
ودلك الصغير الذي يمسك بيدك
وافرح الزوجة التي بين أحضانك^(٧)
وهذا هو نصيب البشرية» .

ومما يثير الاهتمام في هذه النصيحة الإشارة إلى ضرورة التمتع بمباهج الحياة وعدم الاكتراث بالنهاية التي لا بد منها لكل كائن حي فالموت مصير الانسان ولا راد لمشيئة القدر مهما شعر الانسان بالظلم والحيف من هذا القدر المحتم ، ولكن من المستغرب أن لا توجه النصيحة إلى جلجامش وذلك بأن يتقرب إلى الآلهة بواسطة العبادة والقرايين ليحصل على رضاها فتشركه ولو جزئياً في حياتها الأبدية المنعمة .

كما انعكس على صفحات الأدب التناقض المريع بين شخصية الفرد الواعية المتمكنة من ذاتها ضمن اطار الوجود من جهة والمصالح الاقتصادية المهددة في كل لحظة من جهة ثانية ، ونشأ عن هذا التناقض ما يسمى بأدب أيوب ، وأيوب هذا بطل السفر المعروف باسمه في العهد القديم ، وهو رجل ورع وتقي يخاف الله وسعيد بحياته وأمواله الكثيرة . الا ان الشريطارده

٥ - انظر سفر الجامعة ٨ : ١٥ «فمدحت الفرح لأنه ليس للانسان خير تحت الشمس إلا ان يأكل ويشرب ويفرح وهذا يبقى له في تعب مدة أيام حياته التي يعطيها الله اياها تحت الشمس» .

٦ - سفر الجامعة أيضا ٩ : ٨ - ٩ : «لتكن ثيابك في كل حين بيضاء ولا يعوز رأسك الدهن . ألتذ عيشاً مع المرأة التي احببتها كل أيام حياة باطلك التي اعطاك الله اياها تحت الشمس ، كل أيام باطلك لأن ذلك نصيبك في الحياة وفي تعبك الذي تتعبه تحت الشمس» .

٧ - انظر الهامش السابق .

ويتركه عرضة لامتحانات الرب ليتبين صدق ايمانه . الا انه يثبت على تقواه ويقهر الشر ويخرج منتصراً، ويصور الموضوع على شكل حوار بين ايوب واصدقائه عن معنى الحق والعدالة في الحياة، لا يسلم الرب نفسه من الشك في عدله وحكمته عندما يلحق الأذى والضرر بانسان بريء، فما هي الحكمة الالهية من وجود الظلم في الحياة ما دام الرب هو سبب وجودها، وتصل قصة ايوب إلى نهايتها السعيدة بقرار الهي اذ تعود اليه سعادته ويزداد غناه، أما النصوص الأدبية البابلية التي تشابه قصة أيوب فانها تجأ بالشكوى والألم ضد الظلم الذي يلحق الانسان أثناء حياته وتزرع الشك في النفوس في مقدرة الآلهة على تحقيق العدالة على الأرض، ويكون الحل في النهاية لكل الأسئلة الشاكة ليس بامتحان الآلهة للإنسان واختبار ايمانه، بل في التجائه الى استنفاد كل طاقاته للتمتع بمباهج الحياة والتلذذ بأطاييها، وقد تحولت هذه الفلسفة المتفائلة فيما بعد الى ضرب من ضروب اللامبالاة والخنوع للارادة الالهية الظالمة، فمن العبث مقاومة القدر والكفاح ضده بعد ان قرره الآلهة يوماً ما، وان كانت ظالمة ومجحفة في قرارها .

ومهما يكن من أمر فان نشوء مثل هذه التأملات الكونية في الآداب البابلية وتطورها فيما بعد ما كان ليتم بالشكل الذي هو عليه دون أن يرافق ذلك تطورات داخل المجتمع نفسه سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، ولذلك يستحسن عند دراسة الآداب البابلية التي دوت منذ بداية العصر البابلي القديم أن تؤخذ الخلفية الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على الأدب بعين الاعتبار.

الملك والعدالة :

ان نتائج التطورات الاجتماعية منذ بداية العصر البابلي القديم أصبحت تشكل معضلة رئيسة للدولة وللحكام المتنفذين فيها، اذ ادت إلى

اغراق المواطنين بالديون ، وهددت صغار المزارعين والمنتجين والحرفيين بالافلاس التام ، وبما ان الحكام انفسهم كانوا من كبار المزارعين والملاكين والتجار ورجال الأعمال ، فقد كانوا معنيين بالحالة البائسة التي وصل اليها المجتمع ، بل زادوا في اشعال فتيل أتونها الملهب حيث أن مصلحتهم تقتضي ذلك ، ومن جهة اخرى كان عليهم ان يمثلوا قضايا المواطنين ويدافعوا عنها بصفتهم الرعاية المسؤولين عن رعيتهم ، وهكذا نرى كيف ان الصراع بدأ يحتدم في الدولة ممثلاً في شخص رئيسها ، الذي كان من جهة اداة استغلال واضطهاد تزداد حدة وعنفاً بمرور الزمن ، ومن جهة اخرى كان الحاكم مضطراً لاصدار بعض القوانين لصالح الكادحين حيث ان مصلحة الدولة تقتضي ذلك ، فهي بحاجة إلى اليد العاملة لتنفيذ مشاريع عامة مثل صيانة شبكة الري السواسة وانشاء شبكات أخرى بالاضافة إلى اعمال في القطاع المشترك تحتاج إلى اعداد هائلة من الأيدي العاملة ، فحرصاً على مصلحة الدولة العليا وخشية من انفجار الجماهير الكادحة كان لا بد من تخفيف وطأة الظلم الاجتماعي ببعض المسكنات التشريعية .

ويحرص الحكام البابليون على تأكيد نياتهم الطيبة في كثير من كتاباتهم حيث يزعمون بأنهم الرعاية الحقيقيون لمصالح الأراذل واليتامى ، الفقراء والمساكين ، يقتصون من القوى لصالح الضعيف ومن الغني لصالح الفقير ، وان حدث هذا فعلاً فلم يكن نتيجة الشعور الانساني الطيب - وقد يتفاوت الأمر طبعاً من حاكم لآخر - وانما ليتمكنوا من تسيير دفة الحكم دون قلق ، وليظهروا أمام الرأي العام بمظهر الأب الرحيم راعي البلاد وحاميها ، اذ لا يخفى ان المنتجين الصغار دعامة الاقتصاد في الدولة ناهيك عن كونهم يشكلون العمود الفقري في الجيش الذي هو ركن من أركان الحكم الأساسية ، وذلك بالتصدي للأعداء المغيربين من الخارج وتثبيت دعائم الحكم ونشر الاستقرار في الداخل .

ويصعب علينا في الواقع تقدير مدى الضغط المفروض على الحاكم

ومدى احساسه بالمسؤولية الملقاة على عاتقه حين كان يصدر تشريعاته وقوانينه الملكية ليخفف بها أعباء الديون عن المواطنين ، ويتصدى لظلم الأغنياء و صلف الموظفين ، وعلى كل حال يجب مراعاة العلاقة المتبادلة بين الحاجة الملحة للإصلاح وبين رجاحة عقل الحاكم وتبصره بالأمور عند دراسة الواقع الاجتماعي وتحولاته ، ويبدو ان كل الجهود التي بذلت لتحسين الوضع الاقتصادي للمنتجين الصغار ضاعت أدراج الرياح في النهاية .

وليس صدفه أن نرى الاجراءات المتخذة ضد الدائنين والمستغلين قد تكاثرت بشكل لا مثيل له منذ بداية العصر البابلي القديم ، اذ ان العادة المتبعة في بداية عهد كل حاكم جديد أن يوضح تشريعاته واصلاحاته ببيان سياسي مفصل عن الأعمال الإصلاحية التي سوف يقوم بها خلال حكمه كي ترسخ فكرة عدالة الحاكم لدى الجمهور وبأنه - أي الحاكم - هو الأب الكبير للبلاد ، وان الشعب بمثابة العائلة الكبيرة له ، ثم يضيف بان الآلهة قد اختارته لهذا الغرض ، ولذا فهو سوف يبذل قصارى جهده ليستحوذ على رضاها ، فتمده بالحكمة والعمر المديد والحكم السديد ، وكانت العبارات المألوفة لدى عدد كبير من حكام الولايات في العصر البابلي القديم مثل ايسن ولارسا واشنونا وبابل في وثائق الأحداث السنوية ما يلي :

«لقد أوجد الملك نظاماً عادلاً في البلاد ، فأمر بتحطيم سندات الدين وخفف أعباء الضرائب ، وقصر مدة الخدمة لكل المواطنين» .

ثم يستعرض الملك الاجراءات الاجتماعية والسياسية التي يزمع اتخاذها في عهده بشيء من التفصيل ، وذلك قبل ان يعرف حورابي بالاسم أو تعرف مسلته الشهيرة ذات الصدى العالمي الواسع ، ويدون هذا البيان الاصلاحى على شكل مقدمة للقوانين والتشريعات التي تلي ، ثم تأتي في نهايتها خاتمة تمتدح الملك وتلعن كل من يمس هذه القوانين بسوء ، أو يتجاهلها أو يحرف فيها أو يبدل اسم الملك المشرع باسم آخر ويدعي القوانين لنفسه . ولو غضضنا النظر عن اقدم التشريعات والقوانين التي وصلتنا

والمؤرخة في الألف الثالث ق. م مثل اصلاحات أوروكاجينا ملك لجش ومجموعة قوانين أورنامو أول ملك في سلالة أور فان أقدم القوانين المعروفة في بداية العصر البابلي القديم هي قوانين لبيت عشتار الذي يأتي ترتيبه الخامس في سلالة ايسن ، وقد دام حكمه عشر سنوات ١٩٣٤ - ١٩٢٤ ق. م ، ودونت قوانينه باللغة السومرية على عدد كبير من الرقم الطينية ، التي عثر عليها في مدينة نيبور (نفر) خلال أعمال التنقيب الأثري في جنوب الرافدين ، وعثر على نسخة منها في مدينة كيش بالقرب من بابل ، ويعتقد ان مجموعة قوانين لبيت عشتار كانت تنسخ على لوحات في المدارس والكتاتيب ، وربما كان الأصل مدوناً على مسلة شبيهة بمسلة حمورابي الأحدث عهداً .

وتشبه قوانين لبيت عشتار قوانين حمورابي في كثير من النقاط وخاصة في ترتيبها حيث تأتي المقدمة أولاً ثم المواد التشريعية وأخيراً الخاتمة ، وتذكر المقدمة أن الآلهة الكبيرة وعلى رأسها أنووانليل هي التي اختارت لبيت عشتار ليكون ملكاً على ايسن ، وليحقق العدالة في البلاد ، ويرفع الظلامنة عن البائسين ، ويرد الأعداء عن البلاد ، ويسحق المتمردين والمخربين بقوة السلاح ، ويحقق الرفاه والأمن للسومريين والأكاديين . وبمؤازرة كلمة انليل الحقنة فقد نشر العدالة في بلاد سومر وأكاد ، ومنح الحرية لأبناء وبنات نيبور وأور وايسن بل لكل بلاد سومر وأكاد ، ويبدو من خلال هذا الكلام ان الملك اصدر تشريعاً لتخفيف الضغط على المدينين ، ومهما يكن من أمر فانه خفض مدة خدمة الرهائن وفقاً لوضع العائلات الاجتماعية فأصبحت تتراوح بين ستة أو عشرة أيام في الشهر غالباً وهي ليست بالوقت القصير ، ولكن هذا بالمقارنة مع ما كان متبعاً في عهد السلالة الثالثة في أور تعد انجازاً ضخماً في تخفيف العبء عن كاهل المرهونين ، ويتضح مما تقدم ان الملك لبيت عشتار كان يعيش بعقلية أسلافه من سلالة أور الثالثة رغم ان العلاقات الملكية قد تبدلت ولم يعد الملك يهيمن على كافة شعوب المنطقة أو حتى على جهاز اداري قادر على تصريف شؤون املاك الدولة .

لم يعثر علماء الآثار إلا على ١ / ٥ النصوص والمواد القانونية التي دونت في عهد لبنت عشتار، وهذا الجزء اليسير المكتشف يعالج استئجار السفن، وحجز الربان، واستثمار الحقول والبساتين، وسرقة المنتوجات الزراعية من البساتين، وقد حددت العقوبة بأن يدفع الجاني عشر قطع فضية بقيمة الشاقل، كما أن قطع شجرة من بستان غريب كان يجازي عليه بدفع ١ / ٢ مينة من الفضة، أي ما يعادل ٣٠ شاقلًا. وهذا مبلغ ضخم بالقياس إلى ذلك العصر.

وإذا أهمل صاحب عقار غير مبني عقاره، فادى إلى سرقة البيت المجاور للأرض فعلى صاحب العقار المهمل تعويض جاره بقيمة الأشياء المسروقة.

ولوقارنا مخطط حي ايسن / لارسا في مدينة أور الذي وضعه علماء الآثار بعد الكشف عنه بواسطة أعمال التنقيب، لاتضح لنا سهولة تنقل الغرباء وللصوص داخل الحي حيث أن البيوت كانت متلاصقة فإذا سقط جدار أحد البيوت شكل ثغرة مفتوحة في البيت المجاور وسهلت بذلك أعمال اللصوصية.

وحددت إحدى فقرات القانون عقوبة من يحمي عبداً في بيته أكثر من شهر بتعويض صاحب العبد بعبد آخر، وإذا لم يكن لديه غبيد فعليه أن يدفع مبلغاً قدره (١٥) شاقلًا من الفضة، وهو سعر العبد في السوق، كما تعالج مواد أخرى مسائل تحرير العبيد والاثامات الكاذبة، ومشاكل الارث والزواج، وتعويض من استأجر ثوراً ونفق عنده، كما وضحت إحدى المواد شأن من يترك أرضه الزراعية دون استثمار بسبب عجزه عن تسديد ضرائب الدولة، ويقوم غيره باستثمارها لمدة ثلاث سنوات، بأن يفقد الأول حقه

بالمطالبة بالأرض ما دام الأخير يفي بالتزاماته تجاه الدولة.
وقد تعرفنا من خلال بعض المراجع الأدبية على حاكم يدعى يسمع -

دجن (١٩٥٣ - ١٩٣٥ ق. م) كان قد سبق لبیت عشتار في سن بعض القوانين الاصلاحية ويصف احد النصوص رعايته لمدينة نيبور المدينة السومرية المقدسة :

يقول النص :

«المدينة البهية التي يضاهي بهاؤها من الداخل ومن الخارج بهاء السماء وجمالها

نيبور عمود السماء والأرض

جعلتها ترفل بالنعم

واستثنيت أهلها من دفع النقود

ولم اترك جيشها يشهر السلاح

وأعفيت سكانها من دفع الذهب والفضة

كضرائب تجبى من المدينة» .

ولم يهدف يسمع - دجن اصلاً اجتماعياً بكل ما في الكلمة من معنى بقدر ما كان يراعي وضع المدينة الديني ، فتخلى عن جباية بعض الضرائب ليدعم وضع المدينة القدسي الهام ، ولكن هذا لا يعني أن الفقراء والمساكين من السكان لم يستفيدوا من هذا الوضع الخاص للمدين اذ يذكر تشريع آخر أصدره يسمع - دجن في وقت لاحق ما يلي :

«لم يعد المتنفيذ الجبار قادراً على السلب

ولم يعد بمقدور القوي ان يستعبد الأجراء

فالعادل حققته (المقصود يسمع - دجن) في سومر وأكاد

وتركت الناس ينعمون بالعيش الرغيد» .

وقد ثبت لدينا أن ملوكاً آخرين من سلالة ايسن كانوا يصدرون تشريعات تقضي باعفاء سكان بعض المدن والمناطق من الديون المتراكمة ولكن بشكل ضيق ومحدود جداً ، وتأتي قوانين اشنونا من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد شريعة حمورابي ، وهي الأولى التي وصلتنا مدونة باللغة

الأكادية (بابلية - آشورية) قبل ان يصل حمورابي سدة الحكم في بابل ، فقد
عشر على نسختين من هذه القوانين في تل حرمل الذي نقت فيه بعثة وطنية
عراقية في الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٧ ، ويقع التل في القسم الشرقي من مدينة
بغداد الحالية .

وفي هذا القسم كانت تقبع مدينة شدوفوم من العصر البابلي القديم
التابعة لمملكة اشنونا . وتحتوي القوانين من ضمنها لائحة بأسعار المواد
وبالأخص منها المواد الاستهلاكية اليومية مثل الشعير والزيت والصوف والملح
والسمن وأيضاً النحاس ، وقد ثبتت الأسعار حيث لا يحق للبائع تجاوزها ،
فكور واحد من الشعير (٣٠٠ لتر) لا يسمح ببيعه أكثر من شاقل واحد من
الفضة ، ويبدو ان التلاعب بالأسعار ورفعها باستمرار من قبل التجار أدى إلى
الفوضى وعدم الاستقرار وتهديد أمن الوطن والمواطن مما جعل ضبطها أمراً
محتماً وربما أساء تحديد الأسعار إلى سمعة المنتجين الصغار اجتماعياً .

ولم يقتصر تحديد الأسعار على بيع وشراء المواد الاستهلاكية فقط ، فقد
كانت هناك تشريعات أخرى تتضمن تحديد الأجور والرواتب بشكل
تفصيلي ، كبذل تأجير الثيران والحمير والسفن ، ورواتب سائقي الثيران
والحمير والسفن ، والحصادين ، والعمال الزراعيين الذين يقومون بدرس
وتذرية الحبوب ، أي بكلمة أخرى أجور وسائل العمل التي هي الأدوات ،
ورواتب للقائمين على استخدام هذه الأدوات ، وكلاهما يشكلان اهم فرع
من فروع الاقتصاد الزراعي .

ويكلف الأجير شهرياً شاقلاً واحداً من الفضة ، وحوالي ٦٠ ليتر من
الشعير للتخزين ، فاذا رفض الأجير الالتحاق بالعمل بعد أن وقع العقد ،
فعليه ان يدفع تعويضاً قدره عشرة أضعاف أي عشر شاقلات من الفضة
وقسم من الشعير المخصص لمؤنته بما يعادل ١٥ لتر .

يتضح مما تقدم مدى أهمية العمال وخاصة في حقل الزراعة .
وقد لوحظ في القوانين المذكورة تعويض سرقة ثمار الحقول ، واقتحام

المنازل بقصد السرقة بمبالغ محددة وفق تعرفه أسعار رسمية ، وكذلك بالنسبة لأجور العمال النشيطين ، ومهور الزواج ، وتكلفة الطلاق .
ولم تغفل القوانين تحديد نسبة فائدة القروض ، فاقترض شاقل واحد من الفضة يترتب عليه فائدة حوالي ٢٠٪ ، وكور واحد من الشعير نسبة ١/٣ ٣٣٪ ، وسوف نرى النسبة نفسها في قوانين حمورابي .
كما لوحظ أن لا يعاد قرض الشعير قبل موسم الحصاد حتى لا يعجز المدين عن تسديد ما عليه ، ويقع تحت رحمة الدائن ، فيجره ذلك إلى العبودية .

وتعالج بعض مواد القانون قضية الرهائن غير الشرعية ، ولتوضيح وتعالج بعض مواد القانون قضية الرهائن غير الشرعية ، ولتوضيح ذلك نسوق اليك هذه الفقرة :

«إذا لم يكن لمواطن حق ادعاء على مواطن آخر، ورغم ذلك قام باحتجاز أمة الآخر في بيته ، وتركها تموت فعليه ان يعوض الأمة اثنتين من امائه» .

ومن المواد التي تعالج الشؤون العائلية والزوجية معاقبة الزوج الهارب من بيته مخلفاً وراءه زوجة دون معيل ، وهناك مادة تجبر السيد الذي يقوم بالاعتداء على أمة سيد آخر وبفض بكارتها بدفع مبلغ ١/٣ مينة من الفضة ، أي حوالي ٢٠ شاقلاً ، لأن ذلك يعتبر تدخلاً في شؤون الآخرين الخاصة . ولدينا مواد تتعرض إلى معالجة شؤون التبني والارث ، وحفظ الأموال وحالات خاصة متعلقة بالشراء ، بالإضافة إلى قضايا الشجار بين الأفراد ، وكانت العقوبة في معظم هذه الحالات تتم بدفع الغرامات المادية بالنسبة للمواطنين الأحرار ، وخاصة اذا كانت القضايا تتعلق بهروب العبيد أو ايوائهم في منازل الآخرين .

وتطرق بعض المواد إلى معالجة الأضرار الناجمة عن تصرف الحيوانات مثل الشيران والكلاب فحملت صاحبها مسؤولية الايذاء الذي قد ينجم

عنها ، وغالباً ما تكون المقاضاة بدفع غرامات مادية متفاوتة ، فإذا قتلت هذه الحيوانات مواطناً حراً فتكون الغرامة ٢/٣ مينة من الفضة أي ٤٠ شاقلاً ، وإذا كان القتل عبداً فالغرامة ١٥ شاقلاً فقط أي ثمن العبد في السوق ، ثم تأتي المواد المتعلقة بشؤون البناء وصيانتها ، وقضايا الطلاق في نهاية مجموعة قوانين اشنونا .

وكان على المحاكم أن تسهر على تنفيذ هذه القوانين بالنسبة للقضايا البسيطة ، أما معالجة الأمور الصعبة مثل جرائم القتل فكانت من شأن الملك نفسه ، وغالباً ما تبت القضايا التي تتراوح غراماتها من ١/٣ مينة إلى مينة واحدة في المحاكم أمام القضاة ، أما الأمور الأقل شأنًا فلا ترفع إلى المحاكم أصلاً .

تعكس قوانين اشنونا التي صدرت على ما يعتقد في بداية القرن الثامن عشر ق. م بعض الاتجاهات بكل وضوح ، نوجزها بما يلي :
حماية الملكية الخاصة للأفراد ، تحديد العلاقة بين الدولة وبعض جوانب الاقتصاد الفردي ، وبوجه عام دعم الاستقرار الاقتصادي في الدولة .
وكما سوف نرى فإن كل التشريعات والقوانين التي صدرت بغرض تحقيق العدالة في المجتمع لم تجد نفعاً ، ونحن لم نطلع طبعاً إلا على بعض منها حيث غيب الزمن معظمها ، فوضع المنتجين الصغار ازداد سوءاً وانحداراً لأسباب كثيرة نستعرض بعضها :

أولاً : لم تلق بعض التشريعات آذاناً صاغية لتدخل حيز التنفيذ والدليل على ذلك أنها تجدد باستمرار فكل حاكم جديد يعتلي العرش يضع في برنامجه الإصلاحية نفس الأمور التي تعرض لها سلفه ، وهي تحقيق العدالة ومنح الحريات العامة حتى أصبحت هذه الأشياء تقليداً أو ارتثاً يتناوله الخلف عن السلف ، ويحدث أحياناً أن نفس الحاكم يجدد هذه الإجراءات مرات عديدة خلال مدة ولايته .

ومهما يكن من أمر فإن الرسائل والوثائق الرسمية من العصر البابلي

القديم تقدم لنا الدليل القاطع على أن الشر لم يستأصل من جذوره .
فالأسعار والأجور التي حددتها القوانين لم تراعى في كل مناطق البلاد إذ
ان التجار والمنتجين والمزارعين كانوا يبحثون عن كل وسيلة ممكنة ليتهربوا من
التزاماتهم وخاصة إذا كانوا بعيدين عن العاصمة ومراقبة عيون الملك ، ولكن
يجب أن لا يغيب عن بالنا أن التطور التاريخي للمجتمع وتبدل العلاقات
نتيجة لهذا التطور البطيء والطويل لا يمكن صدّه وإيقافه بأوامر ملكية
علوية ، ونحن لا ننكر تأثير بعض الشخصيات الفذة من الحكام والأمراء
الذين تركوا بصماتهم واضحة على صفحات التاريخ ، إلا ان هذه
الشخصيات ما كانت لتخرج عن أطر الواقع الاجتماعي والتطور الموضوعي
للعلاقات الانسانية ، وكل الاجراءات والتدابير الاصلاحية كانت تقع ضمن
حتمية الصلورة التاريخية على أن لا تمس جوهر النظام الحاكم من قريب او
بعيد فالملك هو المستفيد الأول والأخير من هذا النظام .

أشكال المقاومة :

لا ندري بالضبط مدى التأثير الذي حدث نتيجة للتطور الاقتصادي
الفردى ، وتبدل العلاقات الاجتماعية وفق معايير الاقتصاد الحر على
المتضررين من هذا النظام ومدى استعدادهم للمقاومة .
فالمتضررون كانوا يواجهون مع ذويهم خطر سقوطهم المفاجئ في
العبودية بعد ان فقدوا كل ما يملكون من أراض وأملاك حتى باتوا مهددين
برهن أنفسهم بالذات ، واصبحوا لا يملكون شروى نقير ، ولم يجدوا من
يمسك بيدهم ليصعد بهم من الدرك الذي وصلوا اليه اجتماعياً ، ولم تكن
القوانين والتشريعات يوماً ما في صالحهم .
ولا نرى في المصادر المكتوبة المتوفرة بين أيدينا من العصر البابلي القديم

ما يثبت أوينفي وقوع اضطرابات وفتن نتيجة الأوضاع الفاسدة، أو ما يشير إلى مقاومة فعلية أشعل أوارها المضطهدون والمستغلون، غير أن الاجراءات والاصلاحات التي كان يتخذها الحكام والملوك تشير بطرف خفي إلى توتر العلاقات الاجتماعية، ولكنها ليست براهين قاطعة على أنها جاءت نتيجة غليان جمهرة الشعب المسحوق.

حتى عندما نتحدث نصوص الكهانة الأدبية عن مقاومة الفلاحين ضد عدو مجهول، فإن هذا لا يعني وجود مقاومة مسلحة على نطاق واسع، ولكنها رغم ذلك مثلها مثل أي نص أدبي يتحدث عن صراع آلهة دنيا ضد آلهة عليا، تعكس وجود مقاومة ما في مخيلة الشعب البابلي. ومما لا شك فيه أن رابطة العائلة الواحدة، والدم الواحد لعبت دوراً هاماً في تهدئة الخواطر، وبث الأمان في كثير من الحالات، واستطاعت أن تمنع حدوث ما هو أسوأ.

ومما يجدر ذكره أن الاقتصاد القائم على جهود فردية لم يستطع أن يقتلع البنى التحتية القديمة من جذورها كلياً، ولم يطل كل المناطق على سوية واحدة وخاصة في المجال الزراعي، وقد ثبت أن الارتباط العائلي والعشائري كان أكبر بكثير من الارتباط الطبقي في المجتمع، هذا الارتباط الذي كانت القوانين والتشريعات الاقتصادية ذات الوجوه المتعددة تخفف من وطأة حدته، وعلمنا أن لا ننسى دور العقيدة الدينية في طمس الوعي الطبقي، فهي من جهة تجعل الحاكم مقرباً جداً من الآلهة، بل هو واحد منها، ومن جهة أخرى تنظر إلى الكون والنظام على أنهما صنعة الآلهة، ولا يمكن المساس بها أو التعرض لها، وقد رسخ مفهوم القدرة الإلهية في الآداب التي نشأت في أواخر العهد البابلي القديم وفي العصر الكاشي الذي تبعه، وقد عكست هذه الآداب عدم مقدرة الفرد على تخطي المصاعب والمصائب دون مؤازرة الآلهة، فهو أي الإنسان ضعيف لا حول له ولا قوة بل تافه وحقير لا يملك حيال الآلهة المتنفذة شيئاً.

وما دمنّا قد تجاوزنا في الحديث العصر البابلي القديم نجد من المستحسن ان نتعرض في هذا السياق إلى عمل أدبي نشأ في العصر الكاشي أي في النصف الثاني من الألف الثاني ق. م ويحمل العنوان التالي : «أقدم الولاء والشكر لسيد الحكمة» . وقد اصطلح على تسمية هذا العمل بأَيُوب البابلي الذي أتينا على ذكره سابقاً ، ويعالج موضوع الانسان البريء الورع الذي تمتحنه الآلهة بسلسلة من المصائب ، ويتحدث النص بأسلوب المناجاة الذاتية .

فالآلهة تدير ظهرها لهذا النادب وتقلب له ظهر المجن ، فيهجره الناس ، ويصبح عرضة لكل مصائب الدنيا ، ويتجلى خلاصه من خلال ثلاثة أحلام متتالية ، وان كان بعقله البشري المحدود لم يستوعب الفكرة التي جعلت الاله يتخلى عنه ببساطة ويتركه نهياً للضياع والألم ، وعلى كل حال يتحق خلاصه بقرار الهي ، والحكمة كل الحكمة مقاومة الشر بمؤازرة الآلهة دون سواها ، فهي التي تتحكم بمصائر البشر وان كانت بعيدة عنهم في أقاصي الدنيا فالأمر أمرها ، والمشورة مشورتها وليس بمقدور أي مخلوق مهما عظم أن يفهم أو يستوعب سر سلوكها .

«من يستوعب ارادة الآلهة في السماء؟

ومن يفهم خطط آلهة العالم السفلي؟

ومن استطاع من البشر الفانين أن يسبر غور ارادة اله ما في يوم ما؟ نعم ، لا احد يدري بالذات ، فيما اذا كانت اعماله صالحة أو شريرة» . ولا يجد مؤلف النص الأدبي مخرجاً لمحتته سوى الالتجاء إلى الآلهة واطاعتها اطاعة عمياء ، فالكوارث مهما بدت جسيمة فانها تبقى محدودة الأمد .

مما تقدم يتضح أن علاقة الانسان بالاله لم تتغير كثيراً عما كانت عليه في بداية العصر البابلي القديم . ولقد نشأ عمل أدبي آخر في وقت لاحق بعد هذه المناجاة الذاتية

للإنسان البريء المظلوم يعالج موضوع التوفيق بين العدالة الإلهية والحكمة السماوية، والظلم الواقع على الإنسان في الأرض، ويعكس هذا العمل فلسفة الكون الإلهية لدى البابليين، وهو عبارة عن حوار بين صديقين، يشكو أحدهما ظلم المجتمع، ويشكك في عدالة الآلهة، وعدم قدرتها على تحقيق المساواة بين البشر في المجتمع الإنساني، فيرد الصديق عليه مفنداً ادعاءاته ومدافعاً عن نظام الكون الذي ارتضته الآلهة، وكل ظلم يحدث لا بد وأن يكون عرضياً، والحكمة لا يدرك كنهها سوى الآلهة نفسها، وهكذا يحاول الصديق المؤمن من خلال حوارهِ أن يصل بصديقه إلى جادة الصواب المتمثل بمنح الآلهة الثقة المطلقة وعدم الشك فيها. إلا أن الصديق يندب حظه العائروما يعانيه من بؤس وشقاء في الدنيا ثم يتساءل: لماذا يضطهد البشر بعضهم؟ ولماذا لا تقف الآلهة إلى جانب أولئك الذين لا يملكون شيئاً من حطام الدنيا؟ ولماذا يسيء القوي إلى الضعيف؟

ويصل الصديقان - الشاك والمؤمن - في نهاية الحوار إلى نتيجة مفادها أن الآلهة نفسها جعلت الكذب والظلم من طبيعة البشر منذ بدء الخليقة، ثم يفترق الصديقان بعد أن قرر الشاك قطع كل صلة له بالمجتمع مفضلاً عيش التشرد والتسكع في حين يجدد الآخر ثقته بالآلهة، ويرى فيها طريق الخلاص لكل الشقاء الإنساني.

أردنا بهذين المثالين الأدبيين اللذين سقناهما من عصر متأخر عن العصر الذي نحن بصددده، أن نوضح انعكاسات العلاقات الاجتماعية وتطورها على الأدب في بلاد ما بين النهرين. ونشير إلى تأزم العلاقة بين الإله والإنسان فيما يخص العدالة والمساواة بين البشر على الأرض، ونزوع الفرد إلى السلبية وذلك بهروبه من المجتمع. إذ لم يعد الفرد مؤمناً بقدرة الإله شخصياً على التحكم بسير الأحداث، كما أن الآلهة أصبحت بعيدة وليست على احتكاك مع البشر مثلها في ذلك مثل الحكام الأرضيين ولا يمكن التأثير فيها لتعديل ما تتخذه من قرارات مجحفة.

ان انتشار مثل هذا التصور لدى القاعدة العريضة في المجتمع حدّ بلا شك من ظهور أفكار ثورية وقائد ثوري يطيح بالعلاقات القائمة بالقوة المسلحة . ويصعب علينا بكل تأكيد متابعة مثل هذه الأفكار وتأصلها في وجدان الانسان البابلي في ذلك العصر، ولكن لا مرأى فيه ان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية كانت تتأزم بسبب التناقض في المصالح، الا ان هذا التأزم لم يصل درجة الانفجار والثورة المسلحة كما حدث في عصور لاحقة، وكانت تعالج المشاكل بسلسلة من الاجراءات الاصلاحية الملطفة حتى لا تصل درجة الغليان والانتفاضة، ورغم ذلك نغثر في المراجع هنا وهناك، على ما يشير إلى المقاومة التي اخذت شكل الفرار بوجه خاص، وتعود محاولات الفرار هذه الى ما قبل الألف الثاني ق. م حيث نجد عدداً من العبيد والأجراء قد وجدوا خلاصهم من الظلم في الهروب والابتعاد عن استغلال وتعسف أسيادهم وجبروت الحاكم وصلف موظفيه، الا ان الفرار بدأ يأخذ طابع الاحتجاج والمقاومة السلبية منذ بداية العصر البابلي القديم ولعب دوراً بارزاً خلال ألف عام ليس في بلاد ما بين النهرين فقط، وانما في كافة حواضر دول المنطقة، وقد تجمعت لدينا جملة من الشواهد والبراهين في المراجع الكتابية التي تشير إلى نمو هذه الظاهرة وتطورها حتى اخذت شكل المكتوبة الجماعي، ولا يمكن الزعم ان هذه الظاهرة تعبير عن الصراع الطبقي بقدر ما هي شكل من أشكال التمرد الفردي، وقد عاجلت قوانين - لبيت عشتار - واشنونا وحمورابي في كثير من موادها قضايا هروب العبيد من بيوت أسيادهم، كما ذكرت الوثائق المدونة في العصر البابلي القديم مراراً وتكراراً هذه الظاهرة، وقضت على الأجراء الهاربين بفقدان حقهم في العمل، ونوهت عقود العمل بها ايضاً قبل تصديقها من اصحاب العلاقة .

ومما ساعد على نمو موجة هروب العبيد والأجراء هو الجو السياسي العام، وعدم وجود سلطة مركزية مهيمنة على كل المناطق، حيث وجد العبيد ملجأ لهم وملاذاً في دول المدن المتنافسة فيما بينها دون أن يرغمهم أحد الحكام

على العودة الى اسيادهم ، والعائق الوحيد الذي كان يقف حائلاً امام هروب العبيد هو ارتباطهم العائلي والأسروي والعاطفة التي تشدهم الى مسقط رأسهم ، وربما جهلهم أيضاً بالمصير الذي ينتظرهم فربما كان أسوأ عما هو عليه في وطنهم ، ومع ذلك كانت سبيل العودة ميسرة أمامهم بعد مضي فترة من الزمن .

أما الهروب إلى الجبال أو البوادي أو مناطق بعيدة عن أعين السلطة ، فلم يكن بالأمر السهل لأن ذلك يعني التأقلم من جديد في مناطق غير مألوفة لديهم اللهم الا اذا كان لهم هناك عشائر تربط بينهم أو اصر الدم او اذا اضطروا إلى ذلك في حالات صعبة جداً عندها كانوا يشكلون جماعات تشق عصا الطاعة على الدولة وتحيل طرق القوافل التجارية الى سبل غير آمنة . ومن أساليب المقاومة الأخرى اهمال العمل المتعمد أو مغادرة مكان العمل ، وقد ذكرت نصوص كثيرة أن عدداً من الأجراء لم يمثلوا إلى المكان المحدد للعمل اطلاقاً ، وكان هذا النوع من الاحتجاج سمة من سمات البدو النصف متحضرين الذين يمتون بصلة قرابة الى عشائر بدوية مقيمة في البادية كانت تمد لهم يد المعونة ان اقتضت الحاجة . وتزودنا رسائل ماري بمعلومات جمة عن وضعهم ، ولم يقتصر الاضراب عن العمل على البدو النصف متحضرين فقط بل شمل أيضاً الفلاحين في كل بلاد بابل وخاصة اذا كان هؤلاء الفلاحين اراض زراعية خاصة بحاجة إلى جهدهم وعملهم . ويصعب علينا في الواقع ان نميز بين الاضراب المتعمد المقصود بذاته والاهمال الناشيء عن الخمول والكسل من خلال النصوص التي تتحدث عن هذا الموضوع .

ان وصف هذا النوع من الاحتجاج بالمقاومة السلبية كما يحلو ذلك لكثير من الباحثين فيه كثير من الاجحاف والبعد عن الواقع ، اذ ان الاضراب والعزوف عن العمل والهروب يحتاج إلى اتخاذ قرار حاسم فيه مسؤولية ، كما ان وصف البابلي بالهوان والصبر على شظف العيش في هذا

العصر والعصور اللاحقة فيه كثير من التجني ومجانبة الواقع ، وان كنا لا ننكر تأثير التربية الدينية على النفوس وترويضها على تحمل المشاق والظلم ، الا انه لا يمكن بحال من الأحوال وصف فطرة البابلي بالخنوع والاستسلام للأمر الواقع لأن الأمر لا يكمن في النفس البشرية بقدر ما هو نتاج مرحلة تاريخية حتمية ، وليس صدفة أن يفرز الوضع الاقتصادي والانتاج غير المركزي أشكالاً من المقاومة الفردية ذات الطابع الشخصي .

ولم تضع المقاومة في حساباتها النضال ضد نظام الاستغلال واقتلاعه من جذوره ككل ، بل كانت تناضل ضد كل ظاهرة من ظواهر الاستبداد على حدة ، وكان البحث جارياً لايجاد حلول فردية للتأثيرات الجانبية ، حتى لا تستفحل وتضرب جذوراً في اعماق الأرض حتى ولو اقتضى الأمر الى ان يصدر الحاكم تشريعات تحد نسبياً من استغلال الطبقة التي ينتمي اليها ، أما بالنسبة للمستغلين فلم يتبلور في نفوسهم الوعي الطبقي بعد ، اذ لم تزل رواسب العقلية العشائرية والقبلية ، ومؤثرات الاعتقاد الديني عالقة في نفوسهم مما اعاق اكتمال ونضوج الحس الطبقي . ولكن هذا لا يعني بحال من الأحوال ان الجماهير الكادحة لم تلعب أي دور هام ومؤثر في سير الأحداث ، فلولا تدميرهم وتعلملهم البطيء لما اتخذت تلك الاجراءات الاصلاحية في المجتمع ، كما كان يؤخذ رد فعلهم على الأحداث السياسية بعين الاعتبار ، وأثرهم في مجريات أمور هامة ، اذ كانوا يشكلون عماد الجيش والقوة الضاربة للدولة وسند الحاكم في الملهمات القاسية ، ولم يكن السبب في عدم تجمعهم للقيام بعمل مباشر مشترك ضد الدولة نابعاً من ذاتهم بقدر ما كانت الظروف الاجتماعية غير مناسبة .

وللبرهان على ذلك نشير إلى مضمون نص أملاه الملك سن - ادينام ملك لارسا (١٨٤٩ - ١٨٤٣ ق.م) من أجل والده نور - هدد (١٨٦٥ - ١٨٥٠ ق.م) ، ويدور موضوع النص حول تكاليف تمثال من الفضة للأب أمر بصنعه سن - ادينام لينصب في معبد الاله شاماش في لارسا ، تتضمن

بداية النص المدون باللغة السومرية الالهة إلى الاله شمش ثم يتطرق إلى التعريف بالواهب والغاية من الاهداء فيقول: «من اجل سلامة وذكرى والده». ثم يعرج إلى وصف الحوادث التاريخية التي وقعت قبل اعتلاء والده - نور هدد - عرش لارسا والتي أدت بالنهاية إلى استلامه زمام الأمور في البلاد فيتحدث عن عدو مغفلاً تسميته، استطاع ان يدخل مملكة لارسا عنوة ويعيث فيها فساداً، فردم القنوات، وحطم السدود. الخ. وما قام به العدو من تخريب كان شائعاً ومتبعاً في كل دويلات المدن التي تعتمد وسائل الري التقنية في زراعتها. مما يؤدي بها إلى الفيضانات والقضاء على المزروعات، فيعم الجفاف، وتنتشر الأوبئة ويعاني السكان من وطأة المجاعة، وهذا ما حدث فعلاً في لارسا حيث عمت المجاعة أرجاء البلاد وضربت القوضى أطنابها، واشتعل فتيل الحرب الأهلية: «اندلعت المعارك في الساحات العامة العريضة، واقتتل الناس بالخناجر، وعم الفساد الشوارع، وافترس الأخ أخاه ومن نجا من غائلة الجوع لاقى حتفه بالسلاح، وسلب الواحد أموال الآخر».

رق قلب الاله شاماش للوضع المأساوي الذي تحياه المدينة، فقرر أن يعيد الأمن والاستقرار إلى مدينته، فاختر - وفق ما يخبرنا النص - راعياً عادلاً من بين أعداد كبيرة من الناس، وكان هذا الراعي هو - نور هدد -، ويعتقد ان سلفه الملك صموئيل لاقى حتفه خلال الأحداث الدموية في المدينة. وهكذا اعتلى - نور هدد - عرش لارسا، وتلقى التعليمات مباشرة من الاله شاماش - كما يذكر النص - ليعيد الأمور إلى نصابها، فطهر البلاد من الأعداء، وأعاد نظام الري إلى سابق عهده، وأمر بمحاكمة كل الذين تآمروا، ومدوا يد العون للعدو الغازي.

وهكذا تمكن نور - هدد من تثبيت أركان الحكم، وفرض النظام وإعادة البلاد إلى ما كانت عليه قبل الغزو، فانتعش الاقتصاد ثانية، ودبت الحياة في

ارجاء المملكة من جديد، ولكن النص لا يتحدثنا عن اصلاحات اجتماعية قام
بها الملك، فالحرب الأهلية قادت حاكماً آخر إلى السلطة .

حمورابي وأسس السلطة الناهضة

المركزية الجديدة :

اصبح الفرد في المجتمع البابلي القديم قطب الأحداث ، ومسقط الأنوار، ناهيك عن التأثيرات والتطورات التي نجمت عن هذا التطور، ولم يقف التطور عند حد معين بل تابع مسيرته دون كلل او ملل ، وقد حولتنا احدى ظواهره العديدة، ان نبدأ فصلاً جديداً من تاريخ المنطقة، ولكن من خطل الرأي الاعتقاد ان هذا التطور ادى إلى انقلابات جذرية في بنية المجتمع الأساسية، وذلك بعد ان تفهق دور الفرد في تكوين شكل اقتصاد الدولة، وامحت كل النتائج المترتبة على الجهود الفردية الخاصة .

فقد بدأت ترسم في الأفق ملامح تطور جديد منذ النصف الثاني من العصر البابلي القديم، تشهد على ذلك الوثائق والرسائل العديدة من هذا العصر حيث يستخلص منها بروز ظاهرة المراقبة المركزية للملكية الخاصة التي كانت تنمو وترعرع دون توقف في نظام انتاجي غير مركزي .

واحتلت الأراضي الملكية في كل بلاد بابل وأساليب العمل فيها مركز الصدارة في الوثائق المكتوبة ولم تعد تشير من بعيد أو قريب إلى شراء الأراضي من قبل الأفراد الا ما ندر، وكان الوضع يختلف بطبيعة الحال من مكان إلى آخر، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي التي ضمت حديثاً إلى المملكة بفعل

الفتوحات العسكرية، او الأراضي البعيدة جداً عن أعين السلطة .
وبشكل عام يمكن القول ان الملكيات الأميرية بدأت تتوسع توسعاً ملحوظاً، وخاصة في عهد العاهلين ريم - سن في لارسا وحمورابي في بابل .
وفتح ريم - سن الذي كان مهيمناً على القسم الأعظم من الجنوب الرافدي بما فيه لارسا وأور، مدينة أوروك، وتحدث عنها وقائع الأحداث السنوية في السنة الحادية والعشرين من حكمه بما يلي :
«بالسلاح الماضي الذي زوده به الإله إنليل دمر (ريم - سن) أوروك، وأحرز نصراً مؤزراً على كل الجيوش المتحالفة معها الا انه صان حياة المواطنين» .

ولم تكد تمض عشر سنوات على هذا الفتح المبين حتى حقق ريم - سن نصراً آخر أكثر أهمية، وذلك بدخول جيوشه مدينة ايسن حيث يقول مباهياً :
«بسلاح الآلهة السامية أنوانليل وانكي تمكن الراعي الحق ريم - سن من فتح المدينة الملكية ايسن الا انه لم يمس سكانها بسوء وتركهم يتكاثرون في الحياة، فخلد اسمه إلى أبد الأبدن» . .

وبذا يكون ريم - سن قد أحكم قبضته ليس على جنوب الرافدين فقط بل دانت له المناطق الوسطى أيضاً، وتوسعت أملاكه بشكل لا مثيل له، فعمل على شق أقنية جديدة إلى جانب توسيع القديمة منها كما تذكر حولياته، وقد كررت هذه الحوليات اسم قناة ضمن الأحداث الهامة تسع مرات خلال حكم ريم - سن، ويعتقد انه قام خلال سنوات حكمه الاحدى والثلاثين بعد فتح مدينة ايسن بتجديد وتوسيع أنظمة الري بواسطة القنوات، واستصلاح أراض جديدة ضمها إلى ممتلكاته. وكما ذكرنا سابقاً فقد تمكن حمورابي من أن ينتزع السلطة من يد ريم - سن رويداً رويداً، اذ احتل مدينة أوروك أولاً ثم اتبعها بـ ايسن وأخيراً العاصمة لارسا نفسها .
وبذا يكون حمورابي قد أحكم سيطرته على بلاد الرافدين بأكملها حتى حدود الخليج العربي، ثم تابع فتوحاته باتجاه أواسط دجلة والفرات، فأضاف

بذلك أراض واسعة جداً إلى ممتلكات القصر، ولكن رغم ذلك تبقى أملاك القصر مركزة بشكل أفضل في الجنوب الرافدي، وتحدثنا وثائق العصر عن قيام حمورابي بفتح العديد من القنوات، وضم أراض جديدة من البلاد المفتوحة لأملكه، وإذا كانت الوثائق الكثيرة المكتشفة في كل من أور ولارسا وديلبات تفضي لنا بتراجع الأملاك الخاصة لصالح أملاك الدولة المركزية، أو بالأصح لصالح الملك، فإن ذلك ما كان ليتم دون صدور تشريعات وقوانين ملكية تساعد على ذلك.

ومهما يكن من أمر فإن ازدياد أملاك القصر، وإدارتها إدارة مركزية صارمة، بلغت شأواً كبيراً في عهد العاهلين الكبيرين حمورابي وريم سن، وقد دعم ذلك بلا شك سلطتهما، وادعاء كل منهما بأنه سيد البلاد كلها. وقد نوهنا سابقاً بأن الأراضي الزراعية المروية بنظام سقاية فني يقتضي بحكم الضرورة عملاً جماعياً ضخماً، وقيادة حازمة، وبتاسع رقعة الأراضي المروية قويت سلطة الحاكم المركزية.

وكان الملك نفسه وجهازه البيروقراطي الضخم يقوم فعلاً بإدارة الأملاك، وقد نتج عن ذلك التحكم بوسائل الري المختلفة، وتوزيعها وفق ما تقتضيه مصلحة الدولة والملك العليا على بقية المزارعين، وقد عالج حمورابي في كثير من رسائله موضوعات الري وأساليب حماية وصيانة القنوات، وقد انعكس ذلك على شريعته في كثير من موادها.

واعتبرت وحدة بلاد الرافدين السياسية، وخاصة بلاد بابل انطلاقة من هذا المبدأ من أهم الانجازات التاريخية التي تمت على صعيد التقدم والرفق، فقد وفّت حاجة الانتاج الزراعي بحكم الضرورة الموضوعية ضمن سياق التطور العام.

الا ان استغلال الأراضي الزراعية سنوياً بشكل متواصل أدى بطبيعة الحال إلى زيادة نسبة الملوحة في الأرض مما قلل مردود الانتاج فيها، كما ان ازدياد عدد السكان باستمرار جعل استصلاح وكسب أراضي جديدة أمراً في

غاية الأهمية، ولم يكن بمقدور الأفراد أو الجماعات القيام بأعباء هذه المهمة الشاقة فتكفلت بها الدولة .

وقد وجد الملوك الذين هم من أصل عموري سنداً قوياً ودعماً لا متناهيّاً من أفراد عشائريهم، وخاصة فيما يتعلق بشؤون الجيش والفتوحات العسكرية . فاذا منح حمورابي نفسه لقب أبي البلاد وحامي ذمارها، كما كان يفعل شيوخ القبائل العمورية، وملوك كثير ون جاءوا قبله في بلاد الرافدين فان اعادة استخدام هذا اللقب يعبر عن التمسك بأعراف وتقاليد عريقة متوارثة .

ومن يتتبع شجرة نسب عائلة حمورابي التي دونت في عصر أمي - صدوقا، فانه يصل إلى سلف حمورابي الذي استلم الحكم في بابل منذ بداية القرن التاسع عشر ق . م ، وكان يدعى سومو - أبوم ، وتظهر شجرة العائلة أسماء أسلاف حمورابي القدامى والتي كانت تطلق أيضاً على العشيرة نفسها، مما يؤكد التزام الأفراد بأصلهم العشائري وان كانوا لا يحملون من هذه الذكرى الا رؤى ضبابية، ونرى التقليد نفسه في الأسرة الآشورية الحاكمة حيث تذكر القوائم الملكية الآشورية أسلاف شمشي هدد الأول وتصفهم «بالمملوك الذين عاشوا تحت الخيام» .

وعلينا ألا ننسى ان من اهم دعائم الحكم الملكي في توطيد السلطة، ونشر النفوذ والحكم المطلق هو الدين الذي لعب دوراً هاماً في فرض الهيمنة على نفوس الشعب المضطهدة وقد مر معنا أن الصراع كان قائماً بين القصر والمعبد منذ الألف الثالث ق . م ، وخرج القصر منتصراً من هذا الصراع، وتوطدت السلطة المدنية، واصبح الملك ممثل الشعب أمام الآلهة، وقد بلغت الجراة بالملك الأكادي نارام سن أن ألّه نفسه، ووضع رمز الألوهية امام اسمه في التدوينات الكتابية، وسار على هداة ملوك سلالة أور الثالثة، الذين ادعوا الربوبية ولبسوا شاراتها حيث وضعوا على رؤوسهم تاج الألوهية المميز بالقرون، وشيّدت لهم المعابد، وقدمت لتماثيلهم القرابين والأضاحي، وبعد

سقوط دولة أور المركزية تمسك بعض حكام الولايات الصغار بهذا التقليد،
الا انهم لم ينجحوا كثيراً في مسعاهم ، حيث ارتبطت أسماؤهم بأسماء آلهة
محلية كانت أقوى من ادعاءاتهم .

وتعني الألوهية بالنسبة للحكام السلطة والقوة والقدرة على حفظ
النظام ، والوسيلة الناجعة في احكام القيد على رقاب المستضعفين .

وليس غريباً أن يتخلى حمورابي البابلي عن ادعاء الألوهية لنفسه اذا
عرفنا الأسباب التي ادت إلى ذلك ، فإذا استعرضنا نظام حكمه نجد ان
حمورابي لم يكن بحاجة لأن يلبس لباس الألوهية ليحكم سيطرته على
مقدرات البلاد ، فالمعبد لم يعد مؤسسة اقتصادية مستقلة بل اصبح جزءاً من
املاك القصر ، حيث ان وارداته الاقتصادية لم تكن تستغل لصالح القصر
فقط بل شملت أيضاً أملاك المعابد ، وحتى الكهنة أنفسهم الذين يمارسون
شعائهم وطقوسهم الدينية أصبحوا من جملة موظفي القصر .

الى جانب كل ما ذكرنا من أسباب ساهمت في تقوية المركزية سياسياً
واقتصادياً وتجارياً علينا أن لا نقلل من اهمية القيادة الفذة لرجال عظام أمثال
شمشي هدد الأول وحمورابي اللذين كانا يتمتعان بسمعة دولية طيبة ، وأثرا
على كل الدول المجاورة ، ولم يقتصر الاعجاب بهما على الملوك والحكام بل
شمل أيضاً كل الجماهير الفقيرة ونالا حبها وهما لم يعلننا على الملأ حبهما
للعادلة واحقاقهما الحق للتسويق السياسي ، بل جهدا فعلاً في ان ينفذا كل ما
أعلننا عنه ، ولدينا كثير من الشواهد تثبت ما ذهبنا اليه ، وخاصة فيما يتعلق
بحمورابي .

مسؤولية الملك تجاه البلاد :

اذا أمعنا النظر في العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في عصر
حمورابي وخلفائه فاننا نجد ان الرسائل المتبادلة آنذاك هي خير ناطق حي عن

احداث ذلك العصر، تكمل وتوضح بعض ما جاء في التدوينات الوثائقية ومجموعة قوانين حمورابي الكبيرة، فقد كان لدى حمورابي مكتب استشاري ضخم يقوم بأعباء المراسلات الخارجية باسمه، ففي مدينة لارسا وحدها عثر على ما يزيد عن ١٥٠ رسالة أرسلت خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات، كما عثر على رسائل عديدة لحمورابي في أطلال مدينة ماري، ولا بد ان يكون هناك المزيد من رسائل حمورابي طوتها يد النسيان في اطلال مدن رافدية وسورية تنتظر من يكشف النقاب عنها يوماً ما. وكانت معظم الرسائل المكتشفة في محيط بلاد بابل تحمل اسم أويل - نينورتا الذي كان يعمل بلا شك في القصر الملكي ويحتل منصباً مرموقاً فيه.

ومهما يكن من أمر فان الرسائل تشير دون أدنى ريب إلى اهتمام القصر بشؤون الدولة عامة وبالشؤون الاقتصادية وما يتعلق بأملالك الملك خاصة، وليس من قبيل الصدفة ان تحتل المناطق الجنوبية في بلاد الرافدين مركز الثقل من بين كل الموضوعات التي كانت تشغل فكر الحاكم فأولاًها جل اهتمامه حيث كانت تتم المراسلات بكثرة للاستفسار عن شؤون مزارع الدولة، أو بالأحرى مزارع الملك نفسه، وقد عرف من الكتبة اسمان طالما تكرر ذكرهما في الرسائل وهما سن - ادينام وشمش هازر، فهناك ما يقارب من ستين رسالة معنونة باسم المرسل سن - ادينام، وهي تعالج أموراً شتى تتعلق بالعبادة، والشكاوى والقضاء والضرائب وخدمة العلم وبناء القنوات والسدود وشحن البضائع بالسفن وقضايا العمل وغير ذلك كثير . .

ويبدو أن سن - ادينام كان يحتل منصباً مرموقاً في القصر حيث يخضع له عدد كبير من الموظفين الصغار، ولكننا لم نعثر له على أي لقب في الرسائل وربما لم يكن له في الأصل لقب، ولا نعتقد إطلاقاً أنه كان يشغل منصب حاكم ولاية لارسا والمناطق الجنوبية بقدر ما كان يمثل الملك هناك، ويدير شؤون أعماله، وخاصة أمور القصر الاقتصادية، وعلى كل حال لم يكن في حال يحسد عليه اذ ان عيون الملك كانت تترصد حركاته ولا تدعه يفلت

منها، ومن جهة اخرى كان معرضاً لتقريع وتوبيخ الملك عند أي تقصير في تنفيذ المهام، ناهيك عن انتفاضة الشعب الذي كان يحس بوطأة الظلم، وتعسف الاجراءات الحكومية واعمال السخرة، فيرفع أمره إلى القصر مباشرة طالباً القصاص.

أما فيما يخص الكاتب الآخر شمش هازر فقد كان عمله أكثر تحديداً ووضوحاً كما نستنتج من الرسائل الموجهة اليه من الملك، والتي بلغت حدود المئة، ويتضمن معظمها اموراً لها علاقة بالحقول والبساتين، مثل قياس المساحة والتأجير والسقي والاعتداء عليها دون وجه حق الخ. وكان شمش هازر يتلقى تعليماته مباشرة من حمورابي، كما كان معرضاً في نفس الوقت لتقريعات ولوم سيده، وكانت ترفع الشكاوى ضده إلى القصر أيضاً، وبدو ان شمش هازر كان مكلفاً بادارة شؤون الأراضي الملكية في المناطق المحيطة بمدينة لارسا، ويرتبط عمله ارتباطاً وثيقاً بموظفي الملك المكلفين باستثمار الأراضي، وأي خلل يحدث في سير العمل كانوا يرفعونه مباشرة إلى سيدهم الكبير في بابل.

لا بد لنا لتوضيح أسس العلاقات الاقتصادية المبنية في الدرجة الأولى على الانتاج الزراعي من العودة إلى دراسة الرسائل العديدة المكتشفة من عصر حمورابي، والموجهة إلى الكاتبين سن - ادينام وشمش هازر، حيث ان هذه الرسائل تلقي مزيداً من الضوء على علاقات الملكية والانتاج في هذا العصر الذي حدد بالسنوات العشرين الأخيرة من حكم حمورابي وفق التاريخ المتوسط أي ما بين عام ١٧٦٠ و ١٧٥٠ ق.م.

فقد كان الملك يوزع الأراضي على المنتفعين بواسطة وثيقة من الطين مختومة تتضمن اسم المالك الجديد ومساحة الأرض الممنوحة له، والملاك هم من سويات اجتماعية ووظائف مختلفة، فمن بينهم ذوو رتب مختلفة في الجيش وموظفون ماليون وقضاة وعامنون في السلك الكهنوتي امثال العرافين، وسائقي العربات المقدسة، وحاملي شعار الالهة، وصيادين يعملون لصالح

معبد الاله شمش في لارسا بالاضافة إلى موسيقيين وطباخين ورعاة وصيادي الطيور، وسماكين، وحر في مهن متعددة، مثل البنائين والنحاسين والصياغ، وصانعي الحصر وعمال السدود، والنساجين وصانعي القفف.

هؤلاء وغيرهم كانوا يحصلون على أراض زراعية ليستثمروها لصالحهم لقاء عملهم في خدمة الملك، وقد جاء في إحدى الرسائل الملكية الموجهة الى شمش هازربأن هذا الأخير انتزع أراض من شخص كان يعمل في خدمة الملك، ووزعها على اشخاص لا صلة لهم بمحيط الخدمة الملكية، ونقرأ الوعيد المسطر في ختام الرسالة على الشكل التالي: «هل تستطيع ان تتحمل كل هذا أمام الملك؟». وبهذا الأسلوب استطاع القصر ان يتخلص من دفع الأجور والمعاشات لكل العاملين في خدمته، اذ نقرأ في إحدى رسائل حمورابي الموجهة إلى شمش هازر تعليمات الملك بتوزيع حقول على السماكين وصيادي الطيور ليستثمروها، ويكفوا عن تلقي رواتب من القصر، وفي نص رسالة أخرى صادرة باسم أويل نينورتا يطلب وضع حقل مساحته ستة هكتارات ونصف تحت تصرف أحد البنائين الذي كان يتقاضى أجره شعيراً وصوفاً من القصر منذ زمن طويل، ولذا فقد أمر الملك بوقف معاشه ومنحه حقلاً في مسقط رأسه ويستطرد نص الرسالة قائلاً: «هذا الرجل القادم اليك هو من أولئك العمال الذين يجب مراقبة عملهم يومياً وبناء على ذلك عليك الاسراع في حل قضيته فاما ان تعطيه حقلاً من حقول أقربائه أو أية قطعة أرض أخرى».

ورد في نص هذه الرسالة تعبير سيتدرد كثيراً في رسائل أخرى، نفهم منه ان للملك حق التصرف بأموال العائلات المتواجدة في كل المقاطعات التي دانت له حرباً، فيقسمها إلى قطع صغيرة ويوزعها على من يشاء من أتباعه والعاملين في خدمته، فهو المالك الحقيقي والقطاعي المتنفذ الذي لا راد لمشيئته، حتى وان كانت تلك الأراضي تخص ملاكاً يقومون على خدمتها واستثمارها أباً عن جد، وكما رأينا في الرسالة السابقة يحق للملك ان يوزع

قطعا من الأرض لأقرباء المالكين الحقيقيين ضمن شروط محددة ، وهكذا يكون لدينا نوعان من الملكية ، ملكية تخص ملاكاً قدماء توارثوها أباً عن جد و ملكية أخرى تخص أناساً جدداً حصلوا على أراضٍ بموجب أوامر ملكية ، وليست الأمور واضحة تماماً كما نطالعها في الوثائق التي بين أيدينا ، ولكن نستشف من خلالها أن بعض الملوك الذين حصلوا على أراضٍ من قبل الملك كانوا يتوجهون إلى مستشاري الملك مستفسرين عن نوع العمل الذي سيمارسونه في الأرض الممنوحة لهم ، حيث نجد ان احد الملاكين الجدد يستفسر عن طبيعة العمل في الأرض منوهاً بان عائلته متمرسه على العمل بشقيه زراعة الأرض وتربية الأبقار ، في حين أن الأرض الممنوحة له خصصت لتربية الأبقار فقط .

عندها يقوم أويل - نينورتا الذي تلقى الشكوى بسؤال شمش هازر فيما اذا كانت الأرض قد خصصت فعلاً لهذا النوع من العمل ، وعندما يتأكد من صحة الشكوى يطلب تقسيم الأرض بين أفراد العائلة ليعمل كل وفق اختصاصه .

فالخدمة لدى الملك تخول صاحبها حق امتلاك الأراضي والعقارات ، التي تعتبر في الأصل ملكاً للحاكم المطلق ، وتوضح إحدى رسائل حمورابي ان الملك له الحق في منح أراضٍ تخص القصر ولكنها غير مستثمرة زراعياً ، ولا بد لنا في هذا السياق من أن ننوه إلى أن حمورابي بعد ان فتح مدينة لارسا وحل مكان ريم - سن على العرش وجد نفسه أمام علاقات قانونية واقتصادية معقدة جداً ، تتداخل فيها أنواع مختلفة من الملكية ، وبما انه أصبح الآن السيد المطاع في لارسا والاقطاعي الأول في البلاد ، فقد اتخذ اجراءات تتناسب والوضع الجديد فنزع الملكية من بعض المواطنين وثبت بعضها لدى آخرين ، وبدأ يتصرف بأملاك القصر وفق ما هو متبع في بابل وحاول إيجاد حلول لأمر قضائية كانت معلقة .

لنعد الآن إلى مسألة توزيع الأراضي :

ذكرنا سابقاً أن الأراضي كانت توزع من قبل الملك بواسطة وثيقة رسمية صادرة عن القصر، تسلم هذه الوثيقة عادة إلى موظف مسؤول، وهو في هذه الحالة شمش - هازر، الذي ينفذ «وفق ما جاء في نص الوثيقة» حرفياً فيرسم حدود الحقل، ويضرب في الأرض المحاريث لتثبت عائدة الأرض لمالكها الجديد، وتؤكد رسائل عديدة وجوب مشاهدة المالك الجديد للمحاريث المزروعة في الأرض الممنوحة له قبل استلامها، ويطلب حمورابي في إحدى رسائله الموجهة إلى كاتبه تسهيل مهمة مراقب النحاسين على الشكل التالي: «الحقول التي حددتموها من أجل النحاسين، ازرعوا فيها المحاريث بوجود المراقب ودعوا النحاسين يشاهدون المحاريث المزروعة في أرضهم، ثم أرسلوه إلى هنا بسرعة ولا تدعوه ينتظر طويلاً، انهوا عمله بالسرعة القصوى».

كانت مساحة الأراضي المقطوعة للقائمين على خدمة الملك تتفاوت من شخص إلى آخر ولكن يقدر الحد الأدنى من المساحة حوالي ست هكتارات ونصف، وقد يحصل بعض الأشخاص على ثمانين هكتاراً دفعة واحدة، وتطلب إحدى الرسائل من شمش هازر توزيع أراضي المتوفي - إدم أرشي - والتي تبلغ مساحتها (١٦٩) هكتاراً على ورثته البالغ عددهم ستة والذين عملوا في جيش الملك كل حسب رتبته العسكرية، وليس بالضرورة أن تكون الأراضي الموزعة في موقع واحد. ويقوم حرس الملك أحياناً بحماية الحقول الممنوحة لأتباعه، ويحظر الملك استخدام حرس دون وجه قانوني كما يفهم من رسالة حمورابي التالية: إلى شمش هازر وسن موشاليم وزملائهما يقول حمورابي ما يلي: وضع العقيد أواش موبلليت حرساً في حقل النجار ادين نانا الواقع بين حقل زيبناوم وإيجكيروم وكان الحقل يخص سابقاً أرا - قراد، وقد كتبت إلى أورايش - موبلليت بلهجة قاسية، وطلبت منه إبعاد الحرس من حقل ادين - نانا، وألا يتعرض له بعد الآن. وأطلب منكم أنتم أيضاً أن تبعدوا الحرس عن أرض النجار ادين - نانا فالأرض تخصه وحده».

وعندما تتعرض الأراضي الممنوحة للقائمين على العمل لدى القصر
لكارثة ما فان القصر يعرض المالك كل الخسائر التي لحقت بأرضه، وقد
يعرض الأرض نفسها عندما يلحقها الخراب نتيجة طوفان، وهكذا نجد ان
بعض الملاكين قد توجهوا بالرجاء إلى الملك كي يعرض لهم الخسائر التي
لحقت بأرضهم والتي ضاع نصفها بدمياه الفيضان وأصبح يهددهم خطر
الجوع، فصدرت التعليمات إلى شمش هازر وموظف آخر بأن يعطيا
المتضررين ارضاً في مكان آخر تعادل نفس مساحة الأرض المتضررة، لأن
هؤلاء الناس قدموا خدمات جليلة للقصر، والقصر بدوره يقدر عملهم
عالياً.

ان توزيع الأرض بالشكل الذي رأيناه، واستخلصناه من الرسائل
العديدة لا يعني بالضرورة بقاءها في يد صاحبها فترة طويلة، حيث ان
الرسائل تأتي عادة على ذكر المستجد من الأمور، والمسائل ذات الوضع
الخاص، ولا تهتم بوضع الأرض السابق قبل تقسيمها وتوزيعها على
المنتفعين، اذ نجد بعض الشكاوى مسطرة هنا وهناك تتظلم من نزع الملكية
عن أشخاص يملكون حقولاً منذ عشرين بل أربعين سنة أحياناً.

وعلى سبيل المثال نذكر ان شمش هازر يلوم موظفاً في إحدى رسائله
لأنه انتزع أرضاً من شخص يدعى سن - ماجير كان يقوم على خدمتها منذ
أربعين سنة ومنحها لشخص آخر. يقول نص الرسالة حرفياً: «حسن ما
فعلت! لم أتصل بك سابقاً لأي شأن من الشؤون أما الآن فأراني مضطراً
للكتابة اليك بسبب سن - ماجير، أعد له حقله واسترضه ثم أرسله إلي». .
والجدير بالذكر ان إعادة توزيع الأراضي بشكل مستمر كان يؤثر تأثيراً
سلبياً على مردود الانتاج الزراعي، وقد أشارت الرسائل إلى هذه الظاهرة،
وبينت عواقبها الوخيمة .

وما دمننا بصدد الحديث عن الرسائل فلا بد ان نشير في هذا السياق
إلى رسالة هامة من رسائل حمورابي التي تولى استملاك الحقول بصكوك

رسمية أهمية بالغة، ورغم ذلك نرى كثيراً من الأراضي تنتزع من يد أصحابها الشرعيين ظلماً وعدواناً، وترفع قضاياهم إلى المحاكم، وعلى سبيل المثال نجد ان الراعي ايلي - ايبلسم قد رفع شكوى إلى الملك متظلاً بسبب اغتصاب ارضه تقول الشكوى: «انتزع ايتل - بي - مردوك مني الأرض التي منحني اياها سيدي بموجب صك رسمي قبل أربع سنوات، وقد حددت مساحتها بـ ١٩,٥ هكتار، ومنذ ذلك الحين وهويستولي على محصول الشعير بانتظام، وليعلم سيدي بأني رفعت أمري إلى سن - ادينام وأحطته علماً بالموضوع، ولكن رغم ذلك لم يعد لي حقلي».

وقد كتب حمورابي إلى سن - ادينام وشمش هازر موبخاً وموجهاً، حيث يقول في رسالته: «إذا كان الأمر كما كتب الراعي فليس هناك ما يزعج أكثر من هذا الأمر!».

ثم يكلف الموظفين بدراسة قضية الراعي والتحقق من صحة دعواه واعلام حمورابي عن ذلك بتقرير مفصل. وبعد التأكد من صحة شكوى الراعي يأمر حمورابي باعادة الأرض اليه، وتقدير كمية الشعير التي استلبت منه عنوة مدة أربع سنوات، واعادتها اليه بعد ان يقسم امام شعارات الآلهة بصحة شكواه. وتبقى الأراضي التي منحها الحاكم ملكاً للقصر، ولكن يمكن للأحفاد ان يتوارثوها فيما بينهم على ألا يخلوا بشروط العمل المرتبطة بالأرض، وبهذا الأسلوب تمكن الحاكم من أن يضمن الاستمرار في استثمار الأراضي الزراعية ويكسب في نفس الوقت رضا مواطنيه، واستغنى عن ان يزج بموظفيه لمراقبة الأعمال الزراعية في الحقول. وقد يحدث أحياناً ان تنشأ بعض المشاكل المتعلقة بالأرض عندما يضطر المستفيد من الأرض أن يلتحق بخدمة الملك للذود عن حوض الوطن، وقد راعى حمورابي هذه الناحية في تشريعاته حتى لا يفقد المستثمر أرضه وتنتقل إلى ملكية أفراد آخرين، اذ قد تطول مدة الخدمة في الجيش أو قد يقع الجندي اسيراً في أيدي الأعداء. فلا يجوز بيع الأرض بتاتاً الا اذا كانت هذه الأرض ملكاً خاصاً في الأصل، أما

الأراضي التي حصل عليها المستثمر من الملك فلا يحق له بيعها الا بموافقة القصر، ولدينا نص هام من عصر سمسوايلونا خليفة حمورابي في بابل يعالج موضوعاً كهذا الذي تحدثنا عنه، ففي العام الرابع والثلاثين من حكم حمورابي منح موظف مالي رفيع المستوى أرضاً، ويدعى هذا الموظف أوات - شمش، وعندما توفي في عهد سمسوايلونا سمح الملك لأبنائه الثلاثة ببيع الأرض، وكان ذلك في العام الرابع والعشرين من حكم سمسوايلونا أي ما يقارب الثلاثين عاماً من تاريخ المنح للأب، واشترت الأرض إحدى كاهنات معبد الآلهة شمش التي كانت ترغب في توسيع حدود أرضها المجاورة لهذه الأرض، ويبدو أن عجز الأبناء الثلاثة عن القيام بأعباء العمل في الحقل دعاهم إلى التماس الموافقة من الملك لبيع الأرض، ومن المحتمل أيضاً أن يكون الملك نفسه هو الذي أمر ببيعها، وحصل على ثمنها فضة حيث أن الحقل يخص القصر في كل الأحوال.

وعلى كل حال توضح رسائل شمش هازر علاقات العمل والانتاج الزراعي في الأراضي التي كان الملك يقطعها لعماله وللقائمين على خدمته، ولم يكن مفروضاً أن يقوم هؤلاء انفسهم باستثمار الأراضي التي قد تكون ذات طبيعة مختلفة وموزعة في أماكن شتى من البلاد، ضف إلى ذلك أنهم يفتقرون إلى الخبرة العملية في هذا المجال كما انه ليس لديهم الوقت الكافي لمثل هذه الأعمال، فكانوا يكتفون بتأجير الأراضي لمستثمر يقوم هو باستغلالها خير قيام لقاء حصة يدفعها إلى الملك، ونفهم من إحدى رسائل حمورابي أن أحد الموسيقيين أجر حقله الذي تقدر مساحته بثلاثة عشر هكتاراً إلى أحد المزارعين من مدينة لارسا، ولكن هذا الأخير لم يدفع حصة الموسيقي من محصول الشعير، فأمر حمورابي شمش هازر بتحصيل حصة الشعير من المستثمر.

ونفهم من النصوص التي بين أيدينا أن عقود الآجار كانت تتم وفق شروط مختلفة، فاما يقوم المستثمر الحقيقي (المستأجر) بدفع ثلث المحصول

من علات الأرض عينا أو يؤدي كمية محددة من الغلال متفق عليها سابقاً .
ويتضح من دراسة عقود آجار واستئجار الأراضي الزراعية بعد عصر
حمورابي أن هناك اتجاه في تثبيت كمية الأجر من ريع الأرض وذلك بحدود
سنة كوراي من (١٨٠٠) حتى (٢٤٠٠) ليتر آمن الشعير لكل ستة هكتارات
ونصف ، وبما ان هذا التحديد يتكرر كثيراً في وثائق عصر سمسوايلونا فلا بد
والحال هذه من أن جذور هذا الاصلاح ترقى إلى عصر حمورابي ، وربما يعود
السبب في ذلك إلى أن العرش بدأ يتدخل بشكل مباشر في علاقات الملكية
الخاصة لا سيما وان الأراضي كانت في الأصل تخص القصر ، ومن صالح
القصر أن تكون العلاقات واضحة بين المستأجر والمؤجر وفق لائحة اسعار
محددة .

وقد وجد هذا التحديد استحساناً بين الطرفين حيث ان المستأجر كان
يبدل قصارى جهده لاستثمار الأرض خير استثمار لتزيد أرباحه ما دام انه لن
يدفع أكثر من الكمية المحددة في العقد ، وفي نفس الوقت كان المؤجر ومطمئناً
إلى مواد مضمونة مهما كانت الظروف .

ان وجود مثل هذه الضوابط في تحديد العلاقات كان يعني بالنسبة
للقصر خلق ظروف اقتصادية جيدة ، ومناخ مناسب لكسب ولاء فئات
الشعب ، وخاصة تلك التي يحتاجها القصر لتثبيت أركان الحكم عندما يدق
ناقوس الخطر .

والجدير بالذكر أن الغابات كانت تعتبر من أملاك الحاكم ، ويصعب
علينا أن نتصور وجود «غابات» في بلاد ما بين النهرين في ذلك العصر ، لا سيما
وان بلاد ما بين النهرين معروفة بشحة وندرة اشجار الغابات فيها ، ومهما يكن
من امر فان الأشجار والغابات التي يدور الحديث عنها في النصوص لا علاقة
لها بأشجار النخيل من قريب او بعيد ، حيث تتحدث النصوص عن قطع
الأشجار وليس عن جني رطبها ، ونستخلص من رسائل محفوظات شمش
هازر بان الملك نفسه كان يولي أشجار الغابات جل عنايته للحفاظ عليها ،

وقد دلت التحريات التي قام بها أحد موظفي الملك بتكليف رسمي من القصر بأن أشجار غابات معينة قد اقتطعت لعدم وجود حراسة عايتها، ولهذا يجب الاسراع في معرفة الفاعلين هل هم الحراس أنفسهم أم أن هناك يداً غريبة في الموضوع!

ويتحدث نص رسالة لشخص يدعى أول - نينورتا عن نفس الموضوع حيث يذكر ان حراس ومراقبي الغابات ذهبوا للقصر لتأدية ماعليهم من التزامات وتقديم تقرير إلى الملك فتحدث الملك اليهم بما يلي :
«لا تهملوا غاباتكم ، شددوا الحراسة عليها بشكل جيد ، وسوف أقوم غداً بجولة تفقدية وسوف أقوم باعدام المسؤول عن اقتطاع أية شجرة أراها خلال جولتي» .

وقد رد الموظفان المسؤولان على مرسل الرسالة بأنه لم تصلهما أية شكوى مكتوبة بهذا الخصوص ، ولكن سوف يكون كل شيء في المستقبل على خير ما يرام .

وفي نفس الوقت أصدر أويل - نينورتا تعليماته إلى شمش هارربان بمنح الموظفين خمسة وستين هكتاراً من الأراضي الزراعية يختارونها بنفسيهما .
ليؤمننا موارد رزقهما منها ويختتم رسالته بالعبرة التالية : «أعطهما أراضي رزقهما بسرعة ولا تدعهما يجاران بالشكوى» .

ويبدو أن أويل نينورتا كان يخشى افتضاح أمره لدى القصر حول تقصيره في اعطاء التعليمات والأوامر المكتوبة لحراسة اشجار الغابات .

نظام الايلكو:

إذا كانت الرسائل العديدة الموجهة إلى كل من سن - ادينام وشمش هازر تعطينا فكرة عن كيفية توزيع الأراضي الأميرية على العاملين لدى الملك في مظيفه لارس ، والمشاكل التي نشأت عن هذا التوزيع ، فإن هناك

مجموعات رسائل أخرى من العصر البابلي القديم تساعد في ازدياد معارفنا بشكل أفضل فيما يتعلق بأراضي الدولة وأسلوب استثمارها .

فقد تم العثور على مجموعة رقم تشكل ستة وعشرين نصاً في موقع قديم يدعى زبور - شوبولا عند مدينة كوثا شمالي بلاد بابل ، وقد دونت النصوص في عهد الملك أبي - اشوخ وهو الخليفة الثاني لحمورابي ، وتعالج النصوص موضوع جندي يدعى أوباروم كان قد حصل على قطعة أرض مساحتها ستة هكتارات ونصف لقاء عمله في خدمة عدد من الموظفين مدة عشرين يوماً في السنة ، وقد دونت مدة الخدمة عند كل واحد منهم على لوح ، بالإضافة إلى خدمته في الجيش كلما دعت الحاجة لذلك ، ومدة الخدمة العسكرية غير محددة بأيام معينة ، وإنما تتعلق بالظروف الأمنية للبلد . وكان يعمل تحت إمرة أوباروم شخص يدعى ايلي - اقيشام كان يقوم مقام سيده في كل الأعمال ما عدا الجيش ، إلا أن الأرض المقتطعة من الملك لأوباروم لم تكن تفي حاجته وحاجة معاونه ايلي - اقيشام وعائليتهما . وتشر الوثائق إلى أن أوباروم كان يستأجر أراض للاستثمار الزراعي بالاشتراك مع عدد كبير من المزارعين ، وتوزع الغلال على الجميع في نهاية كل موسم ، وبما أن عدد الشركاء كثير جداً كان من الطبيعي أن تكون حصة كل منهم صغيرة نسبياً لاسيما بعد دفع فوائد القروض المترتبة عليهم . ولم يقتصر عمل أوباروم على استئجار أراض بشكل جماعي بل شارك آخرين في استثمار أرضه بالذات ، ضف إلى ذلك أنه كان يقوم بتربية المواشي ويستأجر رعاة لهذا الغرض ، ويمنح قروضاً ويستقرض أموالاً إذا دعت الحاجة .

لوتأملنا حالة هذا الرجل لصعب علينا تصنيفه اجتماعياً وطبقياً فقد حصل على أرض أميرية من الملك واستأجر أراض للاستثمار ولديه أرض حصل عليها من أمواله الخاصة ، أن هذه الحالة تشير إلى مدى الصعوبة التي تجابهنا في تقسيم المجتمع البابلي القديم إلى طبقات ، ووضع حدود فاصلة بينها .

ومما يسترعي الانتباه في موضوعنا هذا أن استئجار الأرض للاستثمار الزراعي لا يعني بالضرورة فقر المستأجر أو ضعفه فلدينا وثائق كثيرة من ديلبات تتحدث عن ملاك كبار كانوا يستأجرون أراضٍ إضافية، فاستئجار الأرض في هذا العصر كان شائعاً جداً، ويساعد في توسيع مساحة الأراضي المزروعة وفي نفس الوقت يساهم في زيادة نسبة المحصول من الغلال رغم ارتفاع نسبة الآجار، وكلما تدخلت الدولة لتحد من توسيع الملكية عن طريق البيع والشراء كلما زاد عدد المستأجرين للأراضي .

تلقي مجموعة أخرى من النصوص ضوءاً على هذا النظام الاقتصادي المتشابك والمعقد والذي يتألف كما رأينا من منح أراضٍ ملكية مقابل الخدمة، وقد عرف هذا النظام باللغة الأكادية ايلكو، ويعني هذا المصطلح «الخدمة مقابل الأرض». وتعود هذه النصوص إلى عهد الملك سمسوايلونا وتخص رجلاً يدعى لبيت - ايا، وتتحدث عن العلاقات الاقتصادية السائدة في شمالي بلاد الرافدين وخاصة المنطقة المحيطة بمدينة زيبار، ورغم القلة القليلة التي وصلتنا من الرسائل المتبادلة آنذاك إلا أنها تكفي لتكوين فكرة عامة وتتلخص بما يلي :

كل الحقول التي يجري الحديث عنها تخص الملك أو بالأحرى الدولة التي هورأسها، ولذلك كان يقع على عاتقه أن يقضي في نهاية المطاف في كل المشاكل التي تنشأ عنها، وقد استنتجنا هذه الحقيقة من خلال الرسائل المتبادلة بين الملك حمورابي وسن ادينام وشمش هازر.

وكانت تمنح الحقول والبساتين الملكية لأشخاص معينين ليكسبوا موارد عيشهم منها، أو قسماً منها في حالة وجود أملاك خاصة لهم . وكان هؤلاء يعطون الأراضي لاداريين لتسيير شؤونها، ويعتبر لبيت - ايا واحداً منهم، والاداريون يعطونها للفلاحين لاستثمارها مقابل مبالغ معينة . وهكذا نشأ نظام اقتصادي متنوع في منح الصلاحيات وألقاب التملك، ومما زاد في تعقیده وتشابكه أن الشخص الواحد كان مرتبطاً بأنظمة متعددة ومراكز مختلفة

في نفس الوقت . ونسمح لأنفسنا أن نسوق مثلاً عن نظام الانتاج الزراعي في عصرنا الراهن لمجرد المقارنة : وقع الاختيار عام (١٩٥٣) على مؤسسة زراعية كبيرة في العراق لتكون موضوع دراسة اقتصادية ، وتقع هذه المؤسسة حوالي (٤٠) كم جنوبي بغداد في منطقة زراعية تروى بوسائل السقاية الحديثة ، فتبين ان المؤسسة تملك أرضاً مساحتها (٢٣) ألف هكتار ، يستثمر ثلاثة آلاف هكتار منها في استخراج النفط ، ففضل عشرون ألف هكتار من الأراضي القابلة للاستثمار الزراعي ، وكانت المؤسسة تستثمر النصف وترك النصف الآخر دون زراعة حتى العام القادم ، وهكذا يتم استثمار الأرض مناصفة كل عام بالتبادل ، وقد أتينا على شرح الأسباب عندما تعرضنا إلى ارتفاع نسبة الملوحة في الأرض خلال العصور القديمة ، وهي نفس أسباب اليوم ، حيث تنخفض نسبة المياه الجوفية في الأرض غير المزروعة ولا ترتفع بسرعة عندما تستغل في الزراعة في العام التالي . أردنا من هذا المثال أن نشير إلى الضرورات الاقتصادية التي كانت تتحكم في أنظمة استثمار الأرض وتأثير البيئة على الانتاج رغم البعد الزمني واختلاف التركيبة الاجتماعية خلال أربعة آلاف عام .

ويجب ان لا يغرب عن البال أن توزع الأراضي الملكية في طول البلاد وعرضها ، والطرق الطويلة المؤدية إليها ، وصعوبة وضعها تحت المراقبة المستمرة قد لعب دوراً هاماً فيما يسمى بالانتاج الزراعي غير المركزي ، ضف إلى ذلك تأثير المؤسسات الزراعية الصغيرة التي تستثمر الأراضي بواسطة شبكة ري صناعية ، كل هذا لا يختلف كثيراً عما يجري اليوم ، وقد استفاد القصر من استثمار الأيدي العاملة دون مقابل في مجالات عديدة حيث كان يستغل عناصر الجيش ويوظفهم لصالحه دون أن يؤثر ذلك على ميزانية الدولة وعلى احتياطياتها من الفضة .

وهكذا نرى ان اقتصاد الدولة القوي في عهد حمورابي وخلفائه كان يتألف من مجموعات كثيرة من صغار المزارعين وموظفي الدولة ، ولا يمكن

لهؤلاء ان يتحركوا قيد أنملة دون الرجوع إلى الملك ، وهذا النظام وان لم يقدم شيئاً جديداً من ناحية المبدأ الا ان اهميته الحقيقية تكمن في تنظيمه عمليات الانتاج الزراعي وخاصة في المناطق الجنوبية الخاضعة لمراقبة مدينة لارسا .

ولوتصفحنـا الرسائل العديدة من عهد حمورابي وخلفائه لتبين لنا أن الأمر لا يعدو أكثر من كونه شأنًا من شؤون القصر الاقتصادية بكل ما في الكلمة من معنى ، وبتعبير أدق يمثل اقتصاد قطاع الدولة العام في العصر البابلي القديم .

ويستنتج المتتبع لسير حياة حمورابي أن هذا الرجل كان يبذل قصارى جهده ليظهر بمظهر الأب الرحيم الذي يعمل دون كلل أو ملل ليكسب ود الموالين له والقائمين على خدمته ، ففي إحدى رسائله إلى سن - ادينام يذكر انه قد وصلت إلى أسماعه أن الطحان لالوم اشتكى من مختار المحلة لأن هذا الأخير انتزع منه محصول حقله ، ولدى العودة إلى سجلات القصر تبين أن الطحان قد منح أرضاً مساحتها ثلاثة عشر هكتاراً ، ولذا كان على سن ادينام ان يتحقق من الأمر بنفسه ، وفي حالة ثبوت ادانة المختار فعلى المختاران يعاقب جراء ما اقترفت يداه من اثم . وهناك شكوى أخرى يطلب الملك معالجتها من قبل المسؤولين في مدينة بابل ، حيث يطلب الملك في رسالته الموجهة إلى شمش - هازر أن يقوم هو ومن معه من شيوخ المدينة بدراسة الشكوى المتعلقة بأرض الشاكي وإيجاد الحل المناسب لها .

والجدير بالملاحظة هـ ان الملك الذي يمثل أعلى سلطة في الدولة كان لا يتدخل في كل صغيرة أو كبيرة ، وخاصة اذا كانت الأراضي موضوع الشكوى ليست من الأراضي الملكية التي منحها الملك لأعوانه ، ففي المثال الأخير يدور الموضوع حول ملكية خاصة توارثها الخلف عن السلف ، لذا فان الشكوى المتعلقة بها من اختصاص المسؤولين المحليين في المدينة وعليهم تقع مسؤولية إيجاد الحل المناسب لها ، ولا يتدخل الملك في شؤون كهذه الا اذا

كانت الأرض أصلاً من أملاك القصر. يتضح من هذه النصوص وغيرها انه كان يوجد بالاضافة إلى الأراضي الملكية أراض ذات ملكية خاصة تستثمر بشكل أو بآخر من قبل جماعات أو بالأحرى تنتقل ملكيتها بينهم بالوساطة . ويصعب علينا بأي شكل من الأشكال رسم حدود هذه الملكيات الخاصة التي اصبحت تعرف في المراجع تحت اسم (القطاع الجماعي الخاص) بالمقارنة مع أملاك الدولة ، ونعتقد ان مساحتها كانت تتفاوت من منطقة لأخرى ضمن حدود دولة حمورابي المترامية الأطراف . كما اننا لا نشك في انها لعبت دوراً هاماً وبارزاً في الاقتصاد البابلي رغم ان المصادر المتوفرة بين ايدينا من عهد حمورابي وخلفائه لا تنوه بهذه الأهمية ، ولم يكن للملك سلطان عليها بصفته كبير الاقطاعيين وسيد البلاد بلا منازع ولكنه اذا أراد ان يتدخل في شؤون اقتصاد البلاد بصفته السيد المطلق والمالك الأكبر وصاحب البلاد فلا احد يجرؤ على الوقوف أمامه .

وتعالج رسائل كثير من رسائل حمورابي وموظفيه مسألة خراج الأرض الزراعية وخاصة ما يتعلق بتحصيله ونقله إلى العاصمة ، وهكذا نقرأ في رسالة موجهة من حمورابي إلى سن - ادينام يطلب فيها منه ان يرسل احد الموظفين لتحصيل خراج السمس والتمور . وعلى سن - ادينام ان يزود هذا الرجل بموظفين ثقة وأكفاء يقفون إلى جانبه عند أداء المهمة ، ويبدو ان المهمة لم تكن بالأمر السهل . ويجب ان تجمع محاصيل التمور والسمسم في مكان معين ثم تشحن بواسطة سفينة إلى العاصمة بابل . ويرد ذكر شحن خراج المحاصيل بواسطة السفن مراراً وتكراراً في رسائل حمورابي ، وقد تحدثت إحدى الرسائل عن جباية خراج السمس الذي كان على أحد كبار الرعاة تأديته إلى الملك . ويتذمر حمورابي في رسالة أخرى موجهة إلى شمش هازر بأن بعض كبار الموظفين في منطقة (يموت - بعل) لم يؤدوا حصتهم من خراج الحبوب إلى بابل ، ويطلب حمورابي من شمش هازر بلهجة لا تخلو من

التأنيب والتقريع والوعيد يطلب انزال أقسى العقوبات اذا هم لم يسارعوا الى تأدية ما عليهم من التزامات .

وهناك رسالة أخرى مشابهة يقول فيها حمورابي مخاطباً سن - ادينام ما يلي :

«حالما تطلع على لوحتي هذه (رسالتي) ، أصدرت تعليماتك إلى المسؤولين عن المعبد كلهم بما فيهم ورد - شمش بن ارييام راعي بيت الاله شمش والمؤتمر بأمرك ، بأن يرسلوا قائمة حسابهم اليك ثم أرسلها بدورك الي في بابل ، ودعهم يملوا قائمة الحساب بسرعة ، وينطلقوا مسافرين ليلاً نهراً حتى يصلوا بابل خلال يومين» .

وتؤكد جهد الملك وطلبه اللفظ في تحصيل الضرائب بأقصى سرعة ممكنة رسالة أخرى مقتضبه موجهة إلى سن - ادينام يطلب فيها مراعاة شهر السنة الكبيسة عند جباية الضرائب . ويقول في الرسالة : «على أولئك الذين لم يدفعوا ما عليهم في اليوم الخامس والعشرين من الشهر القادم ، أن يدفعوا ما ترتب عليهم في اليوم الخامس والعشرين من الشهر الكبيس ولا يؤجلوه شهراً آخر» . ومع كل هذا كانت هناك صعوبات جمة تعترض الموظفين في تحصيل وجباية الضرائب ، وخاصة من أولئك الذين حصلوا على أراض من الملك أو استأجروها منه وكذلك من عامة الناس ومن القائمين على شؤون المعابد ، وكان يتولى حل هذه المشاكل موظفون محترفون عينوا خصيصاً من قبل الملك في مناطق مختلفة من الدولة ، وقد يتولى الملك نفسه حل الخلافات الناجمة ، وقد حدث مرة ان محصول شخص يدعى ايتل - بي - مردوك الذي جناه من مزرعة كان قد استأجرها قد اختلط بمحصول الأرض التي منحها له الملك ، ولم يعد يعرف مقدار ما يتوجب عليه دفعه من محاصيل الحبوب ، وقد اخطر صاحب الأرض - ابين أموروم - بالأمر فقام هذا الأخير باطلاع سن ادينام عليه ، وهذا من جانبه كتب إلى حمورابي عارضاً عليه المشكلة ، فمر الملك أن يتم فرز المحصول المختلف عليه بواسطة سلاح الآلهة وترسل حصّة

الملك إلى بابل . أما كيف يفرز المحصول المختلط بواسطة سلاح الآلهة فهذا شأن لم ندرك كنهه بعد .

وفي رسالة أخرى يطلب حمورابي من شمش هازرو وموظف آخر في لارسا أن يضعوا الحقول ، وثيران الفلاحة ، وكل القوى العاملة في الأرض تحت تصرف أناس معينين ، بشرط ألا يتنازعوا فيما بينهم على مياه السقاية ! وعليهم ان يقدموا إلى القصر مجتمعين خراجاً مقداره ١٠٨٠٠ كور شعير و ٤٥٠ كور ذرة و ٤ مينة فضة (٢ كغ) ، وهذه كميات كبيرة جداً ولا شك .

أما استثمار أراض تخص القصر دون اذن مسبق فان ذلك يقتضي دفع خراج على مستغل الأرض كما حدث مرة مع احد البنائين . ويتضح من الرسائل الكثيرة ان الملك ان يولي جل اهتمامه موضوع الخراج الا ان العلاقة تبقى غير واضحة بين المستثمرين والمكلفين بدفع الخراج والقصر ، ولكن معظم الرسائل التي بين أيدينا تعالج شؤون الأراضي التي حصل عليها أصحابها من الملك بطريقة المنح أو بالاستئجار ، وهؤلاء الناس هم دعامة الحكم والأساس الذي يركز عليه اقتصاد الدولة .

مراقبة نظام السقاية بواسطة القنوات :

لا بد لنا في هذا السياق من أن نذكر مجالاً آخر كان يستحوذ على اهتمام الملك ، ويوليه جل اهتمامه ألا وهو صيانة نظام السقاية بواسطة شبكة ري وتوسيعها باستمرار ودون هواده والحرص عليها من أن تصاب بأي خلل يشل حركة نشاطها ، ونلاحظ هذا الاهتمام بنظام السقاية من قبل الملوك البابليين سواء كانوا قبل أو بعد حمورابي ، والدليل على ذلك ان حمورابي كان يسمي سنوات حكمه الهامة باسم القنوات التي تم فتحها أو شقها ، اذ ذكر في السنة

الثالثة والثلاثين من حكمه على سبيل المثال ما يلي :

«أمر حمورابي الذي هو ثروة الشعوب برعاية أنووانليل بفتح قناة جديدة وترك مياه الخصب تتدفق نحو نيبور واريديو وأور ولارسا وأوروك وايسن لتروي أراضي سومر وأكاد ثم تكرر عائدة إلى مواطنها» .

وكان من الطبيعي ان تستصلح الأراضي الواقعة على ضفاف القنوات وتزداد فيها كثافة السكان ، الذين ينهلون من مياه القنوات العذبة ، كما اعاد حمورابي كل القنوات التي تأثرت وتهدمت نتيجة الحروب المتواصلة الى سابق عهدها بل زاد عددها ووسعها ، وأمر باعادة كل المهجرين والنازحين الذين شتتهم الحروب إلى حقوقهم ليزاولوا العمل فيها من جديد .

ولم تكن الحروب وحدها هي السبب في تهديم القنوات وتشتيت السكان فقد لعبت الكوارث الطبيعية دورها المؤثر وأجبرت السكان على مغادرة بيوتهم ، وقد يغير النهر مجراه نتيجة تراكم الرسوبات في سريره ، ولدينا مثال حي من عهد قريب يوضح ما ذهبنا اليه ، ففي عام ١٨٢٠ اضطر أكثر من ٤٠ ألف مواطن مغادرة منازلهم في مدينة الحلة التي لا تبعد كثيراً عن مدينة بابل القديمة لأن نهر الفرات اتخذ مساراً جديداً له . فالسكان كانوا خاضعين لجملة مؤثرات خارجة عن ارادتهم كجفاف القنوات أو ازدياد نسبة الأوحال فيها أو انهيار السدود وما شابه ذلك من حوادث كانت تترك بصماتها على المستوطنات والسكان والأراضي الزراعية وأراضي الجوار المحيطة بها ، وهذا ما دعا حمورابي إلى سن تشريعات تعالج أمور السقاية والري فلنتأمل مضمون المواد ٥٣ - ٥٦ في شريعته :

المادة ٥٣ : اذا اهل رجل دعم السد في حقله وحدث ان انهار السد نتيجة اهماله ، وغرقت الأراضي المزروعة فعلى عاتق هذا الرجل يقع تعويض الحبوب التي تلفت بسببه .

المادة ٥٤ : فاذا كان عاجزاً عن تعويض ما تلف من الحبوب يباع هو وأملاكه لقاء فضة ، ويتقاسم المتضررون الفضة فيما بينهم تعويضاً عن

خسارتهم في الحبوب التي أتلّفها الفيضان .

المادة ٥٥ : اذا فتح رجل حاجز قناته وأغرقت مياه القناة حقل جاره لقلة انتباهه فعلى هذا الرجل ان يعرض جاره كمية الحبوب التي تنتجها أرضه .

المادة ٥٦ : اذا ترك رجل المياه تجري في حقله فبسبب خراب أرض جاره فعليه أن يدفع لجاره ١٠ كور من الحبوب لكل ستة هكتارات ونصف .

مما تقدم نستنتج أن المياه موضوع الشكوى كانت عبارة عن مجار صغيرة فرعية مسحوبة من قنوات أو أنهار كما هو الحال اليوم في جنوب العراق . فالأراضي الزراعية في جنوب العراق تقع على سوية واحدة ، ولكل صاحب قطعة أرض سد صغير . وتجري المياه غالباً بشكل ملتو ، ويتحمل أصحاب الأراضي مسؤولية أي خلل يحدث في السد ، وعلى عاتقهم تقع مسؤولية صيانة السد وحفظه وتنظيف القنوات . وفي حالة وجود قنوات كبيرة يتحمل كل صاحب أرض تبعة ما يجري في أرضه حيث لا يضر بأرض الجوار وهذا ما استدعى تدخل رقابة الدولة منذ القديم ، حيث ان الملك خصص مكتباً لشؤون الري يعمل فيه عدد من الموظفين يقوم بأعمال الرقابة على القنوات وشبكات المياه في كل المقاطعات ، وكان سن ادينام واحداً منهم .

واذا استوجب مشروع ما إيجاد عدد كبير من القوى العاملة حينئذ يتدخل الملك لحل هذه المشكلة ، وذلك باستدعاء عمال الاجرة المياومين ، وهذا ما حدث فعلاً عندما جند الملك ألوفاً مؤلفة من العمال الأجراء لفتح قناة في لارسا ، وكان على المستفيدين من القناة ان يدفعوا أجرة العمال كمية من الشعير كل حسب موقعه من القناة . ولدينا مجموعة كبيرة من رسائل حمورابي تعالج موضوع صيانة القنوات وشبكات الري ، ففي احدى رسائله الموجهة إلى سن - ادينام جاء ما يلي :

«أعرض على الناس الذين لهم حقول على ضفة قناة دمنوم أن يقوموا بحفر القناة ، وعليهم أن ينتهوا من الحفر خلال هذا الشهر!» .

ونستخلص من بعض الرسائل أنه كان يتوجب عليهم ازاحة الوحل والطين من نهر الفرات في المنطقة الواقعة بين لارسا وأور، وكذلك عليهم تنظيف احدى القنوات التي تصب في مدينة أوروك حيث ان ترسبات الوحل والطين جعل الملاحة فيها أمراً مستحيلاً يقول النص بالحرف الواحد: العمل في تلك القناة ليس واسعاً، وعلى العمال الذين تحت تصرفك ان ينجزوا العمل خلال ثلاثة ايام، وحالما تطلع على لويحي (رسالتي) ابدأ بحفر القناة بمساعدة هؤلاء الناس الموجودين تحت تصرفك، وخلال ثلاثة أيام يجب أن تكون قناة أوروك جاهزة».

وكذلك كان شمش هازر يتلقى رسائل من الملك تتعلق بمعالجة أمور الري، ففي احدى هذه الرسائل يعلمه حمورابي بأن فيضان نهر الفرات قد تجاوز مدينة بابل ويقترب الآن من منطقة لارسا ولذلك على شمش هازر ان يفتح القنوات التي تصب في المستنقعات حتى تمتلأ مستنقعات لارسا بمياه الفيضان.

ويفهم من هذا الاجراء تجنب حدوث كوارث تطيح بالسدود الصغيرة وتغرق بذلك الأراضي المزروعة، وفي رسالة اخرى من رسائل حمورابي الموجهة في وقت واحد إلى عدد كبير من الموظفين يذكرهم فيها بأمر قد أصدره سابقاً يتعلق بفتح قناة تصريف عندما يداهم الفيضان سدود النهر ويرتفع فوق سويتها.

لم تكن مشكلة فيضان النهر هي المشكلة الوحيدة التي كانت تعاني منها البلاد، فعلى النقيض من ذلك كانت تعاني أحياناً من شح المياه، وهذا ما نستنتجه من توجيهات حمورابي الكثيرة الى بعض الموظفين لاجراء الاحتياطات اللازمة في القنوات لتأمين المياه إلى مدينتي لارسا وأور.

وكان المزارعون يجأرون بالشكوى لدى الملك بأن قسماً من أراضيهم بقي دون سقاية نظراً لانخفاض سوية المياه في القنوات ولوجود مزارعهم في أماكن مرتفعة لا تصلها المياه. فأصدر حمورابي أوامره بتقصي الحقائق، وعند

ثبوت ذلك كان أمامه خياران إما أن يمنحهم مزارع جديدة أو يأمر باتخاذ اجراءات مشددة عند مصب الأنهار ليرتفع منسوب المياه ، وكان هناك موظفون مختصون بشؤون القنوات ، فاحدى الرسائل تتحدث عن موظف عين خصيصاً لقناة جيوم ، ويظهر هذا الموظف في رسائل أخرى مكلفاً بنفس المهام مع موظف آخر.

ان استخدام الأجراء كما مر معنا سابقاً ليس أمراً عادياً ، فالمألوف أن يقدم المستفيدون من مياه القنوات القوى العاملة لتنفيذ الأعمال في مقاطع القنوات التي تمر في أراضيهم كما نستخلص من مقطع الرسالة التالية الى احد الموظفين : «تقد رجال شمش مجير ، وسوف يدلك عليهم أمر - ايلي في منطقة كويتوم ، أرسلهم لحفر القناة مع سيدهم وعلى سيدهم أن يجمعهم من السهول» .

ولم تشكل القنوات الكبيرة المياه الاحتياطية التي ترفد القنوات الصغيرة والترع لري الحقول على امتداد مساحات واسعة فقط ، بل كانت أيضاً ممرات مائية هامة لعبور سفن الشحن . ولذلك كانت الأنهار والقنوات الكبيرة تشكل مرفقاً حيوياً هاماً في الاقتصاد البابي حيث يتم بواسطتها شحن البضائع والمنتجات الزراعية وخراج المحاصيل ، فليس مستغرباً والحال هذه ان تلقى هذه المرافق الهامة والرخيصة نسبياً اهتماماً واسعاً في رسائل الملوك وموظفيهم وفي تشريعاتهم العديدة ، وقد مر معنا كيف أن التجار الذين يعملون لصالحهم كانوا يستأجرون سفناً لحسابهم الخاص وخاصة وقت الحصاد ويجنون من وراء ذلك أرباحاً طائلة . وقد عاجلت قوانين لبيت عشتار موضوعات استئجار السفن ووجدت منفذاً لها في قوانين حمورابي ، ولم يكتف حمورابي بمعالجة شؤون آجار واستئجار السفن بل اهتم أيضاً ببناء السفن ، اذ كان يزود موظفيه بالارشادات الملائمة للاسراع في بنائها ، وقد وصلت الينا بعض هذه الارشادات والتعليقات سليمة ، ويدور موضوع احدى الرسائل الموجهة إلى سن - ادينام حول مشكلة نقص يد العاملة ، والنص غير كامل

بسبب التشويه الذي لحق به ، ولكن يفهم منه ان الموظف يعلم سيده بان العمل قد توقف بسبب ندرة اليد العاملة ، ولذلك يرجو من حمورابي أن يرسل اليه بعض النجارين الذين يعملون في قصره حتى يتمكن من متابعة بناء السفن ؛ ويتضح من مضمون رسالة اخرى ان مجموعات سفن عسكرية كانت خاضعة كلياً لإمرة سن - ادينام الذي كان من أهم مهامه أن يوصلها في وقت محدد إلى مدينة بابل ، وقد لعب طاقم البحارة دوراً متميزاً في تسيير السفن وكان من الموضوعات التي استأثرت جانباً كبيراً من موضوعات الرسائل الملكية واصبح من العضلات التي شغلت القصر إلى جانب مشاكل نقص اليد العاملة .

فالسفن كانت تؤمن نقل المواد الغذائية الى القصر وإلى كافة المواطنين وخاصة في المدن الكبيرة ، كما يحمل عليها ما يجبي من خراج الأراضي والضرائب المتعددة المتمثلة بقطعان الماشية والأخشاب والمعادن ، زد على ذلك ان السفن قد تضاعفت أهميتها بعد اكتشاف امكانية استخدامها لنقل الجنود الى ساحات الوغى ، فالطرق المائية في بلاد بابل كانت تشكل الشريان الحي من عده أوجه .ومن يتمكن من السيطرة عليها يهيمن في الواقع على البلاد بأكملها .

القصر يتاجر بالسماك والصوف :

لا بد لنا بعد أن تحدثنا عن اهتمام القصر بالقنوات والأنهار كمراقب حيوية هامة للدولة من التطرق إلى الحديث عن عمل هام آخر هو صيد السمك ، ولا يعنينا هنا أن نتناول اسلوب الصيد أو أنواع السمك المختلفة بقدر ما يهمننا معالجة موضوع على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمجتمع والاقتصاد . ومرة اخرى تزودنا نصوص لارسا بمعلومات تلقي بعض الأضواء على هذا الموضوع ، ونفهم منها ان الصيد هوشان من شؤون القصر

أيضاً. حيث تتحدث النصوص عن كميات كبيرة من السمك موجودة تحت تصرف القصر، ويسدل من هذا القول ان صيد السمك سواء في البحر او الانهار أو القنوات وقف على الدولة، ولكن هذا لا يعني انه لم يكن هناك نشاط فردي في هذا المجال وان لم تنص عليه الوثائق صراحة، وكان القصر يحصل على السمك بواسطة القائمين على خدمته والمكلفين بدفع الضرائب، وقد مر معنا سابقاً ان من بين العاملين لدى الملك والذين تقتطع لهم أراض أميرية صيادي سمك، وكان على هؤلاء ان يزودوا القصر بالسمك اما عدداً معيناً أو كمية محددة تعادل قيمتها وزناً من الفضة متفق عليه. وعلى كل حال كانت تتجمع لدى القصر كميات هائلة من السمك عبر وسائل وطرق مختلفة لا يمكن تحديدها بدقة من خلال الوثائق التي بين أيدينا، اد تذكر احدي الوثائق من عهد سمسوايلونا أن خمسة عشر ألف سمكة من سبعة عشر نوعاً من انواع السمك المختلفة حصل عليها شخص يدعى شب - سن من القصر لقاء نصف مينة و ٣ شاقل من الفضة أي ما يعادل اكثر من ١/٤ كغ فضة، فالقصر وفق ما استخلصناه من الوثائق كان يوزع السمك على أكبر عدد ممكن من الناس حتى يصرف ما لديه، ولا يضطر إلى الاحتفاظ به مدة طويلة، وخاصة ان السمك يتلف بسرعة في الظروف المناخية الحارة السائدة في جنوب العراق، ولو افترضنا جديلاً انه كان بإمكان القصر تجفيف السمك وحفظه إلا ان كمياته الهائلة كانت تفيض عن حاجة القصر وتشكل عبئاً عليه، لذا وجد من المناسب والأصلح ان يعوضه بمواد غير قابلة للتلف ويمكن نقلها بسهولة ويسر، وكانت العادة ان يأخذ موظفو القصر السمك من السكاكين ويقتطعوا ما لهم من ضرائب مستحقة ثم يبيعوه لكبار التجار الذين يبيعون السمك بدورهم بأسعار أعلى بكثير من ثمن الكلفة. ثم ما لبث ان أصبح وصول السمك إلى المستهلك اكثر سرعة، وذلك بتسليم التاجر كمية السمك مباشرة، والتاجر يقتطع ١/٣ قيمتها فضة كضريبة للقصر ثم يتصرف بالباقي، والقصر نفسه كان مهتماً بأن يتقاضى

ضرائب السمك فضة، حيث ان الفضة كانت تشكل آنذاك عملة صعبة يستطيع بواسطتها ان يحصل على المواد الخام والبضائع الكهالية في تجارته الخارجية مع الدول البعيدة جداً. وقد خصص القصر خزينة لوارداته من الفضة ثمناً لأسماك البحر تدقق سنوياً.

ان هذا الأسلوب من التعامل التجاري حقق فوائد كثيرة للقصر اذ ان مخاطر الريح والخسارة كان يتحملها التاجر الكبير فقط، الذي يسدد قسطه المحدد من الضرائب عن السمك سواء كانت غنائم الصيد غنية أو شحيحة أو تعرض الصيد لخطر التلف. ومهما يكن من امر فلقد كان التاجر يعوض خسائره في حال وجودها من مصادر أعمال تجارية أخرى.

بالاضافة إلى تجارة السمك اعتمد القصر في تأمين موارده على تجارة الصوف، اذ كانت لديه حظائر للغنم والماعز والأبقار، وقد ثبت ان ريم - سن حاكم لارسا كان يولي تربية الأغنام عناية خاصة، وكذلك همورابي وخلفاؤه من بعده لم يقصروا في اللحاق به وربما تجاوزوه.

ومن أجل معرفة عدد قطعان الماشية بدقة كان هناك سجل خاص بها، يدون فيه عدد الواردات وعدد الصادرات، وقد خصص الملك موظفين أكفاء لجرد أعدادها من وقت لآخر، والباعث على ذلك هو بلا شك مناسبة جز الصوف في حينه، وقد وجه همورابي مرة رسالة إلى عامله شمش هازريطلب فيها منه ان يجتمع مع موظفيه المكلفين بالاشراف على جز الصوف وتقدير كميته في المناطق الجنوبية من البلاد.

وعملية جز الصوف لم تكن بالأمر السهل اذ كان يجهز لها اعداد ضخمة من العمال بلغ في احدى المرات عشرة آلاف عامل كما ورد في احدى الرسائل، هذا اذا صحت قراءتنا للرقم المدون على اللوح المخرب، وكان بين هؤلاء العمال بدون نصف متحضرين ممن يعملون أصلاً في تربية الأغنام اي من المتخصصين بهذه المهنة، ويطلب همورابي في نفس الرسالة من سن - ادينام ان يزيد عدد العمال للاسراع في جز الصوف حيث وصلت اسماعه ان عدد

العمال الموكل اليهم هذه المهمة غير كاف ولا يتناسب مع عدد قطعان الماشية . وكان مربو المواشي يكلفون رعاية قطعان الماشية الكبيرة بضم قطعانهم اليهم بموجب عقود محددة مدونة على الرقم الطينية ، أما القصر فله نظامه الخاص يسهر على رعاية الماشية وفق تسلسل وظيفي هرمي كما مر معنا في رسالة حمورابي الى سن - ادينام ، وقد ضمت الرسالة اسماء سبعة وأربعين راعياً وموقعاً في المناطق الجنوبية من بلاد بابل ، ويطلب حمورابي فيها منهم ان يتوجهوا إلى العاصمة بابل لتصفية حساباتهم ، وكان من بينهم رعاية يتسمون باسم أحد الآلهة ، وهذا يعني انهم يعملون في خدمة احد المعابد ، ولم يكن تدقيق الحسابات امراً سهلاً على الاطلاق ، اذ تذكر بعض الوثائق قائمة بعدد قطع الماشية المفقودة كما تذكر الأسباب التي ادت الى فقدانها كأن تكون قد نفقت أو وقعت ضحية كارثة طبيعية أو افترستها حيوانات كاسرة ، أو انها فقدت نتيجة اهمال المراقبة عليها ، عندها على الرعاة ان يعوضوا الخسارة من مالهم الخاص وفق الأنظمة والقوانين السائدة .

ان دخل القصر من الصوف ازداد زيادة ملحوظة نتيجة ارتباط المنتجين بالقروض التي كان يمنحهم اياها القصر ، وكان الملوك حريصين جدا على استلام حصة القصر من الصوف في وقته بدقة تامة كما نطالع ذلك في احدى رسائل الملك أميديتانا يطلب فيها تحصيل شعر الماعز في منطقة زيبار - نخروم ، ويعلم الموظف المسؤول سيده بالكلمات التالية : « انني اكتب باستمرار لشيخ التجار في زيبار - نخروم بأن يسدد التزاماته من شعر الماعز ويرسلها إلى بابل الا انه لا يفعل ذلك » ، فيرسل الملك إلى شيخ التجار المتقاعد ويطلب منه إرسال ما ترتب عليه من التزامات .

ويستفيد القصر من واردات صوف الغنم وشعر الماعز في سد حاجاته من الألبسة ، حيث يعمل في القصر حائكون ونساجون وصباغون لتجهيز كل متطلبات القصر من الألبسة ، وما يفيض عن حاجة القصر يصدر إلى الخارج .

ويتقاضى عمال النسيج في القصر أراضي من أملاك الدولة لاستثمارها لصالحهم مكافأة على أعمالهم. والجدير بالذكر أن المنسوجات البابلية كانت تلقى رواجاً ممتازاً في الدول الأجنبية وخاصة تلك التي تمتاز بالمواصفات الجيدة والألوان الزاهية كاللازورد، ومن الصوف المتين كما كان يوزع الصوف على سكان القصر على شكل حصص، وي طرح قسم منه في أسواق بابل للبيع، وتدون المبالغ المحصلة من اثمانه في سجل خاص تستخدم لأغراض القروض التي يمنحها القصر لطالبيها.

والصوف نفسه كان موضوعاً للقروض إلا أن القرض يسترد فضة لا صوفاً كما نفهم من نص الوثيقة التالية التي عثر عليها في مدينة زيبار ومؤرخة في السنة السادسة والعشرين من حكم أميديتانا يقول النص:

«ان تالنت* الصوف الذي حصل عليه شيخ التجار إلسو-إبني من القصر بقيمة ٢٠ شاقلاً من الفضة، وهو من سكان منطقة الكاتب أوتول-عشتار، استقرضه منه كل من تريوم بن إبي-شمش وابقو-مانووبلياتوم أبناء إلسو-باني، وفي اليوم الذي يطلب فيه القصر استرداد قيمته نقداً يدفع فضة».

ونستخلص من عدد كبير من النصوص أن الديون كانت تسترد تقسيطاً وعلى دفعات، وكان المسؤول عن جباية وتحصيل ضرائب الصوف والسّمك والتمور والبصل في منطقة لارسا شخص يدعى شب-سن، وهذا الاسم يرد كثيراً في الوثائق والمعاملات مما يستدعي منا أن نوليّه جزءاً من اهتمامنا وخاصة فيما يتعلق بشؤون عمله.

* كلمة يونانية تعني وحدة وزن.

شب - سن شيخ التجار :

تذكر الوثائق المكتوبة المدونة خلال عشرين سنة من حكم بابل لمدينة لارسا أسماء أشخاص كثيرين يوصفون باللغة البابلية على انهم «تكارو» اي تجار، ومن بين هؤلاء شخص يدعى شب - سن كان اكثرهم نشاطاً وحركة وخاصة في السنوات الأخيرة من حكم ريم - سن . وحصل على لقب شيخ التجار في ظل حكم حمورابي إلا ان هذا اللقب اختفى في عهد سمسو - ايلونا خليفة حمورابي وعلى كل حال يمكن ان نصنف الوثائق الكثيرة التي يرد فيها اسمه في مجموعة خاصة، وان كانت لا تشكل أرشيفا بكل ما في الكلمة من معنى، ويرد اسمه ايضاً في الرسائل التي كان يوجهها حمورابي إلى عامله سن - ادينام، وقد جاء في إحدى هذه الرسائل ان على شب - سن شيخ التجار ان يحضر إلى بابل ومعه (١٨٠٠) كور من السمس و (١٩) مينة فضة من مستحقات القصر التي تأخر عن دفعها، وكذلك الأمر بالنسبة لشيخ تجار مدينة أور، فعليه ان يحضر معه إلى بابل ١٨٠٠ كور من السمس و (٧) مينة فضة تلك التي لم يدفعها في حينها، وعلى كليهما ان يتواجدا في قصر الملك ليستلما منه صوفاً، ويشير حمورابي في رسالته الى انه كان قد طلبهما للحضور إلى بابل في وقت سابق الا انهما اعتذرا عن الحضور بسبب وقت الحصاد، أما الآن وقد انتهى وقت الحصاد فلا مبرر لتقاعسهما عن المجيء وعلى سن - ادينام ان يحضهما على التوجه فوراً إلى بابل، ومن دراسة أرقام الكميات المتوجب تسديدها للقصر يتضح انها كانت كميات لا يستهان بها وهي حوالي ٥٤٠ ألف لير من السمس اذا كان كل كوري عادل سعة ٣٠٠ لير ويساوي ٥, ٩ كغ أو بالأحرى ٥, ٣ كغ من الفضة، وكان القصر يسمح بتأجيل دفع المستحقات وقت الحصاد على أن تدفع فيما بعد، وقد خصص موظفون ماليون لهذا الغرض، ومن المفيد ان نسوق هنا نص رسالة قصيرة لحمورابي يقول فيها : «الى سن - ادينام أقول، هكذا يقول حمورابي : ان

بقية الفضة المستحقة على شب - سن شيخ التجار وعلى شيوخ التجار الخمسة الذين بأمرته ان يحضروا جميعاً برفقته إلى بابل»، ونفهم من مضمون هذه الرسالة ان يحصل شب - سن بمؤازرة معاونيه من شيوخ التجار الضرائب المستحقة للقصر سواء كانت فضة او مواد عينية على ان تسلم قيمتها إلى القصر فضة . وجباية الضرائب في مثل هذه الحالات لم تكن بالأمر السهل ولا تخلو من متاعب ومصاعب جمة كانت تقع بالدرجة الأولى على عاتق شب - سن كما يتضح من احدى رسائل حمورابي التي يفهم منها أن شب - سن يتشكى من الصعوبات التي تعترضه خلال عمله في تحصيل الضرائب، اذ كان عليه جباية ضرائب احد المعابد فضة الا ان شخصين في المنطقة امتنعا عن تسديد التزاماتها كاملة، ولا تتعرض الرسالة الى اسباب هذا الامتناع ولكن نفهم منها ان شب - سن كان في وضع حرج جداً، لأنه سوف يسدد المبلغ كاملاً إلى القصر، وبناء على هذه الشكوى يأمر حمورابي سن - ادينام بالتحقيق في الموضوع ويطلبه بحض المتخلفين على دفع المبلغ كاملاً .

ونستخلص مما تقدم ان شب - سن كان مكلفاً بجباية الأموال التي خصصها الملك لصالح المعابد، ومن قراءة وثائق اخرى يتبين لنا ان شب - سن كان يسدد المبالغ كاملة من ماله الخاص الى القصر في حالة ظهور مثل هذه الصعوبات، اذ كان يملك حقولاً وبساتين كثيرة حصل على بعض منها من القصر نفسه لقاء خدماته، كما نفهم ذلك من نص رسالة موجهة من حمورابي إلى عامله شمش - هازر يقول نص الرسالة :

«فيما يخص شب سن - شيخ التجار في مدينة لارسا، امنحه حقلاً ليستثمره لصالحه، وكذلك الأمر بالنسبة لـ سن - موشتل شيخ تجار مدينة أور!». .

ولا نستبعد ان تكون هذه المنحة هبة القصر اعترافاً منه بالجميل لقاء تحصيله الأموال المترتبة كضرائب على مدينتي لارسا وأور كما مر معنا في رسالة

سابقة . وربما كان شب - سن المقصود في رسالة اخرى موجهة من حمورابي الى شمش - هازر، اذ تقول الرسالة : «عليه ان يستلم الحقول التي خصصناها له في اللوح باستثناء حقل واحد يخص احدى كاهنات الوقف» . مما تقدم نفهم ان شب - سن كان يملك حقولاً وبساتين كثيرة من أملاك القصر وكذلك زميله في أور (سن - موشتل) كما منح حوالي ٨ ، ٦٤ هكتاراً من الأراضي الزراعية لشيخين من شيوخ تجار نفس المدينة ، ولا نشك لحظة واحدة في ان هؤلاء التجار حصلوا على أراض من أملاك الدولة لقاء اعمالهم في خدمة القصر التي تنحصر في جباية الضرائب ، والتي غالباً ما تكون من مواد عينية من المحصولات ليحولوها إلى فض ويسلمونها إلى القصر، ولم يقتصر عمل شب - سن على خدمة القصر، فقد كان يزاول أعمالاً تجارية خاصة ، وبذا يكون قد جمع في شخصه مهمتين اساسيتين في آن واحد، مهمة موظف مالي لدى القصر، ورجل اعمال من الطراز الأول ، وقد استفاد القصر من خبرته ومهارته ايما استفادة، وبالمقابل استطاع هو ان يستفيد من معطيات عصره التي كانت ثمرة تطور/طويل ، وطبعت العصر البابلي القديم بطابعها المميز الخاص .

ولا بد لنا في هذا السياق من ان ننوه بجملة التطورات والتغيرات التي ساعدت رجل الأعمال (التاجر) الذي يطلق عليه باللغة البابلية (تمكاروم) في ان يلعب دوراً بارزاً ومتميزاً في هذا العصر، فاذا ما قارنا الوثائق المدونة في أواخر سنوات حكم ريم - سن من لارسا وما يماثلها من وثائق العاهلين البابليين حمورابي وسمسو ايلونا مع وثائق اقتصادية تعود إلى عهود أقدم فاننا نلاحظ تطوراً ملفتاً للنظر فيما يخص اعمال التجار ونشاطهم الاقتصادي ، ففي حين كان النشاط الاقتصادي مقتصرأ على اعمال التجار الذين يعملون بمبادعات فردية خالصة كما تشهد على ذلك نصوص ذلك العهد نجد ان الوضع قد تغير تماماً في بداية العصر البابلي القديم حيث بدأ التجار ينشطون بأعمالهم التجارية بتكليف من القصر، وبوجه عام يمكن القول ان التجارة

الخارجية في هذا العصر كانت خاضعة كلياً لمراقبة القصر، ولذا لا نستغرب والحال هذه ان يفقد رجال الأعمال من العائلات الغنية والعريقة والمشهورة بأعمالها التجارية كل امتياز لهم في هذا العصر حتى ان بعض محفوظات الوثائق لا تأتي على ذكرهم من قريب او بعيد مما يدعم رأينا في انحسار نفوذهم عن كل بلاد بابل، وبما ان التجارة الخارجية أصبحت شأننا من شؤون القصر فان هذا الجانب الاقتصادي الهام قد وجد طريقه إلى القوانين والتشريعات التي سنها حمورابي في عهده لتدعيم سلطة الدولة المركزية.

ولدينا من الأسباب ما يكفي لفهم هذه التطورات والتغيرات التي عمت بلاد بابل من أدناها إلى أقصاها، ومن هذه الأسباب وعورة الطرق وبساطة وسائل النقل والاضطراب المحدث بالتجار عبر المسافات البعيدة من مواطنهم لا سيما اذا كانت البضائع محملة بالنفائس والكماليات، ناهيك عن المواد الأولية من الأخشاب النادرة والمعادن الخام والأحجار الكريمة.

فالقصر أقدر من غيره على تحمل تبعات كهذه وخاصة وقد جمع في يديه كل موارد الدولة الاقتصادية، فضيق الخناق على التجار وأجبرهم على التعامل معه، وكان يتم تصريف منتجات القصر في الأسواق الخارجية في حين بدأت الأسواق الداخلية تشهد تطوراً ملموساً، وان كان بطيئاً في بداية أمره. ولكن لا يعني تضيق القصر الخناق على التجار أنهم لم يجدوا متنفساً لهم، فالى جانب اعمالهم الرسمية المكلفين بها كانوا يزاولون أعمالاً أخرى تدر عليهم أرباحاً كثيرة.

وعلى كل حال كان التاجر يحتاج إلى حماية القصر خلال سفره، وخاصة عندما يجتاز مفاوز خطيرة مثل البادية السورية، ونستخلص من وثائق محفوظات بعض المدن التجارية الهامة مثل ماري أن الأمر كان يستدعي أحياناً وجود فرق عسكرية ثابتة للحماية، كما كانت تعقد الاتفاقات بين الحكام في عصور احداث تنص على تعويض خسارة القوافل عند تعرضها للهجوم وقتل تجارها في بلد الحليف الذي وقع عقد الاتفاق.

ولم تكن أرباح القصر مقتصورة على واردات التجارة الخارجية من الدول الأجنبية البعيدة بواسطة التجار الذين يمدوهم بالبضائع والسلع فقط بل بمراقبة حركة القوافل وفرض الرسوم الجمركية على البضائع التي تمر في البلاد، وتفيدنا نصوص ماري بمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، وقد يقتضي الأمر أن ترد القوافل على أعقابها في حال امتناعها عن دفع الرسوم. ان توسع الأعمال التجارية قرب عواصم بلدان الشرق القديم من بعضها وجعلها تعي مدى حاجتها إلى التعاون فيما بينها أكثر من أي وقت مضى، وهذا ما دعى الحكام إلى تبادل الهدايا فيما بينهم، وخاصة أولئك الذين يهيمنون على أهم مرافق الطرق التجارية المارة ببلدانهم، وذلك لخلق جو من الود والصفاء يعود بالمنفعة على كل الأطراف، ولدينا أمثلة من الألف الثالث ق. م تشهد على ما ذكرنا، فملوك أور كانوا يرسلون الهدايا الثمينة إلى ملك حاضرة الفرات الشمالية ماري، وهذا الأخير كان لا يقصر من حانبه في مد أمراء ابلا (تل مردوخ) بأغلى وأنفس ما لديه.

ولا يمكن الحديث عن التجارة بمعزل عن الحرفة والحرفيين، فهؤلاء كانوا بأمس الحاجة إلى المواد الأولية من الخارج لتصنيعها، وكان القصر يوفر لهم ما يحتاجونه من مواد، وفي نفس الوقت يصرف ما لديهم من بضائع مصنعة، لأن الأسواق الداخلية كما ذكرنا كانت في بداية تكوينها، ولأن المجتمع الريفي اعتمد على الاكتفاء الذاتي في تأمين حاجياته.

وكانت الجمعيات الحرفية التي تشكلت تحت وطأة الحاجة خاضعة لاشراف القصر ولا تستطيع حراكاً دون العودة إليه، وعلى كل حال شهدت الحرف تطوراً مماثلاً لتطور التجارة الخارجية، بقي علينا أن نذكر أن الملك بصفته الاقطاعي الأكبر والحاكم المتنفذ في البلاد استطاع أن يجني أرباحاً وأموالاً فاحشة كان يعيد توزيعها لتثبيت أركان حكمه، وذلك في خلق جهاز إداري مرتبط به، واعداد جيش قوي حل محل الجيش الذي كان قوامه في السابق الفلاحون الأحرار.

موظفو الملك :

تذكر وثائق ورسائل عديدة من العصر البابلي القديم ألقاباً توضح الوظائف التي يحملها أصحابها الذين يعملون في خدمة الملك ، ومن الرسائل الموجهة من حمورابي الى عامليه سن ادينام وشمش . هازرنستخلص ان الملك كان يقتطع موظفيه أراضي وحقول زراعية لكي يكسبوا لقمة العيش منها ، دون ان يقوموا بأنفسهم بعملية الانتاج الزراعي بشكل مباشر ، وبهذا الاسلوب ضمن الملك ولاء عما له في خدمة حتى ولو لم يزد في عطائه بعد ذلك بل على العكس من ذلك كان بإمكانه ان يسترد كل ما أعطى ليمنح آخرين هذا العطاء ، وكما رأينا في أمثلة سابقة كان الموظفون يخضعون لمراقبة شديدة من قبل الملك وخاصة في عهد حمورابي ، ولم يدخر الملك وسعاً في تأنيبهم وتقريعهم كلما اقتضى الأمر ذلك . وقد جاء في إحدى الرسائل الملكية الموجهة إلى شمش - هازر ما يلي :

«ألم يدر بخلدكم أن الكذب غير مسموح به في بيت سيدنا؟» .

ويمكننا أن نتصور حالة الموظف الذي يستدعى فجأة إلى القصر في العاصمة بابل ، فهو بكل تأكيد لا يكون مرتاحاً لهذه المكرمة - فالله وحده يعلم - ما تخفي وراءها ، واستدعاء الموظفين إلى القصر دون سابق تمهيد لم يكن نادر الحدوث كما يتضح من المثال التالي :

«الى سن - ادينام أقول : هكذا يأمر حمورابي : حالما يقع بصرك على رسالتي (الوحي) احضر فوراً إلى بابل وامثل أمامي ، دون تلكؤ وبأقصى سرعة ممكنة» .

وفي حالة مشابهة يستدعى شمش - هازر بكلمات مقتضبة إلى بابل : «احضر فوراً استلامك رسالتي واستمر في السفر ليلاً نهاراً حيث تكون في بابل خلال يومين» . بقي علينا أن نذكر ان المسافة بين لارسا وبابل تقدر بمئتي كيلو

متر آنذاك، كان على شمش - هازر أن يقطعها حاملاً معه كل الوثائق المتعلقة باقتطاع الأراضي لموظفي القصر والجنود والرعاة والحرفيين بما في ذلك وثائق خاصة تتعلق ببساتين القصر وسجلات بخدماته .

وكانت العادة عند إعادة النظر في توزيع أملاك الدولة أن يستدعي الملك اليه المساحين والاداريين الذين يعملون بامرة شمش - هازر سواء في بابل أو زيبار، وتذكر رسالة اخرى اسم ١٤٦ إدارياً مع رؤسائهم، وتطلب الرسالة ان يبقى ١٠١ موظفاً مع شمش - هازر في حين يتوجب على البقية وعددهم ٤٥ أن يتوجهوا بأقصى سرعة إلى الملك .

والملفت للنظر حقاً أن حمورابي كان على اطلاع بكل دقائق الأمور المتعلقة بشؤون موظفيه ومستخدميه في القصر، وبالفعل كانت تصب كل القنوات عنده فلا تفوته صغيرة أو كبيرة، صحيح ان حكاماً آخرين مثل شمشي هدد الأول ملك آشور وزمرليم ملك ماري وريم - سن ملك لارسا كانوا يهتمون شخصياً بإدارة دفة الحكم الا ان حمورابي كان أكثرهم نشاطاً وفعالية كما نستنتج ذلك من خلال رسائله الكثيرة، وخاصة بالأمور المتعلقة بشؤونه الاقتصادية الضخمة فكان يستدعي عماله لمقابلته وجهاً لوجه وغالباً ما يرافق الاستدعاء الحث على السرعة، وإذا حدث وتباطأ المستدعى عن المجيء، عندئذ يوجه الملك اليه انذاراً شديد اللهجة .

وقد حدث مرة أن شخصاً يدعى اتل - بي - مردوك أساء معاملة موظفي الملك، فرفع هؤلاء شكوى إلى الملك، وإثر ذلك كتب حمورابي الى سن - ادينام يطلب منه ارساله فوراً اليه، إلا ان هذا الأخير امتنع عن الانصياع للأمر يقول نص الرسالة :

« كتبت لك أن ترسل اتل - بي - مردوك إليّ فلماذا لم ترسله؟ حالما تستلم رسالتي هذه (لوحى) ارسله فوراً دون تردد، ولنطلق مسافراً ليلاً نهراً ليصل إليّ بأقصى سرعة! » .

ان عدم امتثال اتل - بي - مردوك لأوامر الملك جعله مذنباً وعليه أن

يتحمل مسؤولية ذلك أمام الملك ، ونذكر من خلال مطالعتنا لرسائل ملكية أخرى ان بعض الموظفين والمستخدمين كانوا يستدعون إلى البلاط في حالة تقصيرهم في عملهم أو لقبولهم الرشوة كما توضح الرسالة التالية الموجهة من سن - ادينام إلى حمورابي :

«حدثت رشوة في دور - جورجوريم والناس الذين قبلوا الرشوة والشهود الذين يعرفون الحادثة موجودون عندي لحين الطلب» .

وبناء عليه طلب حمورابي من سن - ادينام أن يتحقق من صحة الواقعة ، فإذا تبين ان هناك رشوة فعلاً فعليه أن يسترد الفضة او غير ذلك مما اخذه المرتشون ، ويرسل كل ذلك مغلفاً ومختوماً إلى الملك وكذلك المرتشين والشهود ، وهذا يعني ان الملك نفسه سوف يتولى معالجة القضية والبت فيها . وفي حالة تبني الملك للموضوع كما هو الحال في مثالنا السابق فعليه هو ان يصدر الحكم ويقوم بدور القاضي وهكذا يتجسد في شخص الحاكم سلطة القضاء العليا ، وفي نفس الوقت هو مصدر التشريع كما نرى ذلك على مسلة حمورابي الشهيرة ، ولا يوجد أية قوة في البلاد تستطيع ان ترد الحكم الذي يلفظه الملك كما هي العادة في أحكام أخرى تصدر عن القضاة العاديين اذ كان باستطاعة المواطن أن يتظلم من جور الموظفين وفسادهم ويرفع شكواه إلى جهات اعلى ، ومهما يكن من أمر فقد كان محتملاً على الملك ان يحقق العدالة في البلاد ، ولا احد يستطيع ان ينكر على حمورابي سعيه الدائب لاحقاق الحق وانصاف المظلومين ؛ وكان حمورابي نفسه يتولى شؤون القضاء كما ثبت لدينا من خلال وثائق كثيرة او يحيل القضايا إلى السلطات المحلية مزودة بتوجيهاته ، وقد يحيل القضايا فوراً إلى القضاة المحليين .

والجدير بالملاحظة ان حمورابي بصفته كبير القضاة كان يتولى عادة البت في كل القضايا التي لها علاقة باقتصاد القصر ، وبما انه سيد كل البلاد الواسعة وتنتشر أملاكه في أرجائها طويلاً وعرضاً فقد كان مضطراً لأن يكلف محاكم ملكية للنظر في شؤون قضايا القصر بعد ان يكون هو قد اصدر فتواه

فيها ، وكان همورابي يشعر بأنه الأب الكبير لعائلة كبيرة جداً وكلمته هي الكلمة العليا التي يجب ان تطاع من قبل كل أفراد العائلة وذلك عندما يصدر حكماً يخص شأناً من شؤونها .

ونحن نعلم من خلال وثائق لارسا أن عدداً كبيراً من القضاة كان يعمل في وقت واحد داخل المحكمة كمجموعة عمل واحدة ، وترفع هذه المجموعة بعض القضايا إلى العاصمة بابل عندما تعجز عن إيجاد الحل المناسب لها ، مما يوحي بأن امكانيات العاصمة تفوق امكانيات أية مدينة أخرى من حيث الكفاءة والعدد تشهد على ذلك إحدى الرسائل التي تطلب من المسؤولين في زيباران يجتمع القضاة ويصدروا الحكم وفق الوثيقة المختومة التي صادق عليها مجلس القضاء الأعلى في بابل ، مما تقدم يتضح ان مجلس القضاء في العاصمة قد درس القضية واصدر حكمه فيها ثم حملها احد شيوخ التجار مع كل مرفقاتها ليصدر الحكم النهائي في زيبار .

ومما يثير انتباهنا في هذا العصر ان المعبد لم يعد له ذلك الدور الذي لعبه في القضاء سابقاً اذ تمكنت الدولة من ان تفصل الدين عن القضاء وجعلته شأناً مدنياً من شؤونها ، كما ضيقت الدولة الخناق على السلطات القضائية المحلية المتكونة بحكم العرف والعادة من مجلس شيوخ البلد ، وكان لا يسمح لهذا المجلس في النظر بدعاوى تتعلق بشؤون أملاك الدولة أو موظفي ومستخدمي القصر ، اللهم الا اذا اقتضت الضرورة السماع لأقوالهم للاستفادة من خبراتهم الطويلة التي اكتسبوها خلال عمرهم المديد ، ونحن نعرف ان مثل هذه المجالس كانت موجودة في الألف الثالث ق . م وفق ما جاء في النصوص والوثائق السومرية والبابلية في ذلك العهد ، ورغم التطورات والتغيرات التي شهدتها هذه المجالس خلال مسيرتها التاريخية الطويلة فانها ما زالت علامة تشير إلى العهد العشائري الديمقراطي الذي اندثر ، وعلى كل حال ان نمو وتعاضل دور الدولة بأجهزتها الادارية والبيروقراطية لم يعد يسمح لمثل هذه المجالس ان تقوم بأي دور يذكر الا في الأمور البسيطة جداً .

وتلقي النصوص المكتشفة في ماري بعض الأضواء على مهام هؤلاء الشيوخ، والدور الذي كانوا يقومون به في الدولة والمجتمع، وقد بذلت محاولات شتى لربطهم بأجهزة الدولة الرسمية بأي شكل كان إلا أن ارتباطهم العشائري التقليدي كان أقوى، ومع ذلك كانوا يساعدون الجهات الرسمية المحلية في حل بعض المعضلات البسيطة، أما الأمور المعقدة فكانت ترفع إلى جهات أعلى، وقد يكلفهم الملك بالنظر في حل بعض المشاكل التي تنشأ عن الخصومات بين الأفراد، كما كانوا يشاركون بشكل خاص في حل بعض المشاكل المتعلقة بالأرض والعقارات، وقد كتب أويل - نينورتا - مرة - وهو مستشار حورابي - إلى شمش هازر يعلمه فيها أن هناك وثيقة قديمة يدعي صاحبها الحق بامتلاك حقل ورثه عن عائلته، وبناء عليه يطلب من شيوخ البلد والمعمرين في المدينة أن يتحققوا من صحة دعواه وذلك بالقسم أمام سلاح الآله والمقصود بسلاح الآله هو بلا شك الرمز الذي يشير إلى الآلهة المدينة. ثم تطالب الرسالة احاطة صاحبها علماً بما تم.

وتطلب رسالة أخرى أملاها أحد الموظفين وقاضي مدينة لارسا من محافظ المدينة أن يعالج قضية أرض أحد المواطنين في منطقة بولوم بمشاركة شيوخ البلدة، يقول نص الرسالة: «ابحثوا قضيته وامنحوه فرصة لرفع دعوى بما يتناسب والأنظمة السائدة لديكم، فإذا عجزتم عن إيجاد الحل المناسب، أرسلوه مع خصمه إلينا». والخصم في هذه الحالة كما يرد في الشكوى هو (المدينة) أي المسؤولون فيها.

إلى جانب الشكاوي التي ذكرناها كان يوجد شكاوى أخرى تتعلق بحصص الميراث وتأخير وصول محصول الشعير والحيوانات والأرقاء، وكان بالإمكان الاعتراض على حكم الشيوخ وخاصة من قبل الموظفين ومستخدمي القصر فيما إذا شعروا أنهم غبنوا في حقهم، ويقدم الاعتراض عادة إلى الملك.

لا شك أن الأجهزة المحلية كانت تقدم الدعم الكافي لإدارة البلاد في

عهد حمورابي ، ولكن من خطل الرأي الاعتقاد انه كان يوجد جهاز اداري متكامل لا تعتوره الهنات والشوائب ، وكان حمورابي ينتقي الثقة من الناس لدعم حكمه دون ان يكون هناك عدد محدد ، وانما وفق ما تقتضيه الحاجة ، وقد يستعين بمؤسسات كانت موجودة قبل عهده ، وعلينا ان لا ننسى ان فتوحات حمورابي الكبيرة في سنوات حكمه الأخيرة لم تترك له وقتاً كافياً لاعادة النظر في الهيكل التنظيمي من أساسه .

الجيش :

يطلب حمورابي في احدى رسائله الموجهة إلى سن - ادينام ان يعيد فرض الضرائب على الضباط الكبار سواء كانوا عقداً او رواداً في الجيش ، اما صف الضباط من عرفاء وجنود فتسقط عنهم هذه الضريبة التي كانت تدفع عادة فضة ، هذا اذا صحت ترجمتنا للرتب العسكرية بما يقابلها اليوم في الجيوش المعاصرة . ويلائم نص الرسالة المذكورة روح العصر الذي يحاول فيه الملك ان يبدو حريصاً على تحقيق العدالة وكسب المؤيدين لحكمه من عامة الشعب ، ومن المعلوم ان نواة الجيش كانت تتألف في معظمها من الأشخاص الذين حصلوا على أراض من الملك لقاء خدمتهم له ، وقد تعاظم أمرهم بتعاظم الشرخ الطبقي في المجتمع وازدياد نسبة المدينين ، واصبح الأجراء لا يستخدمون الا نادراً ، وفي حالات خاصة تقتضي وجود تخصص مهني .

وتجهز فرق الجيش غالباً بأسلحة قوامها الأقواس والنبال والفؤوس والرماح والصولجانات ، وهذا النوع من الأسلحة لا يتطلب مهارة في التدريب ، ولا يحتاج إلى وقت طويل لاستيعاب كل فنون القتال ، كما حصل فيما بعد عندما ادخلت العرب الخفيفة التي تجرها الخيول إلى ميدان القتال حوالي منتصف الألف الثاني ق . م ومن ثم استخدمت الخيول نفسها في الحرب منذ بداية الألف الأول ق . م ، وقد استدعى هذا ضرورة وجود فرق قتالية

متخصصة لها قواعدها وفنونها المتميزة، وقد انعكس هذا أيضاً على أسلوب محاصرة المدن الذي تطور تطوراً ملحوظاً في هذا العصر، والجدير بالذكر ان الفلاح والمهني كانا يشكلان قوام الجيش في العصر البابلي القديم، وعندما يستدعي للخدمة في صفوف الجيش كان يتم ذلك على حساب مصالحهما الاقتصادية، حيث ينقطعان عن متابعة أعمالهما طيلة مدة الخدمة العسكرية. ولا يعني وجود سجلات في القصر بأسماء كل المطلوبين للخدمة ان يقوم هؤلاء بالخدمة الفعلية في الجيش، اذ تذكر رسائل حمورابي شكاوى كثيرة رفعها اصحابها اليه زاعمين ان استدعاءهم إلى الجيش تم دون وجه حق كما يتبين لنا ذلك بوضوح من الشكاوى المقدمة من شيخ الفرانين إلى حمورابي حول استدعاء أربعة فرانين للخدمة، وقد اجاب سن - ادينام عن هذه الشكاوى بانه بلغ الفرانين الأربعة بموجب الأنظمة والقوانين المرعية ثم ارسل احدهم إلى الملك، لينظر الملك نفسه في امره، فيعفيه حمورابي من الخدمة ويطلب بديلاً عنه اما بقية الفرانين فعليهم ان يلتحقوا بالخدمة. ويدور الحديث في رسائل اخرى عن مسائل استدعاء المواطنين إلى الخدمة في الجيش، وغالباً ما يتدخل رؤساء الحرف لدى الملك لاعادة النظر في امرهم، مثلما فعل كبير الرعاة عندما استدعي مرؤ وسوه إلى الخدمة تقدم شكاوى ونجح في مسعاه، اذ ان حمورابي ابطال مفعول الاستدعاء واطلق سراحهم، وفي حالة اخرى اكثر تعقيداً نجد كبار الرعاة يحتجون على تجنيد الرعاة في المناطق الواقعة تحت اشرافهم، واعيد النظر في امرهم من قبل القصر وصدرت وثيقة تحمل اسماء الرعاة الذين اعفوا من الخدمة وتقول الوثيقة حرفياً بعد ان تعدد اسماء الرعاة ورؤ سائهم فرداً فرداً مايلي: «تحمّل وثيقة القصر البيان التالي: دع الرعاة المدونة اسماؤهم يعودون وفق ما هو مدون في الوثيقة، وقدّر قيمة الأضرار التي لحقت بهم ثم عوضهم عنها!». ويعترض موظف آخر على استدعاء طحان دون وجه حق يعمل بامرته، ويتوصل إلى اخلاء سبيله من الخدمة العسكرية، واخيراً نسوق في

هذا السياق الحالة الواردة في احدى رسائل حمورابي وتتضمن معالجة أمر كان قد أصدره حمورابي في السابق ويتعلق بشخص يدعى سن - ايلي دون اسمه في سجل المدعويين الى الخدمة، إلا أنه اعفي فيما بعد وكلف بمهمة مدنية غير ان سن - ادينام لم ينفذ ما طلب منه وبقي اسم سن - ايلي مدوناً في سجل الخدمة العسكرية وخلال تلك المدة كبر أولاده وطلبوا للخدمة ايضاً، فيؤمر سن - ايلي بالمشول امام الملك ليدرس وضعه، وكانت النتيجة ان الملك وجه تقريراً قاسياً إلى سن - ادينام لتجنيد رجل مدني في سلك الجيش بينما هو فلاح يعمل في خدمة الملك، ثم أمر باعفاء أولاد سن - ايلي من الالتحاق بفريق الجيش واستبداهم بأناس آخرين .

مما تقدم نستنتج ان حمورابي كان يخشى من سوء تصرف عامليه وتأثير ذلك على اقتصاد ونظام الدولة ولذلك عمد حمورابي إلى توثيق اعمال الأفراد والعائلات الذين أقطعهم أراض ملكية لاستثمارها، وكان الملك يولي أهمية خاصة لهذا التوثيق ولا يسمح بالاخلال به قيد أنملة، ونحن نعلم من وثائق ماري ان الشبان المؤهلين للخدمة كانوا يستدعون للفحص البدني من حين لآخر، ويتم ذلك بمؤازرة السلطات المحلية بالنسبة لسكان المدن، والشيوخ بالنسبة للقبائل البدوية النصف متحضرة وتسجل اسماء المؤهلين في جداول تحفظ لدى السلطات ويستدعى بموجبها الأهلون عندما تقتضي الحاجة .

ونفهم من القوانين التي شرعها حمورابي انها ضمنت حقوق الجنود الاجتماعية والمعاشية، وراعت في فقراتها ان لا تتحول ملكيات الأرض التي منحها الملك لجنوده إلى ملكيات خاصة من جهة وألا تتأثر خدمات المجند مادياً من جهة اخرى، ورغم ذلك شهدنا حالات كثيرة كانت تهدد أمن واستقرار المواطن بسبب اعباء الديون المتراكمة عليه مما دعا الملك سمسو ايلونا ان يبطل مفعول كل وثائق الدين كما فهمنا ذلك من احدى رسائله .

وعلى كل حال يمكن القول ان توزيع الأراضي الملكية على العاملين في الخدمة العسكرية عادت بالنفع الكثير على القصر اذ ضمن الملك

ولاءهم ، وخاصة بعد ان تمكن حمورابي من اخضاع ولاية لارسا لسلطانه ، اذ توسعت قاعدة الجيش البابلي واصبح الجيش دعامة الحكم في كل البلاد التي تمكن حمورابي من السيطرة عليها . وكانت العادة سابقاً ان يستعين حمورابي بفرق الجند الأجنبية من الدول الصديقة والحليفة كما هو الحال في مدينة ماري اذ كان ملكها يمدّه بفرق عسكرية او يتوسط له بفرق من مملكة يحاض التي كانت عاصمتها حلب .

ولكن اذا اعتقد حمورابي ان الدولة تشاد وتبنى بقوة الجيش والقوى المسلحة فقد خاب فآله وفشل مسعاه ، فقد ثبت فيما بعد ان الدول لا تبني دائماً بقوة الجند وجعجة السلاح .

الملك والآلهة :

كنا قد نوهنا ان الملك كان يستمد سلطته على الأرض من الآلهة ، مما ساعده على فرض هيبة الحكم وتثبيت دعائم الدولة ، ولكن من الغريب حقاً ان حاكماً مثل حمورابي يتخلى طواعية عن ادعاء الربوبية مخالفاً بذلك سنة اسلافه من الحكام السابقين او حتى معاصريه مثل ريم - سن ، فالمسلة التشريعية المعروفة باسمه تظهره معتمراً قبعة عادية لا تحمل قرني الربوبية ، ونحن نعرف ان قرني الثور يرمزان إلى الألوهية منذ آمام بعيدة عندما كان الثور يرافق الآلهة الأم على المنحوتات والمجسمات كموضوع قدسي لا يقل أهمية عن الآلهة ذاتها . كما ان اسم حمورابي في المدونات المكتوبة كان مجرداً من أي رمز يشير إلى تأليهه ، ولم يعرف عن حمورابي أنه شيد أو أقام معبداً لتقديس شخصه ، واقتصر الأمر على زعمه انه ممثل للآلهة التي اختارته دون البشر ليقتضي بشرعها على الأرض ويكون رسولها إلى الناس ، ولذا فهو مسؤول امامها ، وكل من يتجرأ على الانتقاص من سلطته فانما يقترب خطيئة بحق الآلهة نفسها ، وطبيعي والحال هذه ان يخضع المعبد لادارة الملك

الشخصية فهو مسؤول عن تزويده بما يحتاج من المؤن والأصاحي والهبات ،
ناهيك عن بناء معابد جديدة ، وترميم القديم المتداعي الذي أثقلت عليه
السنون ، كما كان يتبرع بأدوات المعبد الطقسية اذا كان المعبد جديداً أو يجدد
أثاث المعابد القديمة ، ويحشر أنفه في كل صغيرة أو كبيرة تتعلق بشؤون
العبادة فعلى سبيل المثال كتب مرة إلى سن - ادينام يطلب منه الاسراع بنقل
تماثيل الآلهة الاناث إلى مدينة بابل ، حيث ان العابدين ينتظرون وصولها
هناك بفارغ الصبر وسوف يقوم الملك نفسه بتقديم كل التسهيلات الممكنة
حتى تصل السفينة المحملة بتماثيل الآلهة دون مشقة وبالسعة القصوى .

ويجب ألا يغرب عن بالنا ان المعابد اصبح لها وجه آخر منذ عصر
السلالة الثالثة في أور ، فلم تعد جزءاً مكماً للسلطة المدنية اذ انفصلت
عزى الوحدة التي كانت تربطها ببعض ، وتحول المعبد من بيت الله الى قصر
الله ، وخضع خضوعاً كلياً لسلطة الدولة المتمثلة في الملك واصبح احدى ركائز
الحكم التي اعتمدها الحاكم في تثبيت اركان دولته ، وكان يكافئ القائمين
على المعبد بعطايا سخية وامتيازات تليق والخدمات التي يقدمونها له ، ولم تعد
المعابد مجرد مؤسسات خيرية بل تحولت إلى مراكز تربوية أخلاقية إلى جانب
كونها سقفاً يجتمع تحته عدد كبير من رجال الأعمال الذين يرتبطون بشكل أو
بآخر اسماً بالمعبد .

واذا غضضنا النظر عن الفتوحات العسكرية وما اكثرتها ، وخاصة في
أواخر عهد حكم حمورابي ، وكذلك الأمر بالنسبة لبناء القنوات والسدود فان
الحاكم كان يولي الأمور الدينية جل اهتمامه ، ويعتبرها من القضايا التي تستحق
التقدير والاهتمام حتى كان يسمى الأعوام باسمها . ولم يكن هذا الأمر بدعة
استنها حمورابي فقد كان أسلافه ممن سبقوه على العرش ، وكذلك معاصروه
يبدون اهتماماً متزايداً بالمعابد ، ويتفقدون محتوياتها ويخلدون أنفسهم في
السجلات السنوية لتبقى ذكرى ناصعة للأجيال القادمة بما قدموه من جلائل
الأعمال في خدمة بيوت الآلهة ، وبالنسبة لحمورابي فإن ثلث أيام حكمه الذي

دام ٤٣ سنة دُون لصالح أعماله المجيدة في السجلات السنوية مثل تبرعه بتمائيل جديدة للآلهة أو ترميم تماثيل آلهة تقادم العهد عليها، أو تدشينه لشعار الآلهة المصنوع من الذهب الخالص الوهاج، والذي كان يتقدم جيوشه في ساحات الوغى عندما تحل ساعة الخطب، وأخيراً هناك بناؤه للمعابد سواء في العاصمة بابل أو في مدن أخرى هامة في مملكته الواسعة الأرجاء، فعلى سبيل المثال شيد معبداً جديداً لآله العالم السفلي (نرجال) في مدينة كوئا، وهي من أهم المدن البابلية التي يحظى هذا الآله فيها بمنزلة خاصة كما شيد معبدين آخرين للآلهين أنليل وهدد في العاصمة بابل، ووسع المعبد المسمى إمتة أورساج في مدينة كيش المدينة المقدسة من قديم الزمان، وحول هذا الموضوع نخبرنا النص التالي:

«جدد بناء إمتة أورساج وبنى معبده العالي، بيت زبابا وانا السامي الذي يبلغ في سموه عنان السماء، وأصبحت زبابا وانا أكثر ضياء واشد اشراقاً وتوهجاً».

ولدينا سلسلة من نصوص التدشين مدونة باللغتين السومرية والأكدية تتعلق بأمور بناء المعابد تزيد معارفنا، فهي تخبرنا عن تشييد أبنية في مدينة زيبار، وانجاز معبد شمش في مدينة لارسا، وأعمال صيانة في معبدي الآلهين مردوك وعشتار، والنص التالي يحدثنا عن بناء معبد في مدينة لارسا باللغة السومرية:

«من أجل شاماش سيد السماء والأرض قام حمورابي رسول أنو وخادم أنليل وحبيب شاماش، الراعي الذي أبهج قلب مردوك، الملك القوي، ملك بلاد بابل، ملك بلاد سومر وآكاد، منك الجهات الأربع، الملك الذي جدد معابد الآلهة الكبيرة، عندما منحه شاماش السلطة ليصبح سيد سومر وآكاد، ومنحه الصولجان ليسوس به، من أجل شاماش السيد الذي يصون حياته، قام حمورابي بتشيد معبد ابابار، معبده الحبيب في مدينة لارسا، مدينة عزه وسلطانه».

والغريب في هذا النص ان حمورابي لا يشير من قريب أو بعيد إلى ان هذا المعبد قد بني في السابق ووجد مرآت عديدة من قبل حكام سابقين ، وكان اول من وضع حجر الأساس فيه هو الملك أورنامو مؤسس السلالة الثالثة في أور ، وهذه الحالة ليست الوحيدة من نوعها فهناك معابد كثيرة قديمة ينسب حمورابي شرف بنائها اليه كما ثبت من خلال التنقيب الأثري ، فالمعروف ان البناء كان يتم بواسطة اللبن المجفف الذي لا يقاوم عوادي الدهر مما يجعل ترميمه وصيانته أو حتى إعادة بنائه أمراً محتملاً .

ومما يلفت النظر في النص السابق أن حمورابي يعرفنا بنفسه على انه من أتباع الاله شاماش اله الشمس والحق ، وبناء عليه تصبح مسألة حمورابي نصاً وتصويراً أطنوع فهماً ، حيث توضح العلاقة التي تربط حمورابي باله الشمس وان الشريعة نفسها هي من خلق وابداع هذا الاله الذي يتحدث حمورابي باسمه .

وهناك نصوص أخرى تجعل هذه العلاقة أكثر وضوحاً وتألّقاً اذ تشير الى الحب العميق الذي يكنه حمورابي لاله الشمس ، حيث أضفى على مدينة زيبار - مدينة شاماش المقدسة - مزيداً من التبجيل والأبهة مما دعاه إلى جعلها عاصمة المملكة في وقت من الأوقات ، فليس من قبيل الصدفة والحال هذه ان يمجد حمورابي الهه الحامي شاماش في نص منقوش على حبة عقد من حجر الأحات ويصفه بسيد السماء والأرض الكبير ويطلب منه ان يمنح حمورابي الملك ، العبد المطيع له ، حياة مديدة .

وهذا دليل يشير إلى تمجيد الاله بمناسبة أو غير مناسبة ، فحبة العقد هذه لا ترتبط بمكان أو زمان ، حيث يسهل نقلها وتداولها مع الزمن .

مما تقدم يخرج المرء بانطباع بأن الهه الشمس هو الهه حمورابي الشخصي ، يتوجه اليه في الملأ ويمنحه الثقة المطلقة في كل الظروف ، وهذه الأسباب مجتمعة نفهم اهتمام حمورابي الكبير بمعبد الهه الشمس ومدينته المقدسة في زيبار ، ويقوى هذا الانطباع نص مدون على وتد طيني كتب

بمناسبة تدشين اعمال الترميم والصيانة لسور مدينة زيبار، يقول النص ما يلي :

«عندما نظر شاماش سيد السماء والأرض الكبير، ملك الآلهة، بوجهه المتألمىء المغمور بالسعادة إلىّ، إلىّ أنا حمورابي أميره المحبوب، منحني ملكاً أبدياً وحكماً طويلاً، وثبت دعائم المملكة التي منحني اياها لأحكمها، وأمرني بكلمته العذبة الصافية ان اعمل على ان يعيش شعب زيبار وبلاد بابل في سلام ووثام، ومنحني ثقته الغالية لأرفع أسوار زيبار من جديد. آنذاك قمت انا حمورابي ملك بلاد بابل العظيم والموقر، والمطيع لأوامر شاماش حبيب الالهة أيا، بادخال الفرع إلى قلب مردوك، وبقدرة القوة العظيمة التي منحني اياها شاماش ويسواعد شعب بلادني عملت على ان ارفع أسوار المدينة بالكتل الطينية من أساسها حتى بدت في سموها تضاهي علو الجبال. لقد شيدت سوراً ضخماً لم يستطع إقامة مثله ملك من الملوك في عصور خلت، فمن أجل شاماش سيدي أنجزت هذا العمل الرائع، وسوف يكون اسم هذا السور «ليخفف اعداء حمورابي بأمر شاماش».

وخلال أيام حكمي الساطعة التي وهبني اياها شاماش عملت على تحرير سكان مدينة زيبار، مدينة شاماش الخالدة من العمل لأجل شاماش، ليحفروا قناة المدينة من جديد وبذلت قصارى جهدي لتجري مياه القناة باستمرار في مدينتهم، وعملت على أن يعم الرخاء والغنى البلاد ويسعد سكان زيبار بهما، وهم سوف يصلون من أجلي من أعماق القلب، فأنا انجزت ما يروق لسيدي شاماش وسيدتي آيا، وتركت الناس يلهجون باسمي اللامع مثل أي اله وسوف تتداوله الأجيال على مر العصور».

لا شك ان هذه الوثيقة تروي لنا حدثاً هاماً أريد له ان يبقى خالداً تتحدث عنه الأجيال اللاحقة، وكانت مثل هذه الوثائق المدونة على أوتاد طينية مخروطية الشكل تزرع في جسم جدار البناء، وكانت تستخدم في الأصل في عقود البيع والشراء، ثم اكتسبت معنى رمزياً يشير إلى عقد تم

الاتفاق عليه بين الاله الذي دشّن له البناء ومنفذ العمل ، والاله في حالتنا هذه هو الاله شاماش ، وكانت هذه الأوتاد تستخدم منذ مئات السنين في بلاد الرافدين ، فقد عثر على العديد منها في مدينة آشور ، والغاية منها كما هو واضح تمجيد الباني وذلك بذكر أعماله الخيرة التي قام بها في حياته ، وكما فهمنا من النص الأنف الذكر فإن مدينة زيبار هي المقصودة بالرعاية ، اذ كانت تعتبر من أهم الأماكن المقدسة لعبادة الاله شاماش ، كما كانت تمتاز بموقعها التجاري الهام ، واستفاد أهلها من التجارة ومن موارد الحجاج الوافدين إليها بقصد التعبد ، ونستبعد كلياً أن يكون حمورابي قد قام بهذه الأعمال الجليلة حباً لسكان المدينة أو طمعاً في كسب ودهم وإنما أراد ان يسجل ماثرة لدى الهه الشخصي المحبوب ، ولكن اهتمام حمورابي باله الشمس والعدالة لا يعني بحال من الأحوال انه تخلى عن بقية الآلهة او ناصبها العداء ، فالعديد من كتاباته ورسائله تمجد آنوا وانليل ، تظهر تقديسه لها بما يتناسب ومقامها السامي الرفيع . والمدّهش حقاً ان لا يحتل مردوك اله العاصمة بابل تلك المنزلة الرفيعة

في نفس حمورابي ، التي احتلها شاماش ، ولم يتبوأ هذا الاله مركز الصدارة في مجمع الآلهة البابلي سواء في عهد حمورابي او في عهد من تبعه على العرش فيما بعد حتى ان مقدمة شريعته التي دونت في أواخر أيامه تشير إلى المقام الرفيع للالهين أنو وانليل في الديانة البابلية ، ونخرج بنفس الانطباع عند مطالعتنا لكتابات التدشين في المعابد ، ومن تصفح أسماء الأعلام التي ترد كثيراً في رسائل حمورابي ووثائقه نجد أن أسماء الأشخاص اللاهوتية المركبة من اسم الاله مردوك نادرة جداً . ونحن لا نشك مثقال ذرة في أن سمعة الاله مردوك قد

تجاوزت حدود مدينة بابل بعد ان اتسعت رقعة البلاد بفضل الفتوحات الكبيرة التي حققها حمورابي في زمنه ، وعلمنا ان لا ننسى ان مردوك هو اله عاصمة امبراطورية مترامية الأطراف مهيبة الجانب ولكن لا نستطيع ان نجزم انه تمكن من ان يفرض نفسه الهاً على هذه الامبراطورية .

قوانين حمورابي ونهاية العصر البابلي القديم

مسلة القوانين:

كنا نذكر ونشير بين الحين والآخر إلى مجموعة قوانين حمورابي ، هذا العمل المبدع الذي فاق كل ما قبله من اعمال ، وخلد اسم صاحبه وجعله اكثر شهرة وذيوعاً قديماً وحديثاً ، لذا وتقديراً لهذا المشرع الكبير فقد اخذت تحتفي به الجمهورية العراقية في السنوات الأخيرة وأقامت له التماثيل العديدة . وإذا كنا قد استعرضنا في الفصول السابقة ظاهرة النشاط الفردي في الاقتصاد منذ بداية العصر البابلي القديم ، وعن دعائم الحكم الملكي المتمثل بالمركزية الجديدة ، فإننا سوف نجعل مجموعة قوانين حمورابي نقطة انطلاق لنا في هذا الفصل ، لنستعرض من خلالها أهم الأحداث والظواهر الاجتماعية في أواخر العصر البابلي القديم خلال حكم حمورابي وخلفائه المباشرين ، وإن كنا نعتقد بأن هذه القوانين لم تعكس كل ما يثير اهتمامنا ويرضي فضولنا .

وتعود بنا الذاكرة إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما اكتشف المنقبون الآثاريون رقماً مكتوبة جذبت إليها انتباه اللغويين في حينه نظراً لما تحويه من مضامين تشريعية ، وكانت هذه الرقم محفوظة ضمن مكتبة نينوى أي في المدينة التي كانت عاصمة الامبراطورية الآشورية في أوج عظمتها وقمة ازدهارها ، وقد تأسست هذه المكتبة بعد مضي ألف عام على حكم حمورابي

في بابل ، وكان من بين محتوياتها نسخ عن اصول قديمة ذات مضامين متنوعة ، والرقم التي اتينا على ذكرها آنفاً . وقد تبين بعد دراستها انها تحوي فقرات ومواد قانونية ترقى إلى عصر حمورابي مما قوى الاعتقاد بوجود مجموعة قوانين تشريعية من هذا العصر ، وجاء القول الفصل باكتشاف مسلة حمورابي . فخلال شهر كانون الأول من عام ١٩٠١ / وكانون الثاني من عام ١٩٠٢ / عثر المنقبون الآثاريون الفرنسيون بقيادة الاستاذ ج . دي . مورجان على ثلاثة ألواح كبيرة من حجر الديوريت في مدينة سوسا التي كانت يوماً ما عاصمة الدولة العيلامية وبعد ان اعيد لصق الألواح الثلاثة ببعضها تبين انها تشكل في مجموعها مسلة حمورابي التي سبق الحديث عنها ، وهي بطول ٢٥ ، ٢ / م وقريبة من الشكل المخروطي تحمل على صفحتها الأمامية صورة رجل يرتدي ثوباً طويلاً يحيط بكل أجزاء جسمه ، ومعتماً قبعة ذات حافة عريضة ، رافعاً ذراعه اليمنى للتحية بكل خشوع ، وأمامه يتربع اله على عرشه يستقبل التحية ، ونستدل على سمو مرتبة هذا الاله من عدد القرون المزينة تاج الألوهية ، وتنبثق أشعة الشمس مشرقة من كتفي الاله ، وهذا الرمز يدعم اعتقادنا بان هذا الاله ما هو في الحقيقة الا اله الشمس ، وان كان لا يلغي الاحتمال الثاني كلياً وذلك بكونه الاله مردوخ . ومعروف عن اله الشمس انه مبعث الضياء والحق والنور ، ونراه هنا ماداً ذراعه اليمنى ليسلم بها حلقة وصولجانا وهما رمزان للسلطة والسيادة .

وقد غطت الكتابة كل ما تبقى من المسلة من كافة جوانبها . والكتابة مدونة بالاسلوب القديم على شكل أسطر مرتبة تحت بعضها ومفصولة بخطوط عامودية باتجاه اليسار ، وهذا الاسلوب من الكتابة لا يستخدم إلا على التماثيل والأنصاب الرسمية في حين ان العادة في التدوينات اليومية ان تتجه الكتابة من اليسار الى اليمين على شكل أسطر أفقية .

وقد استطاع قارئ الخطوط القديمة وعضو البعثة الفرنسية الاستاذ ف . شيل ان ينسب هذه المسلة إلى الملك البابلي حمورابي . وبذا يكن النص

المشفع بها هو نص قوانين شريعته . والآن وبعد ان تأكدنا من المسلة والنص المشفع بها هما لخمورابي فلا بد ان تكون صورة الرجل التي سبق وصفها هي صورة خمورابي نفسه وهويتلقى شارات الملك من اله الشمس والعدالة . وصورته هنا تشبه الى حد بعيد صورة اخرى لمنحوتة محفوظة في المتحف البريطاني ، وتظهر هذه المنحوتة خمورابي بلحية طويلة مسترسلة وانف مكتنز، وهذه الصفات تتلاءم وشكل الانسان البابلي الفيزيولوجي الخارجي الذي لا يفصح عن مكنونات النفس من الداخل ، ويعتقد ان رأس التمثال الذي اكتشف بالقرب من مسلة خمورابي والمنحوت من حجر الغرانيت الأسود بطول ١٥ سم فقط هو تمثال حاكم عجوزيعتمر قبعة مستديرة ذات حافة عريضة يبرز من تحتها وجه رجل أثقلت عليه السنون ، شفتاه رقيقتان ، واهدا ب عينييه ثقيلة تتناسب وتجاعيد الوجه المغضن ، فهل يصور هذا الرأس خمورابي في أراذل عمره؟

لا نستطيع ان نجزم بذلك . شأنه شأن منحوتة أخرى يظهر فيها حاكم يقوده أحد الآلهة من يده .

يعود الفضل في ان مسلة خمورابي ورأس التمثال موجودين حالياً في متحف اللوفر بباريس إلى رجل عاش بعد ستمائة سنة من حكم خمورابي ، وهذا الرجل هو الملك شوتروك ناخونته حاكم عيلام الذي استطاع حوالي عام /١١٥٠ ق. م خلال إحدى غزواته الكثيرة لبابل ان ينقل مسلة خمورابي إلى عاصمته في مدينة سوسا ، وهو طبعاً لم يفعل هذا اعجاباً بخمورابي وافتتانياً بصورته بل لاعتقاده انه بابعداه صور حاكم بابل العظيم عن موطنها يستطيع ان يؤثر على مجرى سير الحرب لصالحه ، ويضعف قوى العدو ويشتها صف إلى ذلك أن عظمة بابل ومجدها الغابر الذي عاشته في ظل خمورابي قد نقل برمته إلى عاصمة الدولة العيلامية ، ناهيك عن ان الملك العيلامي اراد من وراء ذلك تمجيد نفسه وتعظيمها أمام شعبه وأقرانه من الحكام المعاصرين له ، وهو لم يكتف بسلب ما ذكرناه بل تعدى ذلك إلى

تماثيل أقدم من عصر حمورابي مثل تماثيل العاهلين الأكاديين مانيشتوسو ونرام سن وحاكم آخر اسمه مليشيباك الذي حكم بابل من عام ١١٨٨ / حتى ١١٧٤ / ق. م ، ولم يقنع شوتروك ناخونته بنقل هذه التماثيل إلى العاصمة سوسا بل عمد إلى مسح كل الكتابات التي كانت تزدان بها بغرض الاستعاضة عنها بكتابات شخصية تتحدث عن انتصاراته ، وتدعى هذه الكتابات ان الملك العيلامي استلب هذه التماثيل من مدينة زيبار الواقعة شمال بلاد الرافدين ، واحضرها إلى عاصمته سوسا .

ولأسباب نجهلها نجد ان قسماً فقط من الكتابات قد ازيل عن مسلة حمورابي ، مما يفسر ان عملية مسح الكتابة القديمة قد توقفت فجأة ولم تعوض بكتابة الحاكم المنتصر ، وهذا ما جعل الأمر عسيراً علينا لمعرفة فيما اذا كانت المسلة موجودة فعلاً ضمن التماثيل الاخرى ، التي جلبها معه إلى سوسا من زيبار ، وان اجمع رأي العلماء على ان المسلة كانت منصوبة في مدينة زيبار ، مدينة حمورابي المحببة الى قلبه ، والتي جعل منها عاصمة مملكته في أواخر أيامه .

ومما يشير إلى أهمية النص التشريعي المدون على مسلة حمورابي وجود اكثر من مسلة تحمل نفس النص ، حيث عثر في مدينة سوسا وحدها على ثمانى كسر من مسلات حجرية تشكل في مجموعها مسلتين أو ثلاث ، هذا فيما اذا غضضنا النظر عن الرقم الطينية التي كانت تنسخ عليها مقاطع من قوانين حمورابي خلال ألف سنة ، والتي كانت تدرس في المدارس لتبقى حية في ذاكرة الأجيال ، وتساعدنا هذه النسخ في ملأ الفقرات الناقصة في شريعة حمورابي المدونة على مسلته الأصلية ، والتي أزالها شوتروك - ناخونته ، وهي تشكل في مجموعها سبعة أعمدة كاملة ، ويشير إلى أهمية النص الأدبية والصدى الواسع الذي أحدثه عبر الأجيال المتتابعة ، وجود نسخ عديدة من مقدمة الشريعة عثر عليها في أماكن مختلفة .

ولا بد لنا في هذا السياق من أن نشير إلى أن قوانين حمورابي قد

قسّمت في الوقت الحاضر إلى ٢٨٢ مادة علماً أن مثل هذا التقسيم لم يكن وارداً في الأصل، وكان أول من قام بهذا التصنيف هو الاستاذ ف. شيل الذي بدأ عمله بجمع المواد التي تبدأ بالحرف الشرطي اذا . . . ، وقد تتباين بعض المواد مع ما يماثلها على نسخ أخرى الا اننا سوف نعتمد التقسيم المتعارف عليه فيما يأتي .

لقد أثار اكتشاف مسألة حمورابي اهتمام الباحثين والدارسين فانصبوا يشبعونها بحثاً وتمحيصاً، ولم تزل المسألة قيد الدراسة حتى يومنا هذا، اذ لم تحل كل المشاكل التي أثارها في حينها، وسوف نتطرق إلى معالجة جانب واحد من المسائل الكثيرة وهو الذي يعيننا في هذا المقام، ونقصد بذلك تأريخ المسألة ذاتها، فقد أجمع الدارسون على ان نص الشريعة قد دون خلال فترة حكم حمورابي، وليس بعدها، ولكن السؤال الذي يشغل فكر الباحثين هو في أي السنوات من سنوات حكمه الطويلة تم التدوين؟

فالمسألة نفسها لا تشير من قريب أو بعيد إلى أي تاريخ محتمل على عكس النصوص المنسوخة على الألواح الوثائقية، ومادام الأمر هكذا فلم يبق أمامنا سوى اللجوء إلى دراسة مضمون النصوص لنحصل منها على مؤشرات تساعدنا في تأريخ نشوء المسألة ونصوصها التشريعية، فهناك أولاً الفتوحات العسكرية التي يعددها حمورابي في مقدمة شريعته، وهي كما نعرف من وثائق أخرى حدثت في سنوات حكم حمورابي الأخيرة، ويرد في احد سجلات الأحداث السنوية الهامة الذي يؤرخ في السنة الثانية من حكمه انه شرع قانوناً للبلاد، الا ان هذا التاريخ مبكر جداً، ولا نعتقد انه يقصد بذلك شريعته المتكاملة المعروفة، وانما هي بيان سياسي يتوجه به الحاكم إلى شعبه عند مستهل استلامه السلطة في البلاد كما اشرنا إلى ذلك سابقاً.

وبما ان السنة الأولى من حكم حمورابي هي السنة التي اعتلى فيها عرش بابل، واعتبرت بداية حكم عاهل جديد فالسنة الثانية هي تدوين لعمل هام قام به. وترد جملة: (صورة حمورابي ملك الشريعة) في سجلات

الأحداث السنوية للعام الثاني والعشرين من حكمه، ورغم ذلك نشك في ان المقصود بذلك هي صورته المنحوتة على مسلة سوسا التي تحمل على صفحاتها مواد القوانين. ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن المسلة المذكورة تم نحتها في السنين السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين، اوريا في السنة الأربعين من حكمه، كما تشير اخبار الفتوحات العسكرية في مقدمة الشريعة، كما يجب ان يؤخذ في الحسبان ان عملاً كهذا يستغرق وقتاً طويلاً قد يمتد سنوات، وما يدعم رأينا هذا عثور المنقبين على كسر لمقدمة شريعة حمورابي أقدم بسنوات قليلة من المقدمة المنقوشة على مسلة سوسا، ونحن لا نشك في ان المنحوتة في أعلى المسلة قد استخدمت نماذج أقدم منها تظهر حمورابي على أنه ملك الشريعة الا ان مثل هذه النماذج لم تصل إلينا. ولدينا مؤشرات أخرى تساعدنا على تأريخ المسلة في أواخر حياة حمورابي سوف تأتي على ذكرها لاحقاً.

المقدمة والخاتمة وترتيب النص:

يتألف نص المسلة من ثلاثة مقاطع كبيرة واضحة، تأتي على رأسها المقدمة، ثم يلي ذلك نص القوانين، وأخيراً الخاتمة. ولم تكن المقدمة بدعة ابتدعها حمورابي فقد سبقه إليها مشرعون أقدم منه مثل اورنامو ولبيت عشتار، ولكن ما يميز مقدمة حمورابي عن غيرها هو انها انجاز أدبي مبدع تجاوز حدود البيانات السياسية المألوفة، والمقدمة مرجع هام للمؤرخ المعاصر الذي بإمكانه ان يطلع على انجازات حمورابي العسكرية التي عددها في نص المقدمة المؤلفة من ٣٠٣ / أسطر. وتشكل المقاطع الثلاثة: المقدمة، والقوانين، والخاتمة، وحدة عضوية متماسكة لا غنى لأحدها عن الآخر اذ ان

الغاية والهدف هو التعريف وشرح ما جاء في النص التشريعي ، ولذا لا يمكن اعتبار المقدمة عملاً منفصلاً قائماً بذاته ، جاء وليد وقته ليملاً أعمدة المسئلة دونها ارتباط بالنص الأصلي لمواد التشريع . وإذا كانت مواد القوانين لا تفصح في أية فقرة من فقراتها عن أنها من وحي السماء ، وإنما دونت بناء على أمر حمورابي ، فإن القارئ النبيه يفهم من بين الأسطران مردها في نهاية المطاف إلى الآلهة ، إذ انها هي التي اختارته دون الناس جميعاً ليكون رسولها ، وينفذ مشيئتها ، «ليجسد العدالة في الأرض ، ويقضي على البغاة والمفسدين وليأخذ حق الضعيف من القوي ، وليكون مثل الشمس التي تشرق فوق الرؤوس السود ، وتنير لهم معالم الطريق على الأرض» .

فالقوانين الوضعية جاءت نتيجة اصطفاء الآلهة لحمورابي ليكون سيداً على البشر ، وتضفي مقدمة الشريعة على حمورابي القاباً عديدة تصف أعماله المجيدة فهو العابد الورع ، يحل الآلهة ونحشاها ، والبطل المقدام يخوض غمار الحروب دون كلل أو ملل ، والمحسن الكريم يوزع الخيرات على البلاد . ويعدد النص أسماء المدن الهامة التي شيد فيها حمورابي معابد للآلهة ، واحسن إلى سكانها ، وكأنه اراد بذلك ان يظهر امام شعبه بمظهر الحاكم الورع الذي يهتم بقضايا الناس والعمران بالدرجة الأولى اما فتح البلدان وتخريب المدن فهو امر ثانوي يمر عليه مرور الكرام ، ويعرج حمورابي في نهاية المقدمة على التعريف بنفسه فيقول :

«أنا حمورابي العابد الورع والعبد الذليل للآلهة الكبيرة ، خليفة سومولائيل وريث سن - موبليت القوي من نسل السلالة الملكية الأبدية ، الملك الجبار ، شمس بابل المشرقة على بلاد سومر وآكاد ، الملك الذي تصيخ له اسماع ضفاف العالم الأربع ، حبيب عشتار هذا أنا . عندما طلب مني مردوك ان انظم الناس واكون قائداً للبلاد نشرت العدالة بين الناس واحققت الحق وجلبت السعادة للبشر ؛ آنذاك شرعت ما يلي : » .

يلي ذلك نص المواد والفقرات التشريعية .

أما الخاتمة التي نوهنا عنها في مقدمة كتابنا فهي أيضا ليست فريدة من نوعها وإنما اعتمدت على نماذج أقدم كانت شائعة في مراجع الآداب الرافدية، ولكنها تحولت هنا بفضل شعراء القصر إلى مقطوعة أدبية شأنها في ذلك شأن المقدمة، وتأتي الخاتمة مباشرة بعد سرد مواد القوانين وتصفها بـ «دعوى حق العدالة التي أرسى قواعدها حمورابي، الملك النشيط، وعلى هديها تسير القيادة الرشيدة في البلاد لاحقاق الحق».

ويعود حمورابي ليؤكد ثانية دعمه للأهداف السامية التي وضعها نصب عينيّه من خلال تشريعه القانوني وذلك بانصاف المظلوم وشد أزر الضعيف والأرملة واليتيم، يتبع ذلك جملة من النصائح والارشادات التفصيلية التي تساعد صاحب الشكوى في التقدم بشكواه بشكل عملي: «على المواطن المظلوم الذي يرغب في رفع الحيف عن نفسه ان يتقدم امام صورتني بصفتي ملك العدالة، ويقرأ ما كتبت، ويسمع كلماتي الثمينة، فتمثالي يهديه سواء السبيل، ويطلعه على خفايا الأمور ليصل إلى حقه، ويتنفس الصعداء». ويتوجه حمورابي بشكل خاص إلى أولئك الملوك الذين سوف يتربعون على عرش بابل من بعده بالكلمات التالية: ليحافظ الملك الذي سيخلفني على عرش بابل كائناً من كان على كلمات العدالة في البلاد، هذه الكلمات التي سجلتها على نصبي ليحافظ عليها حتى أواخر الأيام وإلى الأبد، فقانون البلاد الذي وضعته والتشريع الذي اصدرته عليه ألا يطرح جانباً، والا ينظر إلى قراراتتي نظرة لؤم واحتقار، فاذا اراد هذا الملك ان يحكم البلاد بالعدل عليه ان يقرأ كلماتي التي دونتها على نصبي بامعان وهذا النصب سوف ينير له درب الحق والعدالة».

وفي حين يسارك حمورابي كل أولئك الملوك الذين سوف يتقيدون بنصوصه القانونية في جملة واحدة، يلعن أولئك الذين يجيدون عن الدرب بنص طويل احتل القسم الأعظم من الخاتمة، اذ يدعو الآلهة المختلفة لمعاقبة العاصي كل حسب اختصاصه وامكانياته، فيطلب من أبي الآلهة أنوان ينزع

المجد عن مملكة الملك الفاجر، ومن انليل اله القدر والمصير ان يزرع بذور
الفوضى في بيته لتكون سبباً في زوال حكمه، وان تكون ايام حكمه نصباً
وسغباً وسنواته عجافاً وظلاماً لا ترى فيها بصيص النور، وان يطفأ نور عينيه
ليكون مصيره العمى!». .

أما الإلهة نينليل قرينة انليل فيدعوها للتأثير على زوجها ليمحق البلاد
والسكان، ويطلب من ايا الحكيم «أن يفقده رشده واتزانته لتضيع ذكراه
وتنضب مياه أنهاره من ينابيعها، فلا تعد الأرض تخصب بخبز الحياة!». .
ويطلب من شاماش إله الشمس والعدالة ان يقوض أركان حكمه،
«حيث ينتزع من بين الأحياء في الأعالي، وتبحث روحه الضالة عن الماء في
الأرض فلا تجدها!». .

ومن سن اله القمر ان ينهي أيام وشهور وسنوات حكمه بالعذاب
والأنين «ليكن مصيره كصرع الحياة مع الموت»، ومن هدد اله الطقس ان
يغرق البلاد بطوفان المطر، ومن زبابا المحارب الالهي «أن يحطم اسلحته في
موقع المعركة ويجعل نهاره ليلاً، ويدوسه أعداؤه بأقدامهم». .

ومن عشتار التي ليست الهة حب فقط بل الهة معارك وحروب ان
«تكسر شوكة جنوده وتروي الأرض بدمائهم، وترمي أشلاء جنده فوق الحقل
لتصبح تلا ولا تستجب لنداء الاستغاثة الذي يطلقه جيشه، وتدعه يقع
أسيراً في يد عدوه ليقاد مغلولاً إلى بلاد الأعداء!». .

ومن رجال اله العالم السفلي «أن يحرق شعبه بلهيب القصب المحترق
ويقسمه إلى نصفين بحد سلاحه الماضي، ويحطم اعضاء جسمه كتمثال
صلصال مهشم». .

ومن الإلهة نينتوان تستأصل عقب هذا الرجل، ومن نينكرك ابنة آنو
والهة الشفاء «أن تصيبه بمرض عضال ومصيبة نكراء، وجرح دام لا يجد له
شفاء ولا يعرف الطبيب له دواء ولا تخفف عنه الضمادات، ويكون كضربة
قاتلة تظهر في جسمه حتى ينطفأ ضوء حياته، ويبقى نادباً فقدان ذكوريته

حتى يوم الدين!». .

مما تقدم نرى ان اللعنات قاسية جداً أراد بها حمورابي ان يصب جام غضبه على كل أولئك الذين لا يتقيدون بشريعته أو الذين يغيرون الكلام عن مواضعه ، ولا شك ان الأسباب التي دعت حمورابي إلى ان يتخذ هذا الموقف الصارم حيال كل من يسيء إلى شريعته المصورة على المسلة ، انها لم تجد اذنأ صاغية ، او انها لم تجد طريقها إلى التنفيذ أصولاً كما كان يجب ويشتهي وخاصة انه كان يقوم بنفسه بدور القاضي . ان اخفاق حمورابي على ما يبدو في تطبيق القوانين التي استنها وارتضاها لشعبه دعتة إلى ان يلجأ إلى عالم الآلهة البابلية بمجموعها مستجيراً بها راجياً اياها ان تثار له من كل دعي أو محرّف ، وبالفعل لم يتوفر لدينا أية وثيقة تشير من قريب أو بعيد إلى ان قوانين حمورابي كانت المرجع والأصل في القضاء ، فهل يا ترى يعود ذلك إلى نقص في المراجع وهي ليست بالقليلة؟ ام ان القوانين كانت تعتبر من البديهيات ولا حاجة إلى الاشارة اليها في الدعاوى القضائية؟

ام ان موت حمورابي الذي اعقب تدوين القوانين جعل منها حبراً على ورق؟ يصعب علينا للأسف ان نجد اجابة شافية لكل هذه التساؤلات فالجدل العلمي حول هذا الموضوع لم يصل الى نهايته بعد ، فبعض العلماء يعتقد ان القوانين كانت تطبق يومياً بشكل عملي بينما يعتقد البعض الآخر انها بقيت نظرية دون أي فائدة عملية ونحن نقف ازاء كل هذه الآراء موقفاً وسطاً كما هي الحال في معظم الأمور.

وقد اصطلح على وصف قوانين حمورابي بمجموعة قوانين حمورابي ، واصبح هذا المصطلح شائعاً في كل المراجع العلمية ، وان كان في الواقع لا يصيب كبد الحقيقة لأن المشرع نفسه لم يهدف من عمله هذا الى جمع كل القوانين المعروفة في البلاد ، حتى ولو ان المقدمة والخاتمة توحيان بهذا الانطباع ، اذ ان الوثائق الكثيرة والرسائل العديدة تعالج مشاكل عديدة اجتماعية وقانونية لا يرد ذكر لها في قوانين حمورابي ، ولما كانت بحد ذاتها تعالج

جملة مشاكل هامة وملحة أملتھا الظروف في وقتها عندما شارفت أيام حمورابي على نهايتها فكان لا بد للملك من وجهة نظره على الأقل وبصفته الحاكم والاقطاعي ان يوضح بعض الأمور الغامضة ويبدل علاقات اجتماعية اتى الدهر عليها بعلاقات اكثر ملائمة لروح العصر، ورغم ذلك لا نجد في تشريعاته صدى كافياً لكل العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في عصره مما يضطرنا إلى البحث عن مصادر أخرى معاصرة تساعدنا في سد الفجوات ورفدنا بصورة مكتملة عن حياة هذا العصر في ظل حكم حمورابي .

كنا قد نوهنا سابقاً إلى ان مواد قوانين حمورابي المدونة على مسئلة الشهيرة غير مصنفة او مرتبة بشكل متسلسل وانما يبدأ النص القانوني باداة الشرط الظرفية اذا . . يلي ذلك موضوع الجرم ثم الحكم ، مما ساعدنا على ترتيبها حسب موضوعاتها ، ورغم ذلك نفتقد فيها روح التنظيم والترتيب ، وربما يعود السبب في ذلك إلى اننا ننطلق في حكمنا من وجهة نظر عصرية جداً فمعظم القوانين والتشريعات صدرت من رجال القانون آنذاك نتيجة خبرتهم الطويلة ، وبناء على أوامر مستشاري الملك ، فلا نستغرب والحال هذه ان تصدر جملة المواد القانونية التي تعالج اموراً مدنية مقدمة القوانين ، ثم يلي ذلك المواد المتعلقة بالملكية الخاصة وحمايتها قبل التعرض إلى أملاك الدولة ، ثم تنتقل المواد إلى معالجة قضايا التجارة ، وشؤون المال والاقتصاد ، وحقوق العائلة ، والمشاجرات ، والمهن ، والتسعيرة ، والأجور ، ومشاكل الرقيق ، وتتم معالجة الموضوعات المختلفة بربط بعضها ببعض ، ولكن ما يعيننا في الأمر هو اننا سوف نأتي على دراسة موضوعات الحياة الاجتماعية المختلفة كل على حدة كما جاءت في نصوص القوانين .

الحكم بالدعاوى والبيانات الكاذبة وشهادة الزور :

يجب ان تشفع كل قضية ترفع إلى المحكمة بالوثائق والبيانات الداعمة

لحق المشتكي ، وللمحكمة الحق في ان تقبلها أو ترفضها بعد ان يتداول
اعضاؤها مضمون الشكوى فيما بينهم ، والمواد الخمس الأولى من قانون
حمورابي تعالج البيانات والادعاءات الكاذبة ، وقد يؤدي الاتهام الكاذب
بصاحبه إلى الحكم عليه بالاعدام ، وخاصة اذا كان الاتهام متعلقاً بقضية
قتل كما في المادة الأولى ، وتعالج المادة الثانية الاتهام بالسحر ، واذا ثبت كذب
الادعاء فعلى الشاكي ان يخضع لحكم اله النهر . تقول المادة الثانية :

اذا اتهم احد شخصاً آخر بالسحر وعجز عن الاتيان ببينة تثبت ذلك
فعلى المتهم بالسحر ان يذهب إلى اله النهر ويلقي بنفسه في النهر ، فاذا ابتلعه
النهر يأخذ المدعي الذي قذف المدعى عليه بتهمة السحر بيته (المقصود
أمواله) اما اذا برأه اله النهر وأعادته سالماً فان المدعي يقتل ويأخذ المتهم الذي
ألقي بنفسه في النهر بيته .

فقضايا السحر كما رأينا لا يمكن البرهنة عليها الا بواسطة حكم الهي
يقضي على المتهم بالموت وقد نوهت نصوص اخرى من ذلك العصر بالقضاء
الالهي والاحتكام الى اله النهر ، فقد كتب الملك يتار - أمي المقيم في مدينة
كركميش الواقعة على نهر الفرات إلى زمرليم ملك ماري بخصوص رجلين
متهمين بالتجسس يطلب منه اخضاعهما لحكم القضاء الإلهي في النهر ، بينما
احتفظ المدعي الذي رماه بتهمة التجسس مؤقتاً في سجن كركميش ، فاذا
ثبتت براءتهما ونجوا من الغرق فان الذي رماه بهذه التهمة ظليماً وعدواناً
سوف يعدم حرقاً ، اما اذا غرقا فيحال اهلها واموالهما إلى المدعي الذي رماه
بنهمة التجسس ، ويعني هذا عملياً المعاملة بالمثل بالنسبة للمدعي والمدعى
عليه ، وكانت عادة الاحتكام الى النهر شائعة أيضاً في دولة عيلام ؛ ويعتقد ان
المتهم كان يلقي في النهر مكتوف اليدين .

وتعالج المادتان الثالثة والرابعة شهادة الزور (انظر سفر اللاويين ١٩ :
١١ ، وسفر تثنية الاشتراع ٥ : ٢٠ ونبوذة ميخا ٢ : ٣ ، لا تشهد على قريبك
شهادة زور) وعقوبة شهادة الزور تراوح ونوع الضرر الذي قد تسببه ، فاذا

كانت تتعلق بالأملالك لعدم شاهد الزور، اما اذا كانت مقتصرة على شعير او فضة فيعوض المتهم فضة او شعيراً، ويكون الاثبات غالباً عبارة عن وثيقة مختومة يظهرها المدعي امام المحكمة ليثبت حق ملكيته لموضوع الدعوى، وفيما عدا ذلك يكتفي القاضي بأقوال الشهود بعد ان يؤدوا القسم، وغالباً ما تذكر الوثائق القضائية اسماء الشهود في نهاية النصوص ممهورة بخاتمهم أمام تاريخ الواقعة، واذا حدث ولم يكن الشهود مصطحبين اختتامهم معهم فيصمون بظفر احد اصابعهم او بذيل الثوب الذي يرتدونه على الوثيقة. واخيراً تعالج المادة الخامسة موضوع نزاهة القضاة انفسهم فالقاضي الذي يغير حكماً كان قد اصدره لقاء رشوة تنتظره العقوبة التالية:

«اذا اصدر القاضي حكماً وثبته بوثيقة رسمية، ثم رغب في نقض حكمه، فعلى المدعي ان يثبت ذلك واذا صحت دعوى المدعي فعلى القاضي ان يدفع المبلغ مكرراً اثني عشرة مرة، ويحرم من الجلوس ثانية في مجلس القضاء، او يلتقي مع القضاة في محكمة».

وهذه المواد التي أتينا على ذكرها لا تتضمن بالطبع كل الاحتمالات التي يمكن ان تقع، ولكنها تشير إلى حالات تكرر حدوثها في أواخر عهد حمورابي مما استلزم معالجتها بتشريع قانوني صارم.

ولا شك ان تنامي قوى الفرد في المجتمع الذي بدأ يلعب دوراً بارزاً وهاماً في الاقتصاد قد انعكس ايضاً على التشريعات الحقوقية المدنية، وكان القصاص ينزل بحق المفترين كذباً والشاهدين زوراً والناطقين بالحكم ظلماً على مبدأ المعاملة بالمثل، وقد وصلت اليها وثائق قضائية بفضل التنقيب الأثري تعالج جملة مشاكل تتعلق بملكية الأراضي والبيوت، والخلافات التي تقع بسببها بين الورثة، وكان من جملة هذه الوثائق محاضر دونت فيها أقوال استجوابات المحكمة.

التعدي على حرمة الملكية العامة والخاصة :

تظهر المواد التشريعية العشرين القادمة مدى اهتمام حمورابي بحفظ حقوق الملكية العامة والخاصة رغم ان مصطلح الملكية في الكتابات المسماة لا يميز بين ملكيات عامة وأخرى خاصة ، وتراعي هذه المواد حرمة املاك القصر والمعبد بشكل خاص ولكنها لا تهمل بأي شكل من الأشكال حفظ حقوق ملكية العائلات الخاصة ولا سيما ان الاقتصاد العائلي كان يشكل دعامة الدولة في العصر البابلي القديم بما يقدم للملك من خراج المزروعات وخدمات في القصر. كما حرصت القوانين على الحفاظ على وحدات الانتاج الفلاحية ورعاية مصالحها وخاصة تلك التي تقوم بزراعة الحبوب ، ولذلك كانت احكام القوانين جادة وصارمة فيما يتعلق بالملكية ولو كانت تقصد في الواقع التحذير وبث الرعب في قلوب الأثمين لردعهم عن ارتكاب المخالفات ، فمن يسرق بيتاً من بيوت الله أو من بيوت الملك - وفي كلا الحالتين المقصود هو ملكية القصر - يعدم ، ومن يبيع مالاً مسروقاً أو يحتفظ به فحكم الاعدام له بالمرصاد شأنه في ذلك شأن من يتهم الآخرين بالسرقة ولا يستطيع اثبات ذلك ، وعلى البائع ان يثبت ملكيته للأشياء بموجب صك مختوم ، وعلى المدعي ان يدعم أقواله بشهادة شهود خلال ستة اشهر.

ويعتبر اختطاف الأطفال سرقة يحاسب عليها القانون ويقع في حكم هذا البند كل من ساعد على هروب العبيد والاماء أو ساعد على اخفائهم رغم ان المنادي أعلن ذلك في الأماكن العامة .

ويعدم السارق امام فتحة سور البيت التي احدثها بغرض التسلل إلى داخل المنزل لسرقة محتوياته ، وفي حالة عدم ضبط السارق متلبساً بجريمته فعلى المتضرر ان يعلن عن مقدار خسارته في المعبد اي امام الله وعندئذ على سكان الحي في المنطقة التي وقعت فيها الحادثة ان يعوضوا خسارته ، واذا مات احد المواطنين غداً خلال ارتكاب السرقة فيدفع لأقربائه مينة فضة أي ما

يعادل ١/٢ كغ في وقتنا الحاضر.

وتعالج المادة الخامسة والعشرون قضية رجل تظاهر بالمساعدة في اطفاء حريق شب في بيت احد المواطنين بقصد معاينة البيت لسرقته وذلك برميهِ في نار البيت المشتعل :

«اذا شب نار في بيت احد المواطنين، وهب رجل لاطفائها وعاین املاك سيد المنزل بقصد السرقة ثم سرق بعض محتوياته فان هذا الرجل يرمى في نار الحريق» .

ونشهد لأول مرة في قوانين حمورابي تمييزاً طبقياً خلال نطق الحكم في قضايا السرقة .

اذ يقول نص المادة الثامنة ما يلي : اذا سرق مواطن شريف (حر) عجبلاً أو حملاً أو حماراً أو خنزيراً أو قارباً من أملاك الاله أو القصر فعليه ان يعوضه بها ثلاثين ضعفأ أما اذا كانت السرقة من أموال رجل مسكين* فعليه ان يعوضه بها عشرة أضعاف، واذا كان السارق لا يملك شيئاً «للتعويض» فعليه ان يموت .

من مطالعة هذه المادة المجحفة والمناقضة كلياً لما جاء في مقدمة شريعة حمورابي تفهم التعابير الجوفاء، والمباهاة الفارغة التي أراد حمورابي ان يقنعنا بها على انه منصف للفقراء والمستضعفين في الأرض، والواقع ليست إلا مجرد تعابير لفظية لم يقصد معناها حقاً، كما نفهم ايضاً ان حق الملكية مصان ولكن بتفاوت وفق الوضع الطبقي في المجتمع البابلي، فهناك فرق بين ملكية المعبد والقصر وملكیة الناس العاديين الذين تصفهم النصوص البابلية

* - اللفظ الأصلي لهذه الكلمة في اللغة البابلية مشكينوم وتوصف بها طبقة معينة في المجتمع البابلي ربما تعادل في لغتنا العربية كلمة «موالي» وربما تطورت كلمة مسكين في اللغة العربية عن أصلها السومري واكتسبت معان جديدة وقد تسربت هذه الكلمة إلى معظم اللغات الحية اليوم .

«بالمساكين»، ومهما يكن من أمر فإن الاعتداء على حرمة أملاك الدولة يجازى بغرامة مضاعفة ثلاث مرات .

وما دمننا بصدد الحديث عن الوضع الطبقي في المجتمع البابلي نرى لزماً علينا ان نعرج ولو قليلاً إلى شرح ما تعني كلمة «مشكينوم» فهذه التسمية كانت مدار بحث ونقاش في الأوساط العلمية ردحاً من الزمن، ولم يبت بأمرها حتى يومنا هذا، فقد ظهرت هذه التسمية في النصوص المسماة والمدونة في الألف الثالث ق. م لأول مرة، ثم عاودت الظهور في النصوص خلال وبعد العصر البابلي القديم وشهدت خلال ذلك تطوراً ملحوظاً في معناها، وتعني هذه الكلمة باللغة الفرنسية (mesquin) وباللغة الإيطالية (meschino) الانسان الفقير **. ولكن ماذا كانت تعني في العصر البابلي القديم وبالأخص في قوانين حمورابي؟ في الواقع هناك رأيان يقول الأول منهما: ان المشكينوم فئة من الناس تعمل لصالح القصر ويرتبط مصيرها به، وتعيش في أرض من أملاك القصر ويقول الرأي الثاني: ان المشكينوم شعب مغلوب على أمره، ولا تربطه بالقصر ولا بالنخبة الممتازة في بلاط الملك أية رابطة. ومهما يكن من أمر فإننا نتساءل هل من المجدي فعلاً ان نصنف هذه الجماعة طبقياً في المجتمع البابلي؟ سيما وان هذا التصنيف الذي اعتمده قانون حمورابي لا نجد مثيلاً له في وثائق أخرى معاصرة، فالمعروف ان قوانين حمورابي قسمت المجتمع البابلي إلى ثلاث طبقات: طبقة الأحرار وطبقة الموشكينوم وطبقة العبيد، الا ان الرسائل والوثائق المعاصرة لا تتحدث عن الموشكينوم كونها طبقة متوسطة كما قد يفهم من قوانين حمورابي، وخاصة ان بعض النصوص تتحدث عن أناس من (الموشكينوم) لهم املاك واسعة. وللتمييز بين الانسان الحر الذي يطلق عليه في اللغة البابلية اسم

*** - لا شك انها انتقلت الى هاتين اللغتين عبر العرب .

«المعرب»

(أويلوم) وإنسان الموشكينوم وخاصة في قوانين حمورابي كان يؤخذ بعين الاعتبار ارتباط كل منهما بالقصر فاذا حدثت سرقة لأحد «الموشكينوم» يكون الجزء مخففاً لا لأن هذا الإنسان احط قدراً من غيره، ولا لأنه ينتمي إلى طبقة الفقراء والمساكين بل لأن أمواله ليست بذات أهمية بالنسبة للقصر. وتراعي المواد الأخرى شخص (الأويلوم) في كثير من الحقوق لأنه يمثل الملك، أو لأنه رجل من رجاله في حين أن الموشكينوم لا يمثل هذا الوضع؟

ونرى انه من المستحسن ألا نقيد أنفسنا بأي تفسير من التفسير التي أتينا على ذكرها بما يخص ترجمة مصطلح (الموشكينوم) حتى يأتي العلماء بالقول الفصل، والحقيقة الدامغة التي لا فكاك عنها هي أن قوانين حمورابي تظلم (الموشكينوم) على حساب (الأويلوم) فما بالك بالعبيد والأرقاء؟ ان حرص التشريع القانوني على صيانة الأملاك جاء بكل تأكيد انعكاساً للشرخ الطبقي الذي حدث في المجتمع البابلي، وقد ساهمت هذه القوانين في حفظ ورعاية أملاك الملك بشكل أوبأخر وذلك بعدم سماحها للرأسمال الفردي أن يطغى على الممتلكات العامة (القصر والمعبد) وتأثيره السلبي على صغار المنتجين الذين غالباً ما يقعون تحت ربة العبودية نتيجة عجزهم عن تسديد الديون والفوائد المترتبة عليهم.

اقتاعات الجيش :

تلي المواد القانونية التي تعالج حوادث السرقة والخطف جملة من التشريعات تتعلق بشؤون الجيش، ويمكن تقسيمها إلى نوعين، النوع الأول يتطرق إلى الحديث عن عناصر عسكرية تعمل في القطاع المدني، ويطلق عليها في اللغة البابلية (ردوم) ويقابلها في وقتنا الحاضر (أفراد الشرطة)، اما النوع الثاني فيختص بالحديث عن أفراد في الجيش العامل

ويطلق عليهم اسم (بثيرون) في اللغة البابلية، ويعني الاسم حرفياً (قناص)، ويعتقد أن أصل التسمية جاء من استخدام الجندي المحارب شبكة صيد في المعارك.

وكان لهؤلاء العناصر (المدنية والعسكرية) الحق في الحصول على أراض ملكية من القصر، شأنهم في ذلك شأن كل العاملين في الدولة، وقد حرص حورابي في تشريعاته على توفير الحماية والأمن والاستقرار الاقتصادي لهم، وخاصة وأن فتوحاته في الجنوب الرافدي أمنت له أراض واسعة جداً استغلها في بسط نفوذه عليهم وكسب ولائهم، ولكن الأمور لم تجري بالسهولة التي يمكن أن نتصورها، فقد رافق توزيع الأراضي الجديدة مشاكل جمة كانت موضوع المواد القانونية من الرقم ٢٦ حتى الرقم ٤١.

ومن جملة هذه المشاكل انشغال الجنود باستثمار الأراضي الممنوحة لهم، - وإن هم لم يستثمروها بأنفسهم كلياً - من جهة والتحاقهم بفرقهم العسكرية عندما يدعو النفير إلى ذلك من جهة ثانية، وقد عالجت رسائل عديدة مثل هذه الموضوعات الملحة فالمفروض أن يكون الجندي في كامل جاهزيته وعلى رأس عمله في قطعه عندما يدق ناقوس الخطر، وهذا يتناقض كلياً مع ارتباطه بالأرض، وقد حددت المادة السادسة والعشرون عقوبة الإعدام بحق كل من يتخلف عن الالتحاق بقطعه أو يرسل بدلاً عنه تقول المادة المذكورة:

(إذا استدعي شرطي (ردوم) أو قناص (بثيرون) للالتحاق بركب الملك، واستأجر أجيراً وأرسله عوضاً عنه فإن هذا الشرطي أو القناص يقتل أما الأجير فيستولى على بيته)، يتضح مما تقدم أن المشرع يصر على التحاق هؤلاء العناصر شخصياً بصفوف الجيش المحارب لأنهم محترفون ويملكون خبرة قتالية أكثر من غيرهم فحسب بل لأنهم مدينون للملك بأسس معيشتهم، وهم أولى من غيرهم بالذود عن ممتلكاتهم. وتعالج المواد (٢٧ - ٣١) قضية استثمار الأراضي في حالة التحاق

أصحابها بالجيش أو وقوعهم أسرى في أيدي الأعداء :
المادة ٢٧ : « إذا وقع جندي أسيراً وبقي فترة طويلة بعيداً عن الوطن ،
وأعطيت أرضه لرجل آخر لاستثمارها ، فإن هذه الأرض تعاد إليه حين وصوله
إلى مسقط رأسه » .

المادة ٢٨ : فإذا كان للأسير ابن فعلى الابن ان يتولى رعاية مصالح
أبيه في الأرض .

المادة ٢٩ : اما اذا كان الابن قاصراً فتعطى الأم - زوجة الأسير - ثلث
الأرض لتتمكن من تنشئة ابنها .

ويحق للمالك الأرض الممنوحة له ان يهمل استثمارها مدة سنة كاملة فإذا
زادت عن المدة المحددة يفقد أرضه كما تقول المادة ٣٠ .

المادة ٣٠ : « اذا أهمل جندي (ردوم أو بثيروم) عمله في الأرض سواء
كانت حقلاً أو بستاناً بسبب التحاقه بخدمة الملك ثم لم يعاود عمله لفترة
طويلة واستولى رجل آخر على حقله وبستانه وبيته وعمل فيهم لمدة ثلاث
سنوات يفقد الأول حقه باستعادة أملاكه ، ويستمر الثاني في عمله » .

المادة ٣١ : أما اذا بقي سنة واحدة فقط بعيداً عن أرضه ثم عاد فيحق
له استرداد حقله وبستانه وبيته ويزاول عمله كالسابق » .

وتعالج المادة ٣٢ فدية الأسير فتقول :

« اذا اقتدى تاجر جندياً وقع في الأسر (ردوم أو بثيروم) ، وتركه يعود إلى
مسقط رأسه فعلى الجندي ان يعطي التاجر قيمة الفدية ، فاذا لم يكن لديه
مال فعلى معبد البلدة ان يفعل ذلك ، فاذا لم يتوفر المال في المعبد فعلى القصر
ان يقوم بدفع الفدية ، ولا يجوز ان يباع حقله او بستانه او بيته لقاء الفدية » .
اذن فقد كان القصر حريصاً كل الحرص على ألا يفترط بالأرض
الملكية حتى ولو اقتضى الأمر ان يفترس الأسير من أموال القصر نفسه ،
ويحول بذلك دون وصول الأراضي إلى ملكية أيدي غريبة مثل التاجر في مثالنا
السابق ، فقد اقتدى هذا التاجر أسيراً خلال رحلته في بلد غريب ، وعرف فيه

رجلاً بابلياً من وطنه ، وطبيعي ان يعرض التاجر، ولكن ليس على حساب الأرض، لأن الأرض اساس معيشة الجندي ، وبواسطتها يضمن الملك ولاء جيشه .

ولا بد لنا في هذا السياق من ان نأتي على ذكر رسالة من رسائل حمورابي والتي نقلتنا من الحيز النظري كما هو في قانون حمورابي إلى الميدان العملي عند التنفيذ الحي ، فالرسالة موجهة إلى شخصين يطلب حمورابي منهما ان يدفعا مبلغ ١٠ شاقل فضة من اموال معبد الاله سن للتاجر الذي افتدى اسيراً، ونستخلص من ذلك أن لحمورابي الحق في ان يتصرف بأموال المعابد كما يشاء .

ونجد ان التاجر افتدى الأسير بمبلغ مناسب جداً لأن المبلغ المذكور اقل من سعر الرقيق في الأحوال العادية .

وفي رسال اخرى يتوجه شخصان بالرجاء إلى المرسل اليه الذي كانا يعملان في خدمته بان يطلب من والديهما ان يكلفا تاجراً بفك أسرهما ، فقد اعتقلا خارج مدينة اكللاتوم ، وهذا يعني في شمال البلاد الرافدية .

وتحظر قوانين حمورابي على قادة الجيش قبول البديل في صفوف الفرق العسكرية ، أو تأجير عناصرهم ، أو الاعتداء على اموالهم تحت طائلة الاعدام (المادتان ٣٣ و ٣٤) ويفهم من مضمون هاتين المادتين ان حمورابي اراد منع استغلال السلطة والنفوذ وذلك بفرض أقصى العقوبات بحق المسؤولين الكبار .

وتحظر المواد التالية (من الرقم ٣٥ إلى الرقم ٣٧) بيع المواشي التي وهبها الملك لعامليه شأنها في ذلك شأن البيت والحقل والبستان ، ومن يتجرأ على شرائها يفقد امواله التي دفعها ثمناً لها ، وتعود المواشي لأصحابها ، كما لا يجوز للجندي ان يتنازل لزوجته أو لابنته عن أملاكه التي منحها له الملك (المادة ٣٨) . وبذا يكون حمورابي قد حال دون وصول أملاك الدولة إلى أشخاص لا يمكن للقصر ان يستفيد من خدماتهم وخاصة في شؤون الدفاع

عن الوطن، كما يحظر التنازل عن أملاك الدولة لأشخاص تصفهم النصوص (بمكلفي الضرائب) وتستثنى من ذلك الأملاك التي حصل عليها الجندي بكد يمينه ومن ماله الخاص، عندها يحق له ان يتصرف بها على هواه، ونستخلص من ذلك ان عمال الملك كانت لهم أملاكهم الخاصة، اضافة إلى ما حصلوا عليه من قبل الملك لقاء خدماتهم، كما توضح بعض الرسائل والوثائق ان بإمكان الجندي استئجار أراض زراعية ليستثمرها بنفسه وهذا ما تعالجه المواد التشريعية التالية التي سوف تكون مجال بحثنا.

استئجار أراض زراعية :

ان الموضوع الذي أثرنه سابقاً عن استئجار الأراضي أصبح اسلوباً شائعاً خلال العصر البابلي القديم وذلك لزيادة الثروة وتوسيع مساحات الأراضي المزروعة، ويفسر الاقبال الواسع على التعامل بهذا الاسلوب باسباب عديدة مع مراعاة الظروف الزمانية والبيئية طبعاً، ويأتي على رأس هذه الأسباب تضيق الخناق على توسع الملكيات الخاصة (عقارات وأراض) كما هي مثبتة في الوثائق المدونة في أواخر حكم ريم - سن وحمورابي والعصور التي تلت، وقد ذكرنا ذلك سابقاً، ثم تقلصت الأراضي التي كان يمنحها الملك وأثبتت الدراسات الأثرية لأنظمة الري في العصر البابلي القديم ان اماكن الاستيطان تزداد كثافة في المواقع التي تعتمد في زراعتها على وسائل السقاية التقنية، واخيراً يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان الاقطاعات التي كان يمنحها الملك لعماله كانت تؤجر لأن القائمين عليها ليسوا من ذوي الاختصاص ولا يهتمون أصلاً بالعمل الزراعي، وهكذا استمر العمل بتأجير واستئجار الأراضي الزراعية حتى العصر الفارسي أي أنه لعب دوراً نشطاً في الاقتصاد خلال ما يقارب ألف وخمسة مائة سنة.

ويزودنا نص تعليمي من العصر البابلي القديم بمعلومات عن عمل مستأجر الأرض وواجباته، وهذا النص هو من سلسلة معروفة بعنوان «أنا أتیشو» يقول النص: «يفلح الأرض ثم يذري البذور فيها ويهبل التراب عليها بعد سقيها، وينظف الأرض من الحصى ثم يحيطها بسياج من القصب ثم بعد ذلك يعمل على طرد الغزلان والجراد اذا قصدوا أرضه، وهو ينهض باكراً ويأوي إلى فراشه متأخراً»، وفي موضع آخر يتحدث النص عن رعايته للحبوب واهتمامه بفلاحة الأرض وزراعتها وطرده الطيور منها وعزق الأعشاب الغريبة ثم يقول بالحرف:

«يسقي الحقل ويسهر على نماء بذوره، ويحصل الغلال وقت الحصاد ويعطي صاحب الأرض حصته المتفق عليها رسمياً بوثيقة مختومة»، ثم يتطرق إلى الحديث عن الأرض التي تروى بواسطة مياه الآبار «بعد ان خلخل تراب الحقل بواسطة الفأس سوف يبذر التربة بمحراث يدوي ويروىها مرة ويعيد الكرة ثانية وثالثة وبعد ان يثبت دعائم أوتاد البئر سوف ينزح الماء منه».

يبدو ان هذه الأرض الزراعية كانت تقع على مستوى أعلى من سوية البئر ولذا كان لا بد من استخدام آلة ضخ لا يصلح الماء اليها وتطورت هذه الآلة فيما بعد لتصبح ما يعرف باسم (الشادوف) في وقتنا الحاضر، وكان يستخدم لفلاحة الأرض وبذر الحبوب فيها نوعان من المحاريث، يقوم الأول بشق الأرض فقط ويوزع الثاني البذور في الشقوق، حيث يعتقد ان له جيبين يختزان الحبوب التي تتساقط منها في الشقوق اثناء مرور المحراث فوقها.

وكانت المحاريث الخشبية رخيصة وفي متناول اليد في حين كانت المحاريث البرونزية قليلة ونادرة وغالية الثمن، ولا تتوفر الا لدى القصر والمعبد، ويحظر استخدامها من قبل عمال الملك في أراضيهم الخاصة، كما يمكن تأجيرها للفلاحين الصغار.

وتروي لنا الوثائق العديدة المدونة في العصر البابلي القديم كيف تتم عملية تأجير واستئجار الأراضي بشكل عملي، وقد اخذت صيغة العقد

اشكالاً متنوعة تبدأ عادة بتسمية الأرض موضوع الأجار (حقل - بستان - أشجار النخيل - حقول لزراعة السمسسم الخ . .) ، ثم موقعها ومساحتها ، يلي ذلك اسم المؤجر ، والهدف من الاستئجار (للبناء أو للاستصلاح والاستثمار) ويتم دفع المبلغ المتفق عليه اما عينياً من المحاصيل الزراعية أو نقداً بالفضة ، ويكون الاتفاق على المحاصيل اما كمية محددة او نسبة من الانتاج ، وغالباً ما يتبع الأسلوب الأول كما مر معنا سابقاً .

وعندما يكون الاتفاق على نسبة من الغلال يأخذ المستأجر ثلثي المحصول والمالك الثلث ، مع التنويه الوارد في نص العقد بان على المستأجر ان يدفع الفائدة المترتبة عليه مثل جيرانه المزارعين ، وحتى يحفظ المالك حقوقه كان يتقاضى من المستأجر سلفة عن الفوائد ، وتكون السلفة عادة كمية محددة من الفضة ، وتحتتم وثيقة العقد بتوقيع الشهود وتاريخ السنة التي وقع فيها العقد واليك نموذجاً من العقود :

« استأجر مشكوم بن سنتوم ارضاً بمساحة . . قرب حقل شيخ التجار من سن أشارد بن سن إريش لزراعتها وذلك وفق التسعيرة المحلية » .
ويلى ذلك اسماء عشرة شهود بينهم مختار المحلة ، وتاريخ السنة الثامنة والثلاثين من حكم حورابي .

واذا كان لدى المالك أرض كأداء بحاجة إلى تدليل واستصلاح فانه يعرضها عادة للايجار بشروط مغرية جداً ، والعادة في استئجار الأراضي ان تكون مدة الايجار محددة بسنة واحدة اما في هذه الحالة فثلاث سنوات يعفى من دفع آجار السنة الأولى على أن يدفع آجار السنة الثانية مخفضة اما في السنة الثالثة فيدفع الآجار كاملاً ، وبعد مضي ثلاث سنوات يعيد المستأجر الأرض لصاحبها بعد ان تكون قد استصلحت ، او يستمر باستثمارها ولكن بالأجر المعتاد .

وغالباً ما يقوم المستأجر باستئجار أرضين معاً في وقت واحد ، ارضاً خصبة تؤمن له موارد عيشه ، وارضاً بوراً تحتاج إلى استصلاح ، فيجنب

بذلك نفسه الوقوع في ضائقة مالية، ويعتقد ان الأراضي البور كانت أراضي مهملة أو أراضي تشكوقلة المياه، فأصبحت مأوى للحشرات والدواب بعد أن أهملها اصحابها، وقد يكون المقصود بالأرض البور أراضي البادية.

ولا بد لنا في هذا السياق من أن نشير إلى ناحية مثيرة استرعت انتباهنا، وهي تأجير البساتين والأشجار المثمرة مثل التمر. إذ ان المستأجر يتقاضى ثلث المحاصيل في حين ان صاحب الأرض يتقاضى الثلثين الباقيين، وهذا يعني عكس ما هو متعارف عليه بالنسبة لتأجير الأراضي.

ويعتقد ان سبب ذلك يعود إلى ان العمل في البساتين وخاصة بساتين النخيل يكون اقل عناء واخف مشقة. فعمل البستاني يقتصر على زرع اشجار النخيل خلال ثلاث سنوات كما يذكر النص التعليمي السابق، إذ يقول: «سوف يقوم بشتل اشجار النخيل المثمرة في البستان طويلاً وعرضاً، ويرعى الشتلات الفتية بالسقاية، ويحيط حدود البستان بسور من الطين المجفف، وعندما ينهي البستاني اعمال الزرع سوف يقوم صاحب البستان بتعويض عمله». ومن المحتمل ان صاحب البستان كان يستغل المساحة بين الشجيرات الفتية بزراعة الحبوب والخضار لصالحه الخاص، فعندما يؤجر المالك بستانه فان عمل المستأجر لا يقتضي منه جهداً دؤوباً، وغالباً ما يقتصر على تلقيح الأشجار اصطناعياً وحراستها حتى تنضج ومن ثم يجني الرطب، وتنو العقود بشكل خاص إلى مهام المستأجر الجديد وخاصة فيما يتعلق برعاية وحماية البستان. مثل حفر الخنادق حوله وحراسته حتى لا تكون أزهار الأشجار وأغصانها موضع عبث واستهتار.

وتشير معظم العقود الى استئجار حقول وبساتين معاً، ويدفع الآجار وفق طبيعة الأرض تموراً وذرة او سمسماً، ومن الواضح ان الاستئجار كان لا يشمل الأشجار المثمرة فقط بل الأرض أيضاً تماماً كما هو الحال اليوم في جنوب العراق حيث تزرع بساتين النخيل بالحبوب والخضار. وتعالج بعض مواد قوانين حمورابي قضية آجار الأراضي والعمل

الزراعي ، ومما يسترعي الانتباه ان المشرع كان حريصاً على استثمار الأرض بأي ثمن لأن الأراضي الخصبة كانت محدودة ، كما ان تضخم عدد السكان وازدياد نسبة الملوحة في الأرض فرض استغلال كل بقعة ممكنة ، وعدم التهاون بأي اهمال يحدث . ولذا كان التقاعس عن استغلال موارد الأرض يعتبر جرمًا يعاقب عليه الماهل ، وعليه رغم عدم وجود المحصول ان يدفع آجار الحقل . تقول المادة ٤٢ : « اذا استأجر رجل حقلاً للزراعة ولم يستثمره ، فاذا ثبت اهماله فعليه ان يؤدي إلى صاحب الأرض مقداراً من الحبوب يعادل نسبة محصول الحبوب للأرض المجاورة » .

والمادة ٤٣ : « واذا ترك الأرض بوراً ولم يفلحها فعليه ان يعطي صاحبها مقداراً من الحبوب يعادل نسبة محصول أرض الجار كما يتوجب عليه ان يقوم بفلاحة الأرض وتعزيقها ثم اعادتها لصاحبها » .

وتنطبق على مستأجري بساتين النخيل نفس الشروط اذ تقول المادة ٦٥ ما يلي : اذا لم يلقح البستاني أشجار البستان ، وقل المردود بسبب ذلك فعلى البستاني ان يعطي صاحب البستان محصولاً يعادل نسبة محصول أرض الجار » .

ولا تقل عقوبة من لم يستصلح أرضاً بوراً استأجرها لهذه الغاية شدة وصرامة عن غيرها اذ تقول المادة ٤٤ ما يلي :

« اذا استأجر رجل أرضاً بوراً لاستصلاحها خلال ثلاث سنوات ، ثم أهمل استصلاحها ، وبقيت الأرض بوراً فعليه ان يفلح الأرض في السنة الرابعة ، ويعزقها ، ويسقيها ، ثم يعيدها إلى صاحبها » ، وهذا يعني ان يستصلح الأرض دون مقابل ، وتستطرد المادة (٤٤) فتقول ان على المستأجر ان يعطي صاحب الأرض (١٠) كور حبوب عن كل (٥ ، ٦) هكتار من الأرض اي اكثر من المطلوب عادة في العقود ، ففي هذه الحالة كان المستأجر مضطراً أن يسدد التزاماته من ريع أرض اخرى ، او ان يستقرض حبوباً ، فكما نرى كانت الاجراءات التي اتخذها حمورابي بحق المهملين صارمة وقاسية

جداً، ونحن نشك في ان استئجار الأراضي في مثل هذه الحالات كان طوعاً بل قسراً فرض على اصحابها فرضاً الا ان قوانين حمورابي ، وعقود الآجار، لا تثبت او تنفي شكناً.

غير ان الأمر يختلف كلياً بالنسبة للأضرار التي تلحقها الطبيعة بالأرض أو المحاصيل كأن يأتي فيضان الأمطار على بيادر المحاصيل فيدمرها. فاذا كان المستأجر قد دفع ما ترتب عليه من التزامات إلى صاحب الأرض فلا يبقى له في هذه الحالة سوى الحقل المغمور بالمياه، اما اذا لم يكن قد سوى حساباته فان محصول الحبوب الذي نجا من الفيضان يقسم بينه وبين صاحب الأرض وفق النسبة المتفق عليها في العقد (انظر المادتين ٤٥ و ٤٦ من قوانين حمورابي).

وفي حالة تخريب المحاصيل بواسطة اهل الجوار فان الجار ملزم بتعويض الخسائر كما نصت عليه المادة ٥٣ اذ تقول: «اذا اهل رجل بناء السد في حقله وتخرب السد نتيجة هذا الاهمال وأغرق الأراضي المزروعة فان على هذا الرجل الذي خرب السد في أرضه نتيجة اهماله ان يعرض كل الحبوب التي أتلّفها الفيضان» واذا عجز الرجل عن تعويض الخسائر فان عقوبة صارمة تتخذ بحقه. اذ يباع هو وما يملك، ويتقاسم المتضررون فيما بينهم المبلغ المحصل نتيجة البيع (المادة ٥٤)، فالفقير الذي لا يملك سوى الأمل بانتظار مواسم خيرة لا ترأف بحقه القوانين. وترى المادتان ٥٥ و ٥٦ تعويض الحبوب التي تلفت بسبب فتح ترع غير متقنة العمل للسقاية فأفسدت محاصيل الجوار، واذا أفسدت مياه احدى القنوات خلال سقي أرض صاحبها أرض الجوار فان على صاحب القناة ان يعرض المتضرر كل ستة هكتارات ونصف (١٠) كور من الحبوب اي ما يعادل (٣٠٠٠ ل). وقد راعت القوانين في موادها حق صاحب الأرض التي يستخدمها الرعاة من أجل ماشيتهم (المادتان ٥٧ و ٥٨).

وكان الراعي عادة لا يترك مواشيه ترعى الحشائش وسيقان السنابل

فقط بل أيضاً رؤوسها . مما يساعد أولاً على تسميد الأرض وثانياً على سرعة نموها وإذا فعل هذا دون الرجوع إلى صاحب الأرض والاتفاق معه بشكل أصولي فانه يغرم بدفع ٢٠ كور (٦٠٠٠ لستر) من الحبوب عن كل ستة هكتارات ونصف، وإذا كانت السنابل قد نضجت وأن أكلها، واتت عليها قطعان الماشية باهمال الراعي وعدم انتباهه فان الغرامة تتضاعف ثلاث مرات .

وكانت عقوبة من يقطع شجرة دون اذن صاحبها ١ / ٢ مينة من الفضة (المادة ٥٩) وتشير هذه المادة إلى مدى الأهمية التي كان يعلقها الحكام البابليون على حفظ وصيانة الأشجار .

وأخيراً لا بد لنا من أن نشير إلى بعض المواد التي تعالج قضايا الفلاحين الصغار الذين يقعون في حمة الدين (من ٤٨ الى ٥٢ و ٦٦) . فإذا كان احد الفلاحين مديناً وتراكت عليه الفوائد، وذهبت الكوارث بمحاصيله، فيحق له ان يغير صيغة الاتفاق في العقد، وتحظر مواد أخرى على الدائنين تحصيل كل الغلال لصالحهم، اونزع ملكية الأرض من صاحبها، وتؤكد على وجوب حصد الغلال من قبل المدين نفسه، ثم تسديد ما عليه من ديون، وإذا لم يستطع المدين ان يؤدي دينه فضة فيمكن تعويضه حبوباً أو أي محصول تنتجه الأرض . مما تقدم يتضح ان الدولة البابلية كانت حريصة جداً على ألا يقع المنتجون الصغار ضحية الاقطاعيين الكبار .

آجار البيوت والقروض :

غالباً ما نتحدث الوثائق والرسائل في العصر البابلي القديم عن ممتلكات الأفراد الشخصية فتقول : حقله وبستانه وبيته، ورأينا صدى ذلك في قوانين حمورابي التشريعية، ومن الطبيعي ان تتعرض مواد القوانين إلى

ايجار البيوت مثلها في ذلك مثل الحقول والبساتين(انظر المواد من ٦٧ حتى ٧٨ ومعظمها للأسف ناقص فالوثائق من هذا العصر لا تعالج شؤون استئجار الأراضي فقط بل نجد عدداً كبيراً منها انصرف الى بحث علاقة ايجار واستئجار البيوت مما يوحي بأن الغلبة من الناس كانت تقطن بيوتاً بالاجرة، وتعقد الاتفاقات بعقود سنوية تحدد فيها قيمة الايجار، وتناسب هذه القيمة وفق مواصفات وحجم وموقع البيت، فالبيوت الواقعة في أماكن متميزة في المدينة كانت أغلى بكثير من التي تقع على أطرافها أو في أماكن بعيدة، ويدفع الأجار غالباً بعد انقضاء مدة العقد، ولكن لوحظ في حالات ليست عديدة بأن المستأجر كان يدفع قسطاً مقدماً بعد توقيع العقد، وقد يكون القسط نصف الأجرة المتفق عليها، وتتضمن العقود أحياناً شروطاً إضافية يجب على المستأجر أن يلتزم بها، مثل ترميم القبو إذا كان للبيت قبواً، وتبديل السقوف الخشبية الآيلة للسقوط، وتدعيم الجدران . الخ، وأي ضرر يلحق بالبيت فالمستأجر ملزم باصلاحه، والأضرار التي كانت تلحق ببيوت مبنية من الطوب والطين كثيرة جداً، وقد يحدث أحياناً أن البيت يتداعى بأكمله من جراء هطول أمطار غزيرة. وإذا كان صاحب البيت المؤجر سيدة من سيدات معبد الاله شمش، أو أية كاهن أخرى فينص العقد عندئذ على شروط إضافية يتفق عليها وخاصة بمناسبة أعياد الاله، وإليك نموذجاً من هذه العقود:

« استأجر نينشوبور- ناصر بن نور أليشزبيت ريتوم كاهنة معبد شاماش لسنة واحدة بأجرة قدرها ٣ شاكل فضة، وقد استلمت ١, ٥ شاكل فضة عربوناً، وقد انتقل الى البيت في اليوم الأول من شهر تيروم، وسوف يقدم بمناسبة أعياد الاله شاماش قطعة لحم وعشرة ليرات نبيذاً» .

وبما ان الاخشاب قليلة ونادرة جداً في بلاد الرافدين فلا تعتبر الأقسام الخشبية في البيت من أصل البناء، فالخشب على عكس الطين واللبن يعتبر من المواد النفيسة والغالية الثمن، حتى ان خشب اشجار النخيل الطري

والضعيف لم يكن في متناول اليد، ويصعب الحصول عليه الا بشق الأنفس، ولذلك كانت الأخشاب المستخدمة في بناء البيوت تدون وتسجل منفردة عند اجراء عملية حصر الارث، او عند تأجير البيت مثل الأبواب والنوافذ والأدراج المؤدية إلى سطح المنزل. وقد عثر على عقد بيع وشراء باب خشبي في مدينة ديلبات. وكان ثمن الباب شاقلاً واحداً من الفضة الممهورة بخاتم رسمي.

وكانت العادة ان يجلب المستأجرون أبوابهم معهم، ويأخذونها ثانية بعد انتهاء مدة عقد الايجار، وقد لاحظنا في منطقة غمر الفرات في سورية ان السكان اصطحبوا معهم ابواب ونوافذ منازلهم عند مغادرتهم لها قبل ان تغطيها مياه السد.

فإذا كانت الأخشاب في البيت ملك لصاحب البيت فيذكر ذلك في عقد الايجار. ولدينا وثيقة من عصر سمسو ايلونا تنوه بان المستأجر دفع شاقلاً واحداً من الفضة زيادة عن الآجار لأن الباب والدرج ملك لصاحب المنزل. ولم يقتصر الآجار والاستئجار على البيوت السكنية فقط بل شمل أيضاً الدكاكين والورش، والمستودعات، وكانت العلاقات بين المستأجر والمؤجر موضوع خلاف في كثير من الحالات، وينظر بها في المحاكم، ولدينا وثائق كثيرة من عصر حمورابي تعالج مثل هذه الموضوعات، كما تتعرض قوانين حمورابي إلى مشكلة طالما تتكرر، وهي ان يجبر المالك المستأجر على اخلاء المنزل قبل انتهاء مدة العقد فيغرم صاحب البيت بقيمة الآجار الذي دفعه المستأجر. فضة لأنه اجبره على اخلاء البيت قبل انتهاء مدة العقد».

وفهم من هذا النص أن على صاحب البيت اعادة مبلغ الآجار إلى المستأجر كي يخلي له البيت، وهناك مواد اخرى تحظر بيع بيوت تتوجب على اصحابها التزامات تجاه القصر.

واذا حدث واشترى احدهم بيتاً من هذه البيوت فانه يخسر المبلغ الذي دفعه ثمناً له.

وهنا ينقطع النص للأسف . وهذا الانقطاع سببه الملك العيلامي الذي أمر بمسحه ، ولم يتسنى له ان يعرضه بنص باسمه ، وتعالج المواد التي تلي هذا الانقطاع موضوعاً لا يقل أهمية عما سبق ، وهو موضوع القروض والديون .

تحدثنا سابقاً عن نظام القروض وانتشاره بشكل واسع منذ بداية العصر البابلي القديم ، وتأثيره المخزي على المدينين بنسب متفاوتة ، كما مرت معنا حالة المراهبي بلمونمشة من لارسا الذي عرف كيف يستغل مواطنيه المدينين له أسوأ استغلال ، وكانت تتم الأمور في منتهى البساطة حيث يقدم الشخص على طلب القرض سواء كان فضة أو مواد للتسيير أعماله ، ولم يكن هذا الأمر في حد ذاته سلبياً ، ولم يترتب عليه نتائج اجتماعية وخيمة لأنه في الواقع جزء لا يتجزأ من نظام اقتصادي شاع في العصر البابلي القديم ، كان الغرض منه حل الأزمات والضائقات المالية الآنية ، اذ لم يكن طالبو القروض من الفئات الفقيرة المعتمدة بل على العكس من ذلك كانوا من ذوي الشأن واصحاب المناصب .الموسرين ، ودليلنا على ذلك رسالة وجهها احد الموظفين الى حمورابي ضمنها شكواه : وهي انه أقرض «الوالي ؟» سن ماجير (٣٠) كوراً من السمسم (حوالي ٩٠٠٠ لتر) وحصل منه على وثيقة تثبت ذلك ، وهو يطالبه باعادة القرض منذ ثلاث سنوات دون جدوى ، اثر ذلك أمر حمورابي عامله سن ادينام بتقصي الحقائق فاذا كان لصاحب الشكوى حق فعلى سن - ماجير ان يعيد له أمواله مع الفوائد . وتتألف القروض في معظم الأحيان من مواد استهلاكية لا تستخدم للاستثمار الفعلي فالفئات الفقيرة في المجتمع كانت تقدم على مثل هذه القروض طمعاً في ان تعوضها خلال مواسم ثرة قادمة ، فاذا عجز المدين عن تسديد ما عليه نتيجة الجفاف او كوارث طبيعية ، ولم يكن له موارد اخرى اضطر بشكل أو بآخر الى بيع ذويه ، أو نفسه فيسقط ومن معه تحت ربطة العبودية . ولا تقبل عادة الحبوب والثيران كرهائن كما نصت على ذلك قوانين حمورابي صراحة (انظر المادتين ١١٣ و ٢٤١) حتى لا

يصبح المواطن مهدداً في لقمة العيش .

وقد لعبت القروض وعلاقات الدائن بالمدين دوراً بارزاً في الحياة اليومية البابلية خلال حكم حمورابي وخلفائه ، تشهد على ذلك كثرة الوثائق والعقود المكتشفة من هذا العصر بالاضافة إلى التشريعات والرسائل الملكية التي تعالج قضايا الديون الكثيرة وانعكاساتها على الدولة ، اذ اصبحت من المشاكل المتفاقمة والتي تهدد امن الوطن ، مما أجبر الملك سمسوايلونا على الغاء كل عقود الدين للجنود العاديين بتشريع رسمي ، وتبعه في ذلك أمي - صدوقا ، ولم يقصر حمورابي من جانبه في هذا المجال كما رأينا في بيانه السياسي المؤرخ في العام الثاني من حكمه .

وقد زعم فيه حرصه الشديد على خلق نظام عادل في المجتمع ، واكد على ذلك في مسلته الشهيرة . ولم يكن حرص الحاكم على تخفيف عبء الديون عن المواطنين نابعاً من حبه لهم وعطفه عليهم كأب كبير بقدر ما كان يخشى على دعائم حكمه أن تتزعزع ، فهم يشكلون الأساس المادي والمعنوي الذي تنهض على قوته أركان الدولة .

ونجد في قوانين حمورابي مواداً كثيرة تبحث في مشاكل القروض والمدينين ، ورغم ذلك لا يمكن الزعم بأنها أحاطت بكل المشاكل اليومية التي يتعرض لها المواطن في علاقاته المعيشية ، وانما اختارت الموضوعات الأكثر جدة وشيوعاً ، والتي لا بد من وضع حد لها حتى لا تسوء الأمور أكثر مما هي عليه . فموضوع الفوائد احتل حيزاً كبيراً من تفكير المشرع وأجبره على تحديد نسبة الفائدة القصوى التي لا يسمح بتجاوزها ، فحدد فائدة الفضة بنسبة ٢٠٪ / والحبوب مثل السمسم ٣ / ٣٣١ (المادة ٨٩) . ونرى نفس النسبة تتكرر في الوثائق والعقود ونحن نعتقد ان السبب ليس لأن هذه النسبة نصت عليها القوانين صراحة بقدر ما هي نتيجة عملية للواقع العملي المعاش يومياً والتي انعكست فيما بعد على شكل قوانين ، وتختلف نسبة الفائدة من مكان لآخر ، وحسب الظروف والطوارئ وتراوح نسبة فائدة الفضة من ٥٪ الى

٢٠٪ وفائدة السمسسم من ٢٠٪ الى ٣٣ ١/٣ ولكن قد تصل نسبة الفائدة لقروض السمسسم بشكل استثنائي حتى ٤٠٪، وقد لا يحدد العقد نسبة الفائدة اطلاقاً ويكتفي بجملة «كما هو متعارف عليه محلياً» أو كنسبة الفائدة التي يتقاضاها المعبد وغالباً ما يكون معبد شاماش في زيبار هو المقصود.

وموضوع القروض في معظم الأوقات هو الحبوب أو الفضة، ولكن يمكن ان يشمل أيضاً مواداً عينية أخرى مثل الصوف والسمسم والتمور ومواد البناء مثل (البن) ونادراً ما يذكر الذهب، ويقوم على منح القروض أفراد من عامة الشعب او موظفو القصر او المعبد، وتسترد وفق ما اتفق عليه في العقد اما مواد عينية أو فضة، ويمكن أن تسبدل الفضة بحبوب حسب المادة ٩٠ من قانون حمورابي «اذا ترتب على شخص فائدة ولم يكن لديه فضة بل حبوباً، فعلى التاجر ان يقبلها منه حبوباً وفق التشريعات الملكية، وهي ستون ليراً لكل كور (٣٠٠ ليراً)».

وتحذر المادة (٩١) من تجاوز نسبة الفائدة المحددة بالقوانين، وذلك بفقدان المرابي لقرضه الذي منحه للمدين كاملاً، الا ان التطبيق العملي كان مختلفاً كلياً عما نصت عليه القوانين وذلك بسبب الغش والخداع والتلاعب بالأوزان لاسيما انه لم يكن في بلاد بابل وحدة أوزان أو قياسات موحدة، ونرى المادة (٩٤) تشير إلى أسلوب الغش هذا: «اذا أعطى تاجر قرضاً على شكل حبوب أو فضة فوزن الفضة بالوزن الحجري الصغير، وكال الحبوب بالمكيال الصغير ثم استرد قرضه فيما بعد، الفضة بالوزن الحجري الكبير، والحبوب بالمكيال الكبير، فان هذا التاجر يفقد حقه باسترداد قرضه»، مما تقدم يتضح ان المشرع كان حريصاً على منع الغش والتلاعب بالأوزان لصالح المدين، ان هذه المواد تسمي الشخص الذي يقوم على منح القروض تاجراً، وترد هذه التسمية في مصادر أخرى، ونرى ان هذه التسمية لم تكن عبثاً او اعتباطاً بل هي مطابقة للواقع، فالتجار هم الوحيدون بين فئات الشعب الذين يملكون سيولة نقدية ورأسماً جاهزاً للتسليف، ويعتقد ان قوانين حمورابي

استخدمت هذه التسمية بمعنى أشمل وأوسع وكانت ترى في عملية منح السلف عملاً تجارياً محضاً فخصصت لذلك عدداً من المواد .

التجار وصاحبات الحانات :

في معرض حديثنا عن التجار كنا قد نوهنا إلى ان التاجر لم يقيم بنفسه بأعباء السفر، وانما كان يوكل أعماله إلى وسطاء أو مساعدين تسميهم النصوص البابلية حاملي الخرج (شمللوم) . فكان هؤلاء يحصلون على رؤوس الأموال أو البضائع على شكل قروض ويتجشمون مخاطر السفر وهي كثيرة الحدوث، فاذا استطاعوا ان يحققوا ربحاً، فعليهم ان يدونوا الربح بنسبة رأس المال، ثم تحسب لهم أيام السفر، وبعد ذلك يعطوا الربح للتاجر (المادة ١٠٠) .

واذا كان فهمنا للنص صحيحاً كما هو مدون على المسلة فان الوسيط ملزم بدفع الربح إلى التاجر بعد ان يقطع قيمة الفوائد . أما « اذا لم يحقق الوسيط » ربحاً في المكان الذي سافر اليه فعلى الوسيط (شمللوم) ان يدفع إلى التاجر «الفضة» التي اخذها منه مضاعفة» . المادة ١٠١ .

فهذه المادة تشكك في أمانة الوسيط، فهو اما ان يكون قد اختلس الربح او انه عاجز عن القيام بأعباء المهمة . وفي كلا الحالتين عليه ان يعرض المبلغ مضاعفاً وهكذا يكون التاجر قد حقق الربح الأكيد مئة بالمئة . اما اذا تعرض الوسيط لحادث سوط، وفقد كل ما لديه من أموال فعليه ان يقسم على ذلك امام الله، عندها تسقط عنه تهمة الاختلاس (المادة ١٠٣) .

واذا استلم الوسيط من التاجر حبوباً أو صوفاً أو زيتاً، أو غير ذلك بغرض التجارة، وتمكن من تصريف هذه المواد بنجاح فعليه ان يحسب القيمة بالفضة، وعلى التاجر ان يعطيه وصلاً مختوماً اشعاراً بالاستلام، فإذا فقد الوسيط وصل الاستلام فهذا ذنبه، ويتحمل تبعة اهماله (المادتان ١٠٤ و

(١٠٥).

واذا انكر الوسيط (حامل الخرج) استلام المبلغ من التاجر، وتمكن الأخير من اثبات حقه بواسطة القسم أمام الله وبالشهود، فعلى الوسيط ان يعرض التاجر المبلغ مضاعفاً ثلاث مرات (المادة ١٠٦).

تفترض هذه المادة على ما يبدو ان الوسيط قد استغل رأسمال التاجر لصالحه الخاص. لذا كان الجزاء قاسياً. غير ان جزاء التاجر ليس أقل حدة بل اشد واقسى عندما يدعي ان الوسيط لم يرد له ماله، ولم يسو الحسابات معه، ولا يستطيع ان يثبت ذلك فان التاجر يغرم ستة أضعاف المبلغ (المادة ١٠٧). فعقوبته ضعف عقوبة الوسيط.

ولكننا لم نعثر في نص من النصوص على ما يشير إلى أجر الوسيط، بل ما ورد ذكره يقتصر على التنويه بأجر يومي ما عدا وثيقة واحدة من عصر - أمي صدوقاً - تبحث في تشغيل احد الوسطاء وعن الأجر الذي سوف يتقاضاه بالفضة وتسليمه سلفة.

ويبدو ان مشرعي قوانين حمورابي وجدوا صلة ما تربط بين التجار وصاحبات الحانات حتى أتبعوا المواد التي تبحث في شؤون التجارة والتجار بمواد تعالج قضايا المشروبات الروحية. فالتعامل بها هو ضرب من ضروب التجارة ايضاً وان كان لا يستوجب تكبد وعناء السفر، والانتقال من مدينة إلى اخرى.

ومما لا شك فيه ان صاحبة الحانة قد لعبت دوراً متميزاً في الحياة اليومية البابلية. شأنها في ذلك شأن زملائها من الرجال، وقد انعكس ذلك على صفحات الآداب البابلية التي تتحدث بطيبة خاطر عن مشروب البيرة المحبب. وصناعة البيرة معروفة في بلاد ما بين النهرين منذ القديم ولقت رواجاً مشهوداً، واقبالاً على تناولها حتى ان المعبد والقصر خصصا حصصاً تموينية للعاملين لديهما. الا ان هذا لا يعني بحال من الأحوال ان صاحبة الحانة كانت تتمتع بسمعة حسنة، على الأقل في نظر العامة والقانون. زد على

ذلك ان الحانة والمأخور كانتا تنعمان بسقف واحد يجمعهما . كما ان تصنيف صاحبة الحانة لا يعلو تصنيف العاهرات في شيء ، ولا نظن ان المشرع غالى كثيراً في تقييمه .

وقد حددت قوانين حمورابي عقوبات صارمة ضد اللواتي يغششن ويتلاعبن بأسعار البيرة حيث تقول المادة (١٠٨) بالحرف الواحد ما يلي :
« اذا رفضت صاحبة الحانة ان تتقاضى حبواً ثمناً للبيرة ، وارتضت فضة بثقل وزن الحجر الكبير ، ثم قللت كمية البيرة التي تعادل كمية الحبوب المحددة ، واستطاع المدعي ان يثبت ذلك فان هذه المرأة تلقى في الماء » .
فعقوبة صاحبة الحانة الغشاشة هي الاعدام غرقاً ، ويبدو ان مهنة بيع الخمر كان مقتصرراً على النساء فقط حيث لا تتحدث النصوص هنا او في مواضع اخرى عن رجال امتهنوا هذه الصنعة .

واصرار صاحبة الحانة على بيع المشروبات بالعملة الصعبة (الفضة) له ما يبرره ، وقد أتينا سابقاً على الاسباب التي تجعل الفضة عملة مرغوباً فيها . اذ انها سهلة التداول وتحافظ على قيمتها ، غير ان المنتجين الصغار ما كان بمقدورهم ان يدفعوا دائماً الفضة نقداً ، وكان الشعير وسيلة تعامل تجاري معترف به ، وهويشكل على كل حال المادة الأساس في تحضير البيرة ، فالهدف من المادة ١٠٨ ليس اصرار صاحبة الحانة على التعامل بالفضة ، وانما تلاعبها بالوزن على حساب التسعيرة الرسمية .

ولم يكن امتهان بيع المشروبات الروحية بالأمر السهل فقد يرافق ذلك اخطار تودي بصاحبة الحانة إلى الموت . اذ نصت المادة ١٠٩ على ما يلي :
« اذا تلاقى مجرمون في بيت صاحبة الحانة ولم تقبض عليهم وتسلمهم إلى القصر ، فصاحبة الحانة تعدم » .

ويصعب علينا أن نتصور ان امرأة كان بمقدورها ان تقبض على عصابة من المجرمين وتسلمهم إلى القصر ، وربما كان المقصود - وهو المنطقي في هذه الحالة - اخبار رجال الشرطة الذين كان دأبهم الحفاظ على أمن

واستقرار الحياة العامة وعدم الاخلال بالنظام القائم .
وتحظر المادة ١١٠ على الكاهنات دخول الحانات وشرب البيرة فهذا
المكان لا يتناسب ومنصبهن الديني اذ لا يجوز ان تجتمعن والعاهرات تحت
سقف واحد ، ورغم ان الكاهنات اللواتي يقمن في دير المعبد بشكل دائم
ويتعاطين الأعمال التجارية لا يسمح لهن أن تطأ أقدامهن عتبة الحانة . وقد
كلف بواب الدير بمراقبتهن حتى لا تنزل أقدامهن خارج حرم الدير .
وتحدد المادة (١١١) اسعار البيرة في الحانة ، ويمكن لمحتسي البيرة ان
يشرب ما طاب له على ان يسدد قيمتها في مواسم الحصاد ، وكما ذكرنا يدفع
ثمن البيرة حبوباً وليس فضة وتستغل الحبوب ثانية (مثل الشعير) في صناعة
البيرة . اما اسعار البيرة فقد حددتها احدى وثائق التسعيرة بما يلي : كل ١٠
ليترات بيرة قيمتها عشرة غران فضة . اي ان كل لتر بيرة يكلف غراناً واحداً
من الفضة اي حوالي (٤٤) غراماً من الفضة أو ما يعادل هذه القيمة من
الشعير .

النتائج المترتبة على الديون :

عاجلت قوانين حمورابي موضوعات الایجار والاستئجار المتعلقة بالحقول
والبساتين والبيوت . كما بحثت شؤون القروض والوسطاء ، وصاحبات
الحانات ، واستطعننا من خلال ذلك ان نكشف الأسباب التي قد تؤدي
بالمقترض او المستأجر الى ان يقع في حمأة الديون ، وما يترتب عليها من نتائج
وخيمة على الفرد والأسرة . وتتابع مواد اخرى من قوانين حمورابي الحديث
عن هذه النتائج ، وبين الفينة والأخرى تتناول موضوع اختلاس البضائع
النفيسة من قبل الوسطاء اذ تقول المادة «١١٢» ما يلي : « اذا كان رجل على
سفر وسلم امواله الى رجل آخر من فضة وذهب وأحجار كريمة وماشابه ذلك
من أموال منقولة ، واحتفظ هذا الرجل بالأموال لنفسه ولم يسلمها لصاحبها

عند الطلب ولم يظهر في المكان المتفق عليه ، واخفاها عنه فعلى مالك الأموال المنقولة ان يثبت ذلك ، واذا استطاع اثباته فعلى الرجل الذي احتفظ بالأمانة ان يعيدها له مضاعفة خمس مرات» .

فالرجل الذي احتفظ بالأموال المودعة لديه سكت عنها ، ولم يعدها الى صاحبها كما هو متفق عليه اي انه اساء الأمانة ، ولا تعتبر «المادة ١١٢» الرجل سارقاً لأنه حصل على الأموال المنقولة بعلم صاحبها ولذلك كانت العقوبة مخففة نسبياً .

وعندما يعجز المدين عن سداد ما عليه من ديون يجد نفسه مضطراً لأن يرهن نفسه أو أفراد عائلته ، ولكن لا يحق للدائن بأي شكل من الأشكال ان يستولي على مخزون الحبوب الاحتياطي للمدين دون معرفته . لأن ذلك يعني محاربتة في لقمة عيشه (المادة ١١٣) . واذا فعل الدائن ذلك فلا يفقد المخزون الذي استجره لصالحه فقط ، بل كل ما له في ذمة المدين سواء كان فضة أو حبوباً .

واذا اخذ رجل شخصاً رهينة ظلماً وعدواناً فان على هذا الرجل ان يدفع ١/٣ مينة فضة أي ما يعادل (٢٠) شاقلاً وهو ثمن العبد في الأوقات العادية ، واذا توفيت الرهينة في بيت الدائن وكان الموت طبيعياً فان الدائن لا يتحمل مسؤولية هذا الموت .

تقول المسادة ١١٥ ما يلي : «اذا كان لرجل دين على شخص حبوباً أو فضة فأودع هذا الشخص رجلاً رهينة في بيت الدائن ولاقت الرهينة حتفها فلا يحق للمدين ان يرفع دعوى ضد الدائن» ويبدو الأمر مختلفاً في المادة ١١٦ عندما تموت الرهينة نتيجة الضرب اذ تقول : «اذا ماتت الرهينة في بيت الدائن نتيجة الضرب وسوء المعاملة ، واستطاع سيد الرهينة ان يثبت ذلك على الدائن ، فاذا كانت الرهينة ابن رجل حريعدم ابن الدائن ، اما اذا كانت الرهينة رقيقاً فعلى الدائن ان يدفع ١/٣ مينة من الفضة للمدين ويفقد حقه باسترداد مبلغ القرض» .

فالمعاملة بالمثل تطبق على الأشخاص من طبقة واحدة كما هي الحال عند العقاب بقتل ابن الدائن اذا تم قتل ابن المدين . اما في حالة قتل الرقيق فان العقاب يكون بدفع الغرامة التي تعادل ثمن العبد في الأوقات العادية وهي ٢٠ شاقلاً من الفضة أي حوالي ١٦٠ غراماً .

وحتى يتمكن الدائن من ان يؤمن حقه باسترداد القروض التي منحها لأشخاص وعجزوا عن تسديدها مع الفوائد المترتبة عليها . كان يلجأ إلى اخذ رهائن من المدين ، وبذا تتوفر لديه قوى عاملة رخيصة جداً ولكن لا تعتبر هذه الرهائن عبيداً ، بل تعامل معاملة الأحرار ، اللهم الا اذا كانوا في الأصل أرقاء ، وتؤكد المادة ١١٧ التي طالما استشهدنا بها على هذا التمييز في المعاملة ، فعندما يضطر المدين أن يرهن زوجته او ابنه او ابنته فلا يحق للدائن ان يحتفظ بهم اكثر من ثلاث سنوات وفي السنة الرابعة يصبحون احراراً الا اذا تمكن الدائن بطريقة او بأخرى من الاحتفاظ بهم مدة أطول ، ولكن المشرع حمورابي اخلص النية صادقا في ألا يشتمل العائلة لتفترات طويلة لأن ذلك سوف ينعكس سلباً على معيشة العائلة ، وبرأى حمورابي ان ثلاث سنوات من الخدمة تكفي لتعويض الدائن . اما في حالة الأرقاء فالوضع مختلف تماماً ، فإذا وضعهم صاحبهم تحت تصرف الدائن لسداد ديونه ، وقام الدائن ببيعهم فلا يحق لصاحبهم مطالبة الدائن بهم (المادة ١١٨) ، فالمادة (١١٧) لا تنطبق عليهم . الا في حالة ان الأمة انجبت طفلاً لصاحبها فيحق عندئذ لصاحبها استردادها بعد ان يوفي ثمنها من الفضة (المادة ١١٩) .

اذن يتضح من هذه المواد وغيرها من النصوص المعاصرة ان لرب العائلة كل الحق في ان يتصرف بافراد عائلته اذا اصابته النوائب ، فهورب العائلة وسيدها ، ولا يحق لأحد من افراد العائلة ان يخرج عن طوعه ، فاذا تراكمت عليه الديون وأثقلت كاهله القروض فزوجته تتحمل معه قسطاً من المسؤولية ، اللهم الا اذا نص عقد النكاح بعدم مسؤولية الزوجة عن ديون زوجها قبل الدخول بها والعكس ايضاً صحيح بالنسبة للزوج اذ نصت المادة

١٥١ على ما يلي :

«إذا عقدت المرأة القاطنة في بيت زوجها اتفاقاً رسمياً مع زوجها بألا يطالها الدائنون ، فلا يحق للدائنين الذين لهم ديون في ذمة زوجها قبل عقد الزواج بأخذها كما لا يحق للدائنين ان يأخذوا الرجل الذي لهم ديون في ذمة زوجته قبل الزواج بها» .

ومن مراجعة النصوص والوثائق من عصر حمورابي وخلفائه المباشرين نجد تراجعاً ملموساً في بيع المدين نفسه أو ابنه عما كان عليه في عصور اقدم وكان يحدث هذا في أسوأ الظروف الصعبة .

وتعالج المواد (من ١٢٠ حتى ١٢٦) شؤون تخزين الحبوب وايداع الأمانات مثل المجوهرات أو النفائس عند أناس آخرين ، فإذا كان صاحب الغلال لا يملك مستودعاً وليس لديه مالا كافياً ليستأجر واحداً فبإمكانه ان يضع محصوله بالأمانة لدى شخص آخر، ويحدث احياناً ان ينكر صاحب المستودع الأمانة ، فإذا استطاع صاحب المخزون ان يثبت ذلك فانه يسترد امانته مضاعفة ، وقد حددت القوانين اجرة مستودع الحبوب سنوياً بخمسة لترات من الشعير عن كل كور، وهذا يعني ان الايجار يتناسب طرذاً مع كمية الغلال المودعة .

ولتجنب وقع مشاكل تتعلق بالأمانات القيمة مثل الذهب والفضة والحلي كان يتوجب على الوادع والمودع عنده ان يوقعا عقداً بذلك امام شهود ، واذا لم يوقع مثل هذا العقد فلا يحق للوادع ان يرفع قضية ضد المودع . أما بالنسبة للشعير فالأمر مختلف ويكتفي القاضي بسماع القسم الالهي ليثبت حق المدعي ، وعلى المدعى عليه ان يعرض الشعير مضاعفاً يقول نص المادة ١٢٥ ما يلي :

«إذا اودع رجل شيئاً من أمواله عند شخص آخر ووضع هذا الشخص الأشياء إلى جانب أمواله ثم فقدت أمواله مع أموال صاحب البيت نتيجة فتحة في الجدار (نتيجة سرقة) أو تسلق (سطو) فعلى صاحب البيت المهمل

ان يعوض كل الأموال التي أودعت عنده وسرقت لصاحبها، ويمكن لصاحب البيت أن يفتش عن أمواله المفقودة ويسترد ما سرق منها». وتنص المادة ١٢٦ على عقوبة الغرامة المضاعفة لكل من يدعي كذباً بسرقة أمواله أمام السلطات المحلية. ونستخلص مما تقدم ان المشرع كان حريصاً على حفظ الأمانات كما لو انها مودعة في مصرف من مصارف الادخار. وتشير بعض النصوص إلى امكانية قرض الأموال المودعة بشرط موافقة صاحبها، اذ نقرأ في نص يعود إلى السنة الخامسة والثلاثين من حكم حمورابي ما يلي :

«استقرض ادين - دجن بن مار إريستيم (٢ / ١ ٤) شاقلاً من الفضة من الأموال المودعة عند شوما - شاماش، على ان يردها عندما يطلبها صاحبها وذلك امام الالهين سن وشاماش (كشاهدين) ». وهذا يعني ان يكون المبلغ المودع جاهزاً عند الطلب، وخلال مدة الايداع يحق للمودع عنده أن يستثمر المبلغ.

الزواج والأسرة :

من الملفت للنظر حقاً ان كثيراً من مواد القوانين تعالج شؤوناً كانت في العصر البابلي القديم على جانب كبير من الأهمية، وخاصة تلك التي تبحث في شؤون الأسرة، وكل ما ينجم عنها من مشاكل عائلية مرتبطة بالأرث، فالأسرة أصبحت تشكل وحدة اجتماعية اقتصادية، نهضت على أنقاض المجتمع المشاعي، وتبلورت بشكل يتناسب وطبيعة الظروف المعيشية المتغيرة باستمرار، وبقدر ما تسمح به الجماعات البشرية الصغيرة الأخرى، حيث استطاعت الوقوف على قدميها لتأمين موارد رزقها دون الاعتماد على العشيرة والقبيلة ومجتمع القرية. اذ ان بؤادر تفكك الروابط المشاعية التي كانت سائدة

في المجتمع البدائي الأول اخذت تطفو على السطح، وتطيح بالعلاقات الانتاجية القديمة، فمجالس القرى التي كانت تشرف وتنظم الملكيات الجماعية، وعمليات الانتاج المشترك بدأت تكسب ملامح جديدة ووجهاً مغايراً، ولم تعد اكثر من كونها اداة تنفيذية، ولم يعد للعشائر والعائلات الكبيرة ذلك الدور الذي لعبته في السابق كمؤسسة ضمان اجتماعية تكفل الفرد ضد الفاقة والعوز، كما تشهد على ذلك الرسائل والوثائق العديدة من العصر البابلي القديم، فقد حلت العلاقات الفردية الانتاجية محل العمل الجماعي المشترك.

واصبحت الأسرة النواة الأساسية في المجتمع البابلي، وكان قوامها الزوج والزوجة والوالدي الزوج أيضاً، يضاف إلى ذلك الحريم والأولاد والأرقاء، وقد ساعد العصر البابلي بشكل أو بآخر على بروز شخصية الأسرة واستقلاليتها اقتصادياً واجتماعياً، ونتج عن ذلك مشاكل لا حصر لها تتعلق بقضايا الملكية، وشؤون الميراث وغير ذلك، ودأبت المحاكم منذ ذلك الحين على النظر في قضايا المواطنين التي اصبحت شغلها الشاغل.

ويجب ألا يغرب عن البال ان وضع الأسرة في ظل النظام الجديد اصبحت اكثر تعرضاً لمزالق الانهيار والصعوبات والأزمات الاقتصادية الناجمة عن استغلال المرابين وجشعهم الفاحش، وكانت الدولة تتدخل دائماً كلما رأت ان وضع الأسرة المزري ينعكس سلباً على نظام الحكم، فسنت التشريعات والقوانين الملائمة لحماية أفراد العائلة الصغيرة، وان كنا لا ننكر وضع الرجل المميز في القوانين على حساب المرأة في بعض الجوانب إلا ان الوثائق الحقوقية الأخرى تشير الى مساواتها معه في جوانب أخرى في العصر البابلي القديم، اذ كان بمقدور المرأة ان تزاوّل اعمال البيع والشراء والمبادلة، ومنح القروض والهبات، وتأجير واستئجار الأراضي والبيوت، كما تظهر في المحاكم كمدعية وشاهدة، وقد راعت المادة ١٢٧ سمعتها من ان تلوّكها السنة السوء فنصت على ما يلي:

«إذا اشار رجل باصبعه (متهماً المرأة بسلوكها) الى كاهنة من المراتب العليا، أو إلى سيدة متزوجة ولم يستطع اثبات ذلك، فعلى هذا الرجل ان يظهر أمام القضاة (في المحكمة) ويحلق جانبي رأسه. وتؤكد المواد التالية على ضرورة عقد النكاح بصك أصولي رسمي موثق (إذا اخذ رجل امرأة حليلة له ولم يثبت ذلك بعقد نكاح فان هذا الزواج يعتبر لاغياً «المادة ١٢٨»).

وقد لعبت القضايا المالية دورها في سن مثل هذه المواد التشريعية. وقد وصلت الى أيدينا من العصر البابلي القديم عقود زواج كثيرة تعالج أيضاً قضايا الطلاق كما ان قوانين حمورابي اتت على ذكر قضايا الخيانة الزوجية، وعالجتها بالتفصيل في المواد المصنفة من الرقم ١٢٩ إلى الرقم ١٣٦، وتفرض هذه المواد على المرأة صيانة شرف زوجها وعرضه في حين تترك الحبل على الغارب بالنسبة للرجل، وإذا حدث وضبطت المرأة متلبسة بالخيانة الزوجية فانها ترمى مع عشيقها مكبلين في مياه النهر، وإذا عفى الزوج المخدوع عن زوجته فيحق للملك عندئذ ان يعفي عن احد مواطنيه وهو في هذه الحالة العشيق.

ويقتل الرجل اذا ضبط متلبساً بجريمة اغتصاب عذراء في بيت اهلها، وإذا اتهم رجل زوجته بالخيانة ظليماً دون ان يثبت ذلك فيحق للزوجة مقاضاته في المحكمة، وتقسم عندئذ بالآلهة على براءتها فتبرأ المحكمة ساحتها، وإذا اتهمت الزوجة بشرفها فيحق لها ان تدافع عن سمعتها وذلك بخضوعها لحكم اله النهر، وهذه مجازفة لا تحمد عقباها قد تؤدي بحياتها، وترد في هذه المواد التي تعالج قضايا الخيانة الزوجية جملة: «اكراماً لزوجها» تلقي بنفسها إلى النهر ليحكم الاله بطهارتها وعفتها، ونظمت القوانين زواج المطلقات في كثير من موادها حيث ان بقاء الجنود أوقات طويلة خارج بيوتهم كان يهدد أفراد العائلة في معيشتهم، فان كان بمقدور الزوجة ان ترعى مصالح ابنائها بالموارد التي خلفها الزوج في بيته فلا يحق لها ان تتزوج من رجل آخر تحت طائلة عقوبة الاعدام غرقاً، اما اذا لم يترك الزوج في بيت الزوجية

شيئاً يسد عوز أسرته فيحق للزوجة حينئذ ان تشد الرحال إلى زوج آخر، وإذا حدث وآب الزوج الأول الى بيته بعد انقضاء فترة أسره فعلى الزوجة ان تعود اليه دونها تردد، وإذا كانت قد خلفت أولاداً من الثاني فيحتفظ بهم الزوج الذي أنجبهم في بيته، أما اذا غادر الزوج وطنه مختاراً لأسباب سياسية، وترك زوجته فيحق لها ان تختار زوجاً آخر، وهي غير ملزمة بالعودة اليه فيما لو عاد ثانية إلى وطنه، وهناك وسيلة أخرى تمكن الزوجة من فك رباط الزوجية وذلك اذا اهمل الزوج رعايتها رغم انها لا تشك من عيب جسمي او خلقي يقول نص المادة ١٤٢ ما يلي: «اذا ربأت المرأة بنفسها عن زوجها وقالت له: «لاتلمسني!» فعلى الجهات المعنية في المنطقة ان تحقق في الموضوع، فإذا كانت تتصرف تصرف المرأة المهذبة بلا حدود، وثبت ان زوجها لا يقيم في البيت، ويسيء معاشرتها، ويذلها فان هذه المرأة بريئة ويحق لها ان تأخذ مهرها وتذهب الى بيت أبيها».

أما اذا تصرفت هذه المرأة على هواها واساءت إلى زوجها بهذا التصرف فعقوبة هذه الزوجة الموت غرقاً. وعلى الرغم من ان الزوجة لها الحق في طلب الطلاق وفق ظروف وشروط معينة الا ان القانون بشكل عام كان يقف كلياً إلى جانب الرجل، فبإمكانه ان يفصل عن زوجته بكل سهولة، ومتى شاء، أما اذا اخذت الزوجة زمام المبادرة، ونقلت عفش بيتها للزوج كامل الحق في ان يطلقها، ولكن دون أي تعويض، وإذا رغب بالاحتفاظ بها فله الحق في ان يتزوج امرأة أخرى بينما تعيش الأولى في بيته مثل الأمة.

والجدير بالاهتمام ان القوانين راعت حقوق المرأة المطلقة مادياً وخاصة اذا تم الانفصال بناء على رغبة الرجل، ففي هذه الحالة ينبغي على الرجل ان يعطي مطلقة مهرها المتفق عليه في العقد، وإذا لم يتوفر لديه المبلغ فيعوضها بمينه من الفضة، وإذا كان للزوجة أولاداً، او كانت كاهنة معبد فيترتب على الزوج منحها حقلاً وبستاناً حتى تتمكن من تربية أطفالها.

وغالباً ما تدون عقود الزواج واردة الزوج والمبالغ المترتبة على طرفي العقد في حالة حدوث الطلاق، وقد وصل إلى أيدينا نص عقد نكاح لأحد الكهنة المدون في السنة الثالثة عشرة من حكم سمسوايلونا، يقول النص بالحرف الواحد: «تزوج أنليل - إزو كاهن الإله أنليل بن (لوكال - أزيديا؛ ابنة نينورتا - منسوم المسماة أما - سوكال، وجلبت أما - سوكال معها (١٩) شاقلاً من الفضة وأعطتها لزوجها أنليل - إزو وإذا حدث يوماً وقال أنليل - إزو إلى أما - سوكال: لست زوجتي بعد الآن! فعليه أن يعيد إليها المبلغ بالإضافة إلى ١/٢ مينة من الفضة وهو (٣٠ شاقلاً) كتعويض عن الطلاق، وإذا حدث العكس وقالت أما - سوكال لزوجها أنليل - إزو: لست زوجي بعد الآن، فتخسر مبلغها الأصلي بالإضافة إلى ١/٢ مينة فضة. وقد أقسم الاثنان على اتفاقهما أمام الملك».

يلي ذلك توقيع عشرة شهود، من بينهم امرأتان واسم الكاتب، والسجل القانوني، ثم يأتي تأريخ العقد.

نرى شروط العقد المتفق عليها بين الزوجين معقولة ومقبولة بالنسبة للزوجة فما على الزوجة في حالة حدوث الطلاق سوى أن تفقد مبلغاً من المال وتصبح بعدها حرة، ولكن هناك عقود أخرى تفرض على المرأة عقوبات صارمة وشديدة فيما لو تجرأت وأعلنت انفصالها عن زوجها وتنص هذه العقود في بنودها على عقوبة العبودية، أو الإعدام غرقاً، أو رمي الزوجة النافرة من قمة برج، وفي هذا السياق يقول النص التعليمي الذي أتينا على ذكره ما يلي: إذا كرهت المرأة زوجها وقالت له «لست زوجي» فترمى هذه المرأة في النهر، وإذا قال الرجل لزوجته (لست زوجتي) فعليه أن يدفع لها ١/٢ مينة فضة.

ولم يكن بمقدور الزوج أن يورث زوجته إلا بموجب وصية رسمية مصدقة، وينضمن الميراث عادة حقولاً وبساتين وبيوتاً وأملاكاً منقولة، ولا يحق للأولاد أن ينازعوا أمهم في هذا الميراث، وتورث الأم غالباً الولد المحبب

والمقرب اليها، كما جاء في المادة ١٥٠ من قانون حمورابي .
وعلىنا ألا نفهم كلمة وصية بالمعنى المتعارف عليه اليوم، اذ كان الارث ينتقل بشكل طبيعي إلى الأبناء الذكور بعد وفاة الأب، أما الاستثناءات المثبتة في قوانين حمورابي فتخرج عن القاعدة، فيما لو استطاعت ان تفرض نفسها على الأعراف والتقاليد السائدة .

وتنص المواد المنصفة في قوانين حمورابي من الرقم ١٥٣ الى الرقم ١٥٨ على جملة احتمالات لعقوبة القاتل، والعلاقات الجنسية المحرمة بين الأب وابنته، والحمو وكننته، والأم وابنها المتبنى، ومن هذه العقوبات النفي والاعدام غرقاً أو حرقاً، أو الموت على الخازوق، أو غرامات مالية ايضاً .

وتعالج القوانين شؤون الخطوبة والعلاقات المادية التي تربط بين الخطيبين، ونحن لا نشك اطلاقاً في ان السبب في وضع مثل هذه المواد التشريعية هو سبب مادي محض، وان الخلافات هي خلافات مادية، فالزواج لا يتم الا اذا دفع العريس او والده مهراً إلى والد العروس، واذا رغب العريس ان يرجع عن خطبته فعليه ان يتنازل عن المهر المدون في العقد وعن كل الهدايا التي قدمها لعروسه خلال فترة الخطوبة، واذا رغب والد العروس بفك الخطوبة فعليه ان يعيد كل ما حصل عليه مضاعفاً

وعلىنا ألا نفهم المهر خطأ ونعتبره ثمناً للمرأة وان كان لا يخلو الأمر احياناً من صفقات تجارية هامة، فالمرأة التي تنتقل إلى بيت زوجها تكلفه أعباء مالية طائلة، والهدية التي تجلبها معها من بيت والدها، والتي تنتقل حكماً إلى أولادها بعد موتها تستغلها في حياتها لتأمين متطلبات المعيشة اليومية وكان بمقدور الزوج في بعض الأحيان ان يخصص لها أموالاً تستفيد منها، لكن بعد رحيله النهائي . اي لا يمكن لها ان تنتفع منها وهو على قيد الحياة .

وقد شغلت قضايا الارث والميراث المشرعين في العصر البابلي القديم مما أجبرهم على تخصيص بعض المواد حول هذا الموضوع، فالأب لا يستطيع ان يحرم ابنه البكر حقه في الميراث الا اذا استطاع ان يثبت أمام القضاء ان

الابن عصاه مزتين عصياناً فاجراً (المادتان ١٦٨ و ١٦٩).
أما أبناء الأمة فلا يعترف بهم كأبناء شرعيين للأب . وهو خير في ان يورثهم ، أو يحرمهم الميراث ، وعلى كل حال يصبحون طلقاء مع امهم بعد وفاة منجبهم اذ تنص المادة ١٧١ صراحة على توريث المرأة الأولى (الشرعية) وابنائها :

«تحتفظ المرأة الأولى (الشرعية) بهدية زواجها وببائنتها التي حصلت عليها من زوجها ودونت على وثيقة رسمية ، وتبقى في بيت زوجها طيلة حياتها معه وتعيش على هذه الأموال بشرط ألا تبيعها مقابل فضة ، وبعد موتها يرثها أولادها» .

وبشكل عام نستخلص من الوثائق العديدة ومواد القوانين صورة معقدة عن العلاقات العائلية ، وقد حرص حمورابي في تشريعاته على ابراز دور العائلة في المجتمع البابلي ، وبذل قصارى جهده في الحفاظ على ترابطها واستمراريتها ، فالبنات اللواتي يحصلن على بائنات من آبائهن عند زواجهن ، يكن في الواقع قد حصلن على نصيبهن من الميراث مقدماً . أما البنات اللواتي ينذرن انفسهن للمعبد ولا يحصلن على البائنة من والدهن فانهن يقاسمن أخوتهن الذكور في الميراث ، وكان لكاهنات الاله مردوخ منزلة خاصة في تشريعات الملك حمورابي اذ تقول المادة ١٨٢ ما يلي :

«اذا لم يعط والد احدى كاهنات معبد الاله مردوك في بابل ابنته بائنة ولم يوص لها بشيء بموجب وثيقة رسمية فان هذه الابنة ترث مع اخوتها ثلث ميراث الوالد عندما يلاقي الأب مصيره المحتوم ، ولا يترتب عليها التزامات خدمية ، وبإمكانها ان تورث من تشاء» ، وهذا يعني ان حصة ميراث الكاهنة لا يعود بعد وفاتها إلى اهلها ، واعفاؤها من التزامات الخدمة يشير بكل وضوح لأي غرض وضع هذا التشريع ، فالمقصود هو كل أولئك الذين يعملون في الخدمة لصالح الملك .

التبني وواجبات الابن :

ما دمنا بصدد الحديث عن الإرث والورثة والمحاولات الجادة التي بذلها حمورابي في الحفاظ على كيان الأسرة وديمومتها فلا بد من أن نشير هنا إلى جانب هام من جوانب الحياة العائلية البابلية الذي احتل حيزاً واسعاً في تفكير المشرع وهو قضية التبني ، والمقصود بالتبني هو ان يتخذ الزوجان ولداً لهما ليس من صلبهما ، اذا كانا عاقرين ، وليس لهما ولد ذكر يرثهما بعد وفاتهما ، أو لزيادة الأيدي العاملة المنتجة في الأسرة ، وقد عثر على عدد كبير من الوثائق الهامة في العصر البابلي القديم تبحث في شؤون تبني الأرقاء والأحرار ، وتبني رقيق من الأرقاء يعني في الوقت ذاته انعتاقه من ربة العبودية ، ورغم ان قوانين حمورابي لا تأتي على ذكر مثل هذه الحالات الا انها مثبتة في وثائق أخرى عديدة ، فاذا اعتق سيد رقيقاً وتبناه ، او اشترى عبداً من سيد آخر وأعتقه بغرض التبني فالعلاقة بينهما تكون كالعلاقة بين الأب والابن الشرعيين .

وغالباً ما يرتبط عتق الاماء بزواجهن ، وتبني الأطفال الأحرار يستوجب عملياً اشراكهم في الميراث ، وشيوع التبني في العصر البابلي القديم وحالاته المتنوعة ادى الى ايجاد صيغة عامة على نحو ما جاء في احدى الوثائق التي تتحدث عن تبني شخص يدعى مار - عشتار : « احدهم يدعى مار - عشتار بن الثاني ونيدنات - سن ، تبناه الوالدان الثاني ونيدنات - سن ، واصبح بعد التبني اخاً لـ أخو - وقر ، وفي اليوم الذي يقول فيه مار - عشتار إلى الثاني أمه والى نيدنات - سن أبيه : انتما ليسا أُمي وأبي ، فعليه ان يتركاه يرحل في حال سبيله مقابل مبلغاً من المال ، وفي اليوم الذي يقول فيه الوالدان الثاني ونيدنات - سن إلى مار - عشتار ولدهما انت لست ابننا ، يأخذ حصته من الميراث كأبي ولد آخر من أولادهما ويرحل » .

يلي ذلك توقيع اثنا عشر شاهداً وكاتب الوثيقة (اللوحي) وتأريخ

الوثيقة . وتعالج المواد من الرقم ١٨٥ حتى الرقم ١٩٣ في قوانين حمورابي هذا الموضوع الهام وترى فيما تراه من شروط وواجبات انه لا يحق لوالدي المتبنى الأصليين استرجاعه بعد ان تعب الوالدان اللذان تبنياه في تنشئته وتربيته ، أما اذا بحث الوالد المتبنى عن الوالدين الحقيقيين ووجدهما فيجب على الطفل ان يعود اليهما ، والمقصود مما تقدم العثور على لقيط وهذا التعبير له مرادفات كثيرة في النص التعليمي «أنا إيتيشو» مثل «الذي ليس له أب ولا أم» و«الذي لا يعرف أباه وأمه» و«الذي عثر عليه عند البئر» و«الذي احضر من الشارع» و«الذي انتزعه من فم الكلب» و«الذي سقط من منقار الغراب» .

واذا رفض الولد المتبنى ان يعترف بوالديه اللذين تبنياه وكان الوالد المتبنى موظفاً أو كانت الوالدة المتبنة كاهنة فان عقوبة صارمة تترتب به في مثل هذه الحالات حيث يقول مضمون المادتين ١٩٢ و ١٩٣ ما معناه «يقطع لسانه الذي لاك به كلمات بذينة مجحفة بحق والديه اللذين تبنياه ، اما اذا عاد من تلقاء نفسه إلى بيت والديه الأصليين فتفقد إحدى عينيه» . ويذكر النص التعليمي الذي أتينا على ذكره آنفاً عقوبة مماثلة في حالات كهذه اذ يقول :

«اذا قال الابن المتبنى لمربيه الذي انشأه ، وأحسن تربيته ، وزوجه : «أنت لست والدي» فيحلق رأسه ، ويوصم بعلامة العبيد ، ويباع في سوق النخاسة» . أما اذا لم يعترف بأمه التي تبنته «فيحلق نصف رأسه ، ويطاف به في الشوارع» ثم يطرد من بيت والديه المربين . اذا تبني حرفي ولداً ، وعلمه مهنته فلا يحق لوالديه الأصليين المطالبة به قضائياً ، أما اذا لم يعلمه حرفة فيحق لأهله استرجاعه (المادتان ١٨٨ و ١٨٩) .

واذا رغب رجل بنزع التبني عن ولد تبناه ، وكان هذا الولد قد كبر وتزوج ، واصبح والداً فيحق للوالد المتبنى ان يفعل ذلك ، ولكن على شرط

ألا يتركه تحت رحمة القدر اذ يتوجب عليه ان يعطيه حصته من الميراث من امواله المنقولة وهي تعادل ١/٣ ممتلكاته ، وهي النسبة التي سوف يتقاضاها في الأحوال العادية. باستثناء الأموال الثابتة مثل (البيت والحقل والبستان) المادة ١٩١ .

وفي حالة ان الوالدين لم ينجبا أولاداً من صلبهما فان الولد المتبنى يحصل بمفرده على كامل الميراث . كما تشير احدى الوثائق المؤرخة في السنة السادسة والثلاثين من حكم حمورابي ، اذ تنص هذه الوثيقة على توريث احدى كاهنات المعبد التي تدعى سنورتوم كل ما تملك من حقول وأراض واماء (من القشة حتى الذهب) لابنها المتبنى إبقو- ايليشا وذلك عندما تلبى نداء ربها ، ولكن . . . «طالما هي على قيد الحياة فكل شيء يبقى في يدها الحقل ، والبيت ، والأمة» . وهناك وثيقة اخرى مؤرخة في السنة الرابعة من حكم سمسو ايلونا تتحدث عن تبني أخيمن واعلان شرعية توريثهما في وقت واحد :

«تبني إيا إدينام بن إبقو- عشتار وزوجته كوريتوم الولد (الأخ) الأكبر إيلي إدينام والولد الأصغر إيلي أوماتي وأصبح الاثنان بمثابة ولديهما في الميراث ، حيث يرثان البيت والحقل والأموال المنقولة ويتقاسما ذلك الارث بالتساوي بعد ان يأخذ الولد الأكبر حصة الابن البكر ، واذا حدث وقال الابن الأكبر إيلي - ادينام أو أخوه إيلي أوماتي لأبيه إيلي - ادينام ، أولأمة كوريتوم (لست أبي ، ولست أمي) فيخسران البيت والحقل والأموال المنقولة ، ويباعان في سوق النخاسة ، ومن جهة اخرى اذا حدث العكس وقال إيا - إدينام أو زوجته كوريتوم لإيلي - ادينام أو لأخيه إيلي أوماتي :

«لست ابننا» فيخسران البيت والحقل والأموال المنقولة بالاضافة إلى مينة فضة ، وقد أقسم الجميع على هذا العقد أمام الملك» .

ولا بد لنا في هذا السياق من أن نشير إلى رسالة تتضمن شكوى رجل كان ابنًا بالتبني لأحدى الكاهنات ، ومارس وظيفة كاتب في الجيش ، وكان

القصر قد نزع عن الكاهنة ملكية بيتها دون ان يعوض الابن بالتبني الذي له الحق في ان يرث البيت، ويأتي الرد على الشكوى اما أن يرد له البيت أو يعوض بيت آخر تجنباً لرفع دعوى امام القضاء .

وكان يترتب على الابن بالتبني واجبات الولد تجاه والديه وهي الطاعة والاحترام والعمل في سبيلهما وتقديم الأضاحي بعد وفاتهما، وما دنا بصدد الحديث عن علاقات الأب بالابن نرى من المفيد نسوق هنا مثالين من الأدب يجسدان هذه العلاقة تجسيدا حياً، وان كانا لا يمتان إلى عصر حمورابي بصلة، احدهما من الأدب السومري في بلاد الرافدين، والآخر من الأدب الأوغاريطي في الساحل السوري . يشدنا في النص السومري حرص والد على مستقبل ابنه الوظيفي، ويبدوان هذا الوالد كان كاتباً فخوراً بوظيفته، فيتجده بنصائح وارشادات الأبوية الى ابنه الذي يقاطعه باستمرار خلال الحديث وتوضح رغبة الأب الجامحة في ان يخلفه ولده في منصبه العلمي المشرف . الا ان ليس كل ما يتمناه المرء يدركه فالابن مخيب للآمال التي علقها عليه والده، ونرى الوالد مؤنباً وموبخاً في آن لأن الابن كسول وخامل يكره الذهاب إلى المدرسة، ويتقاعس في كتابة واجباته، ويتسكع في الشوارع دونما عمل مفيد .

يقول النص بالحرف الواحد : «عليك ألا تقف في سوق المدينة، ولا تتسكع في شوارعها، ولا تلق بنظراتك في الأزقة هنا وهناك . كن متواضعاً واحترم معلمك فاحترامك له يعود عليك بالحب والخير ! كن طموحاً مثل زملائك !» ثم يشير الأب الى الحياة المرفهة والمنعمة التي يحياها ابنه في كنفه فيقول : «انه لم يتلق مني امراً في رواحه ولا في غدوه، بل على العكس من ذلك كنت دائماً أوجهه بتؤدة ومودة، ولا اذكراني ضربته مرة واحدة، ولم ارسله للعمل كما يفعل الآخرون بأبنائهم عادة، ومع ذلك فلم ينفع كل هذا في شيء» .

ويتوجه بعد ذلك بالحديث الى ابنه مباشرة فيقول : لم أتركك مرة واحدة في حياتي تذهب إلى السبخات لتجمع القصب من هناك ، حتى القصب الأخضر الغض الذي يحمله الأطفال الصغار لم تحمله ولا مرة واحدة في حياتك ، ولم اقل لك أبداً ان تسير خلف الثور، او ان تركض خلف ثوري ، ولم أكلفك ولو مرة واحدة ان تفلح أرضي ، أو أن تعمل بالفأس فيه ، ولم أكلفك بأي مهمة من المهمات ، فأنا لم أقل لك : اذهب واعمل لتعيلني ، لم أقل لك هذا أبداً طيلة حياتي ، والناس في عمرك يعملون ويعيلون أهلهم ، وعندما أتلقت حولي وأرى أولاد زملائي ، كل منهم يحمل إلى والديه ١٠ كور من الحبوب ، والصغار منهم يعملون عند آبائهم كالخدم ويزودوهم بـ ١٠ كور من الحبوب ، وبعضهم الآخر يعمل جاهداً لزيادة محصول أبيه فيقدم له الحبوب والزيت والصوف ، فالذي يفعل ذلك هو انسان أكثر منك !» ثم يدعو الأب ان تكون المسافة بين ابنه واولئك الذين يتفوهون بالشتائم والكلمات النابية والمؤذية (٣٦٠٠ ميل) ويعدد له أمثلة عن تلك الكلمات المقذعة والجارحة ويختتم حديثه واعظاً ومرشداً بالكلمات التالية : « عليك أن تكون الأفضل بين علماء مدينتك حتى تفخر مدينتك الجميلة بك وترفع اسمك عالياً !» .

بعد خمسمائة عام من كتابة هذا النص السومري الذي يصور حالة اب
بعد خمسمائة عام من كتابة هذا النص السومري الذي يصور حالة اب
غير راض عن تصرفات فلذة كبده ، والذي يقلقه مستقبله فيتوجه اليه
بالنصيحة تلو النصيحة ، ويحذره من مغبة كسله واهماله ، ثم العثور على قصيدة
أدبية في مدينة أوغاريت على الساحل السوري مدونة بالكتابة واللغة
الأوغاريتية ، وتتغنى بواجبات والتزامات الابن تجاه أبيه ، فبطل القصيدة هنا
يبثنا شكواه بحرارة وألم لأنه لم يرزق بولد ، هذا الولد الذي بمقدوره ان ينصب
تمثالا لاله المتعالي في المعبد ، والذي يجعل شذى البخور يتشرب من الأرض في
كل الأرجاء ، والذي يصد عنه ببطولة افتراءات الأعداء والمغرضين الذين

يريدون ان يوقعوا به شراً ويحقروه ، والذي يبعد عنه كل من يفسد عليه ليلته في ساعة الدعة ، والذي يمسك بيده اذا أدركه الوسن بعد احتساء الخمر ، والذي يتناول وجبات طعامه في البيت في أوقاتها . . الخ» .

وبحكم موقع أوغاريت على البحر واتصالها بالعالم الخارجي عن طريق التجارة ، فقد عكست آدابها روحاً منفتحة مرحة فيها كثير من المداعبة وخفة الظل ، اذ ربأت بنفسها عن أن تتناول الحياة تناولاً جاداً قاسياً فيه الكثير من الصرامة والحدة على عكس الآداب الرافدية لقد تناولت الآداب الأوغاريتية فيما تناولت العلاقة الأبوية التي تربط الوالد بالابن ، تماماً كما هي الحال في الآداب الرافدية مع فارق الاسلوب .

ونطالع في قوانين حمورابي بالاضافة إلى موضوع التبني والشؤون المتعلقة به موضوعاً شديد الصلة به هو علاقة المربية أو المربية بالطفل الموكل اليها ، وهي علاقة مشابهة لعلاقة الوالدين مع طفلها بالتبني من حيث النشأة والتربية ، ويقع عليها التزامات حددتها المادة ١٩٤ كما هي مدونة في قوانين حمورابي « اذا أعطى والد رضيعه إلى مربية ، وتوفي بين يديها ، فأحضرت رضيعاً آخر مكانه دون علم والده أو والدته (هذا يعني دون علم والدي الرضيع الجديد) وثبت عليها ذلك يقطع نديها ، لأنها لم تعلم الوالدين بواقع الحال» .

وقد يتبادر إلى الذهن ان هذا الموضوع ليس بذى أهمية وانما يشكل حالة خاصة ، غير أن الوثائق التي بين أيدينا تثبت عكس ذلك ، فهناك مجموعة كبيرة من العقود المتعلقة بعمل المربيات ، وهي شاهد حي على ان عمل المربية كان معروفاً ومرغوباً فيه ، والطلبات على استئجار المربيات كانت كثيرة جداً . ويتضح ذلك من خلال مطالعتنا لفواتير أجورهن ، واليك مضمون احد النصوص :

« أعطى الوالدان مردوك - ناصر وشات مردوك طفلها للرضاعة إلى وفرتوم ، وقد استلم الأجر كل من وفرتوم وهابيل كينوم (زوج المربية) لمدة

سنتين ، وقد سعدت (المربية) بذلك ، ولكن بعد ذلك رفعت ورقتوم شكوى إلى المحكمة بسبب الأجر ، فدعا القضاة الكاهنات من رتبة «هير ودولن» لتشهدن على ذلك» .

نفهم من هذا النص أنه حدث خلاف على مقدار الأجر مما اضطر القضاة إلى الاستشهاد بكاهنات المعبد ذوات الخبرة في هذا الموضوع ، والمعروف عن هذا النوع من الكاهنات أنهن كن يعملن مربيات في معظم الأوقات .

والعادة المتبعة في بلاد الرافدين ان المرضعات يستأجرن لمدة سنتين او ثلاث سنوات وهي المدة التي يفطم بعدها الرضيع ، وكان أجر الرضاعة يتفق عليه اما نقوداً أو مواد تموينية مثل الطعام واللباس والزيت . . الخ .
واذا قصر الوالدان في دفع الأجر فان المرضعة تحتفظ لنفسها بالطفل كما نفهم من النص التالي :

«اعطت السيدة تسوخونتوم زوجة أنوم - كيتوم طفلها من أجل الرضاعة إلى الكاهنة ايلتاني ، ولكنها لم تستطع ان تؤديها أجر الرضاعة المؤلف من طعام وزيت ولباس لمدة ثلاث سنوات ، فقالت للمرضعة ايلتاني : «خذييه فهو ابنك» وبعد ذلك اعطت ايلتاني إلى تسوخونتوم ٣ شاقل من الفضة أي ما يعادل (٢٤ غ) بالاضافة إلى أجر ثلاث سنوات الذي لم تتقاضاه أصلاً لأنها قالت هذا الكلام ، وقررتا من حينه وإلى نهاية العمر ألا ترفع احداهن شكوى ضد الأخرى وتقسمان على ذلك بحياة الاله أوراش ، وحياة الملك حمورابي» .

وتظهر المرضعات في وثائق قضائية عديدة فعلى سبيل المثال تحدثنا احدى تلك الوثائق عن رجل أعطى احدى الاماء ابنته لكي ترضعها ، وذلك في العام الحادي والأربعين من حكم حمورابي إلا ان الأمة ادعت ان الطفلة ابنتها لأن ابنتها الحقيقية قد توفيت ، وللتأكد من صحة ادعاء الأب أجبر على القسم في معبد الاله شاماش بأن الطفلة ابنته ، وليست ابنة الأمة ، ثم صدر

الحكم باعادة طفله اليه .

المعاملة بالمثل والغرامات المالية :

ينتهي فصل قضايا الزواج والأسرة في قوانين حمورابي اعتباراً من المادة ١٩٥ وتعقب ذلك مجموعة من المواد تتحدث عن الأضرار الجسدية والمادية التي تحدث نتيجة المشاجرات والتعدي ، والمادة ١٩٥ نفسها تنص على قطع يد الابن الذي تجرأ وقطع يد أبيه ، والعقوبات كما سنرى صارمة وقاسية يتخللها هنا وهناك بعض المفارقات المثيرة ، والمواد الأولى من هذه المجموعة لا تدع مجالاً للشك في أن التعامل كان على مبدأ المعاملة بالمثل : «العين بالعين والسن بالسن» .

وفي نفس الوقت هناك العقوبة بغرامات مالية :

«إذا فقأ سيد عين ابن سيد آخر تفقأ عينه . وإذا كسر عظم سيد يكسر عظمه ، وإذا فقأ عين رجل من المشكينوم ، أو كسر عظماً من عظامه فعليه ان يدفع مينة من الفضة . وإذا فقأ عين عبد أو كسر عظماً من عظامه فعليه ان يدفع إلى سيده نصف ثمن العبد . اما اذا قلع سن سيد حر من طبقته فيقلع سنه ، اما اذا قلع سن أحد المشكينوم فيدفع ١/٣ مينة من الفضة» .
(المواد المتسلسلة من الرقم ١٩٦ إلى الرقم ٢٠١) .

هذه المواد تنص صراحة على وجوب معاقبة كل من يلحق ضرراً وأذى جسيماً بالآخرين . والمبدأ القائل بالمعاملة بالمثل والذي انعكس على الشريعة الموسوية كما نطالعها بشكلها الحالي على صفحات العهد القديم ، ليس مبدأ أصيلاً في الحضارة الرافدية المدنية بل هو احد رواسب المجتمعات البدائية التي تحتكم عادة إلى الأعراف والتقاليد القضائية المتوارثة . وان استطاع المجتمع الرافدي الحضاري ان يتجاوزها بالتدريج ، الا انها تمكنت من ان تفرض نفسها وتحيا في المجتمعات البدوية والمجتمعات نصف المتحضرة .

واذا وجد مبدأ المعاملة بالمثل طريقه إلى قوانين حمورابي فان ذلك لا يتناقض مع ما سبق قوله ، حيث ان مجتمع حمورابي كان مجتمعاً نصف متحضر ولم تزل العلاقات العشائرية والعادات والتقاليد البدوية التي كانت في طريقها إلى التفكك عالقة في أذهان قسم كبير من المواطنين ومتأصل في نفوسهم ، وعلينا ألا ننسى ان حمورابي نفسه ينتسب إلى العشائر العمورية التي وفدت بلاد الرافدين ، واسست فيها السلالة البابلية الأولى ، ومن الطبيعي ان يلجأ حمورابي إلى تدعيم اسس حكمه بالاعتماد على رجال قبيلته فكان منهم حاشيته في القصر والعاملون في أجهزة الدولة المختلفة . فعقوبة المعاملة بالمثل كان يقصد بها أولاً وأخيراً منع التعدي بالضرب والقتل على العاملين في الدولة ، حيث يؤثر ذلك على عملهم ، ويحد من انجاز مهامهم على أكمل وجه ، وخاصة فيما يتعلق بأفراد الجيش عماد الحكم .

وان المواد التي استشهدنا بها آنفاً إلى جانب تشريعات أخرى توضح لنا مدى تطور العلاقات الاجتماعية عملياً والتي انبثقت عنها مبدأ المعاملة بالمثل ، فهذا المبدأ الذي لا يمكن ان يكون الا صدى لعلاقات مجتمع أبوي قديم والذي انعكس كما رأينا على صفحات الشريعة البابلية وعلى وثائق حقوقية أخرى بدأ بالتراجع نتيجة تطور المجتمع الطبقي ، ان لم نقل انه لم ينفذ فعلياً في الميدان العملي .

فقد اكتشف الانسان القيمة الفعلية للنقد ليعوض بها المتضررين جسدياً في قضايا دعاوى الاعتداء بالأيدي أمام المحاكم .

وقد ميز المشرع بشكل دقيق بين فئة المشكينوم وفئة العبيد ، ففي حين كان مبلغ التعويض عند حدوث أذى جسماني للفئة الأولى كبيراً ، كانت الفئة الثانية وهي فئة العبيد لا تعني شيئاً بالنسبة للمشرع ، وكل ما في الأمر ان الأذى الجسماني الذي يلحق بها يخفض من سعرها فقط ، فلا نستغرب والحال هذه ألا يكثر المشرع بها ، ولا يكلف نفسه عناء الاشارة اليها ، ففقاً عين عبد أو كسر عظم من عظامه لا يؤثر على مردود عمله .

ولا تتحدث المواد التي تعالج موضوعات الشجار الذي يحدث عادة بين الأفراد عن مبدأ المعاملة بالمثل فمثلاً اذا اصاب احد المتخاصمين بأذى غير مقصود فيكفي ان يقسم الفاعل بانه لم يقترف ذلك الإثم بسوء نية عندها يدفع تكاليف المعالجة الطبية فقط، واذا توفي المصاب فعلى الفاعل أن يدفع ١/٢ مينة فضة، واذا كان المصاب من فئة المشكينوم فيدفع ١/٣ مينة فضة (المواد من الرقم ٢٠٦ إلى الرقم ٢٠٨).

ولم تهمل مواد موضوعات الشجار أية خصومة، مهما بدت تافهة مثل الصفعة على الوجه، وتتحدد عقوبتها وفق طبقة المصفوع. اما اذا اعتدى عبد على سيد بالضرب فتقطع أذنه (المادة ٢٠٥).

وقد ثبتت عقوبات على كل من يعتدي بالضرب على امرأة حامل تفقد بسببه جنينها، وتتراوح العقوبة وفق الطبقة التي تنتمي اليها الحامل. فإذا وافتها المنية وكانت من طبقة الأحرار تقتل ابنة الفاعل، وما عدا ذلك تسوى الأمور بغرامات مالية (المواد من الرقم ٢٠٩ الى الرقم ٢١٤).

مما تقدم نفهم ان فقدان الجنين غير ذي بال، والمهم هو موضوع أذى الأم أو موتها، أما بالنسبة للعبيد والاماء فيكفي ان يعرض سيدهم بقدر من المال يساوي النقص الذي لحق بقيمتهم الشرائية. وبلي مجموعة هذه المواد مجموعة اخرى تعالج موضوعات الأذى المادي والجسدي الذي يلحق بالمواطنين من قبل بعض اصحاب المهن عند مزاولتهم لأعمالهم. ولو ان هذه القوانين وجدت طريقها إلى التنفيذ العملي فعلاً كما هي مدونة نظرياً لكان من المجازفة بمكان ان يعمل الانسان طبيباً أو معماراً، أو صانع سفن، أو أي مهنة اخرى تسبب بشكل أو بآخر أذى لمواطنيهم البابليين، وتأتي مهنة الطب على رأس هذه المهن من حيث المخاطرة بحياة صاحبها لذلك لا بد أن نقف عندها قليلاً ونستعرض ما جاء بشأنها في المواد المصنفة من الرقم ٢١٥ الى الرقم ٢٢٣:

اذا قام طبيب باجراء عملية جراحية بمدية برونزية للعين، اولكسرفي

العظام ، أو لعضلة من عضلات الجسم فان أجر الطبيب يتراوح وفق الطبقة التي ينتمي اليها المريض ، وحسب نوع العملية ، وغالباً ما كانت تجرى العمليات على العيون مما يشير إلى انتشار هذا المرض بكثرة في بلاد الرافدين . وكان الأجر الذي يتقاضاه الطبيب عادة يتراوح بين شاقلين للعبد و ١٠ شاقلاً للإنسان الحر ، أما اذا لاقى المريض حتفه تحت مبضع الجراح ، أو فقد نور عينيه فالويل والثبور للطبيب ، اذ يجب أن تقطع يده التي أجرت العملية واخطأت فيها ، اما اذا كان المريض عبداً لأحد المشكينوم فهناك احتمالان اما أن يعرض صاحبه بعبد آخر أو أن يدفع ثمن نصف قيمته اذا فقد المريض بصره .

فالغرض من قطع يد الطبيب كما هو واضح هو منعه من أن يقترب اثماً آخر ، ولكننا نعتقد ان مثل هذه العقوبة المجحفة لم تجد طريقها إلى التنفيذ دائماً ، واستعيض عنها بغرامات مالية ، ومهما يكن من أمر فان تنفيذها أو عدم تنفيذها كان يرتبط بالدرجة الأولى بحذق ومهارة الطبيب خلال عرضه للموضوع على الجهات المعنية .

ويسدوان الطبيب البيطري كان احسن حالاً فاذا نفق ثور او حمارين يديه يتوجب عليه دفع مبلغ من المال كما تنص المادتان ٢٢٤ و ٢٢٥ . وعندما يقوم الحلاق بمهنة الطبيب وغالباً ما يفعل هذا - وقد مارس الحلاقون مهنة الطب وخاصة طب الأسنان زمناً طويلاً في أوروبا^(١) ، فان المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ تتحدثان لنا عن شؤون وشجونهم :

« اذا أزال الحلاق شارة العبودية عن عبد دون علم صاحبه أو عن عبد لا يخصه تقطع يد الحلاق ، أما اذا خدع سيد حلاقاً ، وتركه ينزع شارة العبودية عن عبد لا يخصه فان هذا السيد يقتل ، ويدفن امام باب بيته وعلى الحلاق ان يقسم بانه كان يجهل واقع الحال ويخلى سبيله » .

١ - لا يخفى على القارئ الكريم مزاولة هذه المهنة من قبل الحلاقين في بلادنا حتى اليوم وان تراجع كثيراً في المدن الكبيرة .

فالموضوع هنا لا يتناول الحلاق لأنه افسد قصة شعر الرأس وانما لأنه قام بإزالة وشم مليكة العبد والعقوبة كما رأينا قاسية، لأن ازالة وشم العبودية يعني في الواقع تمكين العبد من الفرار بعد ان تخلص من شارة العبودية التي يعرف بها الرقيق عادة.

وربما لهذا السبب تشير النصوص في عصور متقدمة إلى وشم العبد بعلامة لا تمحى كأن تكوى في جسم العبد تماماً كما يفعل أصحاب المواشي بماشيتهم ليتعرفوا عليها.

أما اذا ازال الحلاق وشم العبودية دون علم صاحب العبد، وانتقلت ملكية العبد إلى شخص آخر والحلاق لا يعرف حقيقة الحال فتبرأ ساحته، ويعاقب السارق بأقصى العقوبات النافذة.

وقد طالت مخاطر المهنة المعمار، فهو مسؤول عن سلامة البناء الذي يشرف على انشائه فاذا انهد، عليه ان يتحمل تبعة ذلك (المواد من الرقم ٢٢٨ الى الرقم ٢٣٣)، واذا تقوض البيت فوق رأس صاحبه ولاقى حتفه فعلى المعمار ان يواجه عقوبة الموت على مبدأ المعاملة بالمثل.

أما اذا اصاب الانهيار ابن صاحب البيت، وافقده حياته، فيقتل ابن المعمار، واذا اصاب عبداً يعرض بعبد. واذا اقتصرت الخسائر على جوانب مادية فقط، فعلى المعمار ان يعرضها من ماله الخاص.

ويعيد بناء البيت المتهدم بعد أن يقوم أخطاءه، ويعتقد ان الأبنية التي يشرف على تشييدها المعمار هي في الغالب للطبقة الخاصة في المجتمع، وتتألف عادة من طابقين، وبنائها أشد رسوخاً ومتانة من بقية الأبنية.

وطالت العقوبات بناء السفن أيضاً في حالة عدم اتقان عملهم وذلك في (المواد من الرقم ٢٣٤ الى الرقم ٢٤٠). فاذا انجز الباني صنع سفينة غير متماسكة، والماء ينفذ إلى داخلها يجبر على فكها وبنائها من جديد على حسابه الخاص، ويرد في هذه المواد كما في المادة (٢٧٧) ان سعة السفينة ستون كوراً أي حوالي (١٨٠٠٠) ليتر، وربما كان هذا هو الحجم المتوسط والأكثر

استعمالاً آنذاك . وقد اتى الحديث مرة في احدى رسائل العصر البابلي القديم على ذكر سفينتين سعة كل منهما (٣٦٠٠) كور من التمر . مما يشير إلى وجود سفن ضخمة تتسع لحمولات كبيرة . ونستنتج من مضامين رسائل أخرى ان بعض السفن تقطع رجليها في عرض البحر، لتعاد إلى المكان الذي انطلقت منه بوسائل نقل برية عندما تقتضي الضرورة ذلك ، فاحدى رسائل حمورابي تطلب من سن - ادينام أن يأمر قادة سفن الشحن بالعودة إلى مدينة بابل بالسرعة القصوى ، واذا تعذر ذلك فيجب مساعدتهم براً بأي وسيلة كانت لأن عليهم ان يكونوا في بابل في يوم محدد .

ولم يأل الملك جهداً في تنشيط حركة النقل البحري لأن وسائل النقل عن طريق البحر كانت أقل كلفة ، وأيسر على المسافرين . ويخبر حمورابي في احدى رسائله سن - ادينام بأن الشخص الذي كلفه ببناء سفينة شحن كتب له بان العمال الذين سوف يقومون بالعمل لم يرسلوا اليه بعد ، فعلى سن - ادينام ان يهتم بالأمر بكليته ، ويسجل له اسماء العمال مع أجورهم على قائمة .

ويبدو ان صناعة سفن الشحن لاقت رواجاً منقطع النظير في بلاد بابل ، فلم نعد نستغرب ان ينصرف عدد كبير من الناس إلى مهنة تأجير السفن ، وقد انعكس ذلك على كثير من الوثائق التي وصلتنا ولم تغفل عنها تشريعات حمورابي ، فجاء ذكرها في بعض مواد القانونية .

فالملاح الذي استأجر سفينة وغرقت السفينة بما فيها بسبب اهماله ، فعليه ان يعرض صاحبها سفينة وبضائع (من حبوب وصوف وزيت وتمور) المادة ٢٣٧ . أما اذا استطاع ان ينقذ السفينة من الغرق فيدفع لصاحبها نصف قيمتها فضة ، وقد حددت اجرة ربان السفينة بستة أكوار من الحبوب سنوياً (المادة ٢٣٩) . وتعادل هذه الأجرة اجرة عامل الثيران وهي أقل بكورين من اجرة العامل الزراعي .

كما تطرأت بعض المواد إلى تحديد أجور السفن وفق اتجاه خط سير

السفينة ان كان مع التيار أم ضده . واذا وقع تصادم بين سفينتين فعلى صاحب السفينة الغرقى ان يقسم بأن سفينته كانت متجهة باتجاه التيار، وان يحدد ثمنها فيعوض قيمتها . (المادة ٢٤٠) ، ويبدو ان السفن التي تنطلق بعكس التيار أسهل قيادة من تلك التي تسير مع التيار، أما فيما يتعلق بأجور السفن (من المادة ٢٧٥ الى المادة ٢٧٧) فلنا عودة اليها في موضع آخر، مع التنويه بان هناك فرقاً بين أجور السفن التي تدار بالمجاذيف (القوارب؟) ، وأجور السفن ذات الحمولة الكبيرة حوالي (٦٠ كوراً) .

مشاكل العمل والعمال :

كنا أشرنا سابقاً إلى أن حركة العمل والعمال قد شهدت نشاطاً ملحوظاً منذ بداية العصر البابلي القديم ، نتيجة التغيرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت سقوط حكم السلالة الثالثة في أور في كل بلاد ما بين النهرين ، ولم تؤد هذه التطورات في الاقتصاد البابلي إلى تشغيل اكبر عدد ممكن من القوى العاملة الأجنبية وخاصة في مجال الزراعة فقط بل اصبحت حاجة اجتماعية ملحة لا يمكن الاستغناء عنها بشكل من الأشكال ، وطبيعي والحال على ما هي عليه ان تنشأ مشاكل لا حصر لها بين العمال وأرباب العمل تتعلق بعدم التزام العامل بعقد العمل او تهرب رب العمل من دفع الأجور واللجوء إلى التسوية الخ .

فكان لا بد من وجود قوانين ضابطة تنظم العلاقات بين العمال وارباب العمل ، وتعالج المشاكل الناجمة عنها وهذا ما دعا همورابي وغيره من الحكام إلى سن القوانين واصدار التشريعات الضرورية ، ونرى ان همورابي وجد الوقت مناسباً بعد ان تحدث عن ربان السفينة وأجره ومسؤولياته ان يتبع ذلك بالحديث عن العمل بشكل عام ، ويتناول كل جوانبه ومشاكله ، ويسلط الضوء عليه مبتدئاً بالعمل الزراعي وما يتفرع عنه ، فيحدد اجرة الثور، وهو

اداة هامة من ادوات العمل الزراعي ، وخاصة في ميدان الحرث والفلاحة كما يحدد مسؤولية مستأجره ، وما ينجم من اضرار قد يسببها الثور للآخرين :
« اذا نطح ثور بقرنيه رجلاً وأرداه قتيلاً خلال جره على شارع عام فلا يمكن رفع قضية أمام المحاكم ، أما اذا كان الثور ثوراً منطوحاً بطبيعته وهو ملك لرجل حر ، ونبهت السلطات المحلية الى خطره ، ومع ذلك لم يقم صاحبه بقطع قرنية ، اوربطه ، ثم نطح ابن سيد حر ، وسبب موته فعليه ان يدفع ١ / ٢ مينة فضة . اما اذا كان القاتل عبداً فيدفع ١ / ٣ مينة فضة ، (المواد من الرقم ٢٥٠ الى الرقم ٢٥٢) .

نجد هنا ان الجزاء لم يتم وفق قاعدة المعاملة بالمثل بل استعويض عنه بدفع غرامات مالية ، فالمجرم في هذه الحالة ليس صاحب الثور وانما الحيوان نفسه ، ولذا يغرم صاحبه بدفع التعويض لاهماله سواء كان المتضرر ابن سيد او ابن احد المشكينوم ، واذا كان القاتل عبداً فان صاحبه يتقاضى ١ / ٣ مينة فضة ، اي ما يعادل (٢٠) شاقلاً وهو ثمن العبد في الأحوال العادية .

وتبحث مجموعة اخرى من مواد قوانين حمورابي من الرقم (٢٥٣) الى (الرقم ٢٧٧) اجور القوى العاملة واستئجار الحيوانات والأدوات ، وتبدأ بالحديث عن السرقات التي تحدث عادة للحيوانات والبذار وادوات الزراعة ، فالسارق تقطع يده اما اذا أجر حيوان الحراثة لشخص ثالث أو سرق بذار الزرع ، او لم يعمل بالأرض وفق العقد المتفق عليه ، فيجازى بدفع غرامة وهي عبارة عن كمية محددة من الحبوب وفق مساحة الأرض ، واذا عجز عن تسديد الغرامة يسحب المحراث مع الثيران (المادة ٢٥٦) ، وربما تشير هذه المادة إلى ضرورة اخصاب الأرض التي اهملها مستأجرها ، ولذلك نصت العقوبة على ان يقوم هو بنفسه مقام المحراث عقاباً له على اهماله . وما تبقى من مواد تعالج سوء استخدام حيوانات الحراثة ، والبذار وادوات الفلاحة التي وضعها صاحب الأرض تحت تصرف المستأجر ، ولكنها لا تنص على عقوبات صارمة ، وتكتفي بدفع غرامات مالية .

ولا تستثنى القوانين مسؤولية الراعي الذي يؤتمن على قطعان الماشية ، فعليه ان يعرض ثوراً مفقوداً بثور ونعجة بنعجة (المادة ٢٦٣) ، وتنص المادة ٢٦٥ حرفياً على ما يلي : « اذا اعطيت لراع ماشية تتألف من حيوانات كبيرة او صغيرة (عجول أو خراف) ليؤمن لها المرعى ، ولكنه أساء الأمانة فغير علاماتها وباعها لقاء فضة ، فإذا ثبت عليه ذلك عليه ان يعرض المالك عشرة أضعافها» .

ويختلف الموضوع كلياً فيما لو أصابت الماشية كارثة او مصيبة لا يد للراعي فيها ، كأن تصاب مثلاً بوباء ، أو تفترسها حيوانات شرسة عندها لا يتحمل الراعي اية مسؤولية ، ويبرأ نفسه بالقسم أمام الآلهة .

وتأتي في نهاية مجموعة هذه المواد مجموعة اخرى تتحدث عن ايجار واستئجار الحيوانات ، وعربات النقل وخاصة في مواسم الحصاد ، وتدفع الأجر وفق التسعيرة يومية سواء لأصحاب الحيوانات أو للعمال . لأن مدة المواسم قصيرة ولا تستدعي عملاً متواصلاً ، وتحدد الأجرة غالباً بكمية من الحبوب والمقصود بذلك الذرة باستثناء مادتين تحددان أجر عامل محدد وأنواع معينة من الحرف بالفضة ، ويحدد الأجر اليومي عادة بمبلغ يتراوح بين (٤ و ٦) غرامات فضة . ولكن من المثير فعلاً ان نعلم ان أجر العامل يتناقص بعد خمسة شهور من بدء العمل ، ويتوافق القانون كما جاء في المادة ٢٧٣ من قوانين حمورابي مع الممارسة العملية اليومية ، وتنص المادة المذكورة على ما يلي : اذا استأجر سيد أجيراً فعليه أن يدفع أجراً بقيمة ستة غرامات فضة يومياً أي (حوالي ٢ / ١ غ فضة) لمدة خمسة شهور ، ويصبح الأجر اليومي منذ بداية الشهر السادس وحتى نهاية السنة خمسة غرامات » .

ونستخلص من هذا النص أن العمل الفعلي في ميدان الزراعة يكون في الأشهر الأولى من السنة ، أي من شهر آذار وحتى غاية شهر آب ، وما تبقى من أشهر السنة فالعمل فيها متقطع ولهذا يقلل الأجر اليومي خلال هذه المدة على عكس العمل الحرفي الذي يستمر طيلة السنة دون انقطاع ، فيكون

الأجر متساويا على مدار أشهر السنة .

هذه المواد التي أتينا على ذكرها، والتي تعالج موضوعاً من أهم الموضوعات المتعلقة بالقوى العاملة وعلاقات الانتاج تتبعها مواد اخرى (من الرقم ٢٧٨ الى الرقم ٢٨٢) تبحث في شؤون الرق والعبيد، وخاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول عليهم، ويمكن القول بشكل عام ان الرق كان يتم باحدى طريقتين اما بواسطة الحروب حيث يباع الأسرى في أسواق النخاسة، أو بسبب الديون التي قد يغرق بها البابليون حتى آذانهم فيضطرون لأن يبيعوا أنفسهم أو عائلاتهم بيع الأرقاء، ولا يفوتنا ان نذكر احتمالاً آخر يودي ببعض الناس إلى العبودية، وهو الحكم على بعض المجرمين ببيعهم كالأرقاء، ولدينا وثائق تفوق الحصر تتضمن عقوداً لبيع العبيد وشرائهم، ومما يلفت النظر فيها أن عدد الاماء المعروض للبيع يفوق عدد الذكور، ولكن لا يجوز ان يجرنا هذا الاستنتاج إلى الاعتقاد ان السبب يكمن في ان الذكور قد يشكلون خطراً على الدولة، وذلك لأن امكانية توظيف الاماء اسهل واطوع لصاحبها من الرجال، ففي مجال الاقتصاد الزراعي المحدود يمكن تجنيد الاناث في أعمال طحن الحبوب ونسج الأقمشة والأعمال المنزلية، وهن اكثر نفعاً، واكثر انتاجاً من أمثالهن الذكور. اما الأسعار فهي متفاوتة وتحدد وفق مواصفات معينة، ومدى الحاجة الملحة، او ظروف اخرى يفرضها واقع الحال، ولكن بشكل عام لا يتجاوز سعر الرقيق الواحد في قوانين حمورابي عشرين شاقلاً من الفضة، وهو الثمن المعتاد وسطياً في وثائق أخرى معاصرة، والسبب في تفوق عدد الاماء من الرقيق على عدد الذكور هو ان الأسياذ كان يتخذونهن سراري لهم، فاذا كانت الزوجة الشرعية عاقراً أو مصابة بآفة مزمنة تمنعها عن الانجاب فان الزوج يتخذ احدى امائه زوجة ثانوية له بموافقة الزوجة الأولى طبعاً، وذلك كي لا ينقرض نسل العائلة، وعلى سبيل المثال ورد في احدى الوثائق المدونة في السنة الثانية عشرة من حكم حمورابي ما يلي:

«اشترى الزوجان بونيني - أبي وبليسونو الأمة (شمش - نوري) من والدها ابيبي - شاخان وقد تزوجها السيد بونيني - أبي على ان تكون أمة السيدة بليسونو، وفي اليوم الذي تقول فيه شمش - نوري لسيدتها بليسونو: «لست سيدتي!» يجز شعر رأسها، وتباع في سوق النخاسة. وكان يتم تحديد ثمنها بخمسن شاقلات فضة، ثم تمرر على مدق خشبي (اشارة رمزية إلى انعقادها من ملكية صاحبها الأول) وحتى يكون قلب البائع (مالكها الأول) راضياً. وبعد ذلك لا يرفع احدهما دعوى من هذا القبيل ضد الآخر، وقد اقسم الجميع بحياة الآلهة شاماش وآيا ومردوك وحمورابي»، ويلى ذلك توقيع الشهود وتاريخ العقد. ولم نفهم بعد السبب في تخفيض ثمن الأمة الى هذا الحد ولكن لا بد من وجود ظروف خاصة تكمن وراء هذا السعر البخس. والجدير بالذكر، ان الأمة او العبد كانا يخضعان عند شرائهما لاختبار مدة شهر، فاذا حدث واصيب احدهما بمرض عضال يصعب شفاؤه مثل الصرع فيحق لشاريهما استرداد قيمتهما من البائع (المادة ٢٧٨).

واذا اعترض على بيع الأمة أو العبد شخص آخر يدعي حق تملكه لهما فعلى البائع أن يعيدهما إلى صاحبهما دون مقابل (المادة ٢٨٠).

ويحق لمالك الرقيق ان يرفض اعادة العبد أو الأمة إلى والديهما مقابل مبلغ من المال كما جاء في احدى الرسائل: «في حالة ان والدها او والدتها (والدا الأمة) عرضا عليك مالاً وقال لك ما يلي: «نريد استعادة ابنتنا» فلا تقبل». واذا اشترى تاجر في بلاد أجنبية (وتوصف البلاد الأجنبية بشكل عام ببلاد الأعداء) عبداً أو أمة وجلبهما معه الى بلاد بابل فيحق له أن يعتقهما إذا تعرف عليهما صاحبهما السابق وثبت انهما بابليان، اما اذا لم يكونا كذلك فيحق لصاحبهما استردادهما بعد ان يعرض التاجر ثمنهما (المادتان ٢٨٠ و ٢٨١).

وتحدثنا وثيقة من عصر حكم الملك أمي - ديتانا عن أوضاع مشابهة فتقول: «اذا بيع عبد الى بلاد أجنبية وتمكن هذا العبد من الهرب والعودة إلى

بابل بعد اقامة دامت خمس سنوات في تلك البلاد فهو حروان لم يفتده احد، ولكن عليه ان يعمل في سلك الجيش، اما اذا رغب في العمل مع اخوته في الأرض الملكية، ولم يعترض عليه اخوته لأنه كان عبداً في السابق فله ملء الحق في ذلك».

وتنص المادة ٢٨٢ على عقوبة قطع اذن العبد اذا تمرد على سيده وقال له: «لست سيدي!».

وكما نرى فإن قوانين حمورابي تعالج مشاكل الرق والعبودية سواء كان العبيد بابليين أو أجناب، ولكن علينا أن نميز بين حالتين من العبودية أولاها نتيجة وقوع الجنود أسرى في أيدي الأعداء، وقد سبق الحديث عنها في المادة (٣٢) مع التأكيد بأن هؤلاء الأسرى كانوا مواطنين أحراراً، وثانيهما وصول عبيد بابليين إلى بلاد أجنبية بطريقة ما كالهرب من أسيادهم مثلاً، ففديتهم في هذه الحال لا تعني عودتهم إلى بلادهم أحراراً بل إلى وضعهم السابق، وقد يحدث أحياناً خلال الحروب ان يأخذ الغازي السبايا والعبيد مع جملة الغنائم ويعود بها إلى وطنه، وقد عبر احدهم عن بالغ تأثره لأن صديقه فقد احدى امائه وذلك في رسالة سطرها له، وختمها بقوله: علمت بما حدث لأمتك، التي انتزعها الأعداء من بين يديك، وانا في غاية الأسف!».

وتشير رسائل عديدة من العصر البابلي القديم إلى حوادث هروب العبيد المتكررة، فقد جاء في احدى الرسائل ان احد الجنود كان قد خبأ امته عند مرسل الرسالة كأمانة لديه، الا ان هذه الأمة تمكنت من الهرب، فتوجه الجندي عندئذ إلى رئيسه شاكياً، فاتهم موجه الرسالة بالاهمال وعوقب بدفع غرامة قدرها / ١٠ / شاقل من الفضة الا ان هذا الأخير لم يتمكن من دفع سوى / ٥ / شاقل فقط، وهو كل ما تملكه يداه، واصبح بعدها صفر اليدين، فتوجه بالرجاء إلى صاحب الأمة ان يمهل في دفع المبلغ المتبقي حتى لا يقع في مشاكل مع القضاء، ويؤكد له حسن نيته. ونحن نفهم خشية المؤمن على الأمة من أن تطاله يد القضاء لأن عقوبة من يخفي عبداً، أو يساعده

على الهرب عقوبة قاسية جداً قد تؤدي برأس صاحبها، ولذلك نرى مرسل الرسالة يرجو صاحب الأمة ان يقرضه المبلغ المتبقي عليه من الغرامة على ان يرده اليه على شكل زيت أو سمس.

ومن المفيد ان نشير هنا الى النص التعليمي الذي طالما استشهدنا به ، والذي يتحدث عن مصطلح العبودية على شكل سرد قصصي متقطع مبتدئاً بالحديث عن شراء العبد والاجراءات المتبعة في هذه الحالة :

قص (المالك) شعره (شعر رأس العبد) ووضع عليه شارة العبودية ، باعه لقاء مبلغ من الفضة ، لم يسمع كلام سيده ، اختفى من بيت سيده ، اعيد بعد اختفائه ، وضع في الأغلال والأصفاد ، هرب - قبض عليه ، جرحه في وجهه ، دعم شارة العبودية ، . . الخ .

وهناك حادثة طريفة نادرة وردت في احدى رسائل عصر حمورابي على الشكل التالي : شاهد احد الموظفين وعلى الأغلب شاماش هازر خلال جولة تفقدية طبّاح مرسل الرسالة ، وهو عبد ولكنه يجيد فن الطبخ بمهارة لا توصف ، فعرض الموظف مبلغاً من الفضة على صاحبه ليتخلى عنه ، الا ان سيد العبد رفض باصرار ، ولم تفلح كل المحاولات وكل المغريات في ان ترحزحه عن رأيه المتصلب ، عندها تحايل الموظف على الطباخ ، واغراه بالوعود المجزية ليهرب من سيده في مدينة بابل ويلجأ اليه ، وفعلاً تم له ما أراد ، فامتلكه ثم باعه بربح وفير ، ومنذ اختفاء العبد وصاحبه يبحث عنه دون جدوى وقد مضى على ذلك أربع سنوات .

وتتعرض احدى وثائق الارث من عصر حمورابي إلى الحديث عن عبد أبق . فتعتبره ملكاً للعائلة ، وخاضعاً لقانون الارث بالرغم من أنه ما زال فاراً .

ويأتي الحديث عن اعتناء الأرقاء في حالتين فقط من قوانين حمورابي ، أولاً : عندما يقع المدين في ربة العبودية بسبب عجزه عن ايفاء ديونه ، ثم يمضي ثلاث سنوات في خدمة الدائن المادة (١١٧) . وثانياً : اذا وضعت

الامة ولدأ لسيدها، فتصبح حرة بعد وفاته (المادة ١٧١).

وكنا قد أشرنا سابقاً إلى ان بعض الوثائق تميز للسيد ان يحور عبده او امته في حالة التبني، وعندئذ تنطبق عليه الالتزامات والواجبات العائلية تجاه والديه بالتبني، ولكن قبل ان يصبح ولدأ حراً عليه ان يجتاز بعض الطقوس الدينية عند اله معين ليكون في حمايته، وهكذا نقرأ في احدى الوثائق المكتشفة في مدينة زيبار والمؤرخة في السنة الحادية عشرة من حكم حمورابي ما يلي:

«ظهرت السيدة آيا - شجاً كاهنة معبد الاله شاماش وابنة السيد ايلشو - ايبشو ابنها بالتبني لاماسوم - موبلليت وذلك بأن وجهت رأسه نحو مشرق الشمس، وطالما أن لاماسوم - موبلليت يقوم بأودامه ويسهر على خدمتها ورعاية شؤونها، وهي على قيد الحياة، فلا يجوز لأحد ان يدعيه لنفسه مستقبلاً، فهو الآن خال من أي دنس».

فالعبد السابق كما في حالتنا هذه أصبح ولدأ حراً وعليه وفقاً لذلك أن يقوم برعاية أمه وإدارة أعمالها شأنه في ذلك شأن أي ولد بار تجاه والدته. وهناك حالة خاصة جداً وردت في احدى وثائق التبني المكتشفة في مدينة ديلبات تتحدث عن تبني سيد لأمته اعترافاً منه بصنيعها الجميل معه وقت شدته، اذ انها دفعت من جيبها الخاص مبلغاً قدره ١/٣ مينة فضة لدائن سيدها، وهذا يعني انها كانت تمتلك قدراً من المال يعادل ثمن عبد في الأحوال العادية، وهو مبلغ محترم في وقته. ولم يكتف السيد بعقدها وتبنيها بل وهبها ارضاً ايضاً واوصى بالآيا يمس ورثته هذه الأرض بعد وفاته.

وتذكر نصوص كثيرة من العصر البابلي القديم أسماء عبيد واماء جلبوا من شمال بلاد الرافدين من بلاد سوبارتو وبلاد إدمرز، وتتوارد اخبارهم بشكل خاص بعد عصر حمورابي، ويبدو أنهم وصلوا باعداد هائلة إلى بلاد بابل، ونحن لا نعتقد ان السبب في ذلك يعود إلى احراز سمسوايلونا نصراً مبيناً على اعدائه «المتواجدين في بلاد ادمرز عند حدود الشعب الغوتي حتى حدود عيلام»، وسقوط سكان هذه البلاد أسرى في يديه، لأن سمسوايلونا

أطلق سراحهم فيسما بعد اذ كان يعتبرهم من البابليين ، واذا وصلت هذه الأعداد الهائلة من العبيد إلى بلاد بابل فمعنى ذلك انهم جاؤوا عن طريق المناطق الواقعة شمال بلاد النهرين ، ويصبح الأمر مفهوماً لدينا .

عرفنا ان سمسوايلونا نفسه قد اصدر امراً بمنع شراء العبيد من ادمرز وارابخوم أي من المنطقة الشرقية لبلاد الرافدين تحت طائلة العقوبة ، وذلك بأن يفقد التاجر أمواله التي دفعها ثمناً لهم اذ يقول نص الأمر ما يلي :

« قل الى ايبي شاخان - هكذا يقول سمسوايلونا - لا يحق لأحد ان يشتري رجالاً أو نساء من السوتيين (قبائل بدوية) في ادمرز وارابخوم أبداً ، والتاجر الذي يشتري أناساً من السوتيين في ادمرز وارابخوم يخسر أمواله ! » .

فالوضع مشابه تقريباً لما استنه حمورابي في شريعته بالنسبة للأرقاء البابليين الذين يشتريهم التاجر في بلاد الأعداء (الدول الأجنبية) .

ويصف نص آخر يشبه التقرير حالة امرأة حرة على الشكل التالي :

طرد العيلاميون امرأة حرة من ادمرز مع من طردوا من سكان المدينة بينما ظل أهلها في المدينة . واستطاع حكام مدينتها ان يثبتوا انها سيدة حرة ، الا ان سيدها الذي يقطن في مدينة موتي - أبل رفض ان يمنحها حريتها ، واحتفظ بها في بيته ، فعلى الجهات المعنية ان تحكم بالعدل ! » .

تشريع أمي صدوقا :

مما لا ريب فيه ان الملك حمورابي امر معاونه ان يجمعوا له كل القوانين التي ظهرت نتيجة الخبرة العملية اليومية ، وانتقى منها الصالح ، وطرح غير المناسب ، وكان يرمي من ذلك إلى تثبيت دعائم الحكم ، ولهذا السبب لم يكن هناك بد من ازالة بعض المظالم ، وتسوية الأوضاع الاجتماعية الشاذة ولوعلى الأقل دعائياً ، وقد رأينا ان بعض المواد التي استنها حمورابي كانت شديدة وقاسية إلى حد ترهب كل من يفكر بالاقدام على ارتكاب اثم بحق الملكية

العامّة او الخاصّة ، لا سيما تلك التي تؤوّل في نهاية المطاف إلى الدولة .
ولا يخالّجنا أدنى شك في ان حمورابي وقسم كبير من المواطنين فهموا
هذه القوانين على أنها تجسيد حي للعدالة الحقّة ، ومن هذا المنظار علينا ان
ندرك قيمة التشريعات والقوانين المستقلة التي وصلتنا منذ العصر البابلي
القديم على شكل مراسيم ملكيّة ، وبرز منها اثنان نجد انها على غاية
قصوى من الأهميّة ، ولا ندري بالضبط ما تخبىء بطون التلال الأثرية من
مراسيم اخرى قد يكشف عنها المستقبل .

ومهما يكن من أمر فان سمسوايلونا خليفة حمورابي بعث برسالة إلى
موظف كبير يدعى ايتل - بي - مردوك يعلمه فيها عن المرسوم الذي اصدره
هذا نصّها :

«توفي والدي الملك ، وقد سماني خليفته على عرشه لأحقق طموحه في
توسيع حدود المملكة واحراز النصر المبين على الأعداء ، ولأوطد أركان
الحكم ، ولهذا فقد عزمت على تنظيم قوانين جباية ضرائب الحبوب من الفلاحين
مجدداً ، وأعلنت بطلان عقود الدين لفئات الجند (ردوم وبئر وم) والمشكينوم ،
واصدّرت عفواً عاماً في كل البلاد ، فلا يحق لأحد بعد الآن أن يرفع دعوى
مطالبة بيت أحد الجند أو المشكينوم ، وحالما تصلك رسالتي هذه وتطلع على
ما فيها اجمع حولك شيوخ البلد واتجهوا نحوي لتمثلوا أمامي » .

وكان سمسوايلونا قد أعلن في وثائق الاحداث السنوية الهامة تحرير
سومر واكاد أي بلاد بابل بعد توليه الحكم مقتنياً أثر والده حمورابي من قبله ،
والذي سار عليه خلفاؤه من بعده ايضاً مثل ابي إشوخ وأمي ديتانا وأمي
صدوقا ، وقد دون في الوثيقة آنفة الذكر الرقم اثنان ولا بد أن لهذا الرقم أهمية
خاصة ترتبط بحدث من الأحداث العظام الذي يستحق التسجيل ، وهو في
هذه الحالة يشير إلى السنة التي أعلن فيها سمسوايلونا تحريره لكل بلاد سومر
وأكاد وذلك في الرسالة التي أتينا على ذكرها ، وقد ثبت فعلاً ان مضمون
الرسالة لم يكن هراء مقصوداً به الدعاية السياسية لشخص الحاكم الجديد ،

بل قراراً هاماً وجد طريقه إلى التنفيذ العملي على شكل مرسوم . ودلينا على ذلك عثور علماء الآثار على رقيم في مدينة زيباري ذكر فحوى هذا المرسوم ، ورغم ان الرقيم في حالة سيئة جداً ، وتصعب قراءته إلا ان اللغويين فهموا منه قراراً باعفاء المزارعين والمستأجرين ، وصاحبات الحانات ، من دفع الضرائب المتراكمة عليهم عبر سنوات خلت ، ويحظر المرسوم استخدام القوة في جباية الضرائب ، او تحصيل الديون ، كما تمكن اللغويون بصعوبة من قراءة مادة تعالج شؤون المدينين الذين يقعون في العبودية وهي مشابهة تماماً لمادة جاءت في مرسوم أمي - صدوقا الذي صدر بعد مائة عام من حكم سمسو ايلونا . ويعزى هذا التشابه إلى احتمالين أولهما : انه كان يوجد صيغة جاهزة لمثل هذه المراسيم ، وثانيهما : ان الكتبة الذين صاغوا مرسوم أمي - صدوقا اعتمدوا في صياغتهم على مرسوم سمسو ايلونا ، والباعث على اصدار مثل هذه المراسيم كان ، وما زال هو العفو العام نتيجة تراكم الديون على المنتجين الزراعيين الصغار .

صدر مرسوم (أمي - صدوقا) مباشرة بعد توليه الحكم ، وقد وصلنا الى هذا الاستنتاج بواسطة وثيقة قضائية مؤرخة في الشهر العاشر من سنة حكمه الأولى ، وتعتمد هذه الوثيقة في معالجة الموضوع على المرسوم المذكور ، ويتصدر هذا المرسوم مواد الاعفاء من الضرائب المتراكمة خلال السنوات التي سبقت حكمه ، وهذه المواد مشابهة لمواد مرسوم سمسو ايلونا ، ويعلل المشرع سبب صدور هذا المرسوم بما يلي : «وضع الملك قانوناً عادلاً للبلاد لكي يقضي به على كل الأوضاع الفاسدة» ، وخطر هذا المرسوم الجباة ، بتطبيق أقصى العقوبات بحقهم اذا هم استمروا بجباية الضرائب عن طريق العنف ، وكذلك بحق الدائنين الذين يتحايلون على المرسوم ليصلوا إلى مآربهم . فحكم على مثل هؤلاء الجباة بالاعدام أما بالنسبة للدائنين فعليهم ان يدفعوا المبلغ مضاعفاً ست مرات ، واذا عجزوا عن تسديد هذا المبلغ فالموت مصيرهم .

وتتحدث المقاطع التالية عن كسر عقود الدين التي تنص على ايفاء الدين بالشعير والفضة ، وكلمة كسر هنا جاءت في مكانها المناسب اذ أن العقود كانت تدون على ألواح الفخار، وإلغاء هذه العقود يتم عادة بكسرها ، وقد استفاد من هذه المكرمة كل سكان بلاد بابل «الأكاديون والعموريون» فحتى حينه كانت النصوص تميز بين السكان الأصليين الأكاديين والعناصر العمورية التي هاجرت إلى بلاد الرافدين في وقت لاحق .

ونصت مواد المرسوم فيما نصت على عدم اعفاء أولئك الذين أعفوا سابقاً بموجب مراسيم وقوانين ، هذا فيما لو صحت ترجمتنا للمقاطع المخربة في نص المرسوم ، كما لا يشمل مرسوم الاعفاء القروض التي حصل عليها أصحابها بغرض التجارة الخارجية . أي القروض التي استلفت كرأس مال تجاري ، وإذا عاجلت الفقرات السابقة من المرسوم قضية اعفاء المزارعين الذين يعملون في أرض ملكية ، والمدينين الذين يعملون لحسابهم الخاص فإن المقاطع التي تلي جاءت لمعالجة الضرائب والرسوم المتراكمة تجاه القصر ، وتشمل قطاعاً كبيراً في المجتمع البابلي الحرفيين والوسطاء ، وصاحبات الحانات ، وسكان بلاد سخوم الواقعة على نهر الفرات ، وكل المزارعين العاملين في محيط مدينة بابل . ان إلغاء عقود الدين القديمة قد أثر سلباً على التجار المكلفين بجباية الضرائب ، فقد جرت العادة على ان يدفعوا مبلغاً معيناً من جيبيهم الخاص ثم يحصلوا بأنفسهم الضرائب المستحقة على المكلفين ، فهم في هذه الحالة قد سدّدوا إلى القصر المبالغ المترتبة عليهم ، وباتوا يخشون عدم التمكن من جباية الذمم التي لهم في رقاب الآخرين ، وحتى لا يقع هذا الأمر فقد امر المرسوم ان تتم تصفية حساباتهم في القصر ، ولا شك ان سكان المقاطعات الريفية رحبوا ترحيباً كبيراً بهذا المرسوم الذي اعفاهم من دفع ثمن البيرة التي احتسوها بالدين «لا يحق لصاحبة الحانة التي اعطت بيرة وشعيراً بالدين ان تسترد ما أعطت» ويبدو ان عدد محتسي البيرة كان كبيراً جداً ومسجل بواسطة قطعة من الحوار على جدار الحانة مما اضطر

المشرع إلى ان يشملهم بالعفو العام .

وقد راعى هذا المرسوم بشكل خاص العاملين في قطاع الجيش (ردوم وبشيروم) لأن هذا القطاع كما مر معنا يشكل دعائم الحكم ، فهو قد أعفاهم من الخدمة العسكرية مدة ثلاث سنوات اذا كانوا يستصلحون أرضاً بوراً ، وهي المدة المقررة في عقد استصلاح الأراضي البور ، ويبدو ان استصلاح الأراضي كان اكثر اهمية للملوك البابليين من أي موضوع آخر مما جعلهم يتنازلون عن خدمات عمّالهم في مجالات اخرى ، وخاصة في عهد الملك أمي - صدوقا اذ لم تصلنا من عهده اخبار عن فتوحات عسكرية واسعة يزعم تحقيقها ، اوقام بها ، مما جعل الجيش والاستعدادات الحربية تأتي عنده في المرتبة الثانية ، ومهما يكن من أمر فان الوثائق والعقود المتعلقة باستصلاح الأراضي البور والمهملة ، واستثمار أراض جديدة ، تلك الوثائق التي وصلتنا من عهد سمسوايلونا كثيرة جداً ، وتشير دون ادنى ريب إلى اهتمام الحاكم بتأمين الغذاء للسكان الذين يتنامون بسرعة بالاضافة إلى تأمين موارد للقصر . وعلى كل حال بقيت اعمال استصلاح القنوات ، وفتح ترع جديدة مهمة من مهام القصر وشغله الشاغل منذ امد بعيد .

ولقد كان في ذهن المشرع عند اصداره هذا المرسوم التخفيف عن افراد الجيش بفئتيه (ردوم وبشيروم) اذ نصّ على عدم استغلال الموظفين الكبار لمناصبهم عند جباية الشعير أو الفضة أو الصوف من فئات الجيش العاملة في أراض ملكية ، او اجبارهم على العمل في أراضيهم الخاصة ، وكل من يتجرأ ويقدم على مثل هذا العمل فالموت له بالمرصاد . ونستخلص من ذلك ان الموظفين الكبار كانوا يستغلون مناصبهم للحصول على قوى عاملة تعمل لصالحهم مجاناً ، وخاصة ان اليد العاملة كانت قليلة جداً . واخيراً يتطرق مرسوم أمي - صدوقا الى معالجة شؤون المدينين الذين سقطوا في ربة العبودية وإذا كنا قد تحدثنا عن هذا الموضوع في قوانين حمورابي ، وذكرنا أن المادة ١١٧ تنص على تحرير المدين بعد خدمة ثلاث سنوات في بيت الدائن ، فان

مرسوم أمي - صدوقا ينص على تحرير المدينين فوراً في بعض مناطق ومدن الدولة البابلية حيث يقول النص ما يلي :

«إذا سقط سيد ، أو احد افراد عائلته في العبودية ، وكان هذا السيد من نوخيا او يموت بعل او ادمرز او أوروك او ايسن أو كيسورا أو ملحوم ، فيطلق سراحه فوراً مع افراد عائلته ، لأن الملك وضع الأمور في نصابها ، واعاد لهم حريتهم المفقودة» . ولا ندري بالضبط لماذا اختار الملك الأماكن المذكورة في نص المرسوم فقط ، ولكن نحب ان نشير إلى ان مدن ادمرز ويموت بعل وأورك وايسن وكيسورا يذكرها سمسوايلونا ضمن المدن التي حقق فيها نصراً مؤزراً وذلك خلال السنة العاشرة والثالثة عشرة من سنوات حكمه ، ودونها في سجل الأحداث السنوية الهامة ، فهل يحق لنا ان نعتبرها مدناً بابلية تقف على قدم المساواة مع بقية المدن البابلية المعروفة ، وهل يحق لها ان تُشمل بمرسوم العفو العام؟

ولكن رغم كل المراسيم وكل القوانين التي استنها ملوك بابل وعلى رأسهم حمورابي وهدفوا من ورائها إلى خلق نظام متوازن ، يسوده العدل ، حيث لا يضطهد القوي الضعيف ، ولا الغني الفقير ، كان التطور يسير في اتجاه معاكس تماماً ، وبقيت كل الادعاءات والبيانات السياسية التي تبشر بمولد عهد جديد ، ينتفي فيه الظلم حبراً على ورق ، اذ ان العلاقات الاقتصادية في المجتمع البابلي كانت تنحون منعكس لما أراده المشرع . فالمنتجون الزراعيون الصغار كانوا يتهاوون تدريجياً تحت سيطرة كبار المتنفذين الاقطاعيين ، ويتحولون إلى مجرد عبيد ، وهم الغالبية العظمى في المجتمع التي تشكل أساس الدولة الاقتصادية ودعامتها وقت الملومات ، ولكن هذا لا يعني أن نعم احكامنا بشكل مطلق على كل المناطق البابلية ، فقد رأينا في مناطق معينة ، وفي عصور متباينة ان العلاقات لم تكن كلها سيئة بالنسبة للمنتج الصغير . اذ ان بعض المزارعين والحرفيين استطاعوا ان يصعدوا سلم الرقي الاجتماعي ، ويجمعوا أموالاً طائلة . وبوجه عام يمكن القول ان تزايد

عدد المدينين واستغلال الموظفين الكبار لمناصبهم في تحصيل الضرائب وحوادث الحروب المريعة ادى كل هذا الى تفاقم الوضع الاقتصادي الذي انعكس سلباً على المنتجين الصغار، فلا العصر الذهبي في ظل حكم جمورابي ولا العصور السابقة او اللاحقة لها استطاعت ان تسهم بشكل فعلي وناجع في رفع الضيم عن الطبقات المتوسطة أو الفقيرة في المجتمع البابلي .

لوفكرنا ملياً في كل ما ورد على صفحات هذا الكتاب لوجدنا ان العصر البابلي القديم هو اهم العصور قاطبة في حضارات الشرق القديم الذي شهد جملة تطورات اجتماعية، ولن ندعي اننا احطنا الموضوع من كل جوانبه فالمصادر الأصلية المتوفرة بين ايدينا تحوي في طياتها هنا وهناك بعض المعلومات الغامضة التي لا يمكن فهم فحواها بسهولة ناهيك عن التشويشات والنقص في بعض النصوص، ولكن ورغم كل الصعوبات نجيز لأنفسنا الزعم بان التغيرات الاجتماعية التي حدثت في هذا العصر حددت مسار التطور الاجتماعي في بلاد ما بين النهرين لقرون عديدة تلت، فقد تمكن نظام تقسيم الأراضي الزراعية على شكل مزارع انتاجية عائلية صغيرة من ان يفرض نفسه، واما المركزية الجديدة في علاقات الانتاج التي شهدناها منتصف العصر البابلي القديم فلم تقدم او تؤخر شيئاً في أسس ملامح الاقتصاد العام . وان اضفت عليها شكلاً جديداً من اشكال الاستغلال الطبقي لمجتمعات الشرق القديم، فقد رافق هذا التطور زيادة في الطلب على القروض مما شجع المرابين على الاستغلال البشع . وهذه القروض التي اصبحت ضرورة من ضرورات الاقتصاد البابلي أدت في نهاية المطاف إلى افلاس قطاعات كبيرة من السكان . فلم يكن باستطاعة الحكام وهم يشهدون هذا الانهيار الاجتماعي ان يقفوا مكتوفي الأيدي، بل سارعوا إلى اصدار القوانين والتشريعات الملطفة ليتجنبوا مزالق التصدع الكامل في البنية الاجتماعية، وأطلقوا عليها اسم قوانين العدالة خوفاً من ان تنعكس الآثار السلبية على اقتصادهم الرأسمالي الكبير .

أما في المجال التجاري فمما ساعد الحكام على إخضاع التجارة لأشرافهم المباشر هو عدم اكتمال نمو هذا الجانب من جهة، وعدم وجود أسواق محلية من جهة أخرى، فاحتكر القصر التجارة الخارجية، وأجبر الحرفيين في المدن على التعامل معه.

واستغل الملك سلطته الدينية والمدنية والعسكرية بصفته القائد العام للجيش ليجمع في يديه معظم موارد البلاد الاقتصادية، فكان يصرف قسماً منها على أعوانه لتثبيت دعائم حكمه، ويتاجر بقسم آخر وهو عبارة عن بضائع مع البلدان الأجنبية، وما تبقى يحوله إلى كماليات ينعم بها في بلاطه. ان التناقض الطبقي في مجتمعات الشرق القديم كما رأيناه، وفهمناه من خلال مصادر العصر البابلي القديم لم يجد له حلاً حاسماً على مر القرون. أما في المجال السياسي فقد كان نظام الحكم مركزياً أحياناً وغير مركزي أحياناً أخرى، وقد تركز الصراع الطبقي بين الاقطاعيين ملائكة الأرض من جهة والعمال الزراعيين الذين لا يملكون سوى سواعدهم من جهة أخرى، أما الفئات الأخرى فكانت تتأرجح بين بين، وقد يصل بعضها إلى العبودية المطلقة، وهذا ما ساعد على نشوء النظام الاقطاعي الذي تبلور، واخذ شكله النهائي في بلاد ما بين النهرين بعد مضي ٢٥٠٠ سنة على حكم حمورابي.

وإن من خطئ الرأي الاعتقاد ان التطور الذي طرأ على الانتاج منذ بدايات المجتمع البابلي وحتى عصر حمورابي قد وقف عند هذا الحد. اذ ان الانسان أضاف معارف جديدة إلى معارفه القديمة، واستفاد منها في تصنيع آلات وأدوات انتاجية جديدة، وطوّر طرق التنظيم وأوجد أساليب جديدة فيها، ومنذ بداية الألف الأول قبل الميلاد بدأ بصنع معداته الزراعية والحربية ووسائل النقل المختلفة مستخدماً معدن الحديد، وجلب أنواعاً من الحيوانات والنباتات لم تكن معروفة سابقاً في بلاد الرافدين، واكتشف أساليب أكثر حداثة للتخلص من ملوحة الأرض، وشق الترع والقنوات، وزادت كمية

التبادل التجاري مع الأقطار الأجنبية البعيدة، وأصبح النقد وسيلة التعامل الاقتصادي، ورافق كل هذا التطور التفاعل الحضاري المتبادل الذي لم يقتصر على الأدب والفن فقط بل شمل أيضاً كل مناحي الحياة المادية؛ كما بدأت المعارف العلمية تشق طريقها إلى النور، وإن كانت في بداياتها لا تزال مرتبطة بتصورات دينية محضة إلا أنها أصبحت الأساس الذي نهضت عليه العلوم الموضوعية في العصور القديمة.

إن صورة المجتمع الطبقي الكاملة التي حاولنا رسم خطوطها المتبدلة على مر العصور شاركت الفئات الكادحة في وضع ملامحها الأولية منذ العصر البابلي القديم، ولا يشكل حكم حمورابي خلال (٤٣) سنة إلا جزءاً يسيراً في عجلة تطور المجتمع الطبقي في بلاد ما بين النهرين. وإذا استطاع أن يبرز كل من سبقه، أو خلفه على العرش فلأنه جاء في عصر مشحون بالتغيرات والتبدلات، واستطاع أن يشارك في وضع الشكل المناسب لها، وكسياسي بارع استغل المعطيات الاقتصادية المتاحة والظروف الملائمة لخلق دولة موحدة سياسياً للامت شعث دول الدويلات المبعثرة في أرجاء الشرق العربي.

وإن بدا لنا حمورابي في صورة الحاكم العادل الذي لا يسكت عن ضيم، فإن التطور التاريخي الحتمي دفعه إلى اتخاذ هذا الموقف المشرف، ولا يداخلنا الشك إطلاقاً في أن حمورابي كان رجلاً ذكياً يعرف من أين تؤكل الكتف، فقد استفاد من منجزات عصره، وفهم كيف يدخل إلى قلوب مواطنيه، ويقنعهم بأنه أبو البلاد وراعيها. فلم يضع نصب عينيه فرض هيبتة على العالم الخارجي فقط، بل أراد أن يثبت دعائم حكمه في الداخل أيضاً، وما وجدت مسألته الشهيرة التي تحمل صورته وشريعته المنحوتة من حجر الديوريت القاسي إلا لتخدم هذه الغاية، ولتحقق هدفه الطموح. وكانت رسائله تعنى بكل صغيرة وكبيرة في طول البلاد وعرضها، ولا تهمل شأنًا من شؤون الدولة ورعاياها مهما بدا تافهاً. ولا يعفينا هذا من أن نقول كلمتنا الأخيرة عن حمورابي وعصره، فالعصر لم يكن العصر الذهبي كما جاء وصفه

في مصادر رافدية متأخرة، وكما يحلوا لبعض المؤرخين المحدثين ان يصوروه .
فقوانين العدالة والرسائل والوثائق العديدة التي تعود الى عهده وعهد خلفائه
المباشرين تشير باصبع الاتهام الى الأوضاع الاجتماعية الفاسدة، كما ان
حمورابي لا يحق له الادعاء انه اول من شرع وسن القوانين في بلاد ما بين
النهرين، فقد عثر على قوانين مدونة بالكتابة المسماة تعود إلى قرون طويلة
قبله، وان لم تكن بهذه الشمولية ولا تحمل في طياتها نكهة ادبية مستحبة .
وليس هو آخر مشرع من حكام بلاد الرافدين، تشهد على ذلك نصوص
القوانين المكتشفة في مواقع كثيرة من العصر الآشوري الوسيط والعصر البابلي
الحديث .

أما في مجال الفنون فالتقصير واضح . اذ ان ما وصلنا من مجسمات
ومنحوتات من هذا العصر اقل من كل مخلفات العصور السابقة واللاحقة ،
فهو على ما يبدو لم ينشط في هذا الميدان نشاطاً ملموساً، ولم يشجع على
خوض غماره، وكذلك بالنسبة للعمارة، فقد تجاوزه ملوك رافديون
بمراحل*، ولكن علينا ألا ننسى ان المدة التي حكم فيها دولة موحدة سياسياً
ومترامية الأطراف كانت قصيرة لم يتمكن خلالها من جمع الموارد الكافية .
وتبقى شخصية حمورابي بالنسبة لنا شخصية يكتنفها الغموض، اذ ان
رسائله الشخصية التي قد تعبر عن آرائه واسلوب تفكيره لم يكتبها بيراغه هو،
وانما اعتمد في صياغتها على كتبة محترفين . والاسلوب المتبع في كتابة الشريعة
وفي نصوص التدشين اسلوب فيه كثير من المبالغة والتبجح، حيث لا يترك لنا
مجالاً لاختراق القيود اللفظية التي تغلّه .

* - لا يمكن الزعم بان حمورابي لم يواكب ركب التطور في الفن والعمارة او يشجع عليهما
طالما ان الطبقات الحضارية التي تعود إلى عصره ما زالت ترقد تحت المياه الجوفية في مدينة
بابل وتحول دون القيام بأعمال التنقيب الأثري فيها .

«المعرب»

فما هو واقع شخصية حمورابي يا ترى؟
يصعب علينا حتى الآن ان نجيب عن هذا التساؤل، ولكن من
خلال الآثار التي خلفها على تطور المجتمع والسياسة في عصره نستطيع
القول انه كان رجلاً عظيماً فذاً، لا يمكن ان يختلف اثنان في ذلك، ونأمل ان
ترفدنا التنبؤات الأثرية اللاحقة بمصادر جديدة تفيدنا في التعرف على
ملامح هذه الشخصية الفذة في تاريخ بلاد الرافدين.

الفهرس

كلمة المعرب
المقدمة
حمورابي هل هو راعي البلاد فعلاً؟
العصر البابلي القديم ومصادر البحث فيه
الطبيعة الجغرافية لبلاد ما بين النهرين
ملوك سلالة أور
العصر الفاصل ما بين السلالة الثالثة في أور وعصر حمورابي
نهوض ورقي دولة حمورابي
خلفاء حمورابي
فجر العصر البابلي القديم
أملاك العائلة أدين لجمال
التجارة والحرف
اجور الخدمة
القروض والربى
شخصية المواطن المستقلة في العصر البابلي القديم
الملك والعدالة
أشكال المقاومة
حمورابي واسبس السلطة الناهضة :
المركزية الجديدة
مسؤولية الملك تجاه البلاد
نظام الإيلكو

مراقبة نظام السقاية بواسطة القنوات	
القصر يتاجر بالسمك والصفوف	
شب - سن شيخ التجار	
موظفو الملك	
الجيش	
الملك والآلهة	
قوانين حمورابي ونهاية العصر البابلي القديم:	
مسلة القوانين	
المقدمة والخاتمة وترتيب النص	
الحكم بالدعاوي والبيانات الكاذبة وشهادة الزور	
التعدي على حرمة الملكية العامة والخاصة	
اقتطاعات الجيش	
استئجار أراض زراعية	
آجار البيوت والقروض	
التجار وصاحبات الحانات	
النتائج المترتبة على الديون	
الزواج والأسرة	
التبني وواجبات الابن	
المعاملة بالمثل والغرامات المالية	
مشاكل العمل والعمال	
تشريع أمي - صدوقا	
الفهرس	

وان تناول المؤلف همورابي في بحثه والعصر الذي عاش في رحابه، فقد تناول شريحة دسمة من تاريخنا القديم خلال الألف الثاني ق. م ليقدّمها لنا طبقاً شهيماً جاهزاً. فهو يأخذ يرفق بيدنا ليقودنا عبر مناهات الطرق الشعبية، يستوقفنا في محطات صغيرة هنا وهناك للتأمل، يسترجع فيها معنا المراحل التي سبقت عصر همورابي الطسروف التي سادت، وساهمت في ظهور شخصية القائد الذي فهم ظروف عصره، واستفاد من التغييرات والتطورات التي طرأت على حياة الإنسان البابلي، فبشر بمولد عهد جديد ليكون رائد، والراعي الساهر على رعيته، واسقط عن رأسه تاج الألوهية الذي اعتمره قبله ملوك السلاية الثالثة في أور، واكفى بلقب رسول الآلهة، ونبي الشعب الباني، كما جاء في مقدمة شريعته ومروان حافظ على قدسية الآلهة المتعددة، وبركها تنعم بمناصبها دون ان يخاصيها العداء الا انه جاهر بحبه لاله الشمس وهو اله الخامي، ورفع مقامه السامي فوق كل الالهة لم يستثن منها حتى اله بابل القسومي مردوك، وصور همورابي نفسه بالنقش النافر أسفل الجبل وهو ينهي السن والشرائع من اله الشمس على سلسله المعروفة.

ولولم يكن همورابي شخصية عبقريّة رائدة في التاريخ لما كان موضوعاً شاملاً لتساوّلته أقدام المثقّفين في مشارق الأرض ومغاربها، ولما كان علماً يعرفه الصغير قبل الكبير.

وكم حزنني بشا الآن مع تنامي شعورنا القومي ان نلتفت إلى تاريخنا القديم ونعرب خباياه ونفخر بروائع منجزاته الحضارية.

المعرب

محمد وحيد خياطه

